



مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية العدد العاشر - ديسمبر 2019م

مجلة علمية محكمة

E.mail: journal@miu.edu.ly

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ
يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّیُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ

مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴿٧﴾ الزمر آية 7

صدق اللّٰهُ العظیم

مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية
مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والتطبيقية
وتصدر باللغتين العربية والانجليزية

حائزة على ترقيم المركز الدولي الموحد للدوريات (ISSN- (2519-6286)

رئيس التحرير

د. عبد الكريم عبد الله بالقاسم

هيئة التحرير

عضواً	أ.د فرج المبروك
عضواً	د . أمينة محمد بشير المغيربي
عضواً	د. عوض رشيد الشامخ
عضواً	د. ماشاء الله عثمان الزوي
عضواً	د. فاطمة علي الفرجاني
عضواً	أ. أحمد مفتاح الصيد

- ❖ أمين التحرير: -هنيدا عمر الطشاني
- ❖ الإدارة الإلكترونية: -م. أحمد سالم جعفر.
- ❖ مدقق لغوي د. أحمد مصباح اسحيم

الهيئة الاستشارية

- الدكتور موسي مسعود أرحومة (قانون جنائي) - كلية القانون - جامعة بنغازي
- الدكتور عبد الناصر يوسف الزوكي (علوم طبية) - كلية الطب - جامعة بنغازي
- الدكتور بوبكر فرج شريعة (محاسبة) - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- الدكتور إدريس عبد السلام اشيوي (محاسبة) - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- الدكتور نجيب المحجوب أَلحصادي (فلسفة علم ومنطق) - كلية الآداب - جامعة بنغازي
- الدكتور عبد المطلوب الطبولي (لغة عربية) كلية الآداب - جامعة بنغازي
- الدكتور رمضان ألمجراب (لغة انجليزية) - كلية اللغات - جامعة بنغازي
- الدكتور فؤاد حمدي بن طاهر (آثار وتاريخ قديم) - كلية الآداب - جامعة بنغازي
- الدكتور عمر إبراهيم العفاس (علوم سياسية) - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- الدكتور عبد الرحيم محمد أَلبدري (علوم تربوية) - كلية الآداب - جامعة بنغازي
- الدكتور إبراهيم رستم (علوم هندسية) - كلية الهندسة - جامعة بنغازي
- الدكتور بالقاسم علي الذرعاني (رياضيات) - كلية العلوم - جامعة بنغازي
- الدكتورة مرفت خميس التارقي (علم نفس وتربية) - كلية الآداب - جامعة بنغازي
- الدكتور إبراهيم المهدي (مكتبات) - كلية الآداب - جامعة بنغازي
- الدكتور فرج محمد شعيب (هندسة ميكانيكية) - كلية الهندسة - جامعة بنغازي
- الدكتورة زينب أجبارة (اقتصاد) - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- الدكتور خالد الطيرة (إدارة) - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- الدكتور أحمد الحوته (اقتصاد) - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- الدكتور وائل محمد جبريل (اقتصاد وإدارة) كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار - درنة
- الدكتور محمد أحمد علي (الصحة النفسية) - كلية الآداب - جامعة النيلين - السودان

- الدكتور أبوبكر خوالد (اقتصاد وتنمية مالية) - كلية الاقتصاد - جامعة باجي عنابة -الجزائر
- الدكتور عباس الطاهر (حقوق) - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة مستغانم -الجزائر
- الأستاذة عايدة سيد خطاب (إدارة) - كلية الاقتصاد -جامعة عين شمس -مصر

- والمجلة لها حرية التقييم عند مستشار آخر إذا كان البحث لا يقع مجاله تحت التخصصات المذكورة.

شروط النشر في مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية

1. ألا يقل البحث عن عشر ورقات، وألا يزيد عن عشرين ورقة فلسكاب A4، على أن يكون الخط (نوع العري التقلدي. Simplified وحجمه 14).
2. أن يرسل البحث إلكترونياً، ويشترط أن يكون مكتوباً على برنامج (Microsoft Word) وأن يكون الخط بالعربية (Simplified) مقاسه 14، على أن يكون تباعد الأسطر بقياس سطر واحد وبالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل ومن اليمين (2.5 سم (ومن اليسار 2) سم. (ويحظر الباحث باستلام بحثه في حينه)، أما إذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكتب بخط نوع (Time New Roman).
3. تقبل البحوث باللغة العربية في العموم والإنجليزية تالياً أو ترجمة، وأن يقدم الباحث لها ملخصاً بالعربية على أن لا يقل عن مئة وخمسين كلمة.
4. ألا يكون البحث قد سبق نشره في إحدى المجالات الوطنية أو غيرها أو مستلاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، أو يكون الباحث قد تناوله بعنوان آخر في وسيلة نشر أخرى.
5. يراعى في البحث الشكلية الفنية والمنهجية، وتوثيق المصادر والمراجع، وتدوين التواريخ، ومقابلة الأسماء بالحرف اللاتيني. والتنصيص على النصوص وغيرها.
6. يراعى في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع كتابة اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحقق، الطبعة، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، رقم الجزء والصفحة في الهوامش وقائمة المراجع العربية والإنجليزية ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلة بالخط المحبر.
7. تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول بحثه إن كان مقبولاً للنشر أو قابلاً للتعديل بعد التقييم.
8. لا تقدم المجلة شهادة أو إفادة (مقبول للنشر) ما لم يكن قد قرر نشره فعلياً أو نشر.
9. البحوث المقدمة للمجلة لا تعاد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
10. أن يتضمن البحث اسم الباحث، وتخصصه، ومجال عمله والهاتف، والبريد الإلكتروني إن وجد، وإن تعدد الباحثون فيكتفي بأحدهم.
11. يحق للباحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه إن كانت المجلة ورقية، وإذا كانت إلكترونية يحق له سحب ذلك من موقع الجامعة المنشورة عليه بعد إشعاره بصدور العدد، فإن لم يتمكن فيمكن حينئذ إرسال نسخة على بريده الإلكتروني أو الفايبر إن كان له ذلك.
12. بعد إشعار الباحث بقبول بحثه وإرجاعه له للتصحيح أو الإضافة أو التعديل، أن يقوم الباحث بتزويد المجلة بنسخة من البحث في صورته النهائية على قرص مدمج CD يدوياً أو إرساله على بريد المجلة أو على بريد المندوبين.

13. تنبيه على الباحث الذين يستعملون بعض الاقتباسات من (النت) بطريقة القص، أن يعيدوا طباعتها في بحثهم لعدم تكيفها فنيا في اخراج المجلة.

14. قيمة البحث: -

1. إذا كان الباحث من خارج ليبيا يدفع (100) دولار أمريكي أو ما يعادله.
 2. إذا كان الباحث من داخل ليبيا يدفع (350) دينار ليبي، يُدفع منها (200) دينار مقدماً قبل التقييم، ثم يتم المبلغ إلى (150) دينار ليبي حين يقرر البحث بدرجة مقبول للنشر بدون تعديل أو مع التعديل.
 3. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو (CA-العملة USD).
- (ليبيا بنغازي. مصرف التجارة والتنمية فرع الوكالات، رقم 002-766216-0111).

بريد المجلة: journal@miu.edu.ly

أسرة هيئة التحرير

محتويات العدد

الصفحة	الموضوع
1	العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء في القوائم المالية د.خالد محمد رحيل سالم و د.زينب رجب صداقة
31	العلاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR أ. رجعة فرج المشيطي
48	أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي د. فاطمة علي الفرجاني و أ. ريماء محمد الترهوني
72	هندرة العمليات الإدارية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين أ.يونس عبد الحميد صالح و أ.فاطمة عبد القادر مسعود و أ. نسرين فرج عبد الهادي
104	الفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي د. فوزي محمد لياس و د. محمد إدريس على
127	مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس لتحقيق التنمية المهنية في تعليم العنصر البشري كأحد مقومات النظام المحاسبي أ.عبدالسلام محمد عمر البريكي
156	النشر الإلكتروني " دراسة نظرية لدوره في دعم العملية التعليمية " د. إدريس مختار القبائلي
184	تجويد المقررات الدراسية في كليات التربية مقرر اللغة العربية العامة نموذجاً د. سامي سليمان حامد و أ. محمد عيسى أبو نجيلة و أ. مصطفى أحمد بن نصر
206	إمكانية تطبيق تقنيات وأساليب العمارة الخضراء في ليبيا أ. محمد فتحي جمعة العربي ود. منال سالم الفيتوري و أ. إيهاب بن عيسى محمد و أ. أكرم مسعود صميذة

كلمة العدد

كثيراً ما جال في خاطري أن أخطّ كلمات أعبر بها عما يجيش في صدري حيال من يترنم بالحدثاة و التجديد و الخطاب، ولا يجدون إلا التراث حديثاً ومناولة لذلك، و كأنهم فقدوا السبيل لإيجاد علم يتسم بالحدثاة-تقليداً للغرب- وليس في جمعيتهم إلا اتهام التراث بالقصور وعدم العلمية و، حتى وجدتُ كلمات ذات قيمة للمرحوم الأديب مصطفى صادق الرافعي (ت 1937 م)، تحت عنوان (الميراث العربي) في كتابه تحت راية القرآن-بيروت دار الكتاب العربي 1974م، فاستعنت بنصّه، ثم كان لي تعليقاً مبسطاً عنه وهو من القلم الجديد عنده، فعندما أشار أعرابي أقام في البصرة وقد غاب عنها زماناً ثم رجع إليها فأنكر وجود الميازيب علي أسطح المنازل للأمطار بدعوى التمدن، قال عنه الرافعي :

" فهذا طرف من العربية يقابله التاريخ في زماننا هذا بطرف آخر من جماعة قد رزقوا اتساعاً في الكلام إلى ما يفوت حد العقل أحياناً، ووهبوا طبعاً زائغاً في انتحال المدنية الأوروبية إلى ما يتخطى العلل والمعاذير، ورأوا أنفسهم أكبر من دهرهم، ودهرهم أصغر من عقلهم، فتعرف منهم أبا خالد الفرنسي، وأبا خالد الإنجليزي، وغيرهم ممن أجازوا إلى فرنسا وانجلترا فقاموا بحما مدة ثم رجعوا إلى بلادهم ومنبتهم ينكرون الميراث العربي بجملته في لغته وعلومه وآدابه، ويقولون: ما هذا الدين القديم؟ وما هذه اللغة القديمة؟ وما هذه الأساليب القديمة؟ ويمرون جميعاً في هدم أبنية اللغة ونقض قواها وتفريقها وهم على ذلك أعجز الناس عن أن يضعوا جديداً أو يستحدثوا طريقاً أو يبتكروا بديعاً، وإنما ذلك زيغ الطبع، وجنون الفكر، وانقلاب النفس عكساً على نشأتها، حتى صارت علوم الأعاجم فيهم كالدّم النازل إليهم من آباتهم وأجدادهم، وصار دخولهم في لغة خروجاً من لغة، وإيمانهم بشيء كقراً بشيء غيره، كأنه لا يستقيم الجمع بين لغتين وأديين، ولا يستوي لأحدهم أن يكون شرقياً وإن في لسانه لغة لندن أو باريس!

ومنهم كتاب يكتبون بالعربية ويرتقون منها، وأدباء يبحثون في آدابها وفنونها، وكلهم مجيد محسن، إلا حيث يكتب كاتبهم في إصلاح الكتابة، ويبحث باحثهم في إصلاح الأدب، فهناك ترى أكثر همّ الأول أن تسلم له عاميته فلا ينكر عليه ضعفاً ولا لحناً، ولا يهجن له أسلوب ولا عبارة، وأن يكون له كل ما يعرض له من النقص معتبراً من الكمال العصري.

وترى همّ الثاني أن يكره الآداب العربية على أساليب غيرها ويقتصرها جرّاً وتلفيقاً وتلزيقاً، ويبسط فيها المعارض الكلامية، فهذا عنده كذب ولا دليل عليه، وهذا محال ولا برهان فيه، وهذا قائم على الشك، وذاك على ما لا أدري ولا يدري أحد.

و ينسى أو يتناسى هؤلاء أن التعامل مع التراث هو الذي رفع أسماء عديدة من المستشرقين إلى مصاف العلماء رغم ما بثوه حوله و فيه من دسّ السم في الدسم، و تركوا لأصحاب الحدثاة مواصلة المسيرة، مثل (كارل بروكلمان K.Broklman 1956م) و(جولد تسيهر Goldziher 1921م) و(لويس ماسينون L. Massignon 1962م) و(أرنست نكلسون A.Nicholson

1945م) و(جوزف شاخت J.Skakhte) وغيرهم كثير، و سار على نهجهم من مثقفينا (الجابري 2007م) و (حسن حنفي) و (طيب تيزيني) و (حسين مروة) وغيرهم من الذين جلدوا التراث بسياط القرن العشرين، و ذبحوه بسكاكين المستشرقين، فلم لا يجد هؤلاء علما بعيدا عن التراث؟ أم أن العلم لا يوجد إلا بإزاحة التراث والطعن فيه، فليس لي من قول في هذا إلا أن أطلب منهم ومن تبعهم اتركوا لنا التراث بفروعه كما هو، وأوجدوا لنا علماً يتسم بالحدثة إن كنتم فاعلين.

رئيس التحرير

العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء في القوائم المالية ” دراسة ميدانية في ديوان المحاسبة الليبي ”

د. خالد محمد رحيل سالم و د. زينب رجب صداقة – جامعة عمر المختار – كلية الاقتصاد

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل ودراسة العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجعي ديوان المحاسبة الليبي الغش والأخطاء في القوائم المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استلام 56 قائمة استقصاء من المراجعين بديوان المحاسبة سنة 2018م بالمنطقة الشرقية، وبأستخدام التحليل الوصفي والأستدلالي توصلت الدراسة إلى إن كل من العوامل المتعلقة بالمراجع، ووجود برنامج رقابي لدى الإدارة ومسئولي الحوكمة لردع الغش ومعاينة مرتكبيه، والعوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية لها تأثير كبير على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تأثير لمستويات الخبرة للمشاركين في الدراسة اتجاه العوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والاختفاء، ومن أهم توصيات الدراسة العمل على تعديل القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة بما يلائم متطلبات البيئة المحلية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا.

Abstract

The research aims to analyze and study the effective factors in the detection of fraud and errors in the financial statements by the auditors of the Libyan Audit Bureau. To achieve that goal 56 questionnaires were collected as a sample study by using descriptive and deductive analyses. The study concluded that each of the factors related to the auditors, the existence of a control program in the management and the factors related to the Audit Bureau, legislation, laws and professional standards has a significant impact on the ability of the auditor in the detection of fraud and errors. In addition, there is no effect to the levels of experience of the participants in the study towards the affecting factors in discovery of fraud and errors. One of the most important recommendations of the study is to amend laws and regulations governing the profession of accounting and auditing in Libya.

1. مقدمة البحث

تواجه مهنة المراجعة خلال الآونة الأخيرة عدداً من التحديات من جانب مجتمع الأعمال، خصوصاً بعد الانهيارات المالية التي شهدتها العديد من الشركات العملاقة، التي تراجع قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الكبرى (عبد العظيم، 2012م: 2)؛ ولأن معظم حالات الإفلاس هذه يتم النظر إليها من معظم الأطراف على أنها فشل لعملية المراجعة (جربوع وشاهين، 2011م، 598) مما أدى إلى حدوث فجوة الثقة والمصدقية في التقارير المالية، فقد سارعت الجهات والمنظمات المهنية المسؤولة عن وضع معايير المراجعة إلى العمل على سد هذه الفجوة بغرض زيادة قدرة وفاعلية عملية المراجعة على اكتشاف الغش والأخطاء (عبد الحلیم، 2014م، 118)، وحيث أن مستوى جودة

المراجعة يتمثل في كفاءة المراجع في اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والتقرير عنها بصورة صحيحة، الأمر الذي حفز الباحث لدراسة العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجعي ديوان المحاسبة للغش والأخطاء في القوائم المالية حيث أن عدم قدرة المراجع على اكتشاف الغش والأخطاء يؤثر سلباً على أدائه المهني ويؤدي إلى فشل عملية المراجعة (جربوع وشاهين، 2011م: 598).

2. مشكلة البحث

تمثل مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش والأخطاء أحد أهم القضايا في مهنة المراجعة نتيجة تزايد عدد حالات الغش والفساد والتصرفات غير القانونية وخاصة في الوحدات الحكومية في ليبيا، حيث وفق تقرير منظمة الشفافية العالمية احتلت ليبيا الترتيب 170 من 176 دولة شملها المؤشر (2016 Corruption Perceptions Index)، وذلك نتيجة للتلاعب في السجلات والقوائم المالية الذي أدى بدوره إلى تضليل مستخدميها وفقدان ثقتهم في خدمات مهنة المراجعة الأمر الذي أثار الجدل حول مسؤولية المراجعين في ديوان المحاسبة حيال اكتشاف الغش والتقرير عنه والعوامل المؤثرة فيها؛ وهو ما توصلت له عدة دراسات في ليبيا، فتوصلت دراسة (الفلاح، 2015م: 280) إلى وجود عدم رضا من قبل المجتمع المالي والجمهور العام عن عمل المراجعين بالنسبة للمنتوق منهم وهو ما يعبر عنه بوجود فجوة توقعات في المراجعة، وأن المراجعين غير مقتنعين بمسؤولياتهم عن اكتشاف كل حالات الغش والأخطاء والفساد والتصرفات غير القانونية التي تحدث في الوحدات الحكومية الخاضعة لمراجعتهم، لأن لديهم قناعة بأن مسؤولية المراجع طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها هي تخطيط عملية المراجعة للبحث عن الأخطاء والغش الذي قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، وأن يبذل في عمله العناية والمهارة اللازمين؛ وتوصلت دراسة (العماري، 2004م) إلى أن من أسباب فجوة التوقعات في ليبيا هو وجود نقص في التشريعات اللببية بخصوص تنظيم المهنة مع وجود توقعات غير معقولة من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، والتقرير عن كفاءة إدارة المنشأة.

ومن هنا يثار عدة تساؤلات حول العوامل المسببة في اتساع هذه الفجوة وتزايد ظاهرة ارتكاب الغش والأخطاء وزيادة الجدل حول مسؤولية المراجعين في ديوان المحاسبة حيال اكتشاف الغش والتقرير عنه؛ وخصوصاً بعد صدور قرار إنشاء ديوان المحاسبة من المجلس الإنتقالي المؤقت رقم 119 لسنة 2011م، وصدور القانون رقم 19 لسنة 2013م من المؤتمر الوطني العام وازدياد المهام المنوطة بديوان المحاسبة وإعطاء ديوان المحاسبة الصلاحيات حتى يتمكن من مراجعة جميع المؤسسات بالدولة، باعتباره الجهة المسؤولة عن الحفاظ على المال العام، وتحسين الأداء المالي والإداري في هذه المؤسسات والحد من تفشي الفساد المالي والإداري، لذا كان من الأهمية دراسة واقع هذه المشكلة عن طريق تحليل ودراسة مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية والتصرفات غير القانونية والتلاعب التي يقترفها العميل والتقرير عنها والتعرف على آراء واتجاهات المراجعين في ديوان المحاسبة فيما يتعلق بعوامل المؤثرة في إمكانية اكتشافهم للغش والأخطاء، بالإضافة إلى تقديم إطار للعوامل الأكثر فاعلية في تحسين قدرة المراجع على اكتشاف الغش والأخطاء، ودعم كفاءة وفاعلية أداء ديوان المحاسبة من خلال إعطاء هذه العوامل أهمية في العملية الرقابية، وتلافي أية معوقات تحد من اكتشاف والتقرير عن الغش والأخطاء، ويمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسية في السؤال التالي:

ماهي العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء في القوائم المالية ؟

وسيتيم الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير للعوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي في اكتشافه الغش والأخطاء؟
- هل يوجد تأثير للعوامل المتعلقة بالإدارة ومسؤولي الحوكمة في المنشأة محل المراجعة في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء؟
- هل يوجد تأثير للعوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والمعايير المهنية في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء ؟
- هل يوجد تأثير لعدد سنوات الخبرة على آراء المراجعين بشأن العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء ؟

3. هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي في تحليل ودراسة العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجعي ديوان المحاسبة الغش والأخطاء في القوائم المالية والتصرفات غير القانونية والتلاعب التي يقترفها العميل والتقرير عنها والتعرف على آراء واتجاهات مراجعي ديوان المحاسبة فيما يتعلق بعوامل الدراسة وأثرها في الكشف عن الأخطاء والغش، واستخلاص مجموعة من التوصيات التي يأمل الباحث من خلال الأخذ بها أن تساهم في تفعيل الدور الرقابي لديوان المحاسبة و تحسين وزيادة دور وقدرة المراجعين في اكتشاف الغش وتقديم قوائم مالية خالية من التلاعب والتضليل وتعزيز مصداقية تقرير المراجعة وتدعيم منفعة مهنة المراجعة في ليبيا.

4. أهمية ودوافع البحث

تكمن أهمية ودوافع البحث في ضرورة تحسين مستوى كفاءة أداء مهنة المراجعة في ليبيا مما له من آثار كبيرة في المحافظة على حقوق أصحاب رأس المال وأصحاب المصالح في الشركات والحفاظ على الاقتصاد الوطني واكتساب ثقة المجتمع وتضييق فجوة التوقعات، وذلك من خلال دراسة وتحليل هذه المشكلة الهامة وهي مسؤولية المراجع في ديوان المحاسبة اتجاه الغش والأخطاء والتقرير عنه والعوامل المؤثرة فيه، وتقديم إطار للعوامل الأكثر فاعلية وتأثيراً في اكتشاف الغش والأخطاء، ودعم كفاءة وفاعلية أداء مراجعي ديوان المحاسبة من خلال إعطاء هذه العوامل أهمية في العملية الرقابية، وتلافي أية معوقات تحد من اكتشاف والتقرير عن الغش والأخطاء.

بالإضافة إلى ذلك من دوافع البحث هو إثراء المجال البحثي في هذا المجال و الحاجة لجهد الأكاديميين والممارسين معاً لتقديم المعلومة الجيدة بهدف توجيه الممارسة العملية للمراجعين في ديوان المحاسبة في ليبيا وخدمة البحث العلمي.

5. منهج البحث

لتحقيق هدف البحث أتبع المنهج الاستقرائي والاستنباطي باستخدام الدراسة النظرية والميدانية وذلك من خلال بتقسيم الدراسة إلى قسمين : الأول يتناول استقراء الدراسات السابقة المتعلقة بمفهوم الغش والأخطاء والفساد وأنواعه وأسباب وعوامل ارتكاب الغش، والإصدارات المهنية المتعلقة بالغش، ومسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش في ظل المعايير الدولية، وكذلك استقراء الدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة في اكتشاف مراجعي ديوان المحاسبة الغش والأخطاء في القوائم المالية والتي حددت في هذا البحث في ثلاث عوامل وهي عوامل متعلقة بالمراجع وعوامل متعلقة

بالإدارة ومستولي الحوكمة في المنشأة محل المراجعة وعوامل متعلقة بالتشريعات والمعايير المهنية وذلك لإستنباط فروض البحث وصياغتها في صورة قابلة للاختبار؛ أما القسم الثاني فيتضمن الدراسة الميدانية من خلال إعداد قائمة استقصاء بالعوامل المؤثرة في اكتشاف مراجعي ديوان المحاسبة الغش والأخطاء في القوائم المالية والتي تم التوصل إليها في الجزء النظري (القسم الأول) وتوزيعها على عينة من مراجعي فروع ديوان المحاسبة في المنطقة الشرقية، وذلك لإختبار فروض البحث بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتوصل إلى نتائج البحث.

6. حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجعي ديوان المحاسبة الغش والأخطاء في القوائم المالية، وبالتالي فهو لا يشمل المراجعين في مكاتب المراجعة الخاصة، كما أنه يشمل المراجعين في فروع الديوان في المنطقة الشرقية التي تشمل (طبرق - درنة - البيضاء - بنغازي - المرج) وذلك لقرب المكان ولحدود الجهد والوقت لتنفيذ البحث.

7. خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم تقسيم خطة البحث إلى النقاط التالية:

1/7 استقراء الإصدارات المهنية والدراسات العلمية التي تناولت مفهوم الغش والأخطاء ومسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

2/7 إستقراء الدراسات العلمية التي تناولت العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجع الخارجي للغش والأخطاء في القوائم المالية واشتقاق فروض البحث.

3/7 الدراسة الميدانية ونتائج اختبار فروض البحث (منهجية البحث).

4/7 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/7 استقراء الإصدارات المهنية والدراسات العلمية التي تناولت مفهوم الغش والأخطاء ومسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

1/1/7 مفهوم الغش الأخطاء

أوضح معيار المراجعة الدولي رقم (240) أن التحريفات في القوائم المالية قد تكون نتيجة غش أو خطأ، ويشير مصطلح الخطأ إلى التحريفات غير المتعمدة في القوائم المالية ويتضمن الحذف للمبالغ أو الإفصاحات؛ وأن مصطلح الغش يشير إلى التصرفات المتعمدة عن طريق واحد أو أكثر من بين أفراد الإدارة ومستولي الحوكمة والعاملين أو طرف ثالث ينطوي على خداع للحصول على ميزة غير مستحقة أو غير قانونية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، معايير التدقيق الدولية، 2009م) بمعنى أن العامل الرئيسي للفرقة بين الخطأ والغش هو ما إذا كان التصرف الأساسي الذي تنتج عنه التحريفات في القوائم المالية متعمداً أو غير متعمد (عبد الحليم، 2014م: 133)؛ بينما يعرف الفساد بأنه "الجهود المستخدمة للتأثير على أو إساءة استخدام السلطة من خلال القيام بتقديم أو قبول مكافآت

غير قانونية للحصول على مميزات خاصة غير مشروعة، مثل تزيف أو تبديل المستندات، اختلاس أو إساءة استخدام الأصول، إساءة استخدام السياسات المحاسبية... الخ (راضي، 2011م: 82)، أي أن الغش يعتبر أحد أدوات الفساد، فالغش محدد بالمعايير المهنية في التحريف المتعمد في القوائم المالية وينتج عنه تزيف القوائم المالية واختلاس الأصول وبالتالي هناك أثر على القوائم المالية، أما الفساد فإنه يعد استغلالاً للسلطة للحصول على منافع شخصية بدون ترك أثر على القوائم المالية، ويكون لهذا الفساد آثار مالية أو غير مالية (غنيم، 2015م: 165).

2/1/7 أنواع الغش والأخطاء في القوائم المالية

يمكن تقسيم الغش إلى مجموعتين: غش العاملين وغش الإدارة، ويتضمن غش العاملين بصفة عامة سرقة موارد المنشأة، التي يصاحبها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه السرقات، أما غش الإدارة يتضمن الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة العليا، وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، وخطورة هذا النوع أنه يمكن أن يحدث حتى في ظل نظام جيد للرقابة الداخلية وبالتالي يكون من الصعب اكتشافه (توماس وهنكي، 2003م: 46).

وقد قسم معيار المراجعة الدولي (240) الغش في القوائم المالي إلى نوعين هما:

الأول: التحريفات الناتجة عن التقرير المالي الاحتمالي: حيث تتعدد طرق ارتكاب هذا النوع من الغش كما يلي:

أ. التأثير على القوائم المالية لخداع وتضليل مستخدميها.

ب. التأثير على القوائم المالية لإظهار عمليات المنشأة بشكل أكثر كفاءة.

ج. إدارة الأرباح من جانب الإدارة لخداع مستخدمي القوائم المالية وممارسات المحاسبة الإبداعية.

الثاني: التحريفات الناتجة عن إساءة استغلال الأصول: تشمل هذه التحريفات سوء استخدام الأصول وسرقتها واختلاسها ويمكن أن يرتكب هذا النوع من الغش من خلال الموظفين والإدارة.

ويتفق الباحث مع رأي (عبد الحلیم: 2014م) حيث يرى ان النوع الأول يعتبر الأكثر صعوبة في اكتشافه نظراً لارتكابه عن طريق إدارة المنشأة ووجود إمكانية لتخطي الإدارة لنظم الرقابة الموضوعية وتطوير جميع إدارات المنشأة لرغبتها، ويمكن مواجهته عن طريق تفعيل آليات حوكمة الشركات مثل لجان المراجعة، أما بالنسبة للنوع الثاني من أنواع الغش فيمكن مواجهته عن طريق وضع هيكل فعال للرقابة الداخلية وتطويره.

أما الخطأ يؤدي إلى تحريف غير متعمد في القوائم المالية وقد يكون بإحدى الصور الآتية (دحدوح، 2006م: 178؛ الحسيني، 2011م: 286):

- أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والدفاتر والقوائم المالية.
- التطبيق المغلوط للسياسات المحاسبية.
- أخطاء فنية وهي ناتجة عن الجهل بقواعد وأصول المحاسبة، كالخلط بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية.
- إغفال أو سوء تفسير الحقائق.

3/1/7 أسباب حدوث الغش

وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (240) والمعيار المراجعة الأمريكي (SAS NO. 99) الفقرة السابعة توجد ثلاث أسباب أو عوامل لحدوث الغش وهي:

- **الدافع أو الحافز:** فقد يكون لدى الإدارة والموظفين الحافز أو يكونوا تحت ضغط لارتكاب الغش والاحتيال.
- **الفرصة:** مثل وجود أساليب رقابة غير فعالة أو لدى الإدارة القدرة على تخطي أساليب الرقابة.
- **التبرير:** القدرة على تبرير فعل الغش، فبعض الأشخاص لديهم الاتجاه والقيم الأخلاقية التي تسمح لهم بذلك، وحتى الأشخاص الأمناء يمكن أن يرتكبوا الغش في وجود تأثير الضغوط.
- كما أن التزايد المستمر للأخطاء والغش يرجع لعدة أسباب أهمها:
- كبر حجم منشآت الأعمال والخدمات الخاضعة لعملية المراجعة. (عبد الحلیم، 2014م: 133)
- اختلاف الباحثين والمنظمات المهنية حول مسؤولية اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية هل هي الإدارة أم المراجع أم طرف ثالث؟
- أن المعايير المهنية اقتصرت مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش في حدود الفحص الذي قام به، ولا يسأل عما قد يكتشف بعد ذلك من أخطاء وغش.

ويرى الباحث أن ارتكاب الغش يتزايد كلما اتسع نطاق توافر عوامل المخاطرة (الدافع والفرصة والتبرير) الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وسوء استخدام الأصول، وهي عوامل تؤدي إلى فشل المراجعين الخارجيين في الكشف عن الغش والأخطاء، لذا ينبغي دراسة مدى وجود هذه العوامل في منشآت الأعمال على اختلاف البيئة التي تعمل فيها؛ ومعرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى فشل المراجع في الكشف عن الغش والأخطاء وهو ما يهدف إليه هذا البحث.

4 /1/7 مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية وفقاً للإصدارات المهنية وفجوة التوقعات.

تقع مسؤولية منع واكتشاف الغش والخطأ على عاتق الإدارة ومسؤولي الحوكمة في المقام الأول ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي (عبد الحلیم، 2014م: 135) :

- يجب على الإدارة ومسؤولي الحوكمة العمل على إيجاد بيئة أمنية وسلوك أخلاقي وتوفير بيئة عمل إيجابية تتمثل في التعيين والتدريب وترقية العاملين الملائمين واتخاذ الإجراء المناسب تجاه أي غش أو تدليس.
- يقع على الإدارة ومسؤولي الحوكمة مسؤولية إيجاد بيئة رقابية مناسبة والمحافظة على تطبيق السياسات والإجراءات.
- يقع على الإدارة ومسؤولي الحوكمة مسؤولية وضع هيكل رقابة داخلية وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ووضع إطار لإدارة المخاطر.

أما عن مسؤولية المراجع في الوقت الحاضر فقد تطورت ولم تعد مقصورة فقط على إبداء رأي فني عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، بل تعدت ذلك إلى تقديم تأكيد معقول عن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش. وقد ظهر ذلك في جهود (AICPA) في إصدار معياري المراجعة (SAS, No.82) (SAS, No.99) الذي يحقق إجراءات أفضل للمراجعة واختبار الرقابة، وقد اهتم المعيار (99) والمعنون بـ: "دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية"، بوصف التلاعب والغش وعلاقتها بالتقارير المالية تحت المراجعة، وبين أهمية ممارسة الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وأوضح أن المراجع يجب أن يستجيب للخطر الناتج عن الغش بمحاولة اكتشافه عن طريق الاستعانة بخبير قضائي.

وكذلك معيار المراجعة الدولي رقم (240) (ISA, No.240) والمعنون بـ: "مسئولية المراجع عن دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية" قدم معايير وإرشادات توضح مسؤولية المراجع عند دراسة الغش وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية والاحتيال في القوائم المالية واتخاذ الإجراءات التي تمكنه من اكتشاف الغش".

وقد أثار موضوع المسؤولية عن اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية جدلاً واسعاً بين الباحثين والمهنيين والمجتمع والمستفيدين من خدمات مهنة المراجعة (دحدوح: 2006م؛ باسودان وصالح: 2014م؛ عبد الحلیم: 2014م؛ منصر: 2015م) ومن الدراسات التي اهتمت بالتعرف على توقعات المستخدمين والمستفيدين من خدمات المراجعة والفجوة بين هذه التوقعات ومسئولية المراجع دراسة (صالح: 2002م) حيث درس مشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، من خلال تقييم مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لطبيعة وأهداف عملية المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين والمستثمرين لا يتفهمون على ما يجب أن يفعله المراجع أو يقوم بالحكم عليه قبل إصداره للتقرير النظيف، حيث يتوقع المستثمرون أن لا يصدر المراجع تقرير نظيف إلا إذا استطاع الحكم على أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الناتجة عن تلاعب الإدارة والعاملين.

كما توصلت دراسة (Dixon et al., 2006) إلى وجود فجوة توقعات متعلقة بمستوى وطبيعة مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، والحفاظ على السجلات المحاسبية، واختيار إجراءات المراجعة، وفعالية الرقابة الداخلية.

كذلك درس (Stirbu et al., 2009) تصورات مستخدمي التقارير المالية في رومانيا حول مسؤولية المراجعين في اكتشاف الغش والأخطاء، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك سوء فهم من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأن لديهم توقعات أكبر حول واجبات المراجعين ومسئولياتهم عن الكشف عن الغش والإبلاغ عنه مما تتطلبه معايير المراجعة في هذا الخصوص.

وتوصلت دراسة (العماري: 2004م) إلى أن من أسباب فجوة التوقعات في ليبيا هو وجود نقص في التشريعات الليبية بخصوص تنظيم المهنة مع وجود توقعات غير معقولة من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، والتقرير عن كفاءة إدارة المنشأة.

كذلك توصلت دراسة (الفلاح: 2015م) إلى وجود عدم رضا من قبل المجتمع المالي والجمهور العام عن عمل المراجعين في ليبيا بالنسبة للمنتوقع منهم وهو ما يعبر عنه بوجود فجوة توقعات في المراجعة، وأن المراجعين غير مقتنعين

بمسؤولياتهم عن اكتشاف كل حالات الغش والأخطاء والفساد والتصرفات غير القانونية التي تحدث في الوحدات الحكومية الخاضعة لمراجعتهم، لأن لديهم قناعة بأن مسؤولية المراجع طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها هي تخطيط فحصه للبحث عن الأخطاء والغش الذي قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، وأن يبذل في عمله العناية والمهارة اللازمين.

ومن استعراض الدراسات السابقة حول فجوة التوقعات وخصوصاً المتعلقة بالبيئة الليبية يرى الباحث أن مهنة المراجعة تتعرض لكثير من الانتقادات من جميع الأطراف ذات العلاقة من مستخدمي تقرير المراجعة والمجتمع والجهات الرقابية وغيرها وذلك لعدم قدرتها على تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم المتمثلة في اكتشاف حالات الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية، لذا نجد ضرورة ملحة لدراسة أسباب وجود هذه الفجوة والعوامل المؤثرة في قدرة المراجع اكتشاف حالات الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية وهو ما تهدف الدراسة الحالية التوصل إليه.

2/7 استقراء الدراسات العلمية التي تناولت العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي للغش والأخطاء في القوائم المالية.

توجد عدة عوامل تؤثر على اكتشاف المراجع للغش والأخطاء التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عوامل رئيسية تندرج ضمنها عدة عوامل فرعية وهي كما يلي:

1/2/7 عوامل متعلقة بالمراجع الخارجي

توجد عدة عوامل تؤثر في قدرة المراجع على اكتشاف الغش والأخطاء ومنها: السمات الشخصية للمراجع الخارجي، وتعد السمات الشخصية للمراجع الخارجي مثل قدراته وإدراكه وتقديره وثقته بنفسه ودافعيته وإحساسه وتحمل المخاطر والتسامح عاملاً مهماً في تحديد كفاءته في إصدار الأحكام وهو ما أشارت له عدة دراسات (علي: 1999م؛ حسن: 2005م؛ Nelson and Tan: 2005) كما أن الصفات الذهنية تؤثر على يقين المراجع وحكمه المهني وهذه الصفات هي القدرة التحليلية والقدرة على الاتصال والقدرة على الابتكار والقدرة الموضوعية (راضي: 2011م)؛ كذلك القيم الأخلاقية للمراجع هي أساس الأحكام المهنية، وهذه القيم هي: الاستقلال عن العميل (الحياد) والأمانة والنزاهة وإصدار الأحكام التي يمكن التحقق منها (الموضوعية) والعناية المهنية الواجبة في أداء المسؤوليات المهنية (الاجتهاد)، ولكي يقدم المراجع رأي موضوعي على تصريحات العميل المالية عليه أداء حكمه المهني دون تحيز وبنزاهة وتجنب تعارض المصالح (Mintz, 2010)؛ ومن أجل ذلك تزايد الاهتمام في المحاسبة والمراجعة نحو الاعتماد على "المدخل الأخلاقي" الذي يركز على مفاهيم العدالة والصدق وعدم التحيز (ليشي، 2010م: 82)؛ فالقيم الأخلاقية الشخصية لها تأثير على اتخاذ القرارات الأخلاقية التي تنطوي على ضغط العميل على المراجع لقبوله تحريف في القوائم المالية (Shafer et al., 2001; Jeffrey et al., 2004).

وفي ليبيا دراسة (العبيدي: 2016م) دور بعدي الفلسفة الأخلاقية المثالي والواقعي وبعض المتغيرات الشخصية الأخرى في عملية صنع القرار الأخلاقي للمحاسبين العاملين بمكاتب ديوان المحاسبة في شرق ليبيا، وتوصل إلى أن هناك دوراً هاماً ذو دلالة معنوية للفلسفة الأخلاقية المثالية في عملية صنع القرار الأخلاقي، في حين كانت النتائج المرتبطة بالمتغيرات الأخرى (العمر، الخبرة العملية، الفلسفة الواقعية) محدودة إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالكفاءة المهنية يجب أن يتوافر لدى المراجع مستوى من الكفاءة المهنية التي تتطلب توافر كل من المعرفة والمهارة والخبرة التي تعتبر حصيلية من التعليم والتدريب والتشاور مع الآخرين حتى يمكنه التعامل بكفاءة مع اكتشاف الغش والأخطاء، فقد استنتج (Asare et al.,2009) إلى أن المراجعين ذوي الخبرة المنخفضة قد خضعوا لأهداف العلاقات مع العملاء مما جعل إصدارات الحكم أقل تحفظاً وأن الخبرة الكبيرة تؤدي إلى الوعي بالتقاضي الذي يجعل المراجعين يضعون في أولوياتهم الامتثال للالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فوق أهداف العلاقات مع العملاء مقارنة بأولئك المراجعين ذوي الخبرة المنخفضة، كما توصل (شحاتة:2015م) إلى وجود إختلافات جوهرية في كفاءة مراجعي الحسابات في الكشف والتقرير عن التحريفات الجوهرية، ومن ثم جودة المراجعة التي يؤديها مراجعو الحسابات ذوي الخبرة وينتسبون لمنشآت محاسبة ومراجعة كبيرة الحجم عن كفاءة مراجعي الحسابات ذوي الخبرة الأقل وينتسبون لمنشآت محاسبة ومراجعة صغيرة الحجم، كذلك دراسة (باسودان وصالح: 2014م) توصلت إلى أن المراجعين في السعودية لديهم إلمام كافي عن إجراءات اكتشاف الغش ووعي بمسئوليتهم اتجاه اكتشاف الغش، كما ظهرت مستويات الخبرة تأثيراً معنوياً على إدراك مراجعي الحسابات لمسئوليتهم عن التقرير عن وجود تحريفات جوهرية متعمدة في البيانات المالية أو سوء استخدام الأصول.

على عكس ما توصل له (Abdalmohammadi and Owroso:2000) بأن المراجعين ذوي الخبرة ومديري المراجعة لم تكن لديهم ميولاً تجاه المعلومات الموجهة نحو الجوانب الأخلاقية عند قيامهم بتقييم مخاطر الغش والتزوير عند عملائهم، على عكس المراجعين حديثي الخبرة الذين وظفوا تلك المعلومات في تقريرهم.

وبالنسبة للتأهيل المهني يرى (شحاتة: 2015م) أن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية يعتمد بدرجة كبيرة على التأهيل المهني لمراجع الحسابات، وتوصلت دراسة (Chanawongse et al.,2011) إلى أن مهنية المراجع لها تأثير كبير على جودة عملية المراجعة من خلال التعليم المستمر، حيث تم دراسة أثر مهنية المراجع على جودة عملية المراجع من خلال عدة متغيرات متعلقة بمهنية المراجع وهي (تعزيز الثقة، والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة، والشفافية والقدرة على الوصول للمعلومة، وشفافية الإنجاز والموضوعية والشعور بالمسئولية) من خلال متغير وسيط وهو التعلم المستمر وتأثيره على جودة المراجعة.

وقامت مجموعة من الدراسات باختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على كفاءة قرارات وأحكام المراجع وأدائه المهني (Hakim and Omri,2010; Chi and Chin,2011; Rose-Green et al.,2011) فالتخصص الصناعي يسهل مهمة المراجع عند فحص العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة مما يؤدي إلى تخفيض احتمالات عدم اكتشاف احتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية (متولي: 2006م)؛ بالإضافة إلى تحسين قرارات وأحكام المراجع الخارجي على كل من دقة تقدير المخاطر، واكتشاف ومواجهة الغش والأخطاء المالية وأساليب إدارة صافي الدخل المحاسبي وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة (ليبب: 2005م؛ Chen et al.,2006).

كما أن طول فترة ارتباط المراجع بالعميل والأنعاب لهم تأثير على اكتشاف الغش والأخطاء وهو ما توصلت له عدة دراسات التي درست العلاقة بين مبالغ أتعاب الخدمات الاستشارية وإدارة الأرباح في القوائم المالية منها (Frankel et al.,2002; Kinney and Libby,2002; Alleyne et al.,2006) كما افترضت دراسة (Chang and Hwang: 2003) أن المراجع لديه الدافع للحفاظ على العميل ويسعى إلى أن يدفع العميل

للإبقاء عليه لفترة طويلة لتحقيق عوائد احتكارية من هذه العلاقة، لهذا فإن المراجع لن يصدر تقارير ضد العميل في حالة تقرير العميل عن مستويات مرتفعة من الأرباح مستخدماً معالجات محاسبية تؤدي إلى هذا الغرض.

ودراسة (عبد الحلیم: 2014م) توصلت إلى أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة من وجهة نظر عينة البحث على مسؤولية مراجعي الحسابات عن اكتشاف الغش في القوائم المالية والتقرير عنه، واتفقت البيئتين المصرية والسعودية على أن أقل العوامل تأثيراً هي ضعف الإجراءات الرقابية وحجم مكتب المراجعة ومدى استقلاله، وأتعب عملية المراجعة، والبعد السلوكي والاجتماعي.

وبالنسبة للمراجعة القضائية بينت العديد من الدراسات منها (جليلي وجميل: 2012م؛ الخالدي: 2014م؛ أحمد: 2013م؛ غنيم: 2015م؛ رحيل وصدقة: 2017م) إلى مساهمة المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش والاحتيال المالي ومكافحة الفساد الإداري والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وضبط ومراقبة عمليات غسيل الأموال.

وتناولت دراسات أخرى دور لجان المراجعة في منع واكتشاف الغش (عبد الحلیم: 2014م؛ AICPA, 2004) وخلصت إلى أنه يجب على أعضاء لجنة المراجعة فهم دورهم لضمان أن الشركة لديها برامج مكافحة الغش والضوابط المعمول بها للمساعدة في منع الغش بحيث تشمل ما يلي (AICPA, 2004:2):

- رصد عملية إعداد التقارير المالية.
- الإشراف على نظام الرقابة الداخلية.
- الإشراف على المراجعة الداخلية ووظائف المحاسبة العامة.
- الإبلاغ عن النتائج إلى مجلس الإدارة.

كذلك تناولت بعض الدراسات تأثير استخدام وسائل دعم القرار على اكتشاف المراجعين للغش والأخطاء منها دراسة (لظفي: 2007م) التي خلصت إلى أن استخدام النظام الخبير كوسيلة لاتخاذ القرار عند تقييم مخاطر غش الإدارة من أفضل الوسائل نظراً للارتباط والتداخل بين المراجعين والنظام المستخدم.

وأيد ذلك دراسة (Alon and Dwyer: 2010) حول كيفية استخدام مدعمات القرار في تقييم خطر الغش والاحتيال واختبار مدى فاعليتها في أداء تلك المهمة وتوصلت الدراسة إلى أن فريق المراجعين الذي استخدم نظم دعم قرار المجموعة في تحليل وتقييم خطر الاحتيال أكثر قدرة على التقييم السليم وكان أداءه أكثر فعالية وكفاءة وكان قراره أكثر جودة من المجموعة التي لم تستخدم نظم دعم قرار المجموعة.

من استعراض الدراسات السابقة يتضح أنه توجد عدة عوامل متعلقة بالمراجع الخارجي تؤثر في اكتشافه للغش والأخطاء في القوائم المالية وهي السمات الشخصية للمراجع الخارجي كذلك القيم الأخلاقية والكفاءة المهنية التي تتطلب توافر كل من المعرفة والمهارة والخبرة والتأهيل المهني والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وطول فترة ارتباط المراجع بالعميل والاتعاب وحجم مكتب المراجعة ومدى استقلاله واستخدام إجراءات المراجعة القضائية ودور لجان المراجعة واستخدام وسائل دعم القرار وغيرها، لذا فإن الباحث يعتقد إن هذه العوامل السابقة المتعلقة بالمراجع الخارجي تؤثر في اكتشافه للغش والأخطاء، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء".

2/2/7 عوامل متعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة

إن تحديد مبول إدارة المنشأة محل المراجعة أحد العوامل الهامة المؤثرة على صحة ودقة قرارات المراجع المتعلقة بمهام المراجعة التي تحتاج إلى تقديرات وأحكام مهنية ويقصد بتلك المبول خصائص واتجاهات رجال الإدارة المتعلقة بالنواحي السلوكية في العمل التي تنعكس عادة على تصرفاتهم وقراراتهم المختلفة، فأتصاف رجال الإدارة بالأمانة والاستقامة يمنعهم من تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة ومن ثم يستطيع المراجع أن يؤدي بعض إجراءات المراجعة في وقت مبكر قبل نهاية الفترة المالية وبأحجام عينات أقل نسبياً أي أن قرارات المراجع الخاصة بتحديد طبيعة ووقت ونطاق إجراءات المراجعة تتأثر بمبول الإدارة (مهنا، 1993م).

ونتيجة للتحديات الحديثة الناتجة عن حالات الغش تزايد الاهتمام بدراسة أثر خصائص مرتكبي الغش، درس (Rivest and Lanoue :2012) أثر خصائص مرتكبي الغش وهي (المركز الوظيفي، الجنس، المستوى التعليمي، طول مدة بقاء الموظف بالشركة، وجود إتفاق على فعل الغش بين الموظفين) على خسائر الغش الوظيفي في الشركات الكندي، وخلصوا إلى أن مستوى سلطة مرتكب الغش ووجود إتفاق على فعل الغش بين الموظفين يؤديان لزيادة خسائر الغش من خلال توفير فرصة كبيرة لتجنب الرقابة الداخلية وارتكاب الغش.

أي أن دراسة صفات المدراء تعتبر إحدى الوسائل الأساسية لزيادة احتمال اكتشاف الغش وتعزيز قدرة المراجع في الوصول إلى أحكام مهنية رشيدة (حسن: 2005م).

كما يرى (Hui and Fatt :2007) أن معرفة المراجع عن العميل يجب أن تتضمن الظروف التنظيمية التي تنظم الأجزاء داخل نموذج مخاطر المراجعة وتعمل على تخفيض المخاطر وتنقسم هذه الظروف إلى ثلاث مستويات وهي الظروف التنظيمية على مستوى الشركة والظروف التنظيمية على مستوى الأعمال والظروف التنظيمية على مستوى القوة الخارجية.

وفهم نظام العميل وتقييم المخاطر من عوامل وخواص جودة أداء عملية المراجعة (لظفي: 2007م)؛ حيث إن هذا الفهم ضروري ومهم للحكم على مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الغش أو الأخطاء، والمعرفة عن العميل يجب أن تتضمن ثلاث أنواع من العوامل التي تؤثر على أحكام المراجع وهي ظروف الأعمال والظروف على مستوى الشركة والظروف التنظيمية على مستوى الأعمال والظروف على مستوى الحساب وتتضمن التغيرات في السياسات المحاسبية التي لا تتسق مع معلومات التشغيل الأخرى للعميل (زيتون: 2011م)؛ كما توصل (جعارة : 2012م) إلى أنه يجب أن يكون لدى مراجعي الحسابات الخارجيين معرفة حول كيفية اكتشاف أساليب الإحتيال والغش التي يلجأ إليها العاملين في الشركة أو من قبل أعضاء الإدارة العليا، وكشفت الدراسة عن أن وجود تدخلات في حسابات الإدارة العليا في الشركات الأردنية تؤدي إلى توفر احتمالي الخطأ أو الإحتيال في إعداد البيانات والتقارير المالية، قد يكون ناتجاً عن سوء استخدام أصول الشركة، وعوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناتجة عن التقارير المالية الاحتيالية، وهو ما أبدته دراسة (دحدوح : 2006م)، حيث أن عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمراجع وكذلك بالمنشأة وإدارتها.

وتناولت دراسة (أرسانيوس: 1999م) أثر ثلاث عوامل بيئية (سلوك الإدارة، برنامج حوافز الإدارة، إدارة المراجعة الداخلية) على قرارات المراجع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عند إبداء رأيه بشأن التقديرات المحاسبية، ويشير النموذج المباشر أن عوامل الخطر البيئية التي يمكن أن توهي بوجود تحيز من جانب الإدارة تؤثر بطريقة مباشرة في الأحكام المهنية للمراجعين بشأن التقديرات المحاسبية، أما النموذج غير المباشر فيشير إلى وجود علاقة غير مباشرة بين عوامل الخطر البيئية التي يمكن أن توهي بوجود تحيز من جانب الإدارة وبين الأحكام المهنية للمراجعين، ووفقاً لهذه النظرة يتوقع وجود ارتباط جوهري بين عوامل الخطر البيئية والأحكام الوسيطة (تقييم الأهمية النسبية، تقييم دوافع الإدارة) وبين هذه الأحكام والرأي الفني المحايد للمراجع الخارجي.

وفي ضوء استقراء وتحليل الدراسات السابقة فإن الباحث يعتقد بأن العوامل المتعلقة بإدارة المنشأة محل المراجعة ومسئولي الحوكمة تؤثر في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء، ولذا فإنه يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث كما يلي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة المؤثرة في اكتشاف المراجع للغش والأخطاء".

3/2/7 استقراء عوامل متعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية

بالنسبة للعوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والمؤثرة على اكتشاف الغش والأخطاء فقد تناولتها عدة دراسات منها دراسة (العقدة والنواسية: 2007م) التي تهدف إلى التعرف على العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني، توصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة تأثير تعود لمتغير الإستقلالية المالية والإدارية (79.7%) في حين كانت أدنى درجة تأثير (74.6%) تعود لمتغير دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة سواء أكانت السلطة التشريعية أم التنفيذية، وقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات الموجهة إلى ديوان المحاسبة والمراجعين أنفسهم بهدف تحسين الأداء.

كذلك تشكل المعايير المهنية جزءاً من بيئة المراجعة وهي القواعد التي على أساسها يستطيع المراجعون تقييم أدائهم، كما يستطيع الغير تقييم مدى كفاءة هذا الأداء، ويمارس الحكم المهني بواسطة معدي المعايير عند إعدادها، كما أنه يمارس بواسطة المراجعون عند تفسيرها وتطبيقها (غالي: 2001م)؛ وتساعد على قيام المراجعين بممارسة الحكم المهني بكفاءة وفاعلية وتحسين جودة الحكم المهني للمراجع ولعل من أهم ملامح هذا الدور تخفيض الحاجة إلى ممارسة الحكم المهني، كما إن قيام المراجع بالالتزام بالمعايير المهنية حال قيامه بممارسة الحكم المهني، يوفر لنفسه الحماية من التعرض للمساءلة القانونية، خاصة فيما يتعلق بالمواقف التي يحيطها الكثير من المخاطر وظروف عدم التأكد (راضى: 2011م).

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن تطوير معايير المراجعة المتعلقة بمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش سوف تعزز من التزام المراجعين بهذه المسئولية، ومنها دراسة (منصر: 2015م) التي تسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة الدولية باكتشاف الغش والأخطاء، وتبين من نتائج الدراسة أنه توجد مشاكل ومعوقات تؤثر على قيام مراجع الحسابات بأدائه لمسئولته المهنية على الوجه المطلوب وأوصت بضرورة وجود نظام رقابي فعال يمنع حالات الغش في القوائم المالية.

وهدفت دراسة (مومني وبدور: 2008م) إلى التعرف على مدى اتباع مراجعي الحسابات القانونيين الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش، وقد أظهرت النتائج أن مراجعي الحسابات عينة الدراسة يتبعون الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش كما يحددها معيار المراجعة الدولي رقم 240 ويلتزمون بإتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل على وجود الغش كما يحددها معيار المراجعة الدولي رقم 240 ويلتزمون أيضا بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة والجهات المستفيدة والجهات النظامية والقضائية كما يحددها المعيار المذكور.

وتشير نتائج دراسة (باسودان وصالح: 2014م) إلى أن ممارسي المهنة في المملكة العربية السعودية يتمتعون بدرجة عالية من المعرفة والإدراك لمسئوليتهم عن اكتشاف الغش ولديهم وعي كافي للأعباء والمسئوليات الإضافية التي يتطلبها الالتزام بمعيار المراجعة رقم (15) "مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعته القوائم المالية".

واستهدفت دراسة (ذنيبات: 2004م) تحديد مدى انسجام واجبات ومسئوليات مراجعي الحسابات في القوانين والأنظمة في الأردن مع تلك التي بينتها معايير المراجعة الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن كثيرا من عبارات الواجبات والمسئوليات في القوانين لم تتم صياغتها بشكل مناسب، مما يزيد من عبء المراجعين ويحملهم مسئوليات خارج نطاق ما بينته معايير المراجعة الدولية.

كما أن وجود قوانين وتشريعات ملزمة تحدد واجبات ومسئوليات المراجع الخارجي ستؤدي إلى التزام المراجعين بهذه المسئوليات وزيادة فعالية المراجعة وهو ما يجب العمل عليه في ليبيا، حيث أن من أسباب فجوة التوقعات في ليبيا هو وجود نقص في التشريعات الليبية بخصوص تنظيم المهنة مع وجود توقعات غير معقولة من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، والتقرير عن كفاءة إدارة المنشأة (العماري: 2004م).

وأجريت العديد من الدراسات في البيئة الليبية التي اهتمت بتقييم الاداء في ديوان المحاسبة ومن هذه الدراسات:

دراسة (زكري: 2013م) واستهدفت التعرف على مدى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فاعلية في رقابة ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير المراجعة الحكومية الدولية وكذلك ضرورة نشر تقارير ديوان المحاسبة في وسائل الإعلام بما يكفل إرساء المساءلة والمحاسبة، وتنمية الوازع الديني في نفوس المسؤولين على المال العام.

دراسة (الفاخري: 2013م) واستهدفت الدراسة تقييم أداء ديوان المحاسبة في ليبيا والتعرف على مقومات الأداء الرقابي ومدى توفرها في ديوان المحاسبة الليبي وتأثير تلك المقومات على تنفيذ العمل الرقابي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن ديوان المحاسبة لا يتمتع باستقلال الإداري والمالي، كما أنه لا يتم اعتماد معايير المراجعة الحكومية الدولية في تحديد إجراءات المراجعة، وأن ديوان المحاسبة لا يهتم بإعداد الدورات التدريبية اللازمة لموظفيه بهدف اكسابهم الخبرة المطلوبة لإنجاز أعمال المراجعة، كذلك عدم استخدام مراجعي الديوان الوسائل التكنولوجية الحديثة في تدعيم أدلة الإثبات التي يحصلون عليها، كما أنهم لا يملكون مكتبة إلكترونية تسهل عليهم الرجوع للقوانين والأنظمة والتعليمات الضرورية.

دراسة (الفلاح: 2015م) التي تناولت دراسة واقع ممارسة مراجعة الأداء في ليبيا وتوصلت إلى أنه يوجد نقص في مقومات مراجعة الأداء، سواء في ديوان المحاسبة أو في الوحدات الحكومية وترجع الباحثة السبب إلى حداثة القوانين والتشريعات التي تلزم بتطبيق مراجعة الأداء، والأمر يتطلب متابعة من السلطة التشريعية لإجبار ديوان المحاسبة والوحدات الحكومية الخاضعة لمراجعته للاهتمام بتلك المقومات، حيث يوجد توافق كبير بين مراجعي الديوان والمدراء الماليين بالوحدات الحكومية بأن تطبيق مراجعة الأداء سوف يساهم في الحد من الغش والتجاوزات المتعمدة في استخدام المال العام، وتحسين وتطوير واجبات ومسئوليات المراجع الحكومي.

دراسة (الجهاني: 2017م) تهدف الدراسة للتعرف على واقع الشفافية ومدى توافرها في المؤسسات والشركات العامة الليبية، وكذلك التعرف على أهم مظاهر وأسباب الفساد المالي الأكثر شيوعاً وما هو دور الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد المتفشى في المؤسسات والشركات العامة، واستهدفت أعضاء ديوان المحاسبة الليبي وأشارت النتائج إلى ضعف مستوى الإفصاح وضبابية الشفافية وعدم توافرها، كما توصلت إلى عدم وجود اختلاف في آراء عينة الدراسة حول أسباب الفساد وأشكاله الأكثر شيوعاً في المؤسسات والشركات العامة الليبية، وأخير أظهرت نتائج التحليل بوجود دور فعال للشفافية في الحد من الفساد المالي ومكافحته، أما أهم التوصيات إرساء مفهوم الشفافية والنزاهة وتفعيل دور الأجهزة الرقابية والقضائية وتعزيز مفهوم المساءلة لمكافحة الفساد والعمل على تطوير سياسات ونظم الإفصاح والشفافية الواجبة.

دراسة (الفلاح وبوشعالة: 2017م) استهدفت الدراسة التعرف على مدى توافق ممارسات مراجعي ديوان المحاسبة الليبي مع متطلبات المعايير المهنية والقوانين والتشريعات النافذة في مجال الكشف عن الغش والفساد، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق كبير يصل إلى 78% بين ممارسات مراجعي الديوان ومتطلبات معايير المراجعة والقوانين والتشريعات النافذة، وأوصت الدراسة بضرورة تحديد مسؤوليات المراجع الحكومي فيما يتعلق باكتشاف الغش والفساد والاهتمام برفع كفاءتهم المهنية، وضرورة متابعة قضايا الفساد المحال إلى الجهات القضائية.

ومن استقراء وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بدور ديوان المحاسبة وتطوير معايير المراجعة والتشريعات والقوانين المتعلقة بمسئوليات المراجع اتجاه اكتشاف الغش والأخطاء يمكن صياغة الفرضية الثالثة للبحث كالآتي:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والمعايير المهنية المؤثرة في إكتشافه للغش والاختفاء".

3/7 الدراسة الميدانية ونتائج اختبار فروض البحث (منهجية البحث)

1/3/7 مجتمع وعينة الدراسة ونسبة الاستجابة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين في فروع ديوان المحاسبة في منطقة الشرقية التي تشمل: بنغازي - المرج - البيضاء - درنة - طبرق ويبلغ عددهم 120 مراجع (ديوان المحاسبة الليبي - الإدارة العامة البيضاء- 2017م).

وتتكون عينة الدراسة من المراجعين في ديوان المحاسبة في المنطقة الشرقية الذين أمكن الوصول إليهم نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة بالإضافة إلى قيود الوقت والتكلفة، ومعلومية حجم المجتمع وبمستوى ثقة 95% وبخطأ مسموح

به في التقدير $\pm 5\%$ اعتماداً على جداول العينات الإحصائية والمقابل لحجم المجتمع (120) فتبين أن حجم العينة بلغ (92) مراجعاً (النجار وآخرون، 2010: 106) كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): نسبة استجابة المشاركين في الدراسة

النسبة الاستجابة	الاستجابات الصحيحة	حجم العينة	حجم المجتمع	البيان
60.9%	56	92	120	المراجعون في ديوان المحاسبة

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد الاستمارات الموزعة على المشاركين في الدراسة من المراجعين في ديوان المحاسبة 92 استمارة استلم منها 56 استمارة صالحة للتحليل تمثل نسبة 60.9% وهي تعتبر نسبة مقبولة.

2/3/7 أداة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على قائمة الاستقصاء، وتحقيقاً لهدف البحث قام الباحثان بإعدادها مبنية على الدراسة النظرية والبحوث السابقة وموجهة إلى مجموعة من المراجعين في ديوان المحاسبة في المنطقة الشرقية، وقد روعي في تصميم هذه القائمة التركيز على فروض الدراسة وعدم طولها حتى تضمن الإجابة عليها كاملة، حيث تم تقسيمها إلى قسمين كما يلي :

القسم الأول: معلومات خاصة عن المشارك وهي: المؤهل العلمي للمشارك، عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: مقياس أثر كل عامل من العوامل في قدرة المشاركين على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية ومقسمة إلى ثلاث عوامل رئيسية (عوامل متعلقة بالمراجع الخارجي - عوامل متعلقة بالمنشأة محل المراجعة ومسئولي الحوكمة - عوامل متعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والمعايير المهنية) وتدرج تحتها مجموعة من العوامل الفرعية، والمقاسة على مقياس ليكرت الخماسي وفقاً للتدرج التالي :

جدول رقم (2) مقياس ليكرت الخماسي

تأثير عالي جداً	تأثير عالي	تأثير متوسط	تأثير محدود	ليس له تأثير على الإطلاق
5	4	3	2	1

المصدر : (دحدوح: 2006م)

ويصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي (منصر: 2015م):

جدول رقم (3) الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	الإتجاه
من 1 إلى 1.79	غير موافق إطلاقاً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشده

المصدر : (منصر: 2015م)

3/3/7 الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات : بعد الإنتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج (SPSS21) لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات واختبار صحة فروض البحث، وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي كالآتي (النجار وآخرون: 2010م):

- الإحصاء الوصفي: تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي يستخدم لقياس مدى الصدق والثبات للأسئلة الموجودة في قائمة الاستقصاء، بالإضافة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- الإحصاء الاستدلالي: اعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها واختبار فروض الدراسة على اختبار T للعينة الواحدة (One-Sample T-TEST) بالإضافة إلى تحليل التباين أحادي الإتجاه One Way Anova، وتم التحقق من العينة أنها تتوزع توزيعاً طبيعياً.

4/3/7 اختبار صدق وثبات المقياس

لقياس مدى الصدق والثبات للأسئلة الموجودة في قائمة الاستقصاء وكذلك التأكد من أهمية هذه الأسئلة في التحليل تم استخدام معامل ألفا كرونباخ كما بالجدول التالي:

جدول رقم (4) معاملات الصدق والثبات

عدد المفردات	معامل الصدق	معامل الثبات	البيان
16	0.788	.622	1. عوامل متعلقة بالمراجع الخارجي.
13	0.916	.840	2. عوامل متعلقة بالمنشأة محل المراجعة ومسئولي الحوكمة.
18	0.918	.843	3. عوامل متعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والمعايير المهنية.

أن معامل الثبات المقبول هو 0.60 فما فوق (النجار وآخرون: 2010م: 143)؛ من الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات الصدق في محاور قائمة الاستقصاء تجاوزت 0.6 مما يعني أن نتائج الإجابات على المحاور المختلفة للقائمة ذات مصداقية عالية وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج القوائم واستخدامها في التحليل الإحصائي دون استبعاد أي عنصر من عناصر المحاور، كما يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات في محاور قائمة الاستقصاء تجاوزت 0.6 وهذا يعني أن هناك ثبات لآراء عينة البحث تجاه أداة القياس في قياسه محاور البحث.

5/3/7 وصف مقاييس الدراسة

1/5/3/7 وصف الخصائص الديموغرافية للمشاركين في الدراسة.

- تحليل الأسئلة العامة المتعلقة بالمؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة: يعرض الجدول رقم (5) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية كما يلي :

جدول رقم (5) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية:

النسبة المئوية	التكرار	المؤهلات العلمية
3.6	2	دكتوراه

12.5	7	ماجستير
69.6	39	بكالوريوس
10.7	6	دبلوم عالي
3.6	2	دبلوم متوسط
100.0	56	الإجمالي

يبين الجدول رقم (5) توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، ومن خلال البيانات الظاهرة في الجدول تبين أن نسبة 3.6% من المشاركين في الدراسة يحملون شهادة دبلوم المتوسط، ونسبة 10.7% منهم يحملون شهادة الدبلوم العالي، كما يحمل نسبة 69.6% منهم الشهادة الجامعية (بكالوريوس) و نسبة 12.5% منهم يحملون شهادة الماجستير، في حين يحمل نسبة 3.6% منهم شهادة الدكتوراه، ويتضح مما سبق أن أغلب المشاركين (نسبة 85.7%) يحملون الشهادة الجامعية والماجستير والدكتوراه وهذا يرفع مستوى الثقة في المعلومات التي يتحصل عليها الباحث.

- تحليل الأسئلة العامة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة: يعرض الجدول رقم (6) توزيع المشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة كما يلي :

جدول رقم (6) توزيع المشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة
14.3	8	اقل من خمس سنوات
7.2	4	من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات
32.1	18	من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة
46.4	26	من 15 سنة فأكثر
100	56	الإجمالي

من خلال البيانات الظاهرة في الجدول تبين أن ما نسبته 78.5% من المشاركين في الدراسة ممن يمارسون مهنة المراجعة من 10 سنوات فأكثر وهذه السنوات من الخبرة تجعلهم على قدر كبير من المعرفة والدراية بالعوامل المؤثرة في اكتشاف الغش وبالتالي الحصول على بيانات أكثر دقة وإعطاء آراء واقعية من خلال معرفتهم بالوضع العام، وهو ما يرفع مستوى الثقة في المعلومات التي يتحصل عليها الباحث.

2/5/3/7 وصف مقياس العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي.

جدول رقم (5) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للعوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي
تأثير عالي جداً	3	.60624	4.3214	السمات الشخصية للمراجع الخارجي (قدراته وإدراكه ودافعيته وتحمل المخاطر..)
تأثير عالي جداً	1	.75936	4.4286	القيم الأخلاقية للمراجع (الاستقلال عن العميل والأمانة..)

الكفاءة المهنية والتي تتطلب المعرفة والمهارة والخبرة.	4.4107	.65441	2	تأثير عالي جدا
للتأهيل المهني (التدريب و التعليم المستمر).	4.0893	.72052	5	تأثير عالي
التخصص الصناعي لمراجع الحسابات.	3.0536	.90292	16	تأثير متوسط
طول فترة ارتباط المراجع بالعمل.	3.4464	1.17426	12	تأثير عالي
اتعاب المراجع من الخدمات الاستشارية.	3.5179	1.02675	11	تأثير عالي
استخدام المراجع للمهارات الخاصة بالمراجعة القضائية.	3.2679	1.01786	13	تأثير متوسط
تفعيل دور لجان المراجعة.	3.6607	.74533	10	تأثير عالي
قدرة المراجع على استخدام وسائل دعم القرار ونظم الخبرة في اكتشاف الغش.	4.0536	1.06889	7	تأثير عالي
الاعتماد على تقرير المراجع الداخلي.	3.0893	.93957	15	تأثير متوسط
مدى إلمام المراجع بمسئوليته عن اكتشاف الغش.	4.0714	.80582	6	تأثير عالي
العامل الاجتماعي للمراجع.	3.1250	1.29422	14	تأثير متوسط
التزام المراجع بإرشادات ومعايير المراجعة .	4.1071	.77878	4	تأثير عالي
التواصل والتعاون بين فريق المراجعة.	4.0357	.71260	8	تأثير عالي
التقييم الجيد لهيكل الرقابة الداخلية.	3.9107	.87960	9	تأثير عالي

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن المتوسط الحسابي لمعظم العوامل المتعلقة بالمراجع أكبر من (3) مما يعني أن هذه العوامل وحسب آراء المشاركين لها تأثير كبير على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء، ويتضح من الجدول وبحسب آراء المشاركين أن القيم الأخلاقية للمراجع (الاستقلال عن العميل والأمانة..) هي من أهم هذه العوامل تأثيراً على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا العامل **4.4286**، يليه في الأهمية عاملي الكفاءة المهنية والسمات الشخصية للمراجع الخارجي (قدراته وإدراكه ودافعيته وتحمل المخاطر) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذين العاملين **4.4107**، **4.3214** على التوالي.

3/5/3/7 وصف مقياس العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة

جدول رقم (8) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للعوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة

العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
ميول إدارة المنشأة محل المراجعة (الأمانة والاستقامة)	3.8929	.96632	6	تأثير عالي
مستوى سلطة مرتكب الغش والاحطاء (المركز الوظيفي)	3.8036	.92283	10	تأثير عالي
المستوى التعليمي لمرتكب الغش والاحطاء	3.1607	1.20268	13	تأثير متوسط
وجود اتفاق على فعل الغش بين الموظفين	3.9643	1.12758	5	تأثير عالي
فعالية أساليب الرقابة الداخلية في المستويات الوظيفية	3.8571	.98033	8	تأثير عالي
الظروف التنظيمية للمنشأة محل المراجعة	3.8393	.82631	9	تأثير عالي
تعدد أساليب الاحتيال والغش التي يلجأ إليها العاملين أو أعضاء الإدارة العليا	3.9821	1.10357	4	تأثير عالي
توفر بيئة عمل ايجابية وتوفر برامج للحوافز والتدريب وتخفيض ضغوط العمل	3.6250	.92564	12	تأثير عالي

كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في المنشأة محل المراجعة	4.0536	.77271	2	تأثير عالي
وجود قواعد وأسس موضوعية لمعايير الأداء ومقاييسه	3.8571	.77292	7	تأثير عالي
تعاون الإدارة مع المراجع	4.0179	.90435	3	تأثير عالي
حجم المنشأة ومركزها المالي	3.7321	1.15193	11	تأثير عالي
وجود برنامج رقابي لدى الادارة ومسئولي الحوكمة لردع الغش ومعاقبة مرتكبيه	4.1071	.98495	1	تأثير عالي

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن المتوسط الحسابي لمعظم العوامل المتعلقة بالمراجع أكبر من (3) مما يعني أن هذه العوامل وحسب آراء المشاركون لها تأثير كبير على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء، ويتضح من الجدول وبحسب آراء المشاركين أن وجود برنامج رقابي لدى الادارة ومسئولي الحوكمة لردع الغش ومعاقبة مرتكبيه هو من أهم هذه العوامل تأثيراً على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا العامل **4.1071**، يليه في الأهمية عاملي كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في المنشأة محل المراجعة و تعاون الإدارة مع المراجع حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما العاملين **4.0536**، **4.0179** على التوالي.

4/5/3/7 وصف مقياس العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية

جدول رقم (9) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للعوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية

العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
الإستقلالية المالية والإدارية لديوان المحاسبة	4.5000	.71351	1	تأثير عالي جداً
دعم السلطة التشريعية والتنفيذية لديوان المحاسبة	4.2679	.88402	3	تأثير عالي جداً
كثرة التشريعات المالية والإدارية ذات الصلة المالية لنفس المجال	3.8393	.96816	13	تأثير عالي
عدم كشف الشخص الذي يرتكب غش في الصحف والتراخي في معاقبته	3.7857	1.0394 8	14	تأثير عالي
كثرة الإستثناءات في القوانين والأنظمة والتعليمات	4.0536	.86170	9	تأثير عالي
شمول كافة مؤسسات الدولة برقابة الديوان	4.1250	.83258	5	تأثير عالي
إستخدام الديوان وسائل تكنولوجية في الرقابة المحوسبة	4.3571	.84053	2	تأثير عالي جداً
اخضاع دورات الديوان إلى التقييم بشكل دوري	4.0893	.81524	8	تأثير عالي
تركيز محتوى الدورات على الأساليب الفنية الحديثة في الرقابة	4.1071	.75507	6	تأثير عالي
كفاية موازنة التدريب والدورات	3.6786	.81144	17	تأثير عالي
تميز مراجعي الديوان في الرواتب مقارنة مع الموظف في الجهة الخاضعة لرقابة الديوان	4.1071	.98495	7	تأثير عالي

تأثير عالي	10	.67396	4.0179	توفرا لعدد الكافي من المراجعين في الديوان
تأثير عالي	18	.85508	3.6786	عدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق المراجعين
تأثير عالي	16	1.0088 9	3.7679	عدم وجود معايير مراجعة في ليبيا
تأثير عالي	12	.80582	3.9286	وجود إلزام باتباع معايير الانتوساي أو معايير المراجعة الدولية
تأثير عالي	15	.97218	3.7679	وجود دستور لأخلاقيات المهنة
تأثير عالي	11	.93350	3.9643	وجود إرشادات واضحة عن مسؤولية المراجع في اكتشافا لغش والأخطاء
تأثير عالي جداً	4	1.1072 4	4.2143	تنمية الوازع الديني في نفوس المسؤولين على المال العام

من الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لمعظم العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية أكبر من (3) مما يعني ان هذه العوامل وحسب آراء المشاركين لها تأثير كبير على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء، ويتضح من الجدول وبحسب آراء المشاركين أن الإستقلالية المالية والإدارية لديوان المحاسبة هو أهم هذه العوامل تأثيراً على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا العامل 4.5000، يليه في الأهمية إستخدام الديوان وسائل تكنولوجيا في الرقابة المحوسبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.3571، كما أن عامل دعم السلطة التشريعية و التنفيذية لديوان المحاسبة وعامل تنمية الوازع الديني في نفوس المسؤولين على المال العام يعتبران من أهم العوامل المؤثرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذين العاملين 4.2679، 4.2143، على التوالي.

6/3/7 اختبار فروض البحث

لاختبار فروض البحث يتم صياغتها في صورة إحصائية كما يلي:

الفرض الأول:

فرض العدم H_0 : " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء " .

الفرض البديل H_1 : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء " .

الفرض الثاني:

فرض العدم H_0 : " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والأخطاء " .

الفرض البديل H_1 : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والأخطاء " .

الفرض الثالث:

فرض العدم H_0 : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء".

الفرض البديل H_1 : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء".

الفرض الرابع:

فرض العدم H_0 : " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المشاركين بشأن العوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والاطفاء تعزى إلى سنوات الخبرة".

الفرض البديل H_1 : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المشاركين بشأن العوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والاطفاء تعزى إلى سنوات الخبرة".

1/6/3/7 اختبار T للعينة الواحدة (One-Sample T-TEST)

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One-Sample T-TEST) لتعزيز نتائج التحليل الوصفي المتعلق بالعوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والأخطاء.

جدول رقم (10) اختبار T للعينة الواحدة (One-Sample T-TEST)

م	العوامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig
1	العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي	3.7868	.34845	81.326	0.0
2	العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة	3.8379	.57464	49.979	0.0
3	العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية	4.0139	.46400	64.736	0.0

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى المعنوية للفقرات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والاطفاء أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح هذا يدل على تجانس الإجابات في قائمة الاستقصاء.

مما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول البديل للفروض الثلاثة التي تنص بأنه :

- " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء".
- "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء".

- " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء".

2/6/3/7 اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way Anova

وحتى يتمكن الباحث من اختبار معنوية الفرض الرابع تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه **One Way ANOVA** لاختبار معنوية الفروق بين الفئات المختلفة لسنوات الخبرة.

جدول رقم (11) تحليل التباين (ANOVA)

عوامل الدراسة	مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند ($\alpha=0.05$)
العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي	الانحدار البواقي	3 52	1.150	.338	غير معنوي
العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة	الانحدار البواقي	3 52	1.286	.289	غير معنوي
العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية	الانحدار البواقي	3 52	.264	.851	غير معنوي

من خلال الجدول السابق نجد أن قيم مستوى الدلالة لاختبار (F) لكل العوامل أكبر من قيمة مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) مما يعني عدم معنوية درجة الاختلافات في الآراء وفقاً لعدد سنوات الخبرة، وبذلك نقبل فرض العدم **H0**: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المشاركين بشأن العوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والأخطاء تعزى إلى سنوات الخبرة".

أي أنه لا يوجد تأثير لعدد سنوات الخبرة على آراء المشاركين بشأن العوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والأخطاء.

4/7 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

1/4/7 نتائج البحث

من خلال دراسة وتحليل هذه المشكلة الهامة وهي مسؤولية المراجع في ديوان المحاسبة اتجاه الغش والأخطاء والتقرير عنه والعوامل المؤثرة فيه، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تم قبول الفرض البديل الأول " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالمراجع الخارجي المؤثرة في إكتشافه للغش والأخطاء"، أي إن العوامل المتعلقة بالمراجع لها تأثير كبير على قدرة المراجع في إكتشاف الغش والأخطاء، وأن القيم الأخلاقية للمراجع (الاستقلال عن العميل والأمانة والنزاهة) الكفاءة المهنية والسمات الشخصية للمراجع الخارجي (قدراته وإدراكه ودافعيته وتحمل المخاطر) هي من أهم هذه العوامل تأثيراً على قدرة المراجع في إكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية وهو يؤيد ماتوصل له (العبيدي):

2016م) بأن هناك دوراً هاماً ذو دلالة معنوية للفلسفة الأخلاقية المثالية في عملية صنع القرار الأخلاقي للمحاسبين العاملين بمكاتب ديوان المحاسبة في شرق ليبيا.

● تم قبول الفرض البديل الثاني "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بالإدارة ومسئولي الحوكمة المؤثرة في إكتشافه للغش والاطعاء"، وأن وجود برنامج رقابي لدى الإدارة ومسئولي الحوكمة لردع الغش ومعاينة مرتكبيه، هو أهم هذه العوامل تأثيراً على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والاطعاء في القوائم المالية، ويليه في الأهمية عاملي كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في المنشأة محل المراجعة وتعاون الإدارة مع المراجع وهو يؤيد ما توصلت له دراسة (Hwang and Chang: 2010) ودراسة (أرسانيوس: 1999م).

● تم قبول الفرض البديل الثالث "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المراجعين بشأن العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية المؤثرة في إكتشافه للغش والاطعاء"، أي أن العوامل المتعلقة بديوان المحاسبة والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية لها تأثير كبير على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والاطعاء، وأن عامل الإستقلالية المالية والإدارية لديوان المحاسبة، هو أهم هذه العوامل تأثيراً على قدرة المراجع في اكتشاف الغش والاطعاء في القوائم المالية وتتفق هذه النتيجة مع (العقدة والنواسية: 2007م)، يليه في الأهمية إستخدام الديوان وسائل تكنولوجية في الرقابة المحوسبة وعامل دعم السلطة التشريعية والتنفيذية لديوان المحاسبة وعامل تنمية الوازع الديني في نفوس المسؤولين على المال العام.

● تم قبول الفرض العدم الرابع "أنه لا يوجد تأثير لعدد سنوات الخبرة على آراء المشاركين بشأن العوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والاطعاء"، أي انه لا توجد اختلاف في آراء المشاركين بإختلاف مستويات خبرتهم (خبراء وغير خبراء) اتجاه العوامل المؤثرة في إكتشاف المراجع للغش والاطعاء، على عكس ما توصل له (Abdolmohammadi and Owroso: 2000) بأن المراجعين ذوي الخبرة ومديري المراجعة لم تكن لديهم ميولاً تجاه المعلومات الموجهة نحو الجوانب الأخلاقية عند قيامهم بتقييم مخاطر الغش والتزوير عند عملاتهم، على عكس المراجعين حديثي الخبرة الذين وظفوا تلك المعلومات في تقريرهم، كذلك دراسة (شحاتة: 2015م؛ باسودان وصالح: 2014م) إلى وجود اختلافات جوهرية في كفاءة مراجعي الحسابات في الكشف والتقرير عن التحريفات الجوهرية وفقاً لمستويات الخبرة.

2 /4/7 توصيات البحث

بناء على ما تم التوصل إليه من تحليل ومناقشة النتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

- إلزام المراجعين بالتدريب المستمر ومتابعة التطورات بوضع إستراتيجية تدريبية وتعليمية مستمرة والعمل على تعزيز معرفة المراجعين من الناحية النظرية بمعايير المراجعة ومتطلبات العمل المهني بشكل عام وبمعايير اكتشاف الغش والاطعاء بشكل خاص.
- ضرورة أن تلعب المؤسسات التعليمية والجامعات دوراً فاعلاً في زيادة وتطوير التأهيل العلمي للمراجعين وربط مقررات المراجعة في الجامعة بدورات تدريبية عملية متعلقة بوسائل اكتشاف الغش ومحدداته.

- تعديل السياسات المعمول بها لقبول وتعيين المراجعين الجدد في مكاتب المراجعة وتخصيص المهام بين المراجعين بالأخذ في الاعتبار أن سنوات ممارسة المهنة ليست كافية كمحدد للخبرة وأن الخبرة تتمثل بالإضافة إلى سنوات الممارسة، التأهيل العلمي والمعرفة المتخصصة في مجالات المراجعة.
- توعية كافة الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة (أطراف العلاقة الوكالية) بمسئولية كل من الإدارة ومراجعي الحسابات عن اكتشاف الغش والأخطاء وتفعيل نظام المساءلة ودور التفتيش والرقابة على جودة أداء المراجع وتكوين هيئة مستقلة تشرف على آلية تعيين وتكليف مراجعي الحسابات بما يعزز جودة الأداء المهني للمراجع.
- إلزام الإدارات العليا بالوحدات الحكومية بتوفير هيكل تنظيمي مناسب والحفاظ على سلامة النظام المحاسبي لتوفير المعلومات اللازمة للمراجع وتوفير نظام رقابة داخلية فعال.
- مكافأة الكادر الرقابي الذي يكشف عن خطأ أو غش، وعدم التراخي في تطبيق نصوص القانون بحق الشخص الذي يرتكب الخطأ أو الغش.
- العمل على تعديل القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة بما يلائم متطلبات البيئة المحلية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا على أن تحتوي نصوص هذه القوانين على تخصيص مهام المراجعة وفقاً لمستويات الخبرة للمراجعين المكلفين بها.
- تعزيز الإستقلالية المالية والإدارية لديوان المحاسبة.
- تنمية الوازع الديني في نفوس بعض القائمين على المال العام.

3 /4/7 مجالات البحث المقترحة

- مدى إدراك المراجعين الخارجيين في ليبيا لمسئولياتهم تجاه اكتشاف الغش وفقاً لمعايير الانتوساي.
- دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي للغش في القوائم المالية.

* * * * *

المراجع

أولاً. المراجع العربية:

- أحمد، عاطف محمد أحمد (2013م). "دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 2(1).
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (2009م)، المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، تعريب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
- " الجهاني، افطيم سالم (2017م). دور الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد المالي، المؤتمر العلمي الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا 4 - 5 نوفمبر بالبيضاء، قاعة البرلمان، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات.
- أرسانيوس، بدر نبيه (1999 م) ، تأثير عوامل الخطر البيئية على الحكم الشخصي للمراجع الخارجي للتقرير عن التقديرات المحاسبية وأثر ذلك على عدالة القوائم المالية، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، بني سويف، جامعة القاهرة (1) : 5-47.
- باسودان، يوسف عبدالله وصالح ، عتاب عبد القادر (2014م)، مدى إدراك المراجعين الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمسؤولياتهم تجاه اكتشاف الغش الواردة في معيار المراجعة السعودي رقم (15)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 51(2): 281-324.
- توماس، وليم وهنكي أمرسون (2003م). المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، الرياض : دار المريخ.
- جربوع، يوسف محمود و شاهين، علي عبد الله (2011م) . العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة، وسبل علاج هذا الفشل - دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، القاهرة، 78: 575-608.
- جعارة، أسامة عمر (2012م) . أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة، دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن دراسات العلوم الإدارية، الأردن، 39(2): 182-199.
- الجليلي، مقداد احمد وجميل، رافي نزار(2012م) . دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، 93: 81-95.
- حسن، دينا زين العابدين سعيد (2005م) . ارتباط جودة الأحكام الشخصية للمراجع بقدرته على تبرير قراراته. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (3): 291-303.

- الحسيني، هدى خليل (2011م) . مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (28): 281-309.
- الخالدي، ناهض نمر محمد (2014م). "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية" مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، (6)، يناير، 9-84.
- دحدوح، أحمد حسين (2006م) . مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 22(1): 173-212.
- الذنبيات، علي (2004م) . دراسة تحليلية ناقدة لمدى انسجام واجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في القوانين الأردنية مع معايير التدقيق الدولية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 31 (1) : 10-22.
- راضي، محمد سامي (2011م) . موسوعة المراجعة المتقدمة . الإسكندرية : دار التعليم الجامعي.
- رحيل، خالد محمد و صداف، زينب رجب (2017م) . دور المراجعة القضائية في الحد من الغش والفساد المالي - دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا 4 - 5 نوفمبر بالبيضاء، قاعة البرلمان، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات.
- زكري، محمد أبو القاسم (2013م) . مدى فعالية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، ندوة حول ديوان المحاسبة (الواقع وآفاق التطوير)، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن.
- زيتون، محمد خميس جمعة (2011م) . أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر على أحكام المراجعين بشأن تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
- شحاته، السيد شحاته (2015م) . أثر خبرة مراقب الحسابات وحجم منشأته على جودة المراجعة الخارجية - دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، 52(2) : 1-32.
- صالح، إبراهيم رضا (2002م) . تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين - دراسة نظرية تطبيقية - حالة مصر، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2) : 115-160.
- عبد الحلیم، أحمد حامد محمود (2014م) . العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي للغش في القوائم المالية - دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، 51(2): 117-160.
- عبد العظيم، أميرة شريف فضل (2012م) . دراسة تحليلية لأساليب المحاسبة الاختلاقية وانعكاساتها العملية على نطاق مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- العبيدي، أحمد يوسف شعيب مصباح (2016م) . دور الفلسفة الأخلاقية في عملية صنع القرار الأخلاقي - دراسة ميدانية للمحاسبين العاملين بمكاتب ديوان المحاسبة في شرق ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار، البيضاء، 3(6): 33-61.

- العقدة، صالح و النوايسه، محمد (2007م) . العوامل المؤثرة على إكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني - دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، 63: 65-108.
- علي، عبد الوهاب نصر(1999م) . العوامل المحددة لكفاءة مراقب الحسابات في إصدار الإحكام المهنية-دراسة مسحية إنتقادية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية والعلوم الإدارية، جامعة الاسكندرية، (2) : 5-41.
- العماري، امباركة سالم مفتاح (2004م) . فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا اسبابها والاسلوب المقترح لتضييقها:دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي.
- غالي، جورج دانيال (2001م) . تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الإسكندرية : الدار الجامعية.
- غنيم، محمود رجب (2015م) . نحو اطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، (2): 137-227.
- الفاخري، جمعة محمد (2013م) . تقييم الأداء الرقابي وتأثير المقومات الأساسية للعمل الرقابي على أداء العمل الرقابي بديوان المحاسبة في ليبيا، ندوة حول ديوان المحاسبة (الواقع وفاق التطوير)، كلية الاقتصاد والتجارة زلتن.
- الفلاح، فاطمة مفتاح (2015م) .أ.تحليل وقياس فجوة التوقعات في مجال المراجعة الحكومية في ليبيا-دراسة انتقادية وميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، 52(1):279-309.
- الفلاح، فاطمة مفتاح (2015م) .ب.واقع ممارسة مراجعة الأداء في ليبيا-دراسة استكشافية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، 52(2):165-195.
- الفلاح، فاطمة مفتاح و بوشعالة، عادل محمد (2017م) . مدى توافق ممارسي مراجعي ديوان المحاسبة الليبي مع المتطلبات المعايير المهنية في مجال الكشف عن الغش والفساد-دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا 4 - 5 نوفمبر بالبيضاء، قاعة البرلمان، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات.
- القانون رقم 19 لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- لبيب، خالد محمد عبد المنعم (2005م) . دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الاداء المهني للمراجع الخارجي - دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية: 83-183.
- لطفي، أمين السيد أحمد (2007م) .تحسين دقة احكام المراجعين لأغراض تقييم مخاطر وجود الغش في التقارير المالية باستخدام وسائل دعم القرار، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، (1): 7-29.
- لشي، فؤاد محمد (2010م) . نظرية المحاسبة، القاهرة : دار النهضة العربية.

- متولي، أحمد زكي حسين (2006) . نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة دراسة ميدانية تطبيقية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (1): 199-215.
- منصور، جمال (2015م) . مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية-دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
- مهنا، محمد رشاد محمد يوسف (1993م) . التقدير الشخصي في المراجعة، أفاق جديدة، جامعة المنوفية، السنة الرابعة (1): 259-275.
- مومني، منذر طلال ويدور، جمال إبراهيم (2008م) . "مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه"، دراسات العلوم الإدارية، (1) 35:39-62.
- النجار، فايز جمعة والنجار، نبيل جمعة والزعبي، ماجد راضي (2010م) . أساليب البحث العلمي - منظور تطبيقي (ط2)، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

- **Abdolmohammadi, M. and Owoso, V. D. (2000).** "Auditors' ethical sensitivity and the assessment of the likelihood of fraud", **Managerial Finance**, Vol. 26, No. 11, pp.21 – 32.
- **AICPA (2004).** "Fraud and the Responsibilities of the Audit Committee: An Overview" as available from: <https://www.aicpa.org>.
- **Alleyne, P.A., Devonish, D., and Alleyne, P. (2006).** "Perceptions of auditor independence in Barbados", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21, No. 6, pp. 621-635.
- **Alon, A . and Dwyer, P. (2010).** "The impact of groups and decision aid reliance on fraud risk assessment", **Management Research Review**, Vol. 33, No. 3, pp.240 – 256.
- **Asare, S. K., Cianci, A. M., and Tsakumis, G. T. (2009).** "The impact of competing goals experience, and litigation consciousness on auditors judgments", **International Journal of Auditing**, Vol. 13, pp.223-236.
- **Chanawongse, K., Poonpol, P. and Poonpool, N. (2011).** "The effect of auditor professional on audit quality: an empirical study of certified public accountants (CPAs) in Thailand", **International Journal of BUSINESS Research**, Vol. 11, No. 3, pp. 113-126.
- **Chang, C.J. and Hwang, N. R. (2003).** "The impact of retention incentives and client business risks on auditors' decisions involving aggressive reporting practices", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 22, No. 2, pp. 207-218.

- **Chen, K.Y., Wu, S.Y. and Zhou, J. (2006).** "Auditor brand name, industry specialisation, and earnings management: evidence from Taiwanese companies", **Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, Vol. 3, No. 2, pp.194–219
- **Chi, H. and Chin, C. (2011).** "Firm versus partner measures of auditor industry expertise and effects on auditor quality", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 30, No. 2, pp. 201-229.
- **Corruption Perceptions Index (2016).** Transparency International, available at: <http://www.transparency.org>.
- **Dixon, A.D. Woodhead, M. Sohlman, (2006).** "An investigation of the expectation gap in Egypt", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21 Issue: 3, pp.293-302. available at: <https://doi.org/10.1108/02686900610653026>
- **Frankel, R.M., Johnson, M.F. and Nelson, K.N. (2002).** "The relation between auditors fees for nonaudit services and earnings management", **The Accounting Review**, Vol. 77, Supplement, pp.71-105.
- **Hakim, F. and Omri, M.A. (2010).** "Audit quality and equity liquidity: some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry specialisation in Tunisian context", **Int. J. Business Continuity and Risk Management**, Vol. 1, No. 2, pp.151-165.
- **Hui, L. T. and Fatt, Q. K. (2007).** "Strategic organizational conditions for risks reduction and earnings management: A combined strategy and auditing paradigm", **Accounting Forum**, Vol. 31, No.2, pp. 179-201.
- **Jeffrey, C., Dilla, W. and Weatherholt, N. (2004).** "The impact of ethical development and cultural constructs on auditor judgments: A study of auditors in Taiwan", **Accounting Ethics**, Vol. 14, No. 3, pp. 553-579.
- **Kinney, W.R. and Libby, R. (2002).** "Discussion of the Relation between Auditors' Fees for Nonaudit Services and Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol. 77, Supplement: Quality of Earnings Conference, pp. 107-114.
- **Mintz, S. M. (2010).** "Linking virtue to representational faithfulness in making judgments in a principles-based environment", **Research in Professional Responsibility and Ethics in Accounting**, Vol. 14, pp. 113-136.
- **Nelson, M. and Tan, H. (2005).** "Judgment and Decision Making Research in Auditing: A Task, Person, and Interpersonal Interaction Perspective", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol.24, Supplement, pp. 41-71.
- **Rivest, Dominic Peltier and Nicole Lanoue (2012).** "Thieves from within: occupational fraud in Canada", **Journal of Financial Crime**, Vol. 19 No. 1, pp. 54-64.
- **Rose-Green, E., Huang, H. and Lee, C. (2011).** "The Association between Auditor Industry Specialization and Firms' Disclosure of Internal Control Weaknesses", **International Journal of Auditing**, vol. 15, pp. 204–216.
- **Shafer, W.E., Morris, R.M. and Ketchand, A.A. (2001).** "Effects of personal values on auditors' ethical decisions", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 14, No. 3, pp. 254-277.

- Stirbu, Dan; Morarum, Maria; Farcane, Nicoleta; Blidisel, Rodica and Popa, Adina.(2009). fraud and error auditors responsibility levels , adina popa5 anales universitatis apulensis series oeconomica, Vol. 11 ,No. 1.

* * * * *

**العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي
باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR
” دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2014 م) ”**

أ. رجعة فرج المشيطي - المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية - بنغازي

ملخص:

استهدفت الدراسة بحث العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي **Credit** والناتج المحلي الإجمالي **GDP** في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية (1980-2014م) وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (**VAR**)، ولبيان ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغيرين مستقرة أم لا تطلب الأمر استخدام اختبار جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة التكامل للمتغيرين باستخدام اختبار **جوهانسون**، واتضح أن السلسلة الزمنية لكلا المتغيرين متكاملة من الدرجة الأولى، وبين اختبار التكامل المشترك **لجوهانسون** عدم إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وقد تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي واختبار السببية الذي بين عدم وجود علاقة سببية بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك، متجه الانحدار الذاتي.

Summary

The study aimed to investigate the causality relationship between Credit and **GDP** in the Libyan economy during the period (1980-2014) using the vector Autoregression model (**VAR**). To demonstrate whether the time series of the two variables were stable, the unit root test was required. Between the two variables, a vector Autoregression model and a causality test were used which showed that there was no causality relationship between the **GDP** and bank credit variables.

Keywords: bank credit, **GDP**, co-integration, Vector Autoregression.

1. المقدمة

تمثل التنمية الاقتصادية هدفاً تسعى إليه مختلف الدول، حيث إنها عملية تمس كل مناحي الحياة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية... الخ، وأمام هذه التطورات تبلور توجه جديد في السنوات الأخيرة يسعى لإعادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتباره منظماً للحياة الاقتصادية بما يكفل التوازن العام للاقتصاد الوطني، كما تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص كونه يساهم في تحقيق الأهداف التنموية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

وتعد المصارف التجارية أحد العناصر الرئيسية في بناء استراتيجية تنمية مناسبة تمثل الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، حيث إنها وسيلة لجمع المدخرات وتشغيلها، وبالتالي تساهم في بناء وتطوير الهيكل الاقتصادي لأي دولة، من خلال مساهمتها في توفير الموارد المالية واستثمارها في أوجه القطاعات المختلفة (مشيب: 2015م).

وليبيا كغيرها من الدول تسعى إلى أن يكون للقطاع المصرفي دور في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال منح الائتمان والاستثمار في مختلف القطاعات.

وتحاول هذه الورقة تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في ليبيا والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014م).

2. هدف وأهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1980-2014م) من خلال تحليل السلاسل الزمنية، وتمثل أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي، وكذلك التطورات التي شهدتها السياسة الائتمانية في فترة الدراسة.

3. فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي.

4. الإطار النظري للدراسة

ركزت النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية اهتمامها على توفير التمويل اللازم لدعم التنمية، حيث إن المصارف التجارية يعوّل عليها كونها مصدراً رئيسياً في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية، وتعد دراسة (Bagehot: 1873) و (Schumpeter: 1912) من الدراسات الرائدة التي أكدت أهمية الدور الذي تضطلع به المصارف التجارية في توفير التمويل اللازم لتحفيز النمو في النشاط الاقتصادي (مشيب: 2015م، ص 130).

ويرى شومبيتر أن الخدمات التي تقدمها مؤسسات الوساطة المالية بين تجميع المدخرات وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات ضرورية لتشجيع التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن يتفق مع كينز في هذه الفكرة، حيث أكد كينز أن غياب دور الوساطة المالية يحدّ من تحويل النقود إلى استثمارات، وبالتالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

ويرى (Wai: 1979) أن المؤسسات المالية والنقدية لها دور مهم في التنمية من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمارات من ناحية، ومن ناحية أخرى تساهم في تنوع الاستثمارات من خلال قيام هذه المؤسسات بتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للمستثمرين، وتبين فرص الاستثمار المتوفرة بما يضمن للمؤسسات استرجاع أموالها.

تشير النظريات الحديثة في التنمية إلى أهمية الائتمان المصرفي في دعم عملية التنمية في أي دولة خصوصاً الدول النامية، حيث يرى كل من (Mackinon & Shoo: 1973) أن السياسة التمويلية لها دور كبير في تحفيز النشاط الاقتصادي، وأن أي نقص في التمويل يؤدي إلى آثار سلبية على عملية الإنتاج واستخدام الموارد المتاحة، وكذلك القيود التي تفرضها السلطات في الدول النامية على العمل المصرفي تؤدي إلى إضعاف دور مؤسسات الوساطة المالية، وتقليل الادخار والاستثمار، وهذا بطبيعة الحال يؤثر في النمو الاقتصادي،

وبالتالي فقد اقترحوا التحرر المالي لتحفيز الادخار، من أجل زيادة عرض الائتمان إلى القطاع الخاص الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي (مشيب: 2015، ص 130).

وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين النظريات الآتية: (ملاوي، المجالي: 2008م، ص 127، 128).

- أ- النظرية الكينزية **The Keynesian Theory**: ترى النظرية الكينزية أن للسياسة النقدية تأثيراً على النشاط الاقتصادي وتؤكد على وجود علاقة طردية بين عرض النقود وحجم النشاط الاقتصادي، حيث إن الزيادة في عرض النقود من شأنها تخفيض سعر الفائدة الذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي، وبالتالي يحدث زيادة موجبة في كل من الاستثمار والإنتاج، والدخل ما يؤثر في النهاية إيجابياً على النشاط الاقتصادي.
- ب- النظرية النقدية **The Monetarists**: النظرية النقدية، التي تعرف بمدرسة شيكاغو **Chicago School** التي صاغها **ملتون فريدمان**، ترى أن التغيير في عرض النقود له تأثير على كل من المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي في الأجل القصير، أما تأثيره في الأجل الطويل فيقتصر على المستوى العام للأسعار، لذلك اقترح **ملتون فريدمان** ضرورة تغيير عرض النقود بمعدل ثابت مساوٍ لمعدل التغيير في النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذه الرؤية تظهر الاتفاق بين المدرسة النقدية والكينزية حول تأثير عرض النقود على النشاط الاقتصادي.
- ج- المدرسة الكلاسيكية **The Classical Theory**: ترى أن التغييرات التي تحدث في عرض النقود تؤثر على المتغيرات الاسمية فقط، ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية، وبالتالي فإن مستوى الإنتاج بوصفه متغيراً حقيقياً لا يتأثر بزيادة عرض النقود في الأجل الطويل، وهو ما يعرف بـ **"Monetary Neutrality"**، بمعنى اقتصار دورها على تسيير النشاط الاقتصادي.

5. الدراسات السابقة

تناولت عديد من الدراسات التأثيرات الاقتصادية للائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في مختلف الدول، باستخدام أساليب قياس مختلفة، ومن هذه الدراسات دراسة **(Blinder & Stiglitz: 1983)** التي تناولت العلاقة بين الائتمان المصرفي (ممثلاً بالاحتياطيات لدى المصارف التجارية)، والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي في أميركا خلال الفترة (1952-1981م) باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد. وبينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي للائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي، أما دراسة **(Hofmann: 2001)** فقد قام الباحث فيها بدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي، والعوامل المحددة لهذا الائتمان وتأثيره على الدول الصناعية، ممثلة في (16) دولة خلال الفترة (1980-1995م) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي **VAR**، وبينت الدراسة وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي.

أما دراسة **(AL-zubi & Alrjoub and Abu-Mhareb: 2006)** فقد هدفت إلى بحث العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وقد طبقت هذه الدراسة نموذجاً وضعه ليفين في العام 1997م باستخدام بيانات لـ (11) دولة عربية خلال الفترة (1980-2001م)، ثم تم تطبيق نسخة محسنة من هذا النموذج بإضافة (4) مؤشرات مالية جديدة في المرحلة الثانية من الاختبار التجريبي، لقياس تأثير نسب الائتمان العام على النمو الاقتصادي، وقد تم تطبيق اختبار مواصفات **Hausman** لفحص الآثار الثابتة والعشوائية، وفي ظل تطبيق نموذج ليفين 1997م أظهرت النتائج أن جميع المؤشرات المالية غير مهمة ولا تؤثر على النمو الاقتصادي، كما أوضح النموذج المعدل أن الائتمان العام للائتمان المحلي فقط له تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي.

وفي الإطار نفسه قام كل من (ملاوي والمجالي: 2008م) بدراسة أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1970-2003م) من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية تبادلية بين متغيري الدراسة، كما قامت دراسة (Sharif: 2010)، بالبحث في تأثير تقلبات حجم القروض المصرفية على النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية (الأرجنتين، البرازيل، فنزويلا، إندونيسيا، الهند، ماليزيا، تايلاند، أستراليا، نيوزيلندا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، المملكة المتحدة، اليابان، تركيا، جنوب إفريقيا والولايات المتحدة)، وذلك باستخدام نموذج VAR غير المقيد، وأظهرت النتائج أن التقلبات في حجم الائتمان المصرفي لها تأثير في الناتج المحلي الإجمالي في عينة من البلدان.

كما هدفت دراسة (Yigitbaş and Cambazoğlu: 2014) إلى بحث العلاقة بين الودائع الإجمالية للمصارف والائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنشاط الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (2003-2013م) منهج التكامل المشترك وتصحيح الخط ECM، وأظهرت وجود علاقة طردية في المدى الطويل بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما دراسة (Judith, et al: 2014) فقد بحثت في تأثير الائتمان المصرفي على نمو الاقتصاد النيجيري للفترة (1986-2012م) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية وأسفرت النتائج عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج إلى الائتمان المصرفي، بينما قام (Timsina: 2014) بدراسة تأثير الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيبال من منظور جانب العرض، وذلك باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1975-2013م)، وقد أظهرت النتائج أن الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي فقط على المدى الطويل، أما في المدى القصير فقد لوحظ وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

كما قام (مشيب، 2015م) بقياس تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في اليمن خلال الفترة (2000-2012م)، من خلال تطبيق نموذج VAR على بيانات ربع سنوية ومتغيري الناتج والائتمان المصرفي الخاص، وبينت الدراسة وجود علاقة أحادية من الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج الإجمالي، ووجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل بين المتغيرين.

أما دراسة (Jovanovski and Naumovsk: 2015) فقد هدفت إلى دراسة الطريقة التي يساهم بها القطاع المصرفي في مقدونيا في النمو الاقتصادي من خلال أداء خمس وظائف أساسية: تعبئة المدخرات، تنويع المخاطر، تخصيص الموارد، ومراقبة الشركات وتيسير التبادل، واستخدم الباحثان بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1997-2014م) من خلال تقييم الأهمية النسبية لكل وظيفة من وظائف القطاع المصرفي وتحليل العلاقة القائمة بين القطاع المصرفي والوساطة والنمو الاقتصادي لدراسة تأثير القطاع المصرفي على أداء القطاع الحقيقي في مقدونيا، وذلك باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وبينت النتائج وجود علاقة طردية طويلة الأجل للوظائف المالية الخمس للقطاع المصرفي من ناحية، والناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى.

بينما قام (Duican and Pop: 2015) بتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في رومانيا خلال الفترة (2005-2014م)، وبينت نتائج هذه الدراسة أن النشاط الائتماني له تأثير كبير على تطور الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا.

وجاءت دراسة (Ananzeh: 2016) لدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن في القطاعات المختلفة للفترة (1993-2014م)، وذلك باستخدام نموذج (VECM) واختبار السببية لجرانجر Granger Causality، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتغيراته التوضيحية لإجمالي الائتمان المصرفي بصفة عامة،

والائتمان الممنوح حسب القطاعات، وأشارت النتائج إلى أن كفاءة التسهيلات الائتمانية المصرفية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لها دور مهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي الأردني.

في حين بحثت دراسة (Okafor, et al: 2016) في العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي وودائع المصارف والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1981-2014م) باستخدام (VAR)، وكشفت النتائج عن وجود علاقة طردية أحادية الاتجاه تمتد من ائتمان القطاع الخاص والعرض النقدي الواسع إلى النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بينما قامت دراسة (Mushtaq: 2016) بدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة (1961-2013م)، باستخدام اختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر، وبينت النتائج وجود علاقة سببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه الائتمان المصرفي.

أما دراسة (Singh: 2016) فقد هدفت إلى دراسة وفهم العلاقة بين الائتمان والنمو في الهند في الفترة (1973-2014م)، واستخدم الباحث اختبار التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر لبحث العلاقة بين المتغيرات، وقد تم استخدام مقاييس مختلفة للائتمان والإنتاج لاختبار العلاقة بشكل عام وكذلك على المستوى القطاعي، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين في المدى الطويل، وبينت الدراسة أن اتجاه العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه الائتمان المصرفي.

6. المنهجية المستخدمة في الدراسة

لإجراء اختبار العلاقة بين الائتمان المصرفي **Credit** والناتج المحلي الإجمالي **GDP**، يجب التأكد من استقرار المتغيرات من خلال: إجراء التحليل البياني لشكل البيانات، اختبار دالة الارتباط الذاتي واختبار جذر الوحدة وذلك على النحو الآتي:

أ- التحليل البياني لشكل البيانات **Graphical Analysis**: حيث يتم ملاحظة انتشار بيانات السلسلة الزمنية الذي غالباً ما يأخذ شكلاً معيناً يعكس الظروف المؤثرة على المتغير محل الدراسة.

ب- اختبار دالة الارتباط الذاتي:

يُقصد باختبار دالة الارتباط الذاتي **Autocorrelation Function Test**، وجود علاقة بين متغير ما للفترة الحالية كمتغير تابع، مع قيمة لفترة سابقة كمتغيرات مستقلة، ويُعرف اختبار دالة الارتباط الذاتي أيضاً باختبار انتشار العينة، ويهدف اختبار دالة الارتباط الذاتي **Autocorrelation Function (ACF)** إلى معرفة ما إذا كانت دالة الارتباط الذاتي لمتغير ما تتجه نحو الصفر بزيادة فترة التباطؤ، وذلك من خلال استعمال معامل الارتباط الخطّي البسيط ودالة الارتباط الذاتي لأي متغير، وليكن الناتج المحلي الإجمالي مثلاً (Y) تكون على النحو الآتي:

$$ACF = \frac{\gamma_k}{\gamma_0} = \frac{\rho^k \sigma_Y^2}{\sigma_Y^2} = \rho^k$$

حيث: γ_k التباين المشترك للمتغير (Y) خلال الفترتين (t, k)، ويساوي:

$$\gamma_k = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})(Y_{t+k} - \bar{Y})}{n - k}$$

γ_0 : تباين المتغير (Y)، ويساوي:

$$\gamma_0 = \frac{\sum(Y_t - Y_{t+k})}{n-1}$$

ρ^k : معامل الارتباط الذاتي، وتتراوح قيمته بين $-1 \leq \rho^k \leq 1$

ويتطلب سكون السلسلة الزمنية أن يكون ρ^k مساوياً للصفر، ولاختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة تُستخدم إحصائية Q التي قدمها **Box Pierce**، التي لها توزيع **Chi Square**، ويتم بمقارنة إحصائية Q مع **Chi Square** الجدولية، فإذا كانت القيمة المقدرة أكبر من القيمة الجدولية فهذا يعني أن السلسلة تتجه نحو الاستقرار (**Gujarati: 2004, PP 808-**)، حيث: (812)

$$Q = n \sum_{k=1}^m \widehat{\rho_k^2}$$

m: عدد الفجوات الزمنية. **n**: حجم العينة.

ج- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعدل ADF: يعدّ من أكثر الاختبارات استخداماً في الدراسات، ومحتوى هذا الاختبار: أنه إذا كان معامل الانحدار للصيغة المقترحة يساوي الواحد الصحيح، فهذا يعني وجود جذر الوحدة بمعنى عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير، ويعتمد اختبار **(ADF)** على صيغة النموذج، حجم العينة ومستوى المعنوية، والصيغ الثلاث للنموذج بالنسبة لمتغير ما، وليكن **(Y)** الناتج المحلي الإجمالي هي على النحو الآتي:

$$\begin{aligned} \Delta Y_t &= \lambda \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \gamma \Delta Y_{t-1} + u_t \\ \Delta Y_t &= \alpha + \lambda \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \gamma \Delta Y_{t-1} + u_t \\ \Delta Y_t &= \alpha + \lambda \Delta Y_{t-1} + \beta T + \sum_{i=1}^k \gamma \Delta Y_{t-1} + u_t \end{aligned}$$

حيث:

$\sum_{i=1}^k \Delta Y_{t-1}$: مجموع الفروق الأولى ذات الفجوة الزمنية K .

α : الحد الثابت.

u_t : عنصر الخطأ.

T : عامل الزمن.

ويتم صياغة الفرض الصفري والفرض البديل كما يأتي:

$$\lambda = 0 H_0: \rho = 1$$

حيث فرض العدم يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة.

$$H_1: \rho < 1 \quad \lambda < 0$$

أما الفرض البديل يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة، ويتم الاختبار من خلال إيجاد قيمة **Tau** (τ):

$$Tau = \frac{\hat{\lambda}}{S_{\hat{\lambda}}}$$

فإذا كانت القيمة المقدرة أكبر من القيمة الحرجة، حسب الجداول الخاصة بذلك، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (عطية: 2014م، ص 658-664).

د. التكامل المشترك:

يُعرف التكامل المشترك **Co-integration**: بأنه تصاحب **Association** بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، وهذه العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تكون مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة (عطية: 2014م، ص 670).

ويشير وجود التكامل المشترك إلى العلاقة التوازنية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل، حيث إن العلاقة الديناميكية في المدى القصير لا تقل أهمية عنها في المدى الطويل، ويعد تكامل المدى الطويل مع المدى القصير من الأمور الهامة في الاقتصاد القياسي من خلال منهج التكامل المشترك، وتجدد الإشارة إلى وجود العديد من اختبارات التكامل المشترك، والتي من ضمنها اختبار (Johansen & Juselius: 1990).

ويتناسب هذا الاختبار مع العينات الصغيرة والكبيرة، ويناسب أيضاً المعادلات متعددة المتغيرات، كما يتميز عن بقية الاختبارات الأخرى في تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ويحتوي الاختبار على اختبارين هما: اختبار **Trace**، واختبار **Maximum eigenvalue**.

$$\lambda_{\text{Trace}}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \text{Ln}(1 - \lambda_i)$$

$$\lambda_{\text{Max}}(r, r + 1) = -T \text{Ln}(1 - \lambda_{r+1})$$

وتشير λ_i إلى القيم المقدرة لخاصية الجذور، و T إلى عدد المشاهدات، ويختبر **Trace** فرض العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك $r=0$ مقابل الفرض البديل $r>0$ ، في حين يختبر **Max** فرض العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك $r=0$ مقابل الفرض البديل $r=1$.

وتجدد الإشارة إلى أن وجود تكامل مشترك يعني إمكانية وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة على الأقل في اتجاه واحد، وفي حال عدم وجود تكامل مشترك فإن ذلك يعني عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات.

هـ- نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

اقترح (Sims: 1980) نماذج متجهات الانحدار الذاتي، وهي عبارة عن سلسلة زمنية تُستعمل عادةً في التنبؤ بقيم متغيرين أو أكثر، حيث إن نماذج متجهات الانحدار الذاتي **VAR** يمكن استعمالها للتنبؤ بالقيم المستقبلية لأكثر من متغير مستقل في كل فترة زمنية، كما أن نماذج **VAR** لها علاقة بنظام المعادلات الآنية، من حيث تعاملها مع متغيرات محددة داخل النموذج كمتغيرات مستقلة، ولكنها تختلف عنها في أن هذه النماذج تتعامل مع معادلات الشكل المختزل دون الحاجة إلى بناء النموذج الهيكلي (الفاخري: 2016م، ص 183).

ويتم كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقِيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة أيضاً، وتعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية **Endogenous Variables**، بمعنى أنها تتحدد من داخل النموذج وليس من خارجه، ويمكن صياغة النموذج المختزل على النحو الآتي: (مشيب: 2015م، ص 133، 134).

$$Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : (GDP, Credit).

β : مصفوفة المعاملات.

ε_t : مصفوفة الخطأ العشوائي، حيث $E(\varepsilon_t) = 0$

t : الزمن.

و-اختبار السببية باستخدام نموذج VAR

يرى جرانجر أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي فإن عدم وجود تكامل مشترك يعني عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، فإذا كان لدينا سلسلتين لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي **GDPR** والائتمان المصرفي **Credit**، فإن:

$$\Delta LGDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta LGDP_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta LCredit_{t-i} + U_{t1}$$

$$\Delta LCredit_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta LCredit_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta LGDP_{t-j} + U_{t2}$$

حيث:

$\Delta LGDP_t$: الفرق الأول لمتغير الناتج المحلي الإجمالي.

$\Delta LCredit_t$: الفرق الأول لمتغير الائتمان المصرفي.

$\Delta LGDP_{t-j}$ ، $\Delta LCredit_{t-i}$: تمثل القيم المتباطئة لمتغيرات التفسيرية في النموذج.

U_t : الخطأ العشوائي.

ولإجراء اختبار السببية باستخدام نموذج VAR يتم أولاً تحديد فترات التباطؤ المناسبة ويتم ذلك بتقدير مجموعة من نماذج (AR) للمتغير، على حد ثابت وقيمه المتباطئة لأربع فترات، ومن ثم يتم اختيار الفترة الزمنية المناسبة عند أقل قيمة لكل من (FPE, AIC).

ز- تطور الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا:

- الائتمان المصرفي:

تشير البيانات الخاصة بالائتمان المصرفي إلى أن حجم الائتمان المصرفي كان متزايداً في معظم فترة الدراسة، كما أن هذه الزيادة كانت بمعدلات شبه ثابتة خاصة في الفترة (1980-1994م)، وكانت أدنى قيمة في عام 1980م حيث سجلت (1276.49) مليون دينار، أما أعلى قيمة فكانت في عام 2014م بقيمة بلغت (19960.0) مليون دينار.

وتعود الزيادة في قيمة حجم الائتمان المصرفي إلى الدور الكبير الذي لعبته المصارف التجارية في الخطط والبرامج التنموية التي تم تنفيذها، من خلال تمويلها لمختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية وكذلك الشركات والمؤسسات العامة، كما يمكن الإشارة إلى أن الزيادة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي كانت نتاجاً للانخفاض الحاد الذي طرأ على السوق النفطية الدولية، الذي أدى بطبيعة الحال إلى حدوث عجز في الميزانية العامة ومن ثم زيادة اقتراض وحدات ومؤسسات القطاع العام.

- الناتج المحلي الإجمالي:

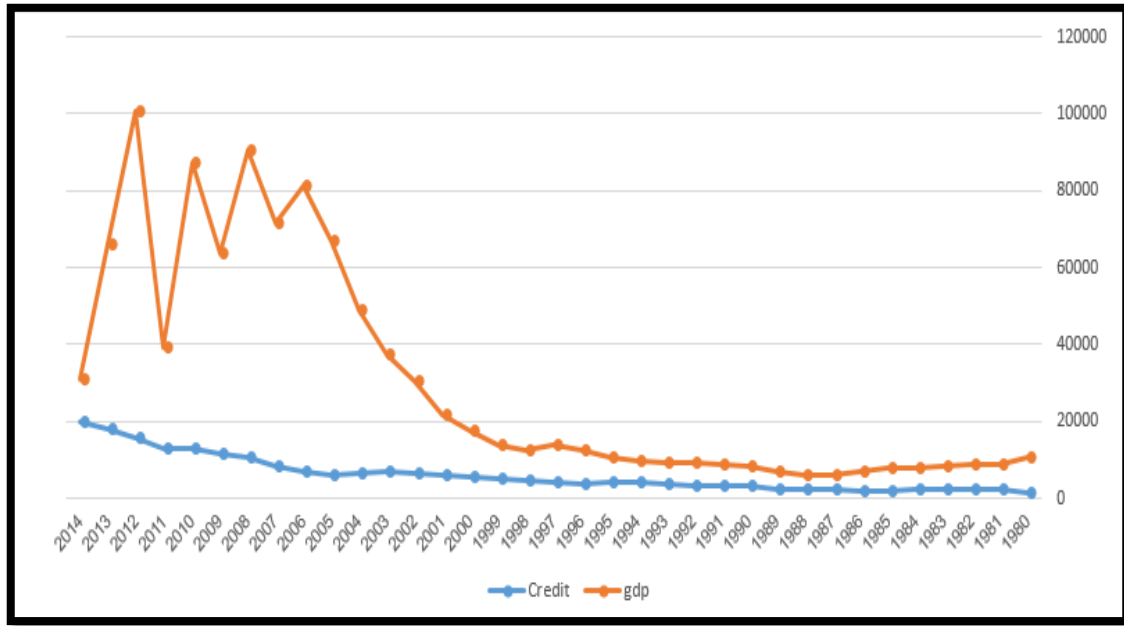
تشير البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي كان متناقصاً بمعدلات بسيطة نسبياً في الفترة (1981-1988م)، بعد ذلك أخذ في الارتفاع بشكل تصاعدي حتى عام 2000م، كما يلاحظ أنه ازداد بصورة كبيرة بدءاً من عام 2001م، وسُجلت أدنى قيمة للناتج الحقيقي في عام 1987م بقيمة (6011.6) مليون دينار، في حين بلغت أعلى قيمة (100627.3) مليون دينار في عام 2012م نتيجةً لارتفاع أسعار النفط، كما يلاحظ أن الشكل رقم (1) يبين تطور كل من متغيري الناتج الإجمالي والائتمان المصرفي وذلك للفترة (1980-2014م)، في حين يعرض الجدول رقم (2) بيانات الملخص الإحصائي لمتغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها.

جدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان المصرفي خلال الفترة (1980-2014م)

مليون دينار ليبي

الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	حجم الائتمان Credit	السنة year	الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	حجم الائتمان Credit	السنة year	الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	حجم الائتمان Credit	السنة year
48793.4	6510.3	2004	8757.3	3392.3	1992	10553.8	1276.49	1980
67048.3	6166.6	2005	9231.9	3710.2	1993	8798.8	2167.68	1981
81223.7	7067.2	2006	9137.7	3986.1	1994	8932.4	2161.99	1982
71503.7	8191.3	2007	9670.8	4281.5	1995	8511.7	2208.14	1983
90342.8	10544.3	2008	10672.3	3915	1996	7804.7	2153.68	1984
63689.1	11812.7	2009	12327.3	4165.9	1997	7852.1	2033	1985
87375.0	13044.6	2010	13800.5	4530.2	1998	6960.4	2031.6	1986
39171.1	12786.5	2011	12610.6	5203.6	1999	6011.6	2157.5	1987
100627.3	15899.5	2012	14075.2	5584	2000	6186.0	2316.5	1988
65994.5	18232.3	2013	17620.2	6057.3	2001	7191.0	2441.9	1989
30871.0	19960	2014	21868.5	6357.8	2002	8246.9	3053.3	1990
			30549.4	6775.1	2003	10267.0	3152.3	1991

المصدر: بتصريف من الباحثة بيانات عن مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.



شكل رقم (1) تطور الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية والائتمان المصرفي

جدول رقم (2) الملخص الإحصائي لمتغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي

Summary Statistics, using the observations 1980 – 2014

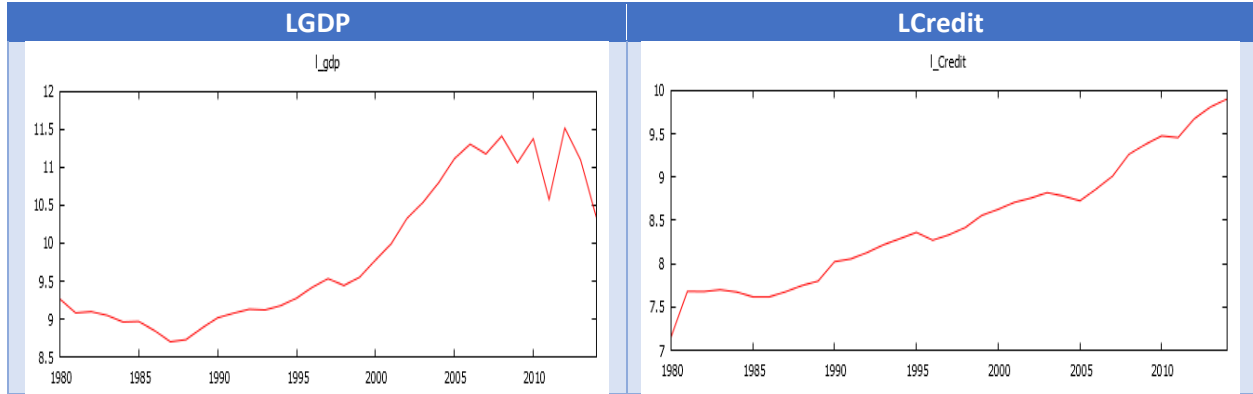
Maximum	Minimum	Std. Dev.	Mean	Variable
أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
19960.0	1276.49	4846.72	6152.24	Lcredit
100627.3	6011.6	29407	29760	LGDP

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

نتائج القياس:

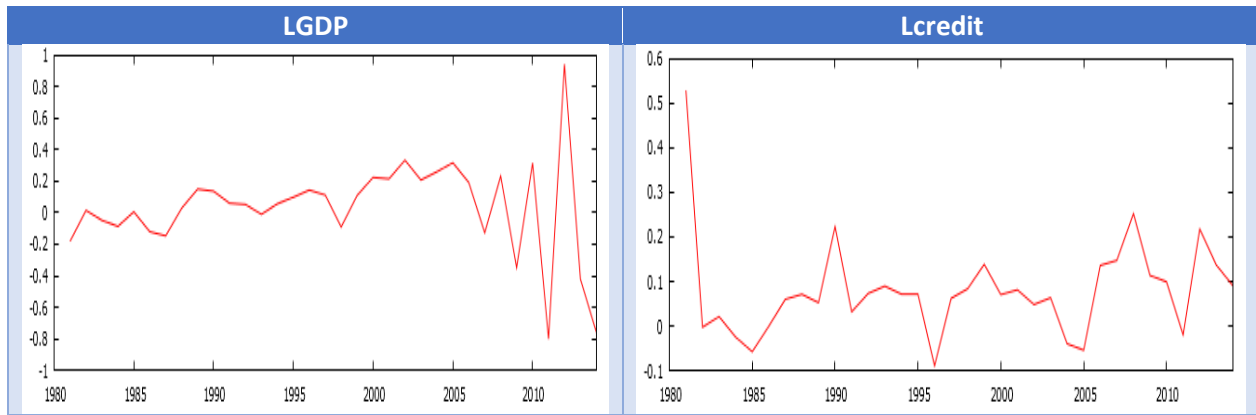
أولاً-اختبارات السكون: تم اختبار سكون السلسلة الزمنية لمتغيري الائتمان المصرفي (Lcredit) والناتج المحلي الإجمالي (LGDP) من خلال الشكل الانتشاري ودالة الارتباط الذاتي واختبارات جذور الوحدة، وذلك على النحو الآتي:

أ-التحليل البياني: يلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن البيانات الخاصة بمتغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة في المستوى، وبالتالي من الضروري أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية لكلا المتغيرين، ومن خلال الشكل رقم (3) يتضح استقرار السلسلة الزمنية لكلا المتغيرين.



الشكل رقم (2) السلسلة الزمنية لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي

المصدر: مخرجات برنامج E-Views



الشكل رقم (3) السلسلة الزمنية لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي في الفرق الأول

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

ب-اختبار دالة الارتباط الذاتي: من خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لمتغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، خارج حدود فترة الثقة حتى فترة التباطؤ السابعة لكل المتغيرين، وبعد أخذ الفرق الأول نجد أن جميع فترات التباطؤ للمتغيرين داخل

Correlogram of LCREDIT							Correlogram of LGDP						
Date: 11/20/19 Time: 18:19 Sample: 1980 2014 Included observations: 35							Date: 11/20/19 Time: 18:18 Sample: 1980 2014 Included observations: 35						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
1	0.874	0.874	29.101	0.000	0.000	1	0.937	0.937	33.447	0.000	0.000		
2	0.784	0.084	53.210	0.000	0.000	2	0.887	0.071	64.303	0.000	0.000		
3	0.694	-0.028	72.727	0.000	0.000	3	0.807	-0.256	90.686	0.000	0.000		
4	0.620	0.013	88.767	0.000	0.000	4	0.735	-0.024	113.28	0.000	0.000		
5	0.535	-0.071	101.14	0.000	0.000	5	0.634	-0.244	130.62	0.000	0.000		
6	0.447	-0.077	110.08	0.000	0.000	6	0.532	-0.126	143.27	0.000	0.000		
7	0.360	-0.061	116.07	0.000	0.000	7	0.421	-0.082	151.45	0.000	0.000		
8	0.289	0.003	120.08	0.000	0.000	8	0.304	-0.155	155.87	0.000	0.000		
9	0.228	0.004	122.67	0.000	0.000	9	0.187	-0.049	157.61	0.000	0.000		
10	0.169	-0.030	124.15	0.000	0.000	10	0.087	0.090	158.01	0.000	0.000		
11	0.116	-0.014	124.88	0.000	0.000	11	-0.003	0.038	158.01	0.000	0.000		
12	0.054	-0.082	125.04	0.000	0.000	12	-0.085	-0.003	158.41	0.000	0.000		
13	-0.004	-0.055	125.04	0.000	0.000	13	-0.157	0.005	159.87	0.000	0.000		
14	-0.059	-0.047	125.26	0.000	0.000	14	-0.223	-0.081	162.93	0.000	0.000		
15	-0.108	-0.037	126.01	0.000	0.000	15	-0.273	-0.004	167.75	0.000	0.000		
16	-0.147	-0.007	127.49	0.000	0.000	16	-0.316	-0.042	174.54	0.000	0.000		

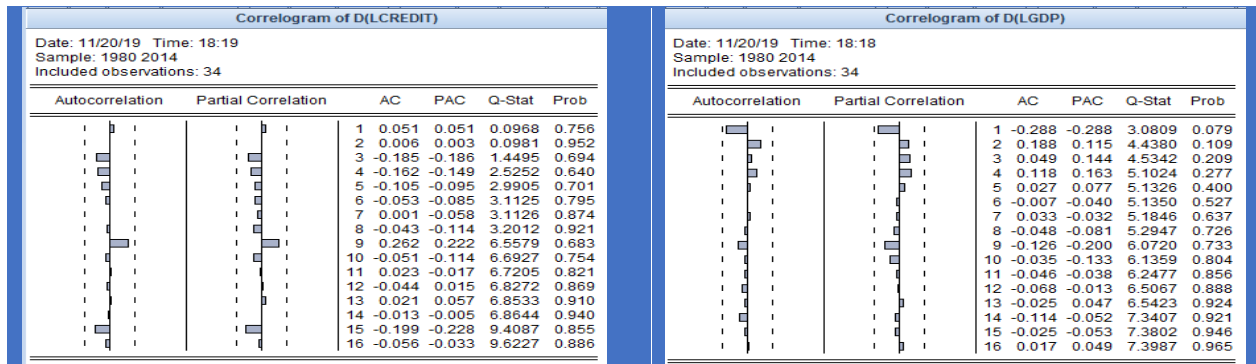
حدود الفترة، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية لكل المتغيرين مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

الشكل رقم (4) دالة الارتباط الذاتي لمتغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

ولتأكيد النتائج التي تم التوصل إليها تمت مقارنة قيم (Q) بقيم Chi Square الجدولية، حيث كانت القيمة المقدرة لـ (Q) قبل أخذ الفرق الأول تساوي (174.54) بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، و (127.49) بالنسبة لمتغير الائتمان المصرفي، وهما أكبر من القيمة المحسوبة (26.22) وذلك عند مستوى (0.01)، وهذا يعني رفض فرض العدم الذي ينص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي مساوية للصفر كما هو موضح بالشكل رقم (4).

وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية للمتغيرين فإن القيمة المحسوبة لكل من (GDP) و (CREDIT) هي (7.3987) و (9.6227) على التوالي، بينما القيمة الجدولية χ^2_{12} عند مستوى معنوية (0.01) وبما أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، فإن السلسلة الزمنية للمتغيرين مستقرة في الفرق الأول والشكل رقم (5) يوضح ذلك.



الشكل رقم (5) دالة الارتباط الذاتي لمتغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في الفرق الأول

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

ج- اختبارات جذور الوحدة: تمت الاستعانة باختبار (A.D.F) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرين، ونظراً لحساسية اختبار جذر الوحدة للمكونات المحددة، كالزمن والثابت وفترات الإبطاء، فإن قرار قبول جذر الوحدة أو رفضه يتأثر بوجود أو عدم وجود هذه المكونات، عليه يجب التأكد بشكل قاطع من معنوية هذه المكونات في أي معادلة يتم اختبار جذر الوحدة بها.

وفيما يلي نتائج اختباري (ADF) لبيانات متغيري الائتمان المصرفي (Credit) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في المستوى وعند الفروق الأولى، والموضحة في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) اختبار جذر الوحدة لمتغيري الائتمان المصرفي (Credit) والناتج المحلي الإجمالي (GDPR)

Exogenous	%10	%5	%1	Cal. Value	Variable
بالثابت والاتجاه الزمني	-3.215267	-3.562882	-4.284580	-2.245035	LGDP
بالثابت والاتجاه الزمني	-3.209642	-3.552973	-4.262735	-7.037676	LDGDP*
بالثابت والاتجاه الزمني	-3.207094	-3.548490	-4.252879	-2.076236	LCredit
بالثابت والاتجاه الزمني	-3.209642	-3.552973	-4.262735	-8.182586	DLCredit*

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

قيم $DGDPDCREDIT$ المحسوبة معنوية عند مستوى (1%، 5%، 10%) حسب قيم (Adj-t-Statistic) الجدولية لـ (Mackinnon1996).
معنوية عند (1%، 5%، 10%).

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن السلسلة الزمنية لمتغيري الائتمان المصرفي والنتاج المحلي الإجمالي غير ساكنة في المستوى، حيث إن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند الـ (1%، 5%، 10%)، وبالتالي يتم قبول فرض العدم بوجود جذر الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول لكل المتغيرين يلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي عند أخذ الفرق الأول، وبالتالي يتم رفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة، وبالتالي فإن السلسلتين متكاملتان من الرتبة الأولى للسلسلتين.

ثانياً- اختبار التكامل المشترك: بما أن السلسلتين الزميتين لكل من GDP ، $Credit$ متكاملتان من الدرجة الأولى، بمعنى اختلال العلاقة في الأجل القصير، يتم اختبار إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين الزمنية، وأن السلسلتين GDP و $Credit$ تتحركان معاً، بمعنى أن السلسلتين الزمنية محل الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل، بالتالي يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين باستخدام اختبار جوهانسون.

الجدول رقم (3) نتائج اختبار التكامل المشترك

اختبار الأثر Trace Test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.146348	5.258369	15.49471	0.7808
At most 1	0.001112	0.036729	3.841466	0.8480
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
اختبار الذاتية العظمى Maximum Eigenvalue				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.146348	5.221640	14.26460	0.7137
At most 1	0.001112	0.036729	3.841466	0.8480
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
المصدر: مخرجات برنامج E-Views				

من خلال البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (3)، يلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر قد بلغت (5.25836)، وهي أقل من القيمة الحرجة (15.4947) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني قبول فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، بينما بينت نتائج اختبار **Maximum Eigenvalue Test** أن القيمة المحسوبة تساوي (5.221640)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (14.26460)، مما يعني قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود متجهات بينها تكامل مشترك، في مقابل الفرض البديل بوجود متجه واحد على الأكثر عند مستوى معنوية (5%).

ثالثاً-اختبار العلاقة السببية:

بعد التأكد من عدم سكون السلسلة الزمنية لكل من (Credit) و (GDP) في مستواها وسكونها عند الفروق الأولى، فعندئذ يتم اللجوء إلى استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث يتم إجراء انحدار كل من (Dcredit) و (DGDP) على القيم السابقة لكل منهما، لاختيار فترة الإبطاء المناسبة التي تعطي أدنى قيمة لمعيار (FPE) و (AIC)، ويلاحظ أن الفترة المثلى كانت فترة واحدة (1) كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) اختيار فترة الإبطاء المناسبة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-1.553261	-1.490903*	-1.583418	0.000704	NA	26.54299	0
-1.622066*	-1.434993	-1.712539*	0.000619*	10.84118*	32.54435	1
-1.311068	-0.999280	-1.461856	0.000799	0.191925	32.65877	2
-1.271849	-0.835346	-1.482953	0.000790	6.699879	36.98578	3
-1.032254	-0.471036	-1.303674	0.000963	1.733268	38.20694	4

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

ومن بيانات الجدول رقم (5)، الذي يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيري الائتمان المصري (Credit) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) يتبين أن القيمة المحسوبة لـ Chi-Sq تساوي (0.516316) وهي أقل من القيمة الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية من الائتمان (Dcredit) إلى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP)، بينما القيمة المحسوبة لـ Chi-Sq تساوي (1.699884) وهي أقل من القيمة الجدولية، ما يشير إلى عدم وجود علاقة سببية طردية من الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) إلى الائتمان (Dcredit).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: DCredit			
Prob.	d.f	Chi-sq	Excluded
0.4724	1	0.516316	DGDP
0.4724	1	0.516316	All
Dependent variable: DGDP			
Prob.	d.f	Chi-sq	Excluded
0.1923	1	1.699884	DCredit
0.1923	1	1.699884	All

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

الخلاصة:

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- 1- أظهر اختبار جذر الوحدة عدم استقرار السلسلة الزمنية لمتغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، واستقرارها عند الفرق الأول.
- 2- بيّن اختبار جوهانسون للتكامل المشترك عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تم اللجوء إلى نموذج متجه الانحدار الذاتي **VAR** لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.
- 3- بيّن اختبار السببية (**Wald Tests**) في نموذج **VAR** عدم وجود علاقة سببية بين متغيري الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تنسجم وواقع السياسة النقدية التي يتبعها المصرف المركزي بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة في ليبيا حيث إن السياسة النقدية شبه غائبة تقريباً خلال معظم فترة الدراسة، حيث كانت خزانة الدولة هي التي تقوم بالدور التمويلي.
- 4- اختلفت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة حول وجود علاقة طردية بين الناتج الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، حيث إنها نفت وجود أي علاقة سببية بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي.
- 5- توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول طبيعة العلاقة بين المتغيرين وتحليل أثر السياسات التي يتبعها مصرف ليبيا المركزي حول أسس منح الائتمان.

* * * * *

المراجع

أولاً. المراجع العربية:

- عطية، عبدالقادر محمد، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط4، 2014م.
- غالب مشيب، "تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي. حالة اليمن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، 2015م، ص ص 129-142.
- الفاخري، محمود سعيد، الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2016م.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة للسنوات 1981-2015م.
- ملاوي أحمد، والمجالي أحمد، "تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، دراسة حالة الأردن (1970-2003م)"، النهضة، المجلد التاسع، العدد (1)، 2008م، ص ص 125-142.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

- **Al-zubi, Khaled, Al-rjoub, Samer ,Abu-Mhareb,E, Financial Development and Economic Growth: A new Empirical Evidence From The Mena Countries, 1989-2001, Applied Econometrics and International Development, Vol.(6-3),2006,pp137-150.**
- **AnanzehIzzEddien N., Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan, International Journal of Financial Research, ISSN 1923-4023 E-ISSN 1923-4031, Vol.(7), No. (2); 2016, pp53-63.**
- **Blinder, Alans and JosepheStiglitz, Money, Credit, Constraints, and Economic Activity, American Economic Review, No.(73), (May: 1983).**
- **DuicanElena Raluca (Moisescu), Pop Alina, The implications of Credit activity on economic growth in Romania, Procedia Economics and Finance, 30 (2015) pp195 – 201.**
- **Gross Marco,KokChristoffer and ZochowskiDawid, The impact of bank capital on economic activity – Evidence from a Mixed-Cross-Section GVAR model, Working Paper Series, No (1888),European central bank,(March: 2016).**
- **Gujarati,Damodar,Basic Econometrics, Fourth Edition, The McGraw–Hill, Companies, 2004.**
- **Hofmann, Boris, the Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter, BIS Working Papers, No.(108), 2001.**
- **Judith ModebeNwanneka, Ugwuegbe, S. Ugochukwu, Ugwuoke R.O, The Impact of Bank Credit on the Growth of Nigerian Economy:A Co Integration Approach,Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online),Vol.(5), No.(10), 2014, pp87-96.**
- **MushtaqSaba, Causality between Bank's major activities and Economic Growth: Evidences from Pakistan, Munich Personal RePEc Archive, 15 (January: 2016).**

- **NaumovskElena, JovanovskiKiril, GockovGorgji**, The Influence Of The Banking Sector Functions on Economic Activity in Macedonia, *Scientific Annals of the "AlexandruIoanCuza", University of Iași Economic Sciences*, 62 (2), 2015, pp207-220.
- **OkaforI. G., Ezeaku, ChijinduHillary, SabastineUgochukwuSabastine**, Relationship between Deposit Money Bank Credit and Economic Growth in Nigeria under a Var G-Causality Environment, *IOSR Journal of Economics and Finance*, e-ISSN: 2321-5933, Vol(7), Issue (2). Ver. III (Mar. – Apr: 2016), pp 41-46.
- **OluitanRoselineOluwatoyin**, Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Nigeria, *International Business and Management*, Vol. (5), No. (2), 2012, pp. 102-110.
- **Ramirez Carlos D., Shively Philip A.**, Do Bank Failures Affect Real Economic Activity? State-Level Evidence from the Pre-Depression Era, *Federal Deposit Insurance Corporation*, **Center for Financial Research, FDIC Center for Financial Research Working Paper No. 2005-06**, (June: 2005).
- **Sharif Iman**, Bank Credit and economic activity, *Journal of Business & Policy Research*, Volume (5). Number (1). (July: 2010)pp. 179 – 188.
- **Singh Charan**, Economic Growth and Banking Credit in India, *Working Paper No.(531)*, (December :2016).
- **TimsinaNeelam**, Impact of Bank Credit on Economic Growth in Nepal, *Nepal Rastra Bank, NRB Working Paper No. (22)*, 2014.
- **Wai, U. Tun**, Economic Essays on Developing Countries, *Washington, D.C.*,(September:1979).
- **YiğitbaşŞehnazBakır and CambazoğluBirgül**, Modeling the Relationship between Economic Activity and Bank Loans to Private Sector: A Case of Turkey, *International Journal of Trade, Economics and Finance*, Vol. 5, No. 5, October 2014, pp397-400.

* * * * *

أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي دراسة حالة على صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي*

د. فاطمة علي الفرجاني* و أ. ريماء محمد الترهوني** -كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الثقافة التنظيمية وأبعادها (الرسمية، الإبداعية، الداعمة)، ومستوى التغيير التنظيمي وأبعاده (الهيكلي، السلوكي، التقني) في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بالصندوق، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، ولتحقيق أهدافها تم تطوير استمارة الاستبانة استناداً على بعض الدراسات السابقة، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (979) عنصراً وتم إتباع أسلوب العينة العشوائية الطبقية المناسبة وكان حجم العينة (276) مفردة، كما تم تحليل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المستوى العام لكل من الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي بالصندوق كانا مرتفعين، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي، وبينت النتائج أن الثقافة الإبداعية هي الأكثر تأثيراً على التغيير التنظيمي بالصندوق، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة، نحو الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي تعزى إلى المستوى التعليمي ومدة الخدمة والمسعى الوظيفي، وأخيراً طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تعزيز دور الثقافة التنظيمية في التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية، التغيير التنظيمي، صندوق الضمان الاجتماعي، بنغازي.

Abstract

The study aimed to identify the level of organization culture with formal, creative, and support dimensions, and the level of organizational change through the structural, behavioral and technological dimensions in the social security fund in Benghazi. The study also aimed to identify the effect of organization culture on organizational changing in the fund. Descriptive approach has been used in the study, and to achieve its objectives the questionnaire was developed based on some previous studies. The population of the study reached (979) employee, and the proportioned stratified random sample selected was (276). The data were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The results indicated that the overall level of both organization culture and organizational changing were high. The results also showed there was a significant effect of organization culture on organizational changing. In addition, to this it showed the creative culture had the most effect on organizational changing. The results showed there was no significant differences in the opinions of the study sample members towards the organizational culture and organizational change was due to the level of a academic qualification, experience, and job title

* أستاذ مساعد، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

** محاضر مساعد، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

.Finally, the study provided a set of recommendations that are expected to contribute to enhancing the role of organization culture in the organizational changing of the fund.

Keywords: organization culture, organizational changing, in the social security fund, Benghazi, Libya.

1. مقدمة

يشهد العالم اليوم العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والسياسية المتسارعة، التي عرضت المنظمات المعاصرة للكثير من التحديات والتهديدات أثناء قيامها بأنشطتها وأعمالها؛ مما دفعها إلى البحث عن آليات حديثة لمواكبة هذه التغيرات البيئية والتكيف معها، وذلك من خلال إحداث تغيير تنظيمي في هيكلها أو سياساتها أو أنظمتها أو عملياتها أو التقنية المستخدمة أو مهارات وسلوكيات العاملين بها (سلامة والبدارين:2016).

وتعتبر الثقافة التنظيمية من المحددات الرئيسية لنجاح المنظمات؛ نظراً لوجود علاقة ارتباطية بين نجاح المنظمة وتركيزها على القيم والمفاهيم التي تدفع أعضائها إلى الالتزام بالعمل والابتكار والإبداع والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحسين الخدمة وجودتها وتحقيق ميزة تنافسية، والاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء والأطراف ذوي العلاقة في بيئة المنظمة (عبد الإله: 2006)، كما تُضفي الثقافة التنظيمية على المنظمة خصائص وصفات تميزها عن غيرها من المنظمات، و توفر الإطار الفكري والمرجعي الذي يبين كيفية أداء العمل بها، وبالتالي تعتبر الثقافة التنظيمية من أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأفراد داخل المنظمة طبقاً لطبيعتها وقوتها من خلال منظومة القيم والمعتقدات السائدة بها (Mohanty & Rath, 2012; Beitali et al,2014)، فهي التي تحدد العمل المقبول الذي يشجع العاملين على فعله، والعمل غير المقبول الذي يتوقع أن يواجه بالاستنكار والاستهجان منهم (عبد اللطيف وجودة: 2010)، وبالتالي فإن تأثير الثقافة يأتي من خلال مدى تشجيعها أو رفضها لهذا السلوك، فإذا كانت القيم الثقافية السائدة في المنظمة تدفع وتشجع العاملين إلى تصرف معين فإن جميع أفراد المنظمة سيتأثرون بذلك وسينعكس ذلك على اتجاهاتهم وسلوكهم وأفعالهم، أما إذا كانت القيم التنظيمية تحد من هذا التصرف فإن العاملين بالمنظمة تكون لديهم اتجاهات سلبية نحوه.

وتلعب الثقافة التنظيمية دوراً مهماً في إحداث عملية التغيير التنظيمي التي تعتبر أهم سمة من سمات العصر الحديث، حيث تحتاجها المنظمات لمواجهة التحديات ومواكبة المستجدات العالمية المتسارعة (عبد الإله: 2006) فكلما كانت قيم المنظمة مرنة وتتطلع للأفضل كان لدى المنظمة قابلية للتغيير ومواكبة التطورات، في حين أن القيم التي تميل للثبات والتحفظ تنعكس على قدرة المنظمة على إحداث التغيير ومقاومة أفرادها له، وبالتالي تعمل الثقافة على دفع المنظمات باتجاه التغيير التنظيمي ومساندتها على رفع وتحسين أدائها بكفاءة وفاعلية، من خلال الأفكار والقيم والمعتقدات التي تؤثر على التفاعل الاجتماعي والإبداعي والثقافي داخل المنظمات وتساعد على تقبل التغيير وتمكّنها من القيام بعمليات التطوير والتحول بنجاح (الحميدي: 2012).

2. الدراسات السابقة

- الدراسات السابقة المتعلقة بالثقافة التنظيمية

حظي موضوع الثقافة التنظيمية باهتمام العديد من الباحثين؛ نظراً لارتباطه بالعديد من المتغيرات التنظيمية، فقد بينت دراسة (مشاركة، ومصالح: 2015) وجود علاقة قوية بين الثقافة التنظيمية والولاء التنظيمي، حيث ينعكس الاهتمام الكافي بالثقافة التنظيمية على الولاء الوظيفي للموظفين مما يجعلهم يحققون أهداف منظماتهم بكفاءة وفاعلية، و أوضحت دراسة (Ch et al:2013) أن الثقافة التنظيمية تؤثر على الالتزام التنظيمي للعاملين خاصة ثقافة الجماعة، حيث أن انتشار القيم الجماعية والتعاون بين أفراد الجماعة والتخلي

عن الفردية يؤدي إلى زيادة التزام هؤلاء الأفراد، وأكدت دراسة (Qawasmeh et al: 2013) على وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين ثقافة المنظمة والتميز التنظيمي، حيث تؤثر الثقافة على عمليات المنظمة وأدائها ككل من خلال القيم والمعتقدات السائدة في المنظمة التي تسعى لتحقيق تميزها، كما أظهرت دراسة (Zhang & Bing: 2013) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية والرضا الوظيفي للعاملين، كما كشفت دراسة (عبد اللطيف، و جودة : 2010) أن الثقافة التنظيمية تسهم بدرجات مختلفة في التنبؤ بقوة الهوية التنظيمية، حيث يمكن التنبؤ بقوة الهوية التنظيمية من خلال معرفة أبعاد الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة، وقد تم التمييز بين مجموعتين: الأولى تشمل الأفراد الذين يعد شعورهم بالهوية التنظيمية منخفضاً، والثانية تمثل الأفراد الذين يعد شعورهم بالهوية التنظيمية مرتفعاً، وأن لبعد الفاعلية المساهمة الكبرى في التنبؤ بقوة الهوية التنظيمية، يليها التعاون، ثم الالتزام، فالابتكار، ووجدت دراسة (العمرى: 2008) أن أهم القيم التي تعكس الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمات، هي: الاهتمام بالتحديد الدقيق لأهداف وسياسات العمل، ثم الاهتمام بالنظرة المستقبلية، ثم الاهتمام بالتجديد والابتكار، يليه العمل الجماعي، وأخيراً الاهتمام بالعنصر البشري، كما أكدت على وجود تأثير للقيادة التحويلية على الثقافة التنظيمية من خلال حرص القيادة التحويلية على التجديد والابتكار حيث تهتم بالتطوير والتحسين المستمر للعمل، وتحقيق الجودة والتميز، وتشجيع الأفكار الجديدة والعمل على نشر قيم ومبادئ التحسين المستمر للأداء، في حين أشارت العديد من الدراسات إلى علاقة الثقافة التنظيمية بكلٍ من تحسين أداء العاملين وفاعلية المنظمة، وإدارة المعرفة وسلوك المواطنة التنظيمية (عمانية، وحتاملة: 2013؛ النصور: 2012؛ خوين: 2009؛ Awadh & 2014؛ Beitali et al, 2014؛ Hsu, 2014؛ Saad, 2013؛ Ali & Patnaik, 2014).

– الدراسات السابقة المتعلقة بالتغيير التنظيمي

تناولت العديد من الدراسات موضوع التغيير التنظيمي من عدة جوانب، حيث بينت دراسة (سلامة، والبدارين: 2016) وجود أثر كبير لعملية تدريب العاملين بأبعادها المتمثلة في (تحديد الاحتياجات التدريبية، تصميم البرامج التدريبية، تنفيذ العملية التدريبية، تقييم العملية التدريبية) في قدرة المنظمات على إحداث التغيير التنظيمي، كما كشفت دراسة (سوفي: 2011) أن التغيير التنظيمي ساهم بشكل متوازٍ في خلق القيم الإيجابية لدى بعض الموظفين مثل: زيادة الدافعية للعمل، وتعزيز الالتزام التنظيمي، والشعور بالرضا الوظيفي، وتحسين أداء بعض الموظفين، وفي المقابل كانت هناك اتجاهات سلبية تجاه التغيير لدى الموظفين الذين يتوقعون حدوث مشاكل وسلبيات، مثل فقدانهم بعض المزايا والمكتسبات التي كانوا يتمتعون بها، في حين أكدت دراسة (عبيد: 2009)، وجود علاقة بين التغيير التنظيمي (الهيكلي، التقني، الأفراد) وأداء العاملين، إلا أنها بينت عدم وضوح التغيير التنظيمي بسبب جمود الهيكل التنظيمي واستحواذ الإدارة على الصلاحيات والسلطات وعدم تمكين العاملين، وكذلك عدم توافق التقنية مع متطلبات العمل وإخفاقها في توفير الجهد والوقت وتبسيط الإجراءات، وغياب برامج التدريب ودور القادة في التغيير، وضعف الثقة بين الإدارة والعاملين، فضلاً عن عدم وجود نظام للحوافر يعزز أداء المبدعين، بالإضافة إلى دراسة (عبد الكريم الرحيم: 2007) التي بينت أن التغيير التنظيمي تضمن هيكل الشركة، الخطط والسياسات، نظم الحوافر، إجراءات وأساليب العمل، الآلات والأجهزة، المنتجات، مهارات العاملين، وأن من أهم أسباب التغيير التنظيمي رغبة المنظمة في الاستمرار بالعمل، مواكبة التغيرات المتسارعة في البيئة الخارجية، ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربحية، التغيير التقني وتقدم وسائل الإنتاج، وارتفاع معدل دوران العاملة بها، كما أوضحت دراسة (خليل: 2003) ارتفاع مستوى التغيير التنظيمي (السلوكي، التقني، الهيكلي) في المؤسسات محل الدراسة، وأن أهم العوامل المؤثرة على مستوى التغيير التنظيمي العوامل الشخصية للعاملين، البيئة الخارجية، المناخ التنظيمي، ثم العوامل المعلوماتية.

- الدراسات السابقة المتعلقة بالثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي

بينت العديد من الدراسات الدور المهم الذي تلعبه الثقافة التنظيمية في إحداث التغيير التنظيمي بالمنظمات، حيث كشفت دراسة (بوديب: 2014) أن للثقافة التنظيمية السائدة بالمنظمة دوراً في تحديد موقف الأفراد تجاه التغيير التنظيمي، فاهتمام المنظمة بثقافة الإنجاز (التحفيز) والمشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات بالتغيير وتشجيع روح المبادرة والابتكار يؤدي إلى تقبل الأفراد وزيادة رغبتهم لإحداث التغيير التنظيمي، وأظهرت دراسة (الحميدي: 2012) وجود علاقة إيجابية بين الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي، حيث تعمل الثقافة على دفع المنظمات باتجاه التغيير التنظيمي ومساندتها على رفع وتحسين أدائها بكفاءة وفاعلية، من خلال الأفكار والقيم والمعتقدات التي تؤثر على التفاعل الاجتماعي والإبداعي والثقافي داخل المنظمات وتساعد على تقبل التغيير، وتمكنها من القيام بعمليات التطوير والتحول بنجاح، كما أكدت دراسة (عمر، و أبو زيد : 2011) على أثر الثقافة التنظيمية في الولاء اتجاه التغيير، و بينت أهمية الثقافة الإبداعية في خلق اتجاهات إيجابية لدى العاملين نحو دعم ومساندة برامج التغيير جراء المنافع من وراء هذا التغيير، كما أنها تساهم في خلق اتجاهات إيجابية لدى العاملين نحو دعم ومساندة برامج التغيير من خلال الشعور بالواجب والمسئولية نحو إحداث التغيير، فضلاً عن الثقافة الداعمة التي تركز على العلاقات الإنسانية والتعاون بين الموظفين يساهم في تعزيز دعم التغيير، وبينت دراسة (عباس: 2008) أن الثقافة التنظيمية تؤثر على التغيير التنظيمي؛ فأى عملية تخطيط وتنفيذ للتغيير تتطلب معرفة نماذج السلوك السائدة في المنظمة التي تعبر عن ثقافتها التنظيمية لضمان نجاح التغيير بها، كما أوضحت دراسة (بروش، وهدار: 2007) أن ضعف الاعتماد على عناصر الثقافة التنظيمية في عملية إدارة التغيير من الأسباب الرئيسية في مقاومة التغيير، إذ أن ضعف المشاركة وعدم وضوح الرؤية وانعدام التوعية بضرورة وأهمية التغيير، وعدم الحث على العمل الجماعي وعدم التركيز على قيم ومعايير الجماعة لضمان استمرار التغيير، بالإضافة إلى الحديث عن التجارب الفاشلة للتغيير، تدفع العاملين لمقاومة التغيير بالمنظمة.

وتتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي لجمع البيانات اللازمة، كما تتفق مع دراسة كل من (مشاركة، ومصالح: 2015؛ عبانية، وحتاملة: 2013؛ عمر، وأبو زيد: 2011) في أبعاد الثقافة التنظيمية ومع دراسة كل من (خليل: 2003؛ عبدالاله: 2006؛ عبيد: 2009؛ سلامة، والبدارين: 2016) في أبعاد التغيير التنظيمي، إلا أنها تختلف مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الثقافة التنظيمية بالتغيير التنظيمي في أبعادهما، وفي طبيعة مجتمع البحث حيث تم تناول الموضوع في صندوق الضمان الاجتماعي في مدينة بنغازي - ليبيا.

3. مشكلة الدراسة

أكدت العديد من الدراسات السابقة أن الثقافة التنظيمية تلعب دوراً بارزاً في إحداث التغيير التنظيمي في المنظمات المعاصرة، بمختلف مجالات نشاطاتها الصناعية والتجارية والخدمية، كما بينت هذه الدراسات أن الثقافة التنظيمية تؤثر على عمليات التغيير التنظيمي داخل المنظمة، من خلال دعم إحداث التغيير في المنظمة، حيث تساهم في خلق اتجاهات إيجابية لدى العاملين نحو تقبل ودعم ومساندة التغيير التنظيمي، كما تعتبر من الأسباب الرئيسية في مقاومة التغيير (بو ديب: 2014؛ الحميدي: 2012؛ عمر، وأبو زيد: 2011؛ عباس: 2008؛ بروش، وهدار: 2007).

و يواجه صندوق الضمان الاجتماعي* مجموعة من التغييرات المستمرة في بيئة عمله من أهمها: التطوير التقني في مجال تقديم الخدمات، وازدياد عدد العملاء، وتنوع الخدمات المطلوبة، ورغبة العملاء في الحصول على خدمات عبر الإنترنت، مما يدفع إدارة الصندوق

* مقابلة مع مساعد مدير إدارة الشؤون الإدارية بصندوق الضمان الاجتماعي، بنغازي.

بصفة مستمرة إلى إجراء التغيير التنظيمي و محاولة التكيف مع بيئة العمل لتوائم هذه التغيرات، من خلال سعي الصندوق إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية واستحداث بعض الخدمات الإلكترونية مثل: تطبيق ضمان موبايل، والإقرار السنوي، بالإضافة إلى ربط فروع الصندوق على مستوى ليبيا بمنظومة إلكترونية، فضلاً عن استحداث بعض الوحدات الإدارية مثل: إدارة الجودة وإدارة المخاطر، ومحاولة توظيف الثقافة التنظيمية بالصندوق لتوفير بيئة إيجابية مشجعة على الابتكار والإبداع وتقبل التغيير، وفي ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل هناك أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي؟ وتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مستوى الثقافة التنظيمية السائدة في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي؟
2. ما مستوى عملية التغيير التنظيمي الموجودة في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي؟
3. ما هو أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي؟ نحو الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي تعزى للعوامل الوظيفية (المستوى التعليمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي).

4. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أبعاد الثقافة التنظيمية السائدة في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
2. الوقوف على مجالات التغيير التنظيمي الموجودة في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
3. إيضاح طبيعة أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
4. تبيان ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي؟ نحو الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي تعزى للعوامل الوظيفية (المستوى التعليمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي).
5. طرح مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في دعم دور الثقافة التنظيمية في التغيير التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.

5. أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية: تعتبر الدراسة مساهمة علمية متواضعة، وإضافة إلى البحوث السابقة في مجال الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالتغيير التنظيمي الذي لم يحض بالكثير من الاهتمام في البيئة الليبية.
- الأهمية العملية: تنبع أهمية الدراسة من مجال تطبيقها، حيث إن نتائج الدراسة وفرت معلومات مهمة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، عن نمط ومكونات الثقافة التنظيمية السائدة ومجالات التغيير التنظيمي به، وكذلك طبيعة أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي مما قد يساعد الصندوق في إحداث عملية التغيير التنظيمي ومواكبته للتطور الإداري وتحسين أدائه.

6. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- المتغير المستقل: الثقافة التنظيمية وتتمثل أبعادها في الثقافة الرسمية، الثقافة الإبداعية، الثقافة الداعمة.
- المتغير التابع: التغيير التنظيمي، ويتكون من التغيير الهيكلي، والتغيير السلوكي، والتغيير التقني.

7. فروض الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضين التاليين:

- الفرض الرئيس الأول:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي ويتفرع منه:
- **الفرض الفرعي الأول:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة الرسمية على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
- **الفرض الفرعي الثاني:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة الإبداعية على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
- **الفرض الفرعي الثالث:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة الداعمة على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
- الفرض الرئيس الثاني:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، نحو الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي تعزى للعوامل الوظيفية (المستوى التعليمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي)، ويتفرع منه:
- **الفرض الفرعي الأول:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي نحو الثقافة التنظيمية تعزى للعوامل الوظيفية (المستوى التعليمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي).
- **الفرض الفرعي الثاني:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، نحو التغيير التنظيمي تعزى للعوامل الوظيفية (المستوى التعليمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي).

8. منهجية وهيكلية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي (دراسة حالة) وتم إجراء هذه الدراسة استناداً إلى:

- **الدراسة النظرية:** فقد تم إجراء المسح المكتبي واستخدام شبكة الإنترنت للاطلاع على المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة وبناء الإطار النظري.

- الدراسة الميدانية: من خلال جمع البيانات الأولية بواسطة استمارات الاستبانة واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة واختبار مدى صحة الفروض الموضوعية.

9. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الإدارات الرئيسة بالإدارة العامة بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
- الحدود البشرية: تتمثل في مدراء الإدارات، رؤساء الأقسام، رؤساء الوحدات، الموظفين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.
- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على أثر الثقافة التنظيمية بأبعادها (الثقافة الرسمية، الثقافة الإبداعية، الثقافة الداعمة)، على إدارة التغيير التنظيمي بأبعادها (التغيير الهيكلي، والتغيير السلوكي، والتغيير التقني).
- الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال العام الدراسي 2018-2019.

10. الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الجزء الجانب النظري للدراسة المتعلقة بالثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي كما يلي:

1.10 الثقافة التنظيمية.

1.1.10 مفهوم الثقافة التنظيمية (Organizational Culture).

يشير مفهوم ثقافة المنظمة إلى: - "مجموعة القيم والعادات والتقاليد في المنظمة ومعايير السلوك المتعارف عليها التي تعمل بمثابة الأساس لنظام الإدارة كما تحكم سلوك الأفراد داخل المنظمة" (السيد: 2008: 197)، و يرى (Schein:1985:17) أنها "مجموعة الافتراضات الأساسية التي أوجدتها أو اكتشفتها أو طورتها جماعة معينة من الأفراد، لمواجهة مشكلات التكيف الخارجي والاندماج والتنسيق الداخلي، التي أثبتت فعاليتها لفترة طويلة من الزمن، مما جعلها من الثوابت الراسخة التي يتم تلقينها وتعليمها للأعضاء الجدد باعتبارها المنهج الصحيح للإدراك والتفكير والإحساس عند التعامل مع تلك المشاكل"، ويعبر (القريوتي: 2008: 373) عن الثقافة التنظيمية بأنها: - "منظومة المعاني والرموز والمعتقدات والطقوس والممارسات التي تتطور وتستقر مع مرور الزمن، وتصبح سمة خاصة للتنظيم بحيث تخلق فهماً عاماً بين أعضائه حول خصائصه والسلوك المتوقع من الأعضاء فيه"، ويعرفها (Dessler: 1996) بأنها "مكونات المؤسسة والأهمية وتشتمل العديد من العناصر والمكونات المعنوية والمادية، وهي تشتمل على سلوك العاملين في المؤسسة ومدى تعاونهم مع بعضهم بعضاً، ومعايير الترقيات والحوافز والعقوبات" (النسور: 2012: 192)، وتستمد المنظمة خصائص الثقافة المميزة لها من المجتمع الذي تنشأ فيه، والتطور التاريخي للمنظمة وتقاليدها الخاصة، ونوع الصناعة، وطبيعة السوق، الخصائص الديمغرافية للمديرين والعاملين بها، فتتأثر منظمات الأعمال اليابانية تتسم بالتجانس والجماعية (الاهتمام بالآخرين والتعاون) مستمدة من ثقافة المجتمع الياباني، وثقافة منظمات الأعمال الأمريكية تقوم على الفردية والتنافس مستمدة من ثقافة المجتمع الأمريكي (خطاب: 2011).

2.1.10 أهمية الثقافة التنظيمية: تقوم ثقافة المنظمة بتحقيق العديد من المزايا أهمها: تمييز المنظمة عن غيرها من المنظمات، وتمنح الموظفين شعوراً بالهوية والانتماء للمنظمة، وتسهل التزام الفرد تجاه المنظمة والجماعة بدلا من اهتمامه بذاته، تساعد على الاستقرار الاجتماعي داخل المنظمة، فالثقافة هي العطاء الاجتماعي الذي يساعد على تماسك المنظمة، وذلك

من خلال وضع المعايير الملائمة للأنماط السلوكية داخل المنظمة التي توضح للعاملين قواعد السلوك المرغوب، بالإضافة إلى العمل على تشكيل وتوجيه وتنظيم اتجاهات وسلوكيات الأفراد وزيادة تماثلها داخل المنظمة والتحكم فيها (Robbins,2001).

3.1.10 أبعاد الثقافة التنظيمية: بالرغم من وجود كثير من خصائص الثقافة التنظيمية التي أوردها العديد من الباحثين في دراساتهم، إلا أنه لا يوجد اتفاق على خصائص محددة للثقافة التنظيمية، حيث اجتهدت كل دراسة بتحديد شكل مختلف، وتم تحديد الأبعاد التي تميز الثقافة التنظيمية في هذه الدراسة وفقاً لتصنيف (Wallach, 1983) الذي يتكون من:

- **الثقافة البيروقراطية أو الرسمية:** هي الثقافة التي تتحدد فيها المسؤوليات والسلطات، فالعمل يكون منظماً، ويتم التنسيق بين الوحدات، وتتسلسل السلطة بشكل هرمي، وتقوم هذه الثقافة على التحكم والالتزام.
- **الثقافة الإبداعية:** تتميز بتوفر بيئة للعمل مساعدة على الابتكار والإبداع، ويتصف أفرادها بحب المخاطرة في اتخاذ القرارات ومواجهة التحديات.
- **الثقافة المساندة أو الداعمة:** تتميز بيئة العمل بالصدقة والمساعدة بين العاملين، فيسود جو الأسرة المتعاونة، وتوفر المنظمة الثقة والمساواة والتعاون، ويكون التركيز على الجانب الإنساني في هذه البيئة.

4.1.10 مكونات الثقافة التنظيمية

تحتوي الثقافة التنظيمية على عدة مكونات لها تأثير على سلوك الأفراد، وهي التي تشكل المحصلة الكلية للكيفية التي يفكر ويعمل بها العاملون بالمنظمة، وتنعكس على ممارسة الإدارة وأسلوبها في تحقيق أهدافها واستراتيجيتها، ومن أهمها (عمر، وأبو زيد: 2011):

1. **القيم التنظيمية:** القيم عبارة عن اتفاقات مشتركة بين أعضاء التنظيم الاجتماعي الواحد حول ما هو مرغوب أو غير مرغوب، وجيد أو غير جيد، ومهم أو غير مهم، وأما القيم التنظيمية فهي تمثل القيم في بيئة العمل، وتعمل على توجيه سلوك العاملين ضمن الظروف التنظيمية المختلفة.
2. **المعتقدات التنظيمية:** وهي عبارة عن أفكار مشتركة حول طبيعة العمل والحياة الاجتماعية في بيئة العمل، وكيفية إنجاز العمل والمهام التنظيمية، ومنها أهمية المشاركة في عملية صنع القرارات، والمساهمة في العمل الجماعي، وأثر ذلك في تحقيق الأهداف التنظيمية.
3. **الأعراف التنظيمية:** وهي عبارة عن معايير يلتزم بها العاملون في المنظمة، باعتبارها معايير مفيدة للمنظمة، مثال ذلك: التزام المنظمة بعدم تعيين الأب والأبن في الوقت نفسه، هذه الأعراف تكون غير مكتوبة، وواجبة الإتيان والتنفيذ.
4. **التوقعات التنظيمية:** تتمثل التوقعات التنظيمية بالتعاقد النفسي غير المكتوب، الذي يضمن مجموعة من التوقعات يحددها أو يتوقعها الفرد من المنظمة، وكذلك تتوقعها المنظمة من الفرد خلال فترة عمله بها، مثل: التوقعات المتبادلة بين الرئيس والمرؤوس، وبين الزملاء فيما بينهم، المتمثلة بالتقدير والاحترام المتبادل، وتوفر بيئة تنظيمية ومناخ تنظيمي يساعد ويدعم احتياجات الفرد النفسية والاقتصادية.

5. **الطقوس والعادات التنظيمية:** وتتمثل في الأحداث والأنشطة التي يمارسها العاملون في المنظمة، التي تعكس القيم والمثاليات الأساسية التي تسهم في زيادة الانتماء إلى المنظمة، مثل: طقوس التحاق موظف جديد بالمنظمة، وطريقة تحضير وإدارة الاجتماعات، وطريقة الكلام والكتابة.

6. **الموروث الثقافي للمنظمة:** وهو تلك الأحداث والمواقف التي مرت بها المنظمة، وقد تكون أحداثاً إيجابية تحاول المنظمة التركيز عليها ونشرها واعتبارها مرجعاً محفزاً للأفراد، وقد توجد أحداث سلبية تحاول المنظمة التغاضي عنها.

7. **الأخلاقيات:** تمثل مكوناً رئيسياً لمكونات الثقافة التنظيمية، وما تشتمل عليه من قيم وطرق التفكير، وأساليب التعامل بين أفراد المنظمة والأطراف الخارجية، وعادة ما تتكون أخلاقيات المنظمة من: أخلاقيات الأفراد التي يستمدونها من العائلة والدين والأصدقاء والمدرسة والمجتمع، وأخلاقيات المهنة التي ترشد سلوكيات الأفراد في الوظيفة، وأخلاقيات المجتمع الناتجة من النظام الرسمي القانوني، وما ينتج عنه من عادات وممارسات في المجتمع.

2.10 التغيير التنظيمي

1.2.10 مفهوم التغيير التنظيمي (Organizational Change)

يعتبر التغيير التنظيمي من الموضوعات ذات الأهمية في مجال الإدارة وقد تناوله العديد من الباحثين بالدراسة والتحليل، فقد عرف (سلامة، والبدارين : 2016: 132) التغيير التنظيمي بأنه: - " عملية مخططة ومدروسة تهدف إلى إجراء تغييرات في أساليب وإجراءات العمل، أو سياسات الإدارة، أو التكنولوجيا المستخدمة في العمل، أو الوظائف، أو الهياكل التنظيمية، أو في المنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمات، وذلك لمساعدتها على مواكبة التغيرات التي قد تحدث في بيئتها الداخلية، أو الخارجية، وذلك من أجل تحقيق التطور والتميز في مجال عملها"، كما عرفته (بوديب : 2014: 3) بأنه " عملية مقصودة تقوم من خلالها المنظمة بالانتقال من حالتها الحالية إلى حالة مستقبلية مرغوبة من أجل زيادة فعاليتها"، ويرى (Olivier,2007) أن التغيير التنظيمي " ظاهرة لا مفر منها في حياة المنظمات، تحمل معها استحداث أوضاع تنظيمية (الهيكلة التنظيمية) وأساليب إدارية (الثقافة التنظيمية) وتأثير ذلك على أعضاء المنظمة سواء كانوا مديريين أو موظفين" (سوفي: 2011: 8)، في حين يراه (العميان: 2005) على أنه " تغيير موجه ومقصود وهادف وواع، يسعى لتحقيق التكيف البيئي الداخلي والخارجي بما يضمن الانتقال إلى حالة تنظيمية أكثر مقدرة على حل المشكلات" (الحميدي: 2012: 31)، ويعتقد (عبد الكريم عبد الرحيم : 2007: 3) أن التغيير التنظيمي يمثل في "عملية إدخال تحسين أو تطوير على المنظمة لتكون مختلفة عن وضعها الحالي، بحيث تتمكن من تحقيق أهدافها بشكل أفضل، وهو يشمل التغيير الذي يجري في هيكل المنظمة، وسياساتها، وإجراءاتها، وعملياتها، أو الجوانب السلوكية فيها"، ويتضح من التعريفات السابقة أن التغيير التنظيمي يتميز بما يأتي:

- عملية مخططة ومدروسة تقوم بها المنظمة وليست تلقائية وفجائية.
- تسعى من خلالها المنظمة إلى التكيف مع مواكبة تغيرات البيئة الداخلية والخارجية.
- تتضمن إحداث تغييرات هيكلية وتقنية وسلوكية في المنظمة.
- تهدف إلى زيادة فعالية المنظمة وقدرتها على حل المشاكل، وتحقيق التطور والتميز.

2.2.10 - أهداف التغيير التنظيمي

يعد التغيير التنظيمي عملية مدروسة تسعى المنظمات من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي (سوفي، 2011):

1. المساعدة على إيجاد منظمة حيوية ومتجددة، توافق بين أهداف المنظمة والموظفين تفادياً للمقاومة التي قد تعصف ببرامج التغيير في أولى مراحل تطبيقه.
2. التخلص من بعض الظواهر السلبية التي تميز الإدارات العمومية كالركود التنظيمي، البيروقراطية، الفساد الإداري، الروتين وغيره.
3. تجنب التدهور في أداء الموظفين لمهامهم من خلال تمكين المديرين من الأساليب الحديثة للإدارة ونقلها للموظفين للعمل بها.
4. خلق اتجاهات إيجابية نحو الوظيفة وتنمية الولاء لدى الموظفين، مع بناء جو الثقة والانفتاح داخل المنظمة.
5. تكوين صورة ذهنية حسنة لدى الرأي العام عن المنظمة التي تسعى دوماً إلى تحسين خدماتها ومعاملتها لزملائها.
6. الارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق مستوى عالٍ من الدافعية ودرجة عالية من التعاون، وأساليب حديثة للاتصال وخفض معدلات الغياب ودوران العمالة.
7. تكوين فرق عمل تتميز بالكفاءة والمرونة، وتنمية معارف ومهارات الموظفين وتحسين أنماطهم السلوكية، وتطوير نظم وإجراءات اتخاذ القرار مع تنمية المشاركة الإيجابية، وهذا ما يجعل المنظمة متجددة.
8. توجيه أهداف المنظمات إلى خدمة المجتمع ومراعاة مصالح المواطنين، والمساعدة في القضاء على المحسوبية والفساد الإداري.

3.2.10 مجالات التغيير التنظيمي

يشمل التغيير التنظيمي عدة مجالات أهمها (بوديب، 2014؛ عبد الكريم الرحيم، 2007؛ خليل، 2003):

1. **التغيير الهيكلي:** ويتضمن التغيير في الهيكل التنظيمي وتصميم الوظائف، وتوزيع السلطات والمسؤوليات، والتغيير في الأهداف والاستراتيجيات والسياسات والإجراءات ونطاق الإشراف ونظم الاتصالات ومراكز القوى وساعات العمل وغيرها.
2. **التغيير السلوكي:** ويتضمن التغيير في مستوى المهارات والتوقعات والسلوكيات لدى الموارد البشرية بالمنظمة وبرامج التدريب والتحفيز، وأساليب ومهارات القيادة الإدارية والعلاقات الإنسانية والاجتماعية داخل المنظمة وغيرها.
3. **التغيير التقني:** ويشمل تغيير عمليات وأساليب وطرق العمل وتطوير التقنيات المستخدمة وتحديث تصميم المنتجات والخدمات واستخدام الحاسوب والإنترنت في العمل وغيرها لتحقيق مستوى كفاءة أعلى في الإنتاج.

11. الجانب التطبيقي للدراسة**1.11 أداة الدراسة**

تم الاعتماد على استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة، وتشمل ثلاثة أقسام: خصص القسم الأول لجمع بيانات تتعلق بالخصائص الوظيفية لعينة الدراسة (المستوى التعليمي، مدة الخدمة في الصندوق، والمسمى الوظيفي)، أما القسم الثاني فقد خصص لقياس أبعاد الثقافة التنظيمية، في حين أن القسم الثالث خصص لقياس مجالات التغيير التنظيمي.

2.11 مقياسا الدراسة

تم قياس الثقافة التنظيمية بالمقياس الذي صممه (Wallach, 1983) الذي استخدم في بعض الدراسات العربية مثل (مشاركة ومصالح، 2015؛ عمر وأبو زيد، 2011) ويشتمل على ثلاثة أبعاد هي: الثقافة الرسمية العبارات (1-5)، والثقافة الإبداعية العبارات (6-13)، والثقافة الداعمة العبارات (14-18)، كما تم تطوير مقياس التغيير التنظيمي بالاعتماد علي بعض الدراسات السابقة مثل (خليل، 2003؛ عبدالاله، 2006؛ عبيد، 2009؛ سلامة والبدارين، 2016) ويشتمل هذا المقياس ثلاثة مجالات هي: التغيير الهيكلي العبارات (19-25)، والتغيير السلوكي العبارات (26-33)، والتغيير التقني العبارات (34-40)، وتم قياس الإجابة لكل عبارة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح الجدول التالي:

جدول رقم (1) توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ولتحديد مستوى كل متغير فقد تم اعتبار كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 1-أقل من 1.80) ضعيف جداً، والمتغير الذي متوسطه الحسابي المرجح (من 1.80 - أقل من 2.60) ضعيف، الذي متوسطه الحسابي المرجح (من 2.60 - أقل من 3.40) متوسط، الذي متوسطه الحسابي المرجح (من 3.40 - أقل من 4.20) مرتفع، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 4.20 - 5) مرتفع جداً (عبدالفتاح، 2008).

3.11 مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين بالإدارة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة بنغازي والبالغ عددهم (979)* شخصاً، وتم إتباع أسلوب العينة العشوائية الطبقية النسبية وكان حجم العينة وفقاً لجدول حجم المجتمع وحجم العينة (276) شخص (سيكاران، 2013)، وتم توزيع استمارات الاستبانة على جميع أفراد العينة.

4.11 أساليب التحليل الإحصائي

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS23) في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov test).
- معامل الثبات (Cronbach Alpha) لبيان مدى الاتساق الداخلي لمقاييس الدراسة
- التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمعرفة مدى تركيز الإجابات المتعلقة بالمتغيرات وأبعادها ومدى تشتت هذه الإجابات.

* إحصائية صندوق الضمان الاجتماعي بنغازي-2018 م.

- اختبار (One Sample T Test) للتعرف على مدى توافر أبعاد الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي في مدينة بنغازي، وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha=5\%$) ودرجات حرية ($df=275$) وقيمة الوسط الفرضي ($\mu=3$)، وتدل الإجابة أو المتوسط الحسابي للمتغير عن توافر أبعاد الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي إذا كانت (Sig t) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=5\%$) والعكس يعتبر صحيح.
- اختبار الانحدار البسيط والانحدار المتعدد التدريجي لقياس أثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي.
- تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق في الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي في مدينة بنغازي التي تعزى للمستوى التعليمي، ومدة الخدمة، والمسمى الوظيفي.

5.11 اختبار التوزيع الطبيعي

جدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov test

المتغير	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة
الثقافة التنظيمية	1.182	0.122
التغيير التنظيمي	1.104	0.175

ويتضح من الجدول أن مستوى الدلالة لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وأنه يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

6.11 ثبات الأداة وصدقها

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الثقافة الرسمية	الثقافة الإبداعية	الثقافة الداعمة	الثقافة التنظيمية	التغيير الهيكلي	التغيير السلوكي	التغيير التقني	التغيير التنظيمي
معامل ألفا كرونباخ	0.840	0.881	0.871	0.930	0.845	0.892	0.889	0.936
معامل الصدق	0.917	0.939	0.933	0.964	0.919	0.944	0.942	0.967

يتضح من الجدول أن قيم معاملات (Cronbach -Alpha) للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة ومعاملات الصدق الذاتي عالية، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما يتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبانة مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

7.11 تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض

1.7.11 خصائص عينة الدراسة

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة حملة المستوى الجامعي شكلوا غالبية أفراد عينة الدراسة حيث كانت نسبتهم حوالي (69.2%)، بينما بلغ حملة الثانوية فأقل ما نسبته (18.8%)، أما نسبة حملة شهادات الدراسات العليا فقد وصلت (12.0%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وفيما يتعلق بمدى الخدمة فقد تبين أن (46.0%) من العينة مدة عملهم بالصندوق تصل إلى (من 5 - أقل من 10 سنوات)، في حين أن (31.9%) كانت لديهم مدة عمل بالصندوق (أقل من 5 سنوات)، أن ما نسبته (22.1%)

من عينة الدراسة قضى مدة عمل (تزيد عن عشر سنوات)، أما ما يتعلق بالمسمى الوظيفي فقد بلغت نسبة الموظفين (84.4%) ورؤساء الأقسام والوحدات (12.0%) في حين بلغت نسبة المديرين ومساعدي المديرين (3.6%) من حجم العينة، وهذا يدل على تنوع خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي ومدة الخدمة والمسمى الوظيفي مما يؤهلهم للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الدراسة.

جدول رقم (4) خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	ما دون الجامعي	52	18.8%
	مستوى جامعي	191	69.2%
	مؤهلات عليا	33	12.0%
	المجموع	276	100%
مدة الخدمة في الصندوق	أقل من 5 سنوات	88	31.9%
	من 5 – أقل من 10 سنوات	127	46.0%
	من 10 – أقل من 15 سنة	36	13.0%
	من 15 سنة فأكثر	25	9.1%
	المجموع	276	100%
المسمى الوظيفي	مدير إدارة ومساعدا مدير	10	3.6%
	رئيس قسم ورئيس وحدة	33	12.0%
	موظف	233	84.4%
	المجموع	276	100%

2.7.11 وصف متغيرات الدراسة

أولاً: الثقافة التنظيمية. ويتناول هذا الجزء وصف متغير الثقافة التنظيمية، وقد بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الثقافة التنظيمية لدى إجمالي أفراد عينة الدراسة ما يلي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإبعاد الثقافة التنظيمية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(t)	الترتيب	المستوى
الثقافة الرسمية	4.0551	0.65027	81.10%	26.955	0.000	1	مرتفع
الثقافة الإبداعية	3.6214	0.73127	72.43%	14.117	0.000	2	مرتفع
الثقافة الداعمة	3.4833	0.86340	69.67%	9.300	0.000	3	مرتفع
الثقافة التنظيمية	3.7035	0.65625	74.07%	17.810	0.000	-	مرتفع

يوضح الجدول (5) أن مستوى المتغير المستقل الثقافة التنظيمية وأبعادها الثلاثة كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للثقافة التنظيمية ككل (3.7035) مما يعكس درجة مرتفعة من موافقة وإجماع عينة الدراسة على ذلك كما يشير الانحراف المعياري (0.65625)، أما أبعاد الثقافة التنظيمية فقد تحصلت الثقافة الرسمية على أعلى متوسط حسابي (4.0551)، يليه الثقافة الإبداعية حيث المتوسط الحسابي (3.6214)، وجاءت الثقافة الداعمة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.4833). وفيما يلي تحليل عبارات أبعاد الثقافة التنظيمية.

- الثقافة الرسمية: يوضح الجدول رقم (6) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي تقيس الثقافة الرسمية حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (6) إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات بُعد الثقافة الرسمية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1.	تركز الثقافة السائدة في صندوق الضمان على الالتزام بالمسؤوليات بدقة.	3.99	0.898	مرتفع	4
2.	يعتبر التسلسل الهرمي لتنفيذ الأعمال مهم في ثقافة الصندوق.	4.12	0.893	مرتفع	2
3.	تركز ثقافة الصندوق على تنفيذ اللوائح والأنظمة في إدارة العمل.	4.11	0.785	مرتفع	3
4.	تتحدد الصلاحيات والمسؤوليات استناداً إلى ثقافة الصندوق.	3.90	0.829	مرتفع	5
5.	تتم ثقافة الصندوق بالإجراءات الرسمية.	4.15	0.747	مرتفع	1
-	الثقافة الرسمية	4.0551	0.65027	مرتفع	-

يتضح من الجدول السابق أن جميع الإجابات عن العبارات المتعلقة بعدد الثقافة الرسمية كانت مرتفعة وتتراوح بين (3.90-4.15)، وتشير النتائج إلى اهتمام صندوق الضمان الاجتماعي بالإجراءات الرسمية والتسلسل الهرمي لتنفيذ الأعمال وتنفيذ اللوائح والأنظمة في إدارة العمل، بالإضافة إلى الالتزام الدقيق بالمسؤوليات وتتحدد الصلاحيات والمسؤوليات استناداً إلى ثقافة الصندوق.

- الثقافة الإبداعية: يوضح الجدول رقم (7) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي تقيس الثقافة الإبداعية حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (7) إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات بُعد الثقافة الإبداعية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
6.	تحرص ثقافة الصندوق على العدالة في توزيع العمل	3.37	1.055	متوسط	8
7.	تسهم ثقافة الصندوق في توفير الشفافية.	3.46	0.988	مرتفع	7
8.	تدعم ثقافة الصندوق دور فرق العمل في مواجهة المشكلات	3.79	0.894	مرتفع	2
9.	تعتبر ثقافة الصندوق الخطأ مصدر من مصادر التعلم	3.61	0.968	مرتفع	4
10.	تسعى ثقافة الصندوق إلى التميز في الأداء	3.96	0.875	مرتفع	1
11.	تشجع ثقافة الصندوق العاملين على قبول التحدي والمخاطرة	3.57	1.026	مرتفع	5
12.	تشجع ثقافة الصندوق على مواجهة التحديات لتحقيق الأهداف	3.71	0.981	مرتفع	3
13.	تسهم ثقافة الصندوق في تهيئة المناخ المساعد على الإبداع	3.49	1.117	مرتفع	6
-	الثقافة الإبداعية	3.6214	0.73127	مرتفع	-

يتضح من الجدول السابق أن جميع الإجابات عن العبارات المتعلقة ببعدها الثقافية الإبداعية كانت مرتفعة (3.96-3.46) ماعدا العبارة رقم (6) كانت متوسطة، وبينت هذه النتائج سعي الصندوق إلى التميز في الأداء ودعم دور فرق العمل في مواجهة المشكلات ومواجهة التحديات لتحقيق الأهداف، كذلك تشجيع العاملين على قبول التحدي والمخاطرة، وتهيئة المناخ المساعد على الإبداع، إلا أن الحرص على العدالة في توزيع العمل كان في المرتبة الأخيرة.

- **الثقافة الداعمة:** يوضح الجدول رقم (8) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي تقيس الثقافة الداعمة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (8) إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات بُعد الثقافة الداعمة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
14.	تؤكد ثقافة الصندوق على المساواة بين العاملين	3.33	1.168	متوسط	4
15.	تسمح ثقافة الصندوق للعاملين بحرية التعبير عن الرأي	3.35	1.070	متوسط	3
16.	تدعم ثقافة الصندوق مشاركة العاملين في صنع القرار	3.17	1.095	متوسط	5
17.	تركز ثقافة الصندوق على الجانب الإنساني في العمل	3.89	0.956	مرتفع	1
18.	تنمي ثقافة الصندوق الثقة في نفوس العاملين به.	3.68	1.013	مرتفع	2
-	الثقافة الداعمة	3.4833	0.86340	مرتفع	-

يبين الجدول السابق أن الإجابات عن العبارتين (17-18) كانت مرتفعة، أما بقية العبارات فكانت متوسطة، وأوضحت النتائج تركيز ثقافة الصندوق على الجانب الإنساني في العمل وتنمية الثقة في نفوس العاملين به وتسمح لهم بحرية التعبير عن الرأي، وتؤكد على المساواة بين العاملين، إلا أن دعم مشاركة العاملين في صنع القرار كانت في المرتبة الأخيرة.

ثانياً: **التغيير التنظيمي:** ويتناول هذا الجزء وصف متغير التغيير التنظيمي، وقد بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التغيير التنظيمي لدى إجمالي أفراد عينة الدراسة ما يلي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التغيير التنظيمي

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(t)	الترتيب	المستوى
التغيير الهيكلي	3.8095	0.63183	%76.19	21.286	0.000	2	مرتفع
التغيير السلوكي	3.6422	0.73781	%72.84	14.461	0.000	3	مرتفع
التغيير التقني	3.9182	0.75039	%78.36	20.329	0.000	1	مرتفع
التغيير التنظيمي	3.7833	0.61550	%75.67	21.142	0.000	-	مرتفع

يوضح الجدول (9) أن مستوى المتغير التابع التغيير التنظيمي وأبعاده الثلاثة كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للتغيير التنظيمي ككل (3.7833) مما يعكس درجة مرتفعة من موافقة وإجماع عينة الدراسة على ذلك كما يشير الانحراف المعياري (0.61550)، أما أبعاد التغيير التنظيمي فقد تحصلت التغيير التقني على أعلى متوسط حسابي (3.9182)، يليه التغيير الهيكلي بمتوسط حسابي (3.8095)، وفي المرتبة الأخيرة التغيير السلوكي فقد بلغت المتوسط الحسابي له (3.6422). وفيما يلي تحليل عبارات مجالات التغيير التنظيمي.

- التغيير الهيكلي: يوضح الجدول رقم (10) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي تقيس التغيير الهيكلي حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (10) إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات بُعد التغيير الهيكلي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
19.	تقوم إدارة الصندوق بإجراء تغيير في الهيكل التنظيمي عند استحداث أقسام جديدة.	3.92	0.862	مرتفع	2
20.	تقوم إدارة الصندوق بإجراء تغيير في تصميم الوظائف كلما دعت الحاجة لذلك.	3.85	0.852	مرتفع	5
21.	تقوم إدارة الصندوق بإجراء تغيير في السلطات والمسؤوليات والصلاحيات المسندة للموظفين لمواكبة التغيرات.	3.73	0.899	مرتفع	6
22.	تجري إدارة الصندوق تغيير في سياسات ونظم العمل عند ظهور مستجدات تتطلب ذلك.	3.89	0.802	مرتفع	4
23.	تجري إدارة الصندوق تغيير في خطوط ووسائل الاتصال بين الأقسام والإدارات لمقابلة المستجدات البيئية.	3.91	0.811	مرتفع	3
24.	تقوم إدارة الصندوق بإجراء تغيير في إجراءات العمل لتبسيط المعاملات للمواطنين.	3.95	0.870	مرتفع	1
25.	تقوم إدارة الصندوق بمشاركة الموظفين في اتخاذ قرارات التغيير لمواكبة المستجدات.	3.42	1.026	مرتفع	7
-	التغيير الهيكلي	3.8095	0.63183	مرتفع	-

يوضح الجدول السابق أن جميع الإجابات عن العبارات المتعلقة ببعد التغيير الهيكلي كانت مرتفعة وتراوح بين (3.42-3.95)، وتشير النتائج إلى إجراء إدارة الصندوق تغيير في إجراءات العمل لتبسيط المعاملات للمواطنين وتغيير في الهيكل التنظيمي باستحداث أقسام جديدة، كذلك تغيير في خطوط ووسائل الاتصال بين الأقسام والإدارات لمقابلة المستجدات البيئية وفي سياسات ونظم العمل عند ظهور مستجدات تتطلب ذلك، بالإضافة إلى تغيير في تصميم الوظائف والسلطات والمسؤوليات والصلاحيات المسندة للموظفين لمواكبة التغيرات.

- التغيير السلوكي: يوضح الجدول رقم (11) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي تقيس التغيير السلوكي حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (11) إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات بُعد التغيير السلوكي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
26.	تشجع إدارة الصندوق على تكوين فرق العمل الجماعي.	3.75	0.945	مرتفع	1
27.	تقوم إدارة الصندوق بإجراء تغيير في نظام الحوافر بما يناسب التغيرات في العمل.	3.64	0.956	مرتفع	6
28.	تعمل إدارة الصندوق على تنمية مهارات القادة قدراتهم على	3.70	0.934	مرتفع	2

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
	إجراء التغيير .				
29	تشجع إدارة الصندوق القادة على التكيف مع التغيرات.	3.67	0.883	مرتفع	4
30	البرامج التدريبية التي تقيمها الصندوق تساعد على تقليل مقاومة التغيير لدى الموظفين.	3.53	0.977	مرتفع	7
31	تشجع إدارة الصندوق الموظفين على تقديم أفكار جديدة في العمل.	3.66	1.045	مرتفع	5
32	تتيح الصندوق فرص النمو الوظيفي لموظفيه.	3.49	1.039	مرتفع	8
33	تعمل إدارة الصندوق على توفير مناخ مناسب للعمل تسوده العلاقات الطيبة.	3.69	1.025	مرتفع	3
-	التغيير السلوكي	3.6422	0.73781	مرتفع	-

يبين الجدول السابق أن جميع الإجابات عن العبارات المتعلقة ببعث التغيير السلوكي كانت مرتفعة وتتراوح بين (3.49-3.75)، وتشير النتائج إلى تشجيع الإدارة على تكوين فرق العمل الجماعي و تنمية مهارات القادة قدراتهم على إجراء التغيير، توفير مناخ مناسب للعمل تسوده العلاقات الطيبة، كذلك تشجيع الموظفين على تقديم أفكار جديدة في العمل، و تغيير في نظام الحوافز بما يناسب التغييرات في العمل، إلا أن إقامة البرامج التدريبية التي تساعد على تقليل مقاومة التغيير لدى الموظفين وإتاحة فرص النمو الوظيفي للموظفين كانتا في المرتبتين الأخيرتين.

- التغيير التقني: يوضح الجدول رقم (12) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي تقيس التغيير التقني حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (12) إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات بُعد التغيير التقني

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
34	تقوم إدارة الصندوق بإدخال أساليب وطرق جديدة لعملياتها لتقديم الخدمات للمواطنين.	3.87	0.920	مرتفع	5
35	تدخل إدارة الصندوق تقنيات جديدة تعمل على رفع مستوى أداؤها.	3.86	0.927	مرتفع	6
36	أجرت إدارة الصندوق تغييرات جذرية وذلك باستعمال نظم الحاسوب في كل أعمالها.	4.07	0.891	مرتفع	1
37	تجري إدارة الصندوق تغييرات في تصميم خدماتها تماشياً مع التقنيات الحديثة.	3.93	0.968	مرتفع	3
38	تجري إدارة الشركة تحديث مستمر للتقنيات المستخدمة في أداء العمل.	3.91	0.924	مرتفع	4
39	تقوم إدارة الصندوق باستخدام شبكة الانترنت في تقديم الخدمات للمواطنين.	3.80	1.129	مرتفع	7
40	تقوم إدارة الصندوق عند إدخال التقنيات الحديثة بإقامة دورات تدريبية للموظفين على استخدامها.	3.99	1.004	مرتفع	2
-	التغيير التقني	3.9182	0.75039	مرتفع	-

يبين الجدول السابق أن جميع الإجابات عن العبارات المتعلقة ببعد التغيير التقني كانت مرتفعة وتتراوح بين (3.80-4.07)، وتشير النتائج إلى إجراء إدارة الصندوق تغييرات جذرية وذلك باستعمال نظم الحاسوب في كل أعمالها وإقامة دورات تدريبية للموظفين على استخدام التقنية الحديثة، كذلك إجراء تغييرات في تصميم خدمات الصندوق تماشياً مع التقنيات الحديثة والتحديث المستمر لهذه التقنيات، وإدخال أساليب وطرق جديدة لعملياتها واستخدام شبكة الإنترنت لتقديم الخدمات للمواطنين.

3.7.11 اختبار فروض الدراسة

الفرض الرئيس الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي. وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الثقافة التنظيمية ككل على التغيير التنظيمي.

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار البسيط للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي

الأبعاد	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (t)	(Sig.) t
الثقافة التنظيمية	0.655	0.698	16.140	**0.000
(R)= 0.698	(R ²)=0.487	R ² Adj=0.485	(F)=260.488	(Sig.) F=0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.01 \geq \alpha)$

يتضح من الجدول (13) أن قيمة معامل التحديد المعدل ($R^2 \text{ adj}$) بلغت (0.485) وهذا يعني أن الثقافة التنظيمية ككل يفسر ما نسبته (48.5%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في التغيير التنظيمي، مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بالصندوق، كما يتضح أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.698) مما يدل وجود علاقة إيجابية مؤثرة (طردية) بين الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي في الصندوق، ولاختبار الفرضيات الفرعية وتوضيح أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة في التأثير على التغيير بالصندوق، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد المتدرج الذي يعرض ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار.

جدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد المتدرج لأبعاد الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي

الأبعاد	قيمة (R)	معامل التحديد التراكمي (R ²)	قيمة (β)	قيمة (t)	(Sig.) t	قيمة (f)	(Sig.) f
الثقافة الإبداعية	0.655	0.427	0.655	14.361	**0.000	206.230	*0.000
الثقافة الإبداعية	0.679	0.457	0.462	7.071	**0.000	116.884	*0.000
الثقافة الداعمة			0.263	4.018	**0.000		
الثقافة الإبداعية	0.698	0.482	0.310	4.093	**0.000	86.390	*0.000
الثقافة الداعمة			0.269	4.210	**0.000		
الثقافة الرسمية			0.220	3.761	**0.000		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.01 \geq \alpha)$

يبين الجدول رقم (14) أن الثقافة الإبداعية جاءت أول أبعاد الثقافة التنظيمية وفسرت ما نسبته (7.42%) من التباين في المتغير التابع (التغيير التنظيمي)، مما يعني أن الثقافة الإبداعية هي الأكثر تأثيراً على التغيير التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي في مدينة بنغازي، كما يوضح الجدول أن الثقافة الداعمة جاءت في المرتبة الثانية في تفسير بيانات التغيير التنظيمي بالصندوق، حيث وفسرت مع الثقافة الإبداعية ما نسبته (45.7%) من التباين في المتغير التابع، مما يعني أن للثقافة الداعمة تأثيراً على التغيير التنظيمي، كذلك كشف الجدول على الثقافة الرسمية كانت آخر أبعاد الثقافة التنظيمية في تفسير بيانات التغيير التنظيمي، حيث وفسر مع البعدين الآخرين ما نسبته (2.48%) من التباين في المتغير التابع.

ونستنتج من ذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، بالتالي تم رفض الفرض الرئيس الأول القائل بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي وكذلك رفض الفروض الفرعية له.

اختبار الفرض الرئيس الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي نحو الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي تعزى للعوامل الوظيفية (المستوى التعليمي، مدة الخبرة، المسمى الوظيفي).

جدول رقم (15) نتائج تحليل التباين الأحادي للعوامل الوظيفية على الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي

المتغير	العوامل	مجموع المربعات		متوسط المربعات		درجة الحرية	قيمة F	الدلالة
		بين المجموعات	داخل المجموعات	بين المجموعات	داخل المجموعات			
الثقافة التنظيمية	المستوى التعليمي	2.135	116.296	0.712	0.428	275	1.665	0.175
	مدة الخدمة	1.017	117.414	0.508	0.430	275	1.182	0.308
	المسمى الوظيفي	1.660	114.771	0.830	0.417	275	2.591	0.074
التغيير التنظيمي	المستوى التعليمي	0.528	103.652	0.176	0.381	275	0.462	0.709
	مدة الخدمة	0.254	103.926	0.127	0.381	275	0.334	0.716
	المسمى الوظيفي	1.986	102.194	0.993	0.374	275	2.653	0.072

يتبين من الجدول (15) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة نحو الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي تعزى إلى المستوى التعليمي ومدة الخدمة والمسمى الوظيفي عند مستوى الدلالة (0.05).

12. نتائج الدراسة

1. بينت نتائج الدراسة أن مستوى الثقافة التنظيمية وأبعادها بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي كان مرتفع، وقد جاءت الثقافة الرسمية في المرتبة الأولى يليها الثقافة الإبداعية وجاءت الثقافة الداعمة في المرتبة الأخيرة، وبالتالي فإن نمط الثقافة التنظيمية السائد في صندوق الضمان الاجتماعي هو النمط الرسمي الذي يركز على التسلسل الهرمي لتنفيذ الأعمال والرقابة

الدورية على العاملين مع التركيز على تنفيذ لوائح والقوانين العمل، ويرجع ذلك لكون هذه المؤسسة تحكمها قوانين وأنظمة العمل وهي مسئولة عن إنجاز الأعمال مما يدفعها إلى التقيد بالتشريعات والأنظمة الرسمية، في حين جاءت الثقافة الإبداعية في المرتبة الثانية وبدرجة مرتفعة لتعكس مدى رغبة هذه المؤسسة في مواكبة التطور والتغيير من خلال تكوين فرق عمل لمواجهة المشاكل والتحديات وتحقيق التميز في الأداء وتشجيع العاملين على الإبداع والابتكار، وجاءت الثقافة الداعمة في المرتبة الثالثة نظراً لطبيعة العمل في مجال الخدمات فهو عمل جماعي مشترك يركز على الجانب الإنساني والمعرفي ويعتمد على الثقة المتبادلة بين الإدارة والعاملين ومشاركة القرارات، وتأتي هذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة (بلجازية و أبو زيد، 2011) التي بينت أن مستوى الثقافة التنظيمية بها مرتفع وأن الثقافة الرسمية تسود بيئة العمل في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، يليها الثقافة الإبداعية بدرجة مرتفعة، وأخيراً جاءت الثقافة الداعمة بدرجة متوسطة، كما تختلف نتائج الدراسة نوعاً ما مع دراسة (مشاركة ومصالح، 2015) التي أوضحت أن مستوى الثقافة الرسمية كان مرتفع، يليه الثقافة الإبداعية ثم الداعمة بدرجة متوسطة إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب حيث إن البيئة التنظيمية لا تساعد على الإبداع، كذلك عدم توفر العدالة بين العاملين بسبب المصالح الشخصية والمحسوبية.

2. أوضحت النتائج أن مستوى التغيير التنظيمي وأبعاده في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي حسب وجهة نظر الباحثين كان مرتفعاً، وقد جاء بعد التغيير التقني في المرتبة الأولى يليه بعد التغيير الهيكلي وجاء بعد التغيير السلوكي في المرتبة الأخيرة، مما يعكس رغبة الإدارة على مواكبة التطورات التقنية وتقديم الخدمات باستخدام أحدث التقنيات والانترنت، وتأتي هذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة (خليل، 2003) التي بينت أن عملية التغيير التنظيمي تحظى بمستوى مرتفع (السلوكي، التقني، الهيكلي)، وتختلف مع دراسة (سلامة والبدارين، 2016) التي توصلت إلى مستوى التغيير التنظيمي في المنظمات محل الدراسة كان متوسطاً و إنما لا تقوم بإجراء التغيير بالصورة التي تمكنها من مواكبة التغيرات في البيئة الخارجية، ودراسة (عبيد، 2009) التي أوضحت تدني مستوى عملية التغيير التنظيمي بجميع أبعادها (الهيكلي، التقني، السلوكي)، وان مستوى هذا السلوك لا يرتقي إلى مستوى تطلعات العاملين وذلك بسبب جمود الهيكل التنظيمي وعدم تمكين العاملين، وعدم توافق التقنية مع متطلبات العمل والتغيير المنشود، وغياب التدريب و الحوافز المناسبة، بالإضافة إلى فقدان الثقة بين الإدارة والعاملين، فضلاً عن غياب دور القيادة في توجيه العاملين وتقليل مقاومة التغيير.

3. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية مؤثرة (طردية) بين الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي، كذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي بالصندوق، فقد فسرت الثقافة التنظيمية ما مقداره (48.5%) من التباين الحاصل في التغيير التنظيمي ككل، كما كشفت نتائج الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأبعاد الثقافة التنظيمية الثلاثة على التغيير التنظيمي، حيث فسرت الثقافة الإبداعية ما نسبته (42.7%) من التباين في التغيير التنظيمي، في حين فسرت الأبعاد الثلاثة مجتمعة ما نسبته (48.2%) من التباين في المتغير التابع، ويتضح من ذلك أن أقوى أبعاد الثقافة التنظيمية في التأثير على التغيير التنظيمي كانت الثقافة الإبداعية، وكانت أضعفها الثقافة الرسمية، وتعكس هذه النتائج أهمية الثقافة الإبداعية مدي في خلق اتجاهات إيجابية لدى العاملين نحو دعم التغيير التنظيمي بكل أبعاده في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي. وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (بلجازية و أبو زيد، 2011) التي أكدت على أن الثقافة التنظيمية تعتبر شرطاً أساسياً لتعزيز عملية التغيير، وأظهرت أهمية بُعد الثقافة الإبداعية في خلق اتجاهات إيجابية لدى العاملين نحو دعم ومساندة برامج التغيير جراء المنافع من وراء هذا التغيير، وأهمية بُعد الثقافة الداعمة في التركيز على العلاقات الإنسانية والتعاون بين الموظفين يساهم في تعزيز دعم التغيير.

4. أكدت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة نحو الثقافة التنظيمية تعزى إلى المستوى التعليمي ومدة الخدمة والمسمى الوظيفي.
5. بينت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة نحو التغيير التنظيمي تعزى إلى المستوى التعليمي ومدة الخدمة والمسمى الوظيفي، وتتفق نتائج الدراسة جزئياً مع دراسة (خليل، 2003) التي أوضحت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي والخبرة، وتختلف معها في وجود فروق ذات دلالة إحصائية التغيير التنظيمي تعزى للمركز الوظيفي لصالح الموظف ورئيس القسم.

13. التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. العمل على تعزيز الثقافة الإبداعية نظراً لأهمية تأثيرها في عملية التغيير التنظيمي من خلال خلق بيئة تشجع الإبداع من خلال توفير المواد اللازمة لدعم وتطبيق وتطوير الأفكار الإبداعية.
2. تبني الأنماط الحديثة للقيادة الإدارية مثل القيادة الإبداعية والتحويلية التي تدعم الابتكار وتشجع على تقديم الأفكار الجديدة وتقلل مقاومة التغيير لدى العاملين.
3. العمل على دعم الثقافة الداعمة بالصندوق عن طريق تشجيع العمل الجماعي وفرق العمل وتوفير فرص النمو الوظيفي وتمكين العاملين ومشاركتهم في القرارات المتعلقة بعملهم لتعزيز دافعيتهم وتحفيزهم على المشاركة وتقبل عملية التغيير.
4. ترسيخ وتنمية مفهوم التغيير التنظيمي وأهميته لدى العاملين من أجل الارتقاء بالعمل والإسهام في تحسين أداء الصندوق ومواكبة التغيرات البيئية وذلك من خلال تقديم الحوافز للعاملين ذوي سلوك الإيجابي تجاه التغيير واعتبار مقاومة التغيير أحد معايير التقييم لأداء العاملين.

14. المراجع

أولاً: المراجع العربية.

1. بروش، زين الدين، وهدار، الحسن (2007). دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بالعلمة، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد 1: 45-80.
2. بوديب، دنيا (2014). *الثقافة التنظيمية كمدخل لإحداث التغيير التنظيمي: دراسة حالة شركة بيبسي الجزائر*. رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر.
3. الحميدي، تهاجي محسن بدر (2012). *الثقافة التنظيمية في المدارس الابتدائية في الكويت وعلاقتها بالتغيير التنظيمي*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
4. خطاب، عايدة سيد (2011). *العولمة والإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية (ط1)*. القاهرة، مصر: المكتبة الأكاديمية - دار الفكر العربي.
5. خطاب، عايدة سيد، وآخرون (2008). *العلوم السلوكية*. القاهرة، مصر: جامعة عين شمس.
6. خليل، خليل احمد خضر (2003). *اتجاهات العاملين نحو التغيير التنظيمي والعوامل المؤثرة عليها في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية*. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
7. خوين، سندس رضوي (2009). *الثقافة التنظيمية وفاعلية المنظمة: دراسة مقارنة بين الكليات العلمية والإنسانية في جامعة بغداد*، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد 75: 1-45.
8. السيد، محمود (2008). *السلوك التنظيمي*. القاهرة، مصر: دار ماس للطباعة.
9. بني سلامة، ميساء مصطفى والبدارين، رقية قاسم (2016). دور عملية التدريب في التغيير التنظيمي في شركات الاتصالات الأردنية العاملة في محافظة إربد. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 24 (3): 125-150.
10. سيكاران، أوما (2013). *طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية*. (ترجمة: إسماعيل البسيوني). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ. (العمل الأصلي نشر في 2003).
11. سويفي، نبيل (2011). *دراسة تحليلية لاتجاهات الموظفين نحو التغيير التنظيمي: حالة موظفي خزينة ولاية جيجل*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
12. عبابنة، رائد إسماعيل وحتاملة، ماجد أحمد (2013). دور الثقافة التنظيمية في دعم إدارة المعرفة في المستشفيات الحكومية في الأردن. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 9(4): 651-670.
13. عباس، سمير (2008). *الثقافة التنظيمية وعلاقتها باستراتيجيات التغيير في الجامعة الجزائرية*. رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
14. عبد الإله، سمير يوسف محمد (2006). *واقع الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة وأثرها على مستوى التطوير التنظيمي للجامعات: دراسة مقارنة*. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
15. عبد الكريم الرحيم، آياد محمود (2007). التغيير التنظيمي وسيلة المنظمة للبقاء والتكيف: دراسة تطبيقية في شركة المنتجات النفطية. *مجلة التقني*، المجلد 20(2): 1-13.

16. عبد اللطيف، عبد اللطيف، وجودة، محفوظ(2010). دور الثقافة التنظيمية في التنبؤ بقوة الهوية التنظيمية: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 26(2):119-156.
17. عبدالفتاح، عز حسن (2008)، *مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS* (ط1)، جدة، المملكة العربية السعودية: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
18. عبيد، عوني فتحي خليل (2009). *واقع إدارة التغيير وأثرها على أداء العاملين في وزارة الصحة الفلسطينية: دراسة حالة مجمع الشفاء الطبي*. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
19. العزام، زياد(2015). أثر الثقافة التنظيمية على سلوك المواطنة التنظيمية في بلدية الوسطية في محافظة إربد بالأردن، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، 42(1):103-130.
20. عمر، بلجازية، أبو زيد، محمد خير(2011). دور الثقافة في الولاء اتجاه التغيير دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية، *مؤتمر الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة*، الجزائر.
21. العمري، عبدالله مهدي محمد(2008). *تأثير القيادة التحويلية على الثقافة التنظيمية مع دراسة تطبيقية على قطاع البترول في الإمارات العربية المتحدة*. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
22. القريوبي، محمد قاسم (2008). *نظرية المنظمة والتنظيم* (ط1). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
23. المغربي، عبد الحميد عبدالفتاح (1998). علاقة الثقافة التنظيمية بالأنماط السلوكية للمديرين في اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية. *مجلة المال والتجارة*، العدد 353.
24. المدان، سامي عبدالله وموسى، صباح محمد(2010). قياس أثر عوامل الثقافة التنظيمية في تنفيذ إدارة المعرفة في مجموعة الاتصالات الأردنية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد 84: 106-142.
25. مشاركة، عودة ومصالح، عطية(2015). الثقافة التنظيمية ودورها في تعزيز الولاء الوظيفي لدي العاملين في الوزارات الحكومية في فلسطين. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية*، 1(4):15-40.
26. النسور، مروان محمد (2012). دور الثقافة التنظيمية في تحسين أداء العاملين في القطاع المصرفي الأردني، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 20(2): 187-210.

ثانياً: المراجع الأجنبية

27. Ali, A.,& Patnaik, B.(2014). Influence of Organizational Climate and Organizational Culture on Managerial Effectiveness: An Inquisitive Study. *The Carrington Rand Journal of Social Sciences*, 1(2):1-20.
28. Awadh,A.M.,& Saad,A.M.(2013). Impact of Organizational Culture on Employee Performance. *International Review Of Management And Business Research*, 2(1):168-175.
29. Beitali,M.K.,Dadashzadeh,M.,Dadashzadeh,V.,& Alshahi, A.G.(2014). Determination of Role of Organizational Culture and Organizational Formality with Organizational Citizenship Behavior (OCB) among Teachers of District 2 of Urumieh in 2013. *International SAMANM Journal of Business and Social Sciences*, 2(2):99-108.

30. CH, A.S., Maqsood, N.Z., & Sana, R.(2013). Impact of Organizational Culture on Organizational Commitment: A Comparative Study of Public and Private Organizations. *Research Journal of Recent Sciences*, 2(5):15-20.
31. Hsu,S.H.(2014). Effects of Organization Culture, Organizational Learning and IT Strategy on Knowledge Management and Performance ,*The Journal of International Management Studies*, 50(1):50-58.
32. **Mohanty,J.,&Rath,B.P.(2012).**Can Organizational Culture be a Predictor of Organizational Citizenship Behaviors? *International Journal of Innovation Management and Technology*, 3(1):76-79.
33. Qawasmeh, F.M., Darqal, N., & Qawasmeh, I.F. (2013). The Role of Organization Culture in Achieving Organizational Excellence: Jadara University as a Case Study. *International Journal of Economics And Management Sciences*, 2(7):5-19.
34. Robbins, S.P. (2001). *Organizational Behavior*. 9th ed, New Jersey: Prentice-Hall, Upper Saddle River.
35. Shien,E.H.(1985). *Organizational Culture and Leadership* .3rd ed. San Francisco: Tossey Bass.
36. Wallach, E.(1983).Individuals and organization: The cultural match. *Training and Development Journal*, 12: 28-36
37. Zhang, X., & Bing, Li.(2013). Organizational Culture and Employee Satisfaction: An Exploratory Study. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 4(1):48-54.

* * * * *

هندرة العمليات الإدارية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين - دراسة حالة

أ.يونس عبد الحميد صالح و أ.فاطمة عبد القادر مسعود و أ. نسرین فرج عبد الهادي
قسم الإدارة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع إعادة هندسة العمليات بأبعادها الخمسة: (التزام ودعم القيادة الجامعية- تكنولوجيا المعلومات- تمكين العاملين- إعادة بناء الهيكل التنظيمي- الثقافة التنظيمية)، وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية بجامعة بنغازي، وقد استخدم الباحثون منهج دراسة حالة، وتم تجميع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من (275) الأكاديميين الإداريين في الجامعة، وتكوّنت عينة الدراسة من (165) مفردة، وتم استرداد (122) منها أي ما نسبته (74%) من حجم العينة، وقد استخدم الباحثون الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق أسلوب هندرة العمليات الإدارية بجامعة بنغازي كان منخفض، أما أبعادها الخمسة فقد تراوحت بين متوسط المستوى في بعدي (التزام ودعم القيادة والثقافة التنظيمية) ومنخفض في أبعاد (تكنولوجيا المعلومات وتمكين العاملين وإعادة بناء الهيكل التنظيمي)، وأن الميزة التنافسية كانت منخفضة المستوى أيضاً بجامعة بنغازي، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين تطبيق هندرة العمليات الإدارية بأبعادها الخمسة وتحقيق الميزة التنافسية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين.

Abstract

This study aimed to identify the reality of re-engineering processes in five dimensions (commitment and support of university leadership-information technology-empowerment of workers rebuilding the organizational structure-organizational culture), and its relationship to achieve competitive advantage at the University of Benghazi. In this study case was adopted a questionnaire as method to collect data, where the study population (275) of the administrative academics at the university and the study sample consisted of (165) individuals and was retrieved (122) individuals of which (74%) of the sample size, the researchers used the package Statistical for Social Sciences (SPSS) for data analysis. The results of the study showed that the level of application of the process of engineering processes at Benghazi University was low, whereas the five dimensions ranged from the average level in the dimensions (commitment and support to leadership and organizational culture) and low in the dimensions (information technology, employee empowerment and organizational reconstruction) and the dimension of competitiveness was low level at

Benghazi University. The results showed the there is a positive and statistically significant relationship between the application of administrative processes engineering in its five dimensions and achieving the competitive advantage at Benghazi University from the point of view of administrative academics.

Keywords: Process Engineering, Competitive Advantage, Hinduri. Benghazi University.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر اليوم العديد من التحديات والتغيرات المتسارعة التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ومستت كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية والتعليمية كافة، خصوصاً في مجال العمل الإداري وعمليات الأعمال، حيث أثرت هذه التغيرات على مستقبل المؤسسات الإدارية وإدخال النظم المتطورة تتمثل في سعي هذه المؤسسات نحو استيعاب وإدخال النظم المتطورة في أعمالها، والتأقلم مع كل ما هو جديد من أفكار وتوجهات حديثة، تكسب المؤسسة صفة الحداثة والتمتع بالميزة التنافسية التي تميزها عن غيرها من المؤسسات التي تؤدي العمل نفسه، ونظراً لأن العصر الذي نعيش فيه يتسم بسرعة التغيير والتجديد، بما يتوافق وبنية المعرفة من إضافات وما يطرأ على البناء الاجتماعي من تغيرات، فإن المؤسسات ومنها الجامعات تحتاج اليوم لمراجعة الهياكل والأطر التعليمية والأهداف السلوكية، حتى تقف على الجديد في العالم من مقومات، وحتى تستطيع بذلك تشخيص المشكلات وإعداد ما يلزمها من خطط إستراتيجية وموضوعية، الأمر الذي يشكل جامعة الغد، وبطبيعة الحال لا يمكن معالجة تحديات اليوم والغد في شتى المؤسسات بنمط إدارة أمس أو الإدارة التقليدية (أبو سمرة، 2009م).

لهذا تلجأ الدول المتقدمة إلى المداخل الإدارية الحديثة، التي تقوم أساساً على التغيير الجذري والجوهري لتطوير المؤسسات الجامعية، مثل مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية (المهندرة)، الذي ظهر في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بتطبيقه في التعليم الجامعي بهدف مواجهة تحدي المنافسة وتقليل التكلفة وعمل توازن للميزانية، الشكل الذي سيكون عليه مستقبل الجامعة في القرن الحادي والعشرين (Swsanm, 2001) وإذا كان هذا الحال بالنسبة للدول المتقدمة، فإن الدول النامية في أمس الحاجة لإعادة هندسة عملياتها الإدارية والأكاديمية، لمعالجة تحديات القرن الحادي والعشرين، فما زال التعليم الجامعي يواجه تحديات تهدد إمكانياته، ومنها عدم القدرة على المنافسة، والبطء في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير، والتنميط في النظم والمناهج والأساليب، وتقدم تقنيات التعليم، وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي (زين الدين، 2008م).

ويعتبر مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية المعروف بالمهندرة أحد مداخل التطوير، وهو يركز على إعادة التصميم السريع والتغيير الجذري للعمليات الإدارية الإستراتيجية وذات القيمة المضافة، وكذلك للنظم والسياسات والهياكل التنظيمية، بهدف تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية في المنظمة، وزيادة رضا العملاء (القربوتي، 2000م).

ولعل الجامعات وفي ظل مواكبة التغيرات العالمية، وجب عليها التغيير والتطوير في أهدافها، ووسائلها، والاعتماد على استخدام الطرق الحديثة في ممارسة عملها، مما استوجب عليها تبني وتطبيق أساليب إدارية حديثة تكفل تطوير الإدارة الجامعية للوصول إلى تحقيق معدلات عالية من الإنتاج والأداء، لتحقيق الجودة المرجوة خصوصاً في عصر الجودة الشاملة حيث أصبح لا وجود لتنظيم إداري دون جودة تذكر، ولعله لتحقيق هذا الهدف وجب عليها اعتماد التكنولوجيا الحديثة في أداء أعمالها الإدارية، من خلال الاعتماد على الإدارة الإلكترونية لإعادة هندسة العمليات الإدارية، هذا المدخل الذي يُعنى بإحداث تغيير جذري سريع على العمليات الإستراتيجية والقيم والافتراضات بشكل غير تقليدي ، ويضمن تحفيز العاملين في الجامعات للإبداع في أدائهم والتخلص من القيود البيروقراطية والمركزية الإدارية، والتكرار والنمطية في الأداء، لإتاحة الفرصة للانتقال بين التعليم وسوق العمل ، لأن الجامعات هي الأساس في المجتمع، إذ تمد كافة المؤسسات بالكوادر البشرية القادرة على العمل بكفاءة، والتعامل الفوري الإبداعي مع أية مشاكل قد تطرأ داخل المؤسسة وخارجها، وتطبيقها لهذا الأسلوب تتحول الجامعات من مؤسسات تعليمية خدمية إلى مؤسسات تعليمية خدمية استشارية، تقدم خدماتها في إطار هندسة التنمية البشرية مما يحقق الجودة في أداء العاملين الأكاديميين والإداريين والطلبة (حنون، 2010م).

وهذا يؤكد أهمية البحث في هذا الموضوع وضرورته، خاصة أن الجامعات اللببية واجهت وستواجه تحديات واختبارات صعبة تهدر وجودها واستمرارية بقائها، لأنها بحاجة إلى إعادة نظر في هيكلها وإدارتها ونظمها المختلفة من جانب، وإلى إدراك متطلبات البيئة وتحديات المنافسة من جانب آخر، وتتطلب إجراءات التغيير إعادة تفكير جذرية في واقع الجامعات بصفقتها الشاملة أو أحد عملياتها الرئيسية، والبحث عن العمليات ذات التأثير في مستوى الجامعات، وتنعكس بتأثير أكبر على التحسن في الأداء الاستراتيجي والعملي للجامعة.

الدراسات السابقة

نظراً لأهمية هذا الموضوع قد تعرضت له العديد من الدراسات حيث قام (Olalla,2000) بدراسة هدفت إلى استكشاف أهمية تكنولوجيا المعلومات باعتبارها مسهلاً لإعادة هندسة عمليات الأعمال وبينت أن دورها مهم، لأنها تتبع المجال للشركة لتعديل عملياتها بطريقتين: زيادة درجة التعاون وتخفيض درجة الوساطة، من خلال تنفيذ تقنيات الاتصال وقواعد البيانات المشتركة، وعليه فإن تكنولوجيا المعلومات تساعد الشركات في تحقيق تحسينات مهمة في متغيرات التكلفة والوجود ووقت التسليم.

أما دراسة (Onn Ismail, 2008) فقد تناولت واقع الميزة التنافسية المستدامة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا، حيث أكدت على أن تكنولوجيا المعلومات ومازالت محل اهتمام الحكومة الماليزية لما لها من قدرة على تقوية دعائم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلاد،

وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات بين العوامل البشرية والتسهيلات التكنولوجية داخل المؤسسة.

أما دراسة (Jervs, 2010) فقد هدفت لاختبار نظريات إعادة هندسة عمليات الأعمال الرئيسية وأوجه الشبه والاختلاف بين إعادة هندسة عمليات الأعمال، وتطوير نظم المعلومات ومناقشة متطلبات إعادة هندسة عمليات الأعمال في أي مشروع تطوري لنظم المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تقنيات إعادة هندسة عمليات الأعمال وأساليبها، يمكن أن يكون مستمراً عندما يتزامن مع تطوير نظم المعلومات، وأن إعادة تصميم عمليات الأعمال مع تكنولوجيا المعلومات تعطي المنشأة احتمالية التحسين الجذري لنقل المعلومات، وزيادة قيمة المعلومات فيما يخص المحتوى، كذلك وهذه الفوائد تؤدي إلى تسهيل عملية تخفيض التكلفة والتميز في المنتجات.

أما في مؤسسات التعليم العالي فقد أجرى (الشوبكي، 2010م) دراسة للكشف عن العلاقة بين نظم دعم القرار وإعادة الهندسة في الجامعات الفلسطينية بغزة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم دعم القرار وإعادة الهندسة في الجامعات الفلسطينية، ووجود فروق بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي بالنسبة إلى مجال دعم الإدارة العليا لاستخدام نظم دعم القرار.

أما (البحيص، 2014م) فقد قام بدراسة هدفت إلى التعرف على دور تمكين العاملين من تحقيق الميزة التنافسية في الكليات التقنية، وتوصلت الدراسة إلى أن التمكين موجود في الكليات وكان ترتيب الأبعاد كالتالي: فرق العمل، تفويض السلطة، المشاركة بالمعلومات، والثقافة التنظيمية، وهناك توفر التميز المؤسسي في الكليات التقنية في محافظات غزة بجميع أبعاده القيادية.

وقام (قشقش، 2014م)، بتقديم دراسة هدفت للتعرف على مدى تأثير كل مكون من مكونات رأس المال الفكري في تعزيز الميزة التنافسية بين الجامعات الفلسطينية، وأيضاً لمعرفة الفروق في استجابة الباحثين حول العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية تبعاً للمتغيرات الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة رأس المال الفكري وتحقيق الميزة التنافسية.

كما قدم (دبنون وآخرون، 2018م) دراسة بعنوان "دور الهندرة في تحسين أداء جامعة سرت"، ولقد جاء هذا البحث للتعرف على مدى تطبيق الهندرة وأثرها على أداء مجموعة من الكليات التابعة لجامعة سرت، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الهندرة يلعب دوراً مهماً في عملية تحسين الأداء الوظيفي داخل الكليات التابعة لجامعة سرت وإن إهمال هذا الجانب يعتبر من الأسباب الرئيسية في وجود تدني للأداء الوظيفي.

يتضح من الدراسات السابقة التي تم عرضها تستمد أهميتها من الأهمية العلمية حيث زاد الاهتمام بإعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) في منظمات الأعمال لما لها دور محوري في تطوير المنظمات وتخفيض التكاليف وتحقيق قفزة نوعية في الأداء، أما بالنسبة لهندرة العمليات الإدارية في المؤسسات الأكاديمية فقد بينت الدراسات زيادة

الاهتمام بها، نظراً لدورها الفاعل في زيادة قدرة الجامعات على المنافسة وانعكاساتها على كفاءة الجامعات ودورها الريادي في المجتمعات، لذلك تأتي أهمية العملية لهذه الدراسة في محاولة البحث عن العلاقة التي تربط هندرة العمليات الإدارية، بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الليبية بصفة عامة وجامعة بنغازي بصفة خاصة.

مشكلة الدراسة

أصبحت كفاية العمليات الإدارية تثير قلقاً كبيراً لكثير من المؤسسات خلال العقود الأخيرة خاصة المؤسسات التعليمية، وتبعاً لذلك طورت العديد من الطرائق والأدوات لتحسين وتطوير العمليات التنظيمية (علي، 2017م).

وفي حين تشير تقارير التنافسية العالمية الصادرة من المنتدى الاقتصادي العالمي أن مستوى التعليم العالي والتدريب بليبيا في تراجع مستمر منذ سنة 2008م، وأن عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد أثر بشكل مباشر على مؤسسات وبرامج التعليم العالي وزاد من سرعة التراجع فخرجت ليبيا من التصنيف بالكامل سنة 2016م وذلك نتيجة للوضع الأمني. وكان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي تأثيرات أمنية واقتصادية واجتماعية وبيئية، ومن هنا فإن استمرار إدارة المؤسسات بالطريقة التقليدية دون وضع خارطة طريق حقيقية وواقعية تساهم في وقف تراجع أداء هذه المؤسسات ودعمها لبدء عملية اصلاح وتطوير ممنهجة برؤية وأهداف ومؤشرات أداء حقيقية سيكون له تأثير سلبي في مخرجات هذه المؤسسات وتحقيقها لرسالتها المنوطة بها (ارحومة، 2016م).

إن الجامعات الليبية لاتزال تعتمد الأساليب التقليدية في معظم عملياتها الإدارية كما أنها تتبنى مداخل إدارية مبنية على الروتين والتنظيم الإداري الذي يسهم في تدني مستوى أدائها، وفي ظل حدة المنافسة وظهور قيم إدارية جديدة، لذلك فإن الجامعات أصبحت في حاجة إلى تطوير وتحسين مستوى أدائها من أجل الوصول إلى المكانة المرموقة التي تستحقها كمؤسسات علمية رائدة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وفي ضوء ما سبق نجد أن الجامعات الليبية في حاجة ماسة إلى أحد المداخل الإدارية الحديثة، لكي يساعدها على إحداث تحسينات جوهرية في عملياتها الإدارية، مما يساعد تلك الجامعات على تحقيق متطلبات التنمية، وذلك لجعل الجامعات الليبية مؤسسات تعليمية حديثة، سمتها الاهتمام بالعمل والتركيز على العمليات والمنافسات في عصر المعلومات.

وفي ضوء المعطيات المذكورة تحددت مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي:

ما علاقة هندرة العمليات الإدارية بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الليبية؟

الذي تتفرع منه الفرضيات التالية:

1. ما مستوى تطبيق هندرة العمليات الإدارية في جامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين؟

2. ما مستوى الميزة التنافسية في جامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين؟

3. هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هندرة العمليات الإدارية وتحقيق الميزة التنافسية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في أحد الموضوعات المهمة التي لها تأثير كبير في فاعلية المؤسسات الأكاديمية ونجاحها وقدرتها على المنافسة، حيث تتناول هذه الدراسة مفهوم هندرة العمليات الإدارية باعتبارها أحد المدخل الإدارية الحديثة في تطوير الجامعات المحلية لمواجهة التغيرات والتطورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية، كما يؤمل أن تفيد هذه الدراسة الباحثون والمختصين في المؤسسات التربوية، وكذلك القيادات الإدارية بالجامعات المحلية وجامعة بنغازي خاصة على تطوير الأداء الجامعي ، والارتقاء بمستواه لتكون قادرة على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مستوى إعادة هندسة العمليات في جامعة بنغازي.
2. التعرف على مستوى الميزة التنافسية في جامعة بنغازي.
3. الكشف عن طبيعة العلاقة بين إعادة هندسة العمليات والميزة التنافسية في جامعة بنغازي.
4. تقديم العديد من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في العديد من الدراسات المستقبلية.

فرضيات الدراسة

الفرض الرئيسي ينص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين هندرة العمليات الإدارية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي"

ومن الفرض الرئيسي تنبثق الفروض الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية ($\alpha=0.05$) بين التزام ودعم القيادة الجامعية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".
- الفرضية الفرعية الثانية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية ($\alpha=0.05$) بين إعادة بناء الهيكل التنظيمي وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".
- الفرضية الفرعية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية ($\alpha=0.05$) بين تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".
- الفرضية الفرعية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية ($\alpha=0.05$) بين تمكين العاملين وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".

- الفرضية الفرعية الخامسة: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية ($\alpha=0.05$) بين الثقافة التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".

مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، اختيرت منه عينة عشوائية بسيطة قوامها (122) عضو هيئة التدريس.

الجانب النظري

أولاً: مفهوم إعادة هندسة العمليات (الهندرة)

إن مفهوم إعادة هندسة العمليات هو مفهوم جديد نسبياً ظهر في أوائل التسعينات من القرن الماضي وتحديدًا في عام 1992م، عندما أطلق الكاتبان الأمريكيان مايكل هامر ، وجيمس شامبي كتابهما (هندرة المنظمات) الذي دعا إلى إعادة التصميم الجذري وليس الشكلي فقط للعمليات الأساسية في المؤسسة، وتبسيط إجراءات العمل وتبني الإبداع والتفكير البناء كمنهج في المنظمة، وتحقيق الجودة وتحسين الأداء وخفض التكاليف ورفع الكفاءة والفعالية على مستوى المؤسسة وتعرف إعادة هندسة العمليات وفقاً لتعريف شامبي وهامر بأنها: "البدء من جديد أي من نقطة الصفر وإجراء تغييرات ثانوية لا تمس جوهر العمليات، وتعني كذلك التغلب التام عن نظام العمل القديم وتبني الإبداع والتفكير البناء كمنهج في سياسات المنظمة وإجراءات العمل المتبعة في تصنيع المنتجات وتزويد الخدمات" (Hammer & Champ, 1999: 14).

ويعرف (الحمادي، 2006م: 122) إعادة الهندسة العمليات بأنها: "إحدى الطرق الحديثة في التغيير والتطوير الجذري لا الترقيعي".

وقد عرف (ديسلر، 2003م: 312) الهندرة بأنها: "إعادة التفكير الأساسية وإعادة التصميم الجذري للعمليات، بهدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة وليست هامشية تدريجية في معايير الأداء مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة".

أهداف إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة):

بصورة عامة يمكن تحديد أهداف الهندرة بما يلي (عقيلي، 2001م):

1. التخلص من الروتين القديم وأسلوب العمل الجامد والتحول إلى الحدية والمرونة.
2. تحويل عمل الأفراد من رقابة وإشراف لصيق يمارس عليهم، إلى عمل يتمتعون فيه بصلاحيات وتحمل للمسؤوليات.

3. الخدمة السريعة والمتميزة والجودة العالية في الأداء وتخفيض التكلفة.
4. إحداث التكامل والترابط بين مكونات العملية الواحدة.

المبادئ التي تقوم عليها الهندرة

هناك عدة مبادئ تقوم عليها إعادة هندسة العمليات الإدارية تتمثل في المبادئ التالية (عقيلي، 2001م):

1. تقوم الهندرة على إعادة تصميم العملية الواحدة من جديد بكامل مراحلها وخطواتها وذلك من بدايتها وحتى نهايتها.
2. تقوم على أساس تقنية المعلومات الحديثة وتبني اللامركزية في عملية استخدامها.
3. تسعى الهندرة إلى دمج المهام الفرعية المتكاملة في مهمة واحدة.
4. تفويض الموظفين السلطة الكافية لأداء مهامهم بكفاءة بعد هندرة العمليات.
5. توفير المرونة الكافية في تنفيذ مراحل وخطوات العمليات.
6. تصميم العملية الواحدة بشكل يمكنها أن تؤدي أكثر من عمل.
7. تقليل عدد مرات التدقيق والمراجعة لتوفير السرعة في الأداء.

فوائد تطبيق الهندرة

فوائد تطبيق إعادة هندسة نظم العمل (الهندرة) يترتب عليه العديد من الفوائد منها (اللوزي، 2002م).

1. دمج الوظائف المتخصصة في وظيفة واحدة، وهنا لا بد من تجميع الأعمال ذات التخصصات الواحدة في مكان واحد بشكل يترتب عليه توفير الوقت وتخفيض التكاليف وتنسيق الأعمال وتنظيمها.
2. تتحول الأعمال من مهام بسيطة إلى أعمال مركبة بحيث يترتب عليها مسؤولية مشتركة بين أعضاء فريق العمل.
3. تزيد من استقلال الأفراد في أداء المهام، بحيث يتم تشغيل الأفراد القادرين على المبادرة وتأسيس قواعد العمل والإبداع والابتكار.
4. التشجيع على التعليم إضافة إلى التدريب، وذلك لتنمية مهارات وقدرات الأفراد وتوسع مداركهم.
5. تعمل الهندرة على تغيير الثقافة التنظيمية السائدة، بحيث يصبح الأداء الجيد والاهتمام بالعملاء هو أولويات العاملين.
6. تساعد العاملين على اتخاذ القرارات دون الاقتصار على المديرين فقط.

متطلبات تطبيق إعادة الهندسة (الهندرة)

إن تطبيق إعادة الهندسة يحتاج إلى متطلبات لضمان تطبيق ناجح لإعادة الهندسة وضحتها (اللوزي، 1999م) وهي كالتالي:

1. من الأفضل أن تكون المؤسسة أو الشركة قد طبقت إدارة الجودة الشاملة كمتطلب أساسي لتطبيق إعادة الهندسة.
2. أن تكون هناك حاجة ملحة وقناعة تامة من قبل الإدارة لأعمال إعادة الهندسة، فعندها يتحقق طفرات في الأداء من خلال تبني إدارة الجودة فتصبح هناك حاجة ملحة لأعمال إعادة الهندسة.
3. ضرورة التركيز على العمليات وليس الإدارات، لأن ما يهم العميل هو نوع الخدمة أو السلعة وليس الإدارات ذات الصلة بإنتاجها.
4. التركيز على نوعية وتركيبية فرق العمل التي تقوم بالأداء وإعطائها درجة عالية من الاستقلالية والمرونة.
5. محاولة التقليل من مقاومة العاملين وذلك بتوعيتهم بأهمية هذا المفهوم والفوائد التي تعود عليهم.
6. ضرورة دعم الإدارة العليا.
7. التركيز على الابتكار والإبداع كنهج في العمليات التنظيمية.
8. التخلص من أساليب العمل القديمة واستبدالها بمجديدة.
9. ضرورة التخطيط العلمي لإنجاح تطبيق إعادة الهندسة ودراسة البيئة التنظيمية للتعرف على كل المتغيرات.

معوقات وعوامل فشل تطبيق إعادة هندسة العمليات (الهندرة)

يمكن للمنظمة أن تضع خطة متكاملة لإعادة هندسة العمليات الإدارية لديها، سعيًا منها نحو إحداث عملية انتقال نوعي في الأداء والخدمة المقدمة، إلا أنها قد تصطدم بعقبات ومعوقات كثيرة تحول دون البدء بتنفيذ الخطة وتحّد من فاعلية تطبيقها، فقد أورد (Venaik, 2015) مجموعة من المعوقات والعوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى فشل عملية إعادة الهندسة ومن هذه المعوقات والعوامل:

1. التعقيد في الهياكل التنظيمية للمنظمة.
2. عدم ملاءمة التقنيات وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة بالمنظمة.
3. ارتفاع التكاليف بشكل كبير جداً وفقدان الرغبة في التطوير والتحسين المستمر.
4. الافتقار إلى الإدارة السليمة لتنفيذ خطوات عملية إعادة هندسة العمليات.

أبعاد إعادة هندسة العمليات (الهندرة)

من خلال مراجعة الدراسات السابقة اتضح أن هناك عدة أبعاد إعادة هندسة العمليات يمكن سردها في الآتي:

أ. التزام ودعم القيادة:

هي عبارة عن نشاط إيجابي يقوم به شخص بقرار رسمي يصبح من خلاله قائداً إدارياً | ، وتتوافر به سمات وخصائص قيادية ليشرّف على مجموعة من العاملين لتحقيق أهداف واضحة، بوسيلة التأثير والاستمالة واستخدامه سلطة بالقدرة المناسبة وعند الضرورة (الأغا، 2006م).

ب. إعادة بناء الهيكل التنظيمي:

إن عملية بناء الهيكل التنظيمي للمؤسسة يعتبر من أهم الأبعاد التي يجب مراعاتها عند الشروع بعملية إعادة الهندسة، وذلك لما له من دور في عملية تسهيل تدفق الأعمال بين الوحدات الإدارية المختلفة داخل المنظمة (عصفور، 2002م).

ت. تمكين العاملين:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل أهمية التمكين وإدارة الموارد البشرية في نجاح تطبيق إعادة الهندسة، فقد أظهرت الدراسات أهمية العنصر الإنساني كعنصر أساسي وحاسم لنجاح تنفيذ إعادة الهندسة وفقاً لفلسفة إعادة الهندسة (ريحان، 2014م).

ث. تكنولوجيا المعلومات:

استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة بوصفها أداة لبناء عمليات جديدة ودعم تنفيذ عملية إعادة الهندسة، بدلاً من الاعتماد على العمليات القائمة على النظام القديم لتكنولوجيا المعلومات، حيث تقوم المنظمة بإلغاء العمليات وتبدأ من الصفر (شيخ، 2009م).

ج. الثقافة التنظيمية:

إن ثقافة المنظمة السائدة يجب أن تكون داعمة لعملية إعادة الهندسة، وهذه تستمد وبشكل مؤثر من توجيهات الإدارة العليا، التي تنعكس على البيئة التنظيمية الداخلية وهو العنصر الحاسم لنجاح تطبيق إعادة الهندسة (الكحلوت، 2017م).

هندرة العمليات الإدارية في التعليم العالي

إن تطبيق الهندرة يحفز العاملين في المؤسسات التعليمية على الأبداع في ادائهم والتخلص من كل القيود البيروقراطية، والنظر إلى الأمور المحيطة بأعمالهم نظرةً منظومية تساعد على تفجير الطاقات الإبداعية الكامنة في كل فرد فيهم مما ينعكس بالضرورة على منظومة التعليم والتعلم (الشمري، 2013م).

ثانياً: مفهوم الميزة التنافسية

من خلال البحث في تعريف العلماء لمفهوم الميزة التنافسية وُجد أن أبرز التعريفات هو تعريف العالم (Portev, 1993: 48) حيث قال : منها تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، ومعني آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع، ولقد عرفها (السوسي، 2015م: 30) بأنها : "الخاصة التي تميز المنظمة على غيرها من المنظمات في إستراتيجية (التكلفة، التمايز، جودة الخدمة، سرعة الاستجابة) وتحقيق للمنظمة موقفاً قوياً تجاه المنظمات المختلفة " ، وعرفها كلاً من (موسى، والحدودي، 2009م: 3) بأنها : "مجموعة المهارات، التكنولوجيا، الموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين:

1. إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.
2. تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها".

أهمية الميزة التنافسية

ذكر (الغالي، وإدريس، 2009م) أن الميزة لها أهمية كبرى للمنظمات وذلك من خلال أنها:

1. تعطى المنظمة تفوقاً وأفضلية على المنافسين وبالتالي تحقيق نتائج أعلى.
2. تجعل المنظمة متفوقة في الأداء أو في قيمة ما تقدمه للعملاء أو في الاثنين معاً.
3. تتسم بالاستمرارية والتجدد مما يتيح للمنظمة متابعة التطور والتقدم.
4. تؤثر إيجابياً في إدراك العملاء، وتحفزهم إلى استمرار وتطوير التعامل مع المنظمة.
5. تستند إلى قدرات وموارد المنظمة فتعطي حركة ديناميكية للعمليات الداخلية في المنظمة.

خصائص الميزة التنافسية

لكي يتضح مفهوم الميزة التنافسية، ذكر العديد من الباحثون عدداً من الصفات والخصائص التي تتصف بها الميزة التنافسية حيث ذكر (نجم، 2010م) عدداً من خصائص الميزة التنافسية نجملها على النحو التالي:

1. أنها نسبية تتحقق بالمقارنة مع الآخرين وليست مطلقة.
2. تنبع من داخل المنظمة وتتحقق لها قيمة وتؤدي إلى تحقيق تفوق وأفضلية على المنافسين.
3. تؤثر في العملاء وفي إداراتهم للأفضلية وتحفزهم للشراء من المنظمة.
4. تقدم ملاءمة مناسبة بين موارد المنظمة والفرص المحيطة بها.
5. تتصف بأنها مرنة بحيث يتم إحلال ميزة مكان أخرى بسهولة ويسر وفق التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية.

الميزة التنافسية في التعليم العالي:

معلوماً لدى المشتغلين في الحقل التربوي أن المصطلحات والمفاهيم الجديدة تظهر أولاً في مجالات الصناعة والتجارة والاقتصاد، ومنها تنتقل تدريجياً إلى مجال التعليم، وعليه يمكن القول إن مفهوم التنافسية بدأ ينتقل مؤخراً إلى حقل التعليم، حيث تشهد المؤسسات التعليمية خصوصاً الجامعات تحديات جديدة مثل ضرورة تحقيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد، وحصولها على ترتيب متقدم في قوائم أفضل الجامعات على المستويات العالمية وغير ذلك من التحديات، وهذا يضع الجامعات في منافسة شديدة على المستوى المحلي والدولي.

وقد قام (إبراهيم، 2009م): بتعريف التنافسية في التعليم الجامعي على أنها: "قدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة مما ينعكس إيجاباً على مستوى خريجها وأعضاء هيئة التدريس بها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستويات مختلفة، وفي نفس الوقت يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها، وهكذا تتحقق الغاية المنشودة بحيث تصبح الجامعة في خدمة المجتمع والمجتمع في خدمة الجماعة، ويمكن تعريف التنافسية في التعليم الجامعي أيضاً بأنها: تسابق الجامعات من أجل تحقيق الأفضل في وظائفها الثلاث (التعليم، البحث، خدمة المجتمع) والوصول إلى المستويات العالمية".

معوقات تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات:

إن اكتساب الجامعة للميزة التنافسية في بيئتها لن يكون بالأمر السهل طبعاً، فقد تواجه المؤسسة عدة عقبات، تحدّ من إمكانية اكتسابها لميزة تنافسية، وموقع تنافسي استراتيجي في السوق، ومن بين هذه المعوقات كما ذكرها (قشقس، 2014م).

أ. المعوقات الداخلية:

التي نوجزها في ما يلي:

1. الفجوة العلمية والتنقنية بين الجامعات المحلية والجامعات العربية والعالمية تمثل تحدياً مهماً لنظم التعليم، وتشكل المقياس الحقيقي لنجاح نظم التعليم وفشلها في بلوغ رسالتها.

2. عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، وغياب التخطيط المستمر للمناهج بمعناها الشامل.
3. هناك تراجع للدور المؤثر الذي ينهض به المعلمون، وشيوع الظواهر السلبية لضعف الإعداد وفقدان المعلم لمكانته المهنية والاجتماعية.
4. غياب قيادة إدارية ناجحة وقصور في القوة البشرية ذات الكفاءة العالية مما يعيق التنمية الإدارية.
5. عدم وجود رقابة إيجابية، تسمح بالقضاء على الانحرافات داخل الجامعة.
6. غياب الشفافية عند إزالة السلوكيات السلبية من أفراد داخل المؤسسة.
7. عدم قدرة الجامعة على توفير المعلومات الضرورية والسريعة المساعدة في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها.
8. عدم استخدام الجامعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وعدم مسايرة التطورات الحديثة.

ب. المعوقات الخارجية:

وهي التي تتعلق بمختلف العقبات الخارجية، التي تنتج عن خارج نطاق بيئة الجامعة التي نجد منها ما يلي:

1. وجود مؤسسات متحالفة عالمياً، ويصعب على أي مؤسسة منافستها.
2. تحول التنافس على السلع والخدمات إلى التنافس المعرفي.
3. تحول المعايير الخاصة بالمواصفات من محلية إلى دولية.
4. عدم الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة، وضعف أجهزة التعليم والتخفيف.
5. عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير.

مؤشرات قياس الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي:

لقد ركزت العديد من المحاولات العالمية والمحلية، على تحسين الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، من خلال عقد المؤتمرات والندوات، وتشكيل اللجان العليا لوضع وتحديد مؤشرات ومعايير محددة لقياس الجودة في هذه المؤسسات (عليما، 2004م).

إن قياس أداة مؤسسات التعليم العالي يمكن أن يشتمل على ثلاثة مجالات، هي:

المجال الأول: البحث والاكتشاف الذي يتضمن مؤشرات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس وتنوع الكليات وبرامجها، والجوائز التي حصلت عليها الكلية.

المجال الثاني: هو التعليم والتعلم ويتضمن مؤشرات تتعلق بجودة الطلاب وتنوعهم، ومخرجات الطلاب.

المجال الثالث: يرتبط بالخدمة العامة المتعلقة برضا المجتمع، ومشاركتها في الأنشطة العامة. (المقدمة،

2013م).

الجانب الميداني:

يتناول هذا الجانب وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك متغير الدراسة وأدائها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثون لإعداد أداة الدراسة (الاستبيان) وتطبيقها، والتأكد من ثبات الأداة وصدقها، وبيان إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

أولاً: أسلوب المعاينة:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف وتقييم واقع " العلاقة بين هندرة العمليات الإدارية وتحقيق الميزة التنافسية بجامعة بنغازي " ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر أملاً في التوصل إلى معلومات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحثون مصدرين أساسيين للبيانات:

1. المصدر الثانوي: اتجه الباحثون في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والمطالعة في المواقع الإلكترونية المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأ الباحثون إلى جمع البيانات الأولية من خلال صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، طُورت خصيصاً لهذا الغرض.

وقد طورت بالإفادة من استبانة كلٍ من (الأغا، 2006م)، و(الكحلوت، 2017م) بالنسبة لمحور هندرة العمليات الإدارية، واستبانة كلٍ من (البحصي، 2014م)، و(الکرد، 2016م) بالنسبة لمحور الميزة التنافسية، وقد تم تحكيمها من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، ثم وُزعت على الأكاديميين الإداريين في كليات جامعة بنغازي.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين الإداريين العاملين بكليات جامعة بنغازي والبالغ عددهم تقريباً (275) مفردة، وبالاستناد إلى الجدول الذي قدمه (Krejcie and Morgan) بخصوص تحديد العينات المناسبة من مجتمعات مختلفة فقد تم تحديد حجم العينة (165) مفردة، وقد وزعت (165) استمارة، وكان عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (122) استمارة، أي بنسبة حوالي (74%) تقريباً من حجم العينة، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والبحوث العلمية (الدرويش وآخرون، 2005م).

ثالثاً: أداة الدراسة:

تم تطوير استمارة استبيان حول (هندرة العمليات الإدارية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية بجامعة بنغازي) وتتكون استمارة الاستبيان من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن بعض السمات الشخصية عن المستجيبين (المؤهل العلمي، العمر، وعدد سنوات الخدمة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة وتتكون صحيفة الاستبيان من (36) فقرة موزعة على مجالين هما:

المجال الأول: هندرة العمليات الإدارية ويتكون من (20) فقرة، حيث ينقسم إلى خمسة مجالات فرعية وهي:

1. التزام ودعم القيادة الجامعية لتطبيق أسلوب هندرة العمليات الإدارية ويتكون من (4) فقرات.

2. تكنولوجيا المعلومات ويتكون من (4) فقرات.

3. تمكين العاملين ويتكون من (4) فقرات.

4. إعادة بناء الهيكل التنظيمي ويتكون من (4) فقرات.

5. الثقافة التنظيمية ويتكون من (4) فقرات.

المجال الثاني: الميزة التنافسية ويتكون من (16) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات الباحثين على فقرات الاستبيان حسب الجدول رقم (1).

جدول (1) يوضح درجات مقياس (ليكرت)

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

واختار الباحثون الدرجة (1) للاستجابة "غير موافق بشدة" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (20%) وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

إجراءات معالجة استمارة الاستبانة

اعتمد الباحثون نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات عن فقرات استمارة الاستبانة، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الاجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا الحقيقية) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5-1=4) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5 = 0.80) ثم نضيف هذه القيمة إلى اقل قيمة للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، فإنه عادة ما تكون قيم الأوزان (weights) كما في الجدول التالي:

جدول (2) يوضح مستويات المقياس الإحصائي

المستويات	من 1-1.80	2.60 -1.80	3.40 -2.60	4.20 -3.40	5 -4.20
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

لاختبار اعتدالية البيانات قام الباحثون بإجراء اختبار الاعتدال (**Test of Normality**) باستخدام اختبار كولموجروف، سميرونوف (**Kolmogorov-Smimov**) لكل محور من محاور الدراسة على حدة، ثم لجميع محاور الدراسة مجتمعة، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة طبيعياً كما هي موضحة في جدول (3)، حيث إن الدلالة الإحصائية لجميع المحاور أكبر من مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ ، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فإنه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو الباروميترية (**Parametric**).

جدول (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات

المتغيرات	قيمة الاختبار	العدد	الدلالة الإحصائية
التزام ودعم القيادة	0.570	122	0.167
تكنولوجيا المعلومات	0.298	122	0.053
تمكين العاملين	0.493	122	0.129
الهيكل التنظيمي	0.311	122	0.059
الثقافة التنظيمية	0.584	122	0.189
هندرة العمليات الإدارية	0.580	122	0.173
الميزة التنافسية	0.597	122	0.195

الأدوات المستخدمة لتحليل الإحصائي:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. اختبار (ألفا كرونباخ **Alpha Kronbach**) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
2. النسب المئوية، التكرارات، المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية وكذلك الوزن النسبي.
3. معامل ارتباط (بيرسون **Pearson Correlation Coefficient**) لقياس درجة قوة الارتباط بين متغيرين أو أكثر.
4. اختبار (**T**) في حالة عينة واحدة (**T-test**) لمعرفة إذا متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أم زادت أو قلت عن ذلك.

ثبات الأداة وصدقها:

يعرّف الثبات على أنه "درجة الثقة والضبط والأحكام في عملية القياس (ثورندايك وهيجن، 1986م: 54) وللتحقق من ثبات مقياس الدراسة فقد طبقت معادلة (ألفا كرونباخ) لحساب مقياس الدراسة، وقد تم تطبيق هذه المعادلة على عينة استطلاعية قوامها (20) مفردة، أعطت درجة ثبات عالية تدعو إلى الثقة في كل محاور الدراسة، كما تم حساب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات وقد كانت جميعها درجات صدق عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات والصدق وبدرجة عالية من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4) يبين قيم معامل الثبات والصدق لمحاور أداة الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات	الأبعاد
0.952	0.906	4	التزام ودعم القيادة
0.895	0.801	4	إعادة بناء الهيكل التنظيمي
0.886	0.785	4	تكنولوجيا المعلومات
0.967	0.935	4	تمكين العاملين
0.904	0.817	4	الثقافة التنظيمية
0.976	0.952	20	إعادة هندسة العمليات (الهندرة)

عرض نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: خصائص عينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل عينة الدراسة، وذلك كما تم عرضها في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (5) يوضح توزيع البيانات الأولية لعينة المساهمين

النسبة	العدد	الفئات	المتغيرات الشخصية
47.5	58	دكتوراه	المؤهل العلمي
52.5	64	ماجستير	
100.0	122	المجموع	
2.5	3	أقل من 30 سنة	العمر
36.1	44	30 سنة - أقل من 40 سنة	
37.7	46	41 سنة - أقل من 50 سنة	
23.8	29	51 سنة فأكثر	
100.0	122	المجموع	
7.4	9	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخدمة
35.2	43	5 سنوات - أقل من 10 سنوات	
21.3	26	10 سنوات - أقل من 15 سنة	

36.1	44	15 سنة فأكثر	
100.0	122	المجموع	

من خلال الجدول (5) الذى يتضمن خصائص عينة الدراسة يتبين أن نسبة حملة الإجازة العليا (الماجستير) كانت هي الأعلى وبلغت (52.5%)، بينما بلغت نسبة حملة التخصص الدقيق (الدكتوراه) (47.5%) من إجمالي المشاركين بالدراسة وكون المشاركين من حملة التخصصات العليا فهذا يعني بأنهم قادرون على فهم محتوى صحيفة الاستبيان والإجابة عنها، أما بالنسبة للعمر فإن النسبة الأعلى كانت للفئة العمرية (من 41 سنة إلى أقل من 50 سنة) وبلغت (37.7%)، تليها نسبة الفئة العمرية (من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة) التي بلغت (36.1%)، ثم الفئة العمرية (من 51 سنة فأكثر) وبلغت نسبتها (23.8%) وفي المرتبة الأخيرة جاءت (أقل من 30 سنة) وكانت نسبتها (2.5%) من إجمالي عينة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن عينة الدراسة من المؤهلين أكاديمياً، عليه فإنهم من الفئات العمرية المتوسطة التي قضت فترة مناسبة في التحصيل العلمي، أما فيما يخص متغير عدد سنوات الخدمة فقد كانت أعلى نسبة للخبرة (من 15 سنة فأكثر) وبلغت (36.1%)، ثم جاءت الخبرة ذات (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) كانت (35.2%)، يليها الخبرة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) كانت نسبتها (21.3%)، ثم نسبة عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بلغت (7.4%).

وهذه النتيجة تعني أن الإداريين قد قضوا فترة طويلة في العمل الإداري، بالتالي فهم على خبرة الكافية بأداء الجامعة ومستواها وما تحتاجه من تحديث وتطوير، وماهي أفضل الطرق التي يمكن من خلالها الارتقاء بوضع الجامعة، كما أنهم يمتلكون خلفية كاملة عن المعوقات والصعوبات التي تواجهها الجامعة.

ثانياً: تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

- التساؤل الأول: ما مستوى تطبيق أسلوب هندرة العمليات الإدارية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحثون بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقيمة اختبار (T) لعينة واحدة، والقيمة الاحتمالية لجميع فقرات أبعاد محور هندرة العمليات الإدارية، والنتائج موضحة فيما يلي:

أ. تحليل فقرات البعد الأول: التزام ودعم القيادة الجامعية لتطبيق أسلوب هندرة العمليات الإدارية بجامعة بنغازي:

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي اختبار (T) لعينة واحدة، والقيمة الاحتمالية لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (6) المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) والدلالة الإحصائية لبعء التزام ودعم القيادة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة الاحتمالية	الترتيب	درجة الإجابة
1	تتبنى إدارة الجامعة الأفكار الخلاقة وتجعلها موضع التنفيذ	2.71	0.95	54.2	-3.309	.001	1	منخفضة
2	يوجد إدراك لدى الجامعة حول أهمية إعادة هندسة العمليات الإدارية وتسعى لمحاولة تطبيقها	2.69	1.00	53.8	-3.339	.001	2	منخفضة
3	تعمل إدارة الجامعة على الاستفادة القصوى من التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.65	1.13	53.0	-3.354	.001	3	منخفضة
4	تدعم الإدارة اللامركزية للقرارات وتفويض السلطة	2.64	0.89	52.8	-4.329	.000	4	منخفضة
	البعء الأول: التزام ودعم القيادة الجامعية لتطبيق هندرة العمليات الإدارية بجامعة بنغازي	2.67	0.99	53.5	-3.85	.000		منخفضة
دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$								

يتضح من الجدول (6) أن فقرة الأولى " تتبنى إدارة الجامعة الأفكار الخلاقة وتجعلها موضع التنفيذ" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (54.2%)، بينما كانت الفقرة الرابعة "تدعم الإدارة اللامركزية للقرارات وتفويض السلطة" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ (52.8%)، ويلاحظ من الجدول أن الوزن النسبي الإجمالي لبعء "التزام ودعم القيادة الجامعية لأسلوب هندرة العمليات الإدارية بجامعة بنغازي" بلغ (53.3%) وبمتوسط حسابي بلغ (2.67) وانحراف معياري (0.99)، وهو أقل من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) ما يعني أن درجة الإجابة منخفضة، كما يلاحظ من الجدول أن كانت جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ب. تحليل فقرات البعد الثاني تكنولوجيا المعلومات:

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي اختبار (T) لعينة واحدة، والقيمة الاحتمالية لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (7) المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) والدلالة الإحصائية لبعء تكنولوجيا

المعلومات

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الترتيب	درجة الإجابة
1	يتناسب عدد أجهزة الحاسوب	2.27	1.00	45.4	-	.000	1	منخفضة

درجة الإجابة	الترتيب	قيمة الاحتمالية	قيمة (T)	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	ت
منخفضة جداً	3	.000	-7.864	46.6	0.93	2.33	يوجد تشجيع من الجامعة نحو بناء فرق العمل المدارة ذاتياً	1
منخفضة جداً	4	.000	-7.250	46.4	1.02	2.32	تعمل إدارة الجامعة على زيادة الميزانية المخصصة للتدريب والتطوير	2
منخفضة جداً	1	.000	-7.121	47.8	0.94	2.39	يتوفر لدى الجامعة لامركزية بالعمليات وتفويض للسلطات في أداء أعمالهم	3
منخفضة جداً	2	.000	-7.365	47.2	0.94	2.36	تتبنى الجامعة مبدأ التمكين سعياً منها لتطوير عملياتها الإدارية	4

يلاحظ من الجدول (7) أن فقرة "يتناسب عدد أجهزة الحاسوب مع طبيعة وحجم عمل الجامعة" كانت في المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (45.4%) وبتوسط حسابي بلغ (2.27)، بينما كانت فقرة "يوجد شبكة أنترنت في الجامعة متاحة للموظفين والطلاب" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ (38.2%)، وبتوسط حسابي بلغ (1.91). ويلاحظ من الجدول أن الوزن النسبي الإجمالي لبعدها "تكنولوجيا المعلومات" بلغ (41.85%) وبتوسط حسابي بلغ (2.10) وهو أقل من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يعني أن درجة الإجابة جاءت منخفضة، كما يلاحظ من الجدول أن كانت جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبشكل عام يمكن القول إن هذا البعد يقع ضمن المستوى المنخفض من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين بجامعة بنغازي.

ج. تحليل فقرات البعد الثالث تمكين العاملين:

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي اختبار (T) لعينة واحدة، القيمة الاحتمالية لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (8) المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) والدلالة الإحصائية لبعدها تمكين العاملين

درجة الإجابة	الترتيب	قيمة الاحتمالية	قيمة (T)	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	ت
منخفضة جداً	3	.000	-7.864	46.6	0.93	2.33	يوجد تشجيع من الجامعة نحو بناء فرق العمل المدارة ذاتياً	1
منخفضة جداً	4	.000	-7.250	46.4	1.02	2.32	تعمل إدارة الجامعة على زيادة الميزانية المخصصة للتدريب والتطوير	2
منخفضة جداً	1	.000	-7.121	47.8	0.94	2.39	يتوفر لدى الجامعة لامركزية بالعمليات وتفويض للسلطات في أداء أعمالهم	3
منخفضة جداً	2	.000	-7.365	47.2	0.94	2.36	تتبنى الجامعة مبدأ التمكين سعياً منها لتطوير عملياتها الإدارية	4

		.000	-7.40	47.0	0.96	2.35	البعد الثالث: تمكين العاملين
دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$							

يلاحظ من الجدول (8) أن فقرة " يتوفر لدى الجامعة لامركزية بالعمليات وتفويض للسلطات في أداء أعمالهم " كانت في المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (47.8%) وبتوسط حسابي بلغ (2.39)، بينما كانت فقرة "تعمل إدارة الجامعة على زيادة الميزانية المخصصة للتدريب والتطوير" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ (46.4%)، وبتوسط حسابي بلغ (2.32)، ويلاحظ من الجدول أن الوزن النسبي الإجمالي لبعد "تمكين العاملين" بلغ (47.0%) وبتوسط حسابي بلغ (2.35) وهو أقل من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يعني أن درجة الإجابة جاءت منخفضة، كما يلاحظ من الجدول إن كانت جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

د. تحليل فقرات البعد الرابع الهيكل التنظيمي:

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي اختبار (T) لعينة واحدة، والقيمة الاحتمالية لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (9) المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) والدلالة الإحصائية لبعد الهيكل التنظيمي

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة الاحتمالية	الترتيب	درجة الإجابة
1	يدعم الهيكل التنظيمي إمكانية إعادة هندسة العملية والتطوير في الجامعة	2.50	1.00	50.0	5.489*	.000	1	منخفضة
2	يتسم الهيكل التنظيمي بسرعة الاتصالات الإدارية بين كافة المستويات المختلفة	2.32	1.02	46.4	7.250*	.000	3	منخفضة جداً
3	يدعم الهيكل التنظيمي توزيع الصلاحيات والمهام بسرعة	2.48	1.06	49.6	5.371*	.000	2	منخفضة جداً
4	يتضمن الهيكل التنظيمي للجامعة برامج وأسس واضحة للحوافز والترقيات لتشجيع الإبداع والتميز	2.30	0.99	46.0	7.735*	.000	4	منخفضة جداً
	البعد الرابع: الهيكل التنظيمي	2.40	1.03	48	6.461*	0.000		منخفضة جداً
دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$								

يلاحظ من الجدول (9) أن فقرة " يدعم الهيكل التنظيمي إمكانية إعادة هندسة العملية والتطوير في الجامعة" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (50%) وبتوسط حسابي بلغ (2.50)، بينما كانت فقرة

يتضمن الهيكل التنظيمي للجامعة برامج وأسس واضحة للحوافز والترقيات لتشجيع الإبداع والتميز" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ (46%)، ومتوسط حسابي بلغ (2.30)، ويلاحظ من الجدول إن الوزن النسبي الإجمالي لبعدها "الهيكل التنظيمي" بلغ (48%) ومتوسط حسابي بلغ (2.40) وهو أقل من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يعني إن درجة الإجابة على هذا البعد كانت منخفضة، كما يلاحظ من الجدول إن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

هـ. تحليل فقرات البعد الخامس الثقافة التنظيمية:

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي اختبار (T) لعينة واحدة، والقيمة الاحتمالية لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (10) المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) والدلالة الإحصائية لبعدها الثقافة التنظيمية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة الاحتمالية	الترتيب	درجة الإجابة
1	يتوفر لدى الجامعة قيم ومعتقدات تدعم التغيير نحو تطوير العمل في البيئة الجامعية	2.96	1.08	59.2	-0.334	.739	1	منخفضة
2	يوجد فئات مشتركة لدى الموظفين في الجامعة بأهمية مشاركة الجميع في أي عمليات تغيير قد تحدث	2.82	1.08	56.4	-1.759	.081	3	منخفضة
3	تساعد الأعراف السائدة بين الموظفين على تهيئة المناخ للانتقال من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الأكثر تطوراً	2.74	1.11	54.8	-2.528	.013	2	منخفضة
4	تقدم الجامعة للموظفين المبدعين والتميزين الحوافز التشجيعية	2.14	0.91	42.8	-10.288	.000	4	منخفضة
البعد الخامس: الثقافة التنظيمية		2.67	1.05	53.3	3.727	0.000		
دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$								

يلاحظ من الجدول (10) أن فقرة "ي تتوفر لدى الجامعة قيم ومعتقدات تدعم التغيير نحو تطوير العمل في البيئة الجامعية" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (59.2%) ومتوسط حسابي بلغ (2.96)، بينما كانت فقرة "تقدم الجامعة للموظفين المبدعين والتميزين الحوافز التشجيعية" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ (42.8%)، ومتوسط حسابي بلغ (2.14). كما يلاحظ من الجدول الفقرات (3، 4) كانت دالة إحصائياً عند

مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، أما الفقرتين (1، 2) لم تكن دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. أما الوزن النسبي الإجمالي لبعد "الثقافة التنظيمية" بلغ (53.3%) وبمتوسط حسابي بلغ (2.67) وهو أقل من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يشير إلى إن هناك موافقة بدرجة منخفضة من قبل الأكاديميين الإداريين على هذا البعد.

- مستوى هندرة العمليات الإدارية بجامعة بنغازي:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وقيم (T) لمجال هندرة العمليات الإدارية

ت	الأبعاد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة الاحتمالية	الترتيب
1	التزام ودعم القيادة	4	2.67	0.99	53.3	-3.85		2
2	تكنولوجيا المعلومات	4	2.10	0.97	41.85	10.286		5
3	تمكين العاملين	4	2.35	0.96	47.0	-7.4		4
4	إعادة بناء الهيكل التنظيمي	4	2.40	1.03	48.0	-6.461		3
5	الثقافة التنظيمية	4	2.67	1.02	53.3	-3.727		1
-	الدرجة الكلية: هندرة العمليات الإدارية	20	2.44	1.00	94.0			-

دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

بما أن مقياس "هندرة العمليات الإدارية" له خمسة أبعاد فقد تبين أن بعدي التزام ودعم القيادة الجامعية و"الثقافة التنظيمية" قد حازا على المرتبة الأولى من حيث التطبيق بوزن نسبي بلغ (53.3%) بمتوسط حسابي بلغ (2.67)، وفي المرتبة الثالثة جاء بعد "إعادة بناء الهيكل التنظيمي" بوزن نسبي بلغ (48.0%) بمتوسط حسابي بلغ (2.40)، وفي المرتبة الرابعة من حيث التطبيق جاء بعد "تمكين العاملين" بوزن نسبي بلغ (47.0%) وبتوسط حسابي بلغ (2.35)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بعد "تكنولوجيا المعلومات" بوزن نسبي بلغ (41.85) وبتوسط حسابي بلغ (2.10)، وبشكل عام يوضح الجدول (11) أن الوزن النسبي للدرجة الكلية لتطبيق أسلوب هندرة العمليات الإدارية في جامعة بنغازي بلغ (49%) بمتوسط حسابي بلغ (2.44) وهو أقل من المتوسط النظري للمقياس، وهذا يدل على أن مستوى تطبيق جامعة بنغازي لأسلوب هندرة العمليات الإدارية منخفض جداً.

التساؤل الثاني: ما مستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وقيمة اختبار (T) لعينة واحدة، والقيمة الاحتمالية لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) والدلالة الإحصائية للميزة التنافسية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة الاحتمالية	الترتيب	درجة الإجابة
1	تتم الجامعة بالعاملين المميزين وتخفف إبداعاتهم	2.35	1.05	47.0	-6.750	.000	14	منخفضة جداً
2	يتوفر لدى الجامعة برامج أكاديمية نوعية تتميز عن منافسيها من الجامعات	2.61	1.09	52.2	-3.889	.000	6	منخفضة
3	تطور الجامعة خططها لمواكبة حاجات المجتمع المتجددة	2.52	1.01	50.4	-5.178	.000	9	منخفضة
4	تعمل الجامعة على توفير برامج تدريب للعاملين بشكل مستمر من أجل الارتقاء بأساليب إنجاز العمل	2.54	1.10	50.8	-4.580	.000	8	منخفضة
5	تستجيب الجامعة لمتطلبات التكنولوجيا المتطورة التي تساعد على تقديم خدمات ذات جودة بأقل تكلفة	2.54	1.03	50.8	-4.886	.000	7	منخفضة
6	تسعى الجامعة باستمرار لامتلاك واستخدام أدوات تكنولوجيا حديثة	2.51	1.04	50.2	-5.105	.000	10	منخفضة
7	تدعم الجامعة كل الأفكار والمشاريع التي تعمل على تخفيض التكلفة والوقت في أداء الأعمال اليومية	2.64	.99	52.8	-3.912	.000	4	منخفضة
8	تعمل الجامعة على استقطاب الكفاءات الأكاديمية والإدارية المبدعة	2.61	1.01	52.2	-4.188	.000	5	منخفضة
9	يوجد نظام ترقيات يضمن للكوادر حقهم في الترقية والعمل في مجالات إبداعاتهم	3.07	1.12	61.4	.721	.472	1	منخفضة
10	تشجع الجامعة تبني المحاضرين لبرامج تدريب وانشطة متنوعة لتحفيز الطلبة على التعليم	2.65	1.01	53	-3.763	.000	3	منخفضة
11	تساهم الجامعة في الأنشطة المجتمعية لترك صورة ذهنية مميزة عنها لدى المجتمع المحلي	2.84	1.02	56.8	-1.685	.094	2	منخفضة
12	توفر الجامعة عدد من المنح والإعفاءات من الرسوم الدراسية للدرجات العلمية المختلفة	2.45	.95	49.0	-6.356	.000	11	منخفضة جداً
13	يوجد خطة تطوير المرافق تضمن بقائها في مستوى مناسب ومريح لاستخدام الطلبة	2.45	.97	49.0	-6.190	.000	12	منخفضة جداً
14	توفر الجامعة الانترنت بشكل مجاني لجميع الطلبة	1.81	.88	36.2	-14.842	.000	16	منخفضة جداً
15	يتوفر لدى الجامعة منظومة متقدمة ومتكاملة للجودة والاعتماد الأكاديمي لكافة برامجها المختلفة	2.32	1.09	46.4	-6.784	.000	15	منخفضة جداً

منخفضة جداً	13	.000	-5.899	48.2	1.08	2.41	تسعى الجامعة إلى إيجاد بيئة تعاون بحثي ومعرفي بينها وبين الجامعات المرموقة	1 6
منخفضة جداً		0.035	-5.311	50.4	0.97	2.36	محور: الميزة التنافسية	
دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$								

يلاحظ من الجدول (12) إن درجة إجابات فقرات محور الميزة التنافسية في جامعة بنغازي قد تراوحت ما بين (منخفضة جداً ومنخفضة ومتوسطة) وفقاً لمستويات درجات المقياس الموضحة بالجدول (2)، وجاءت في المرتبة الأولى فقرة " يوجد نظام ترقيات يضمن للكوادر حقهم في الترقية والعمل في مجالات ابداعاتهم" بوزن نسبي (61.4%) ومتوسط حسابي (3.07) وهو يساوي الوسط النظري لمقياس الدراسة (3) وهذا يعني أن هذه الفقرة كانت متوسطة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة "توفر الجامعة الانترنت بشكل مجاني لجميع الطلبة" بوزن نسبي بلغ (36.2%) ومتوسط حسابي (1.81) وهو أقل من الوسط النظري لمقياس الدراسة (3) وهذا يعني أن هذه الفقرة كانت منخفضة جداً، حيث كانت أغلب الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ماعدا الفقرتين " يوجد نظام ترقيات يضمن للكوادر حقهم في الترقية والعمل في مجالات ابداعاتهم" و" تساهم الجامعة في الأنشطة المجتمعية لترك صورة ذهنية مميزة عنها لدى المجتمع المحلي" فقد كانتا غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وبشكل عام يتضح من الجدول (12) أن الوزن النسبي الكلي لمجال الميزة التنافسية قد بلغ (50.4%) والمتوسط الحسابي الإجمالي بلغ (2.36) وهو أقل من الوسط النظري لمقياس الدراسة الذي يساوي (3) مما يشير إلى أن الأكاديميين الإداريين بجامعة بنغازي يوافقون على توافر الميزة التنافسية بجامعة بنغازي ولكن بمستوى منخفض.

التساؤل الثالث: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هندرة العمليات الإدارية وتحقيق

الميزة التنافسية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق إيجاد مصفوفة معاملات الارتباط (بيرسون

Pearson Correlation Coefficient) للتعرف على طبيعة العلاقة بين هندرة العمليات الإدارية والميزة

التنافسية في جامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين، والنتائج موضحة كالتالي:

الفرض الرئيسي:

ينص الفرض الرئيسي على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين

هندرة العمليات الإدارية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين

الإداريين"، وكانت نتائجها على النحو التالي:

جدول (13) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين هندرة العمليات الإدارية

وتحقيق الميزة التنافسية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين

الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	العدد	الميزة التنافسية	الهندرة الإدارية
0.000	0.831	122	الميزة التنافسية	هندرة العمليات الإدارية وتحقيق الميزة التنافسية
0.000	0.578	122	الميزة التنافسية	دعم والتزام القيادة الجامعية وتحقيق الميزة التنافسية
0.000	0.643	122	الميزة التنافسية	تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الميزة التنافسية
0.000	0.736	122	الميزة التنافسية	تمكين العاملين وتحقيق الميزة التنافسية
0.000	0.730	122	الميزة التنافسية	إعادة بناء الهيكل التنظيمي وتحقيق الميزة التنافسية
0.000	0.730	122	الميزة التنافسية	الثقافة التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية

يبين الجدول (13) من مصفوفة معاملات أن معامل الارتباط بين هندرة العمليات الإدارية وتحقيق الميزة التنافسية قد بلغ (0.831) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة قوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين هندرة العمليات الإدارية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين، ويعني هذا أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق هندرة العمليات الإدارية أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي.

وحيث تم اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

- الفرضية الفرعية الأولى:

التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين التزام ودعم القيادة الجامعية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".

من خلال الجدول (13) يلاحظ أن معامل الارتباط قد بلغ (0.578) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ أي أنه توجد علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين دعم والتزام القيادة الجامعية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع مستوى التزام ودعم القيادة الجامعية لتطبيق أسلوب الهندرة الإدارية أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي.

- الفرضية الفرعية الثانية:

التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".

من خلال الجدول (13) يلاحظ أن معامل الارتباط قد بلغ (0.643) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ أي أنه توجد علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع مستوى توافر تكنولوجيا المعلومات لتطبيق أسلوب الهندرة الإدارية أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين تمكين العاملين وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".

يتبين من خلال الجدول (13) أن معامل الارتباط قد بلغ (0.736) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ أي أنه توجد علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين تمكين العاملين وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع مستوى تمكين العاملين لتطبيق أسلوب الهندرة الإدارية أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي.

- الفرضية الرابعة:

التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إعادة بناء الهيكل التنظيمي وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".

يتضح من الجدول (13) أن معامل الارتباط قد بلغ (0.730) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ أي أنه توجد علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين إعادة بناء الهيكل التنظيمي وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع مستوى إعادة بناء الهيكل التنظيمي لتطبيق أسلوب الهندرة الإدارية أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي.

- الفرضية الفرعية الخامسة:

التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين الثقافة التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي".

يتبين من الجدول (13) أن معامل الارتباط قد بلغ (0.730) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ أي أنه توجد علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة بنغازي، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع مستوى الثقافة التنظيمية لتطبيق أسلوب الهندرة الإدارية أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي.

نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي تم جمعها باستخدام أداة الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق هندرة العمليات الإدارية كان منخفض جداً أما أبعادها فقد كانت منخفضة في بعدي (التزام ودعم القيادة الجامعية، والثقافة التنظيمية) ومنخفض جداً في أبعاد (تكنولوجيا المعلومات، وتمكين العاملين، وإعادة بناء الهيكل التنظيمي) بجامعة بنغازي.
- بينت النتائج أن المستوى العام للميزة التنافسية في جامعة بنغازي كان منخفض المستوى.
- أظهرت النتائج أنه توجد علاقة إحصائية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين هندرة العمليات الإدارية بأبعادها الخمسة (التزام ودعم القيادة، وتكنولوجيا المعلومات، وتمكين العاملين، وإعادة بناء الهيكل التنظيمي، والثقافة التنظيمية) ومستوى الميزة التنافسية بجامعة بنغازي من وجهة نظر الأكاديميين الإداريين.

توصيات الدراسة:

- زيادة الصلاحيات المفوضة للعاملين والتدريب المستمر لخلق كفاءات قادرة على استغلال الصلاحيات واتخاذ القرارات.
- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل يمكنها من مواكبة التطور في أساليب عمل الجامعات.
- العمل الدائم على تبسيط الهيكل التنظيمي والتحول نحو الهياكل المسطحة وليست الهرمية لما فيها من سرعة في اتخاذ القرار.
- إعطاء تحقيق الميزة التنافسية أهمية كبرى لعدة أسباب منها طبيعة التنافس الدائم بينها وبين الجامعات الأخرى المحلية والإقليمية.
- تشجيع القيادات الإدارية وأعضاء الهيئات التدريسية والطلاب على إجراء البحوث والدراسات التطبيقية والميدانية التي تسهم في تحقيق وظيفة الجامعات المحلية مما يؤدي إلى ارتقاءها في المجتمع.
- العمل على زيادة مستوى الميزة التنافسية في جامعة بنغازي من خلال تعاون وتدريب الكوادر البشرية والتخطيط والتحديث المستمر للمناهج.
- تشجيع إجراء دراسات أخرى في إعادة هندسة العمليات الإدارية في الجامعات والربط بينها وبين المنظمات المختلفة.

المراجع

أولاً. المراجع العربية:

- الأغا، مرام (2006م)، دراسة تطبيقية لإعادة هندسة العمليات الإدارية في المصارف في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو عشة، أحمد (2011م)، "أثر تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية على أداء صندوق الطالب بالجامعة الإسلامية من وجهة نظر الطلبة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو سمرة، محمود (2009م)، واقع الإدارة الجامعية الفلسطينية في ضوء مدخل إعادة الهندسة الإدارية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، العدد (52)، ص 91-135.
- إبراهيم، محمد (خلال الفترة من 1-2 نوفمبر 2009م)، "المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي، اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة.
- البحص، عبدالمعطي محمود (2014م)، "دور تمكين العاملين في تحقيق التميز المؤسسي دراسة ميدانية على الكليات التقنية في محافظات غزة"، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- الحمادي، علي (2006م)، "15 طريقة للتغير، ط 1، عمان: دار ابن حزم.
- حنون، نادية مراد يوسف (2010م)، "درجة استخدام أسلوب الهندسة الإدارية في ممارسة العمليات الإدارية في المدارس الحكومية في محافظات الضفة الغربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- دبنون والقنطري، محمد دبنون، القنطري محمد القنطري (2018م)، دور الهندرة في تحسين أداء جامعة سرت، دراسة ميدانية على الكليات التابعة لجامعة سرت.
- ديسلر، جاري (2003م)، إدارة الموارد البشرية، ترجمة: محمد سيد عبدالمتعال، الرياض: دار المريخ للنشر.
- رحومة، وسام محمد (خلال الفترة من 1-3 أكتوبر 2016م)، ملخص مقترح تطوير الجامعات الليبية، مؤتمر التعليم العالي في ليبيا، جامعة الزاوية.
- رفاعي، ممدوح (2006م)، "إعادة هندسة العمليات"، ط 1، القاهرة: جامعة عين شمس.
- ربحان، شادي (2014م)، "معوقات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية في المدارس الحكومية في قطاع غزة وسبل الحد منها"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- زين الدين، محمود أنور (2017)، "متطلبات هندسة العمليات وعلاقتها بأداء الموظفين بالجامعات الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- السويسي، يوسف (2015م)، "درجة ممارسة الكليات التقنية في محافظات غزة لإدارة التميز بالميزة التنافسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الشوبكي، مازن جهاد (2010م)، "العلاقة بين نظم دعم القرار وإعادة الهندسة في الجامعات الفلسطينية"، رسالة ماجستير، قسم الإدارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة.
- الشمري، ميسون حياوي (2013م)، الهندرة لدى مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العراق، العدد(96)، ص 427-446.
- شيخ، ديب صلاح (2009م)، تقويم فرص تطبيق إعادة هندسة العمليات كمدخل لتحسين القدرة التنافسية"، دراسة ميدانية على شركات صناعة الدواء الحاصلة على شهادة الايزو في محافظة حلب، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(31)، العدد (1)، ص 27-35.
- عقيلي، عمر وصفي (2001م)، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
- علي، نايفة (2017م)، ممارسة العمليات الإدارية في جامعة تشرين وفق مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، العدد (2)، ص 201-211.
- عليمات، صالح (2004م)، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية (تطبيقات ومقترحات للتطوير)، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الغالي، طاهر وإدريس، وائل (2009م)، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- قاسم، إسماعيل عبدالله محمد (2009م)، "تحسين جودة الخدمة في الجامعات الفلسطينية عبر إعادة هندسة العمليات الإدارية" الهندرة"، دراسة حالة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- القريوتي، محمد قاسم (2000م)، السلوك التنظيمي، دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، (د.ط)، الشروق للنشر والتوزيع.
- قشقش، خالد أحمد عبد الحميد (2014م)، "إدارة رأس المال الفكري وعلاقته بتعزيز الميزة التنافسية"، دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير، قسم الإدارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة.
- الكحلوت، أحمد خليل (2017م)، "علاقة إعادة هندسة العمليات بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية في غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة.

- الكرد، عائشة أحمد (2016م)، "الدكاء العقلاني والعاطفي كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية في الكليات التقنية في غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- اللوزي، موسى (2002م)، التنظيم وإجراءات العمل، ط(1)، عمان: دار طيبة للنشر.
- اللوزي، موسى (1999م)، التطوير التنظيمي (أساسيات ومفاهيم)، ط(1)، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، الجامعة الأردنية.
- المقادمة، عبدالرحمن إبراهيم أحمد (2013م)، "دور الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية، فلسطين.
- موسى والحدودي، سهام موسى مينة الحدودي (2009م)، "تحليل مصادر الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة وتكنولوجيا الانترنت"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، المركز الجامعي البويرة، جامعة الجزائر.
- مصطفى، ويوسف (2002م)، نموذج مقترح لتطبيق مفهوم إعادة هندسة العمليات في التعليم الجامعي التربوي، مجلة علمية متخصصة الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.
- نجم، عماد الدين إسماعيل مصطفى (2010م)، "قياس رأس المال الفكري كمدخل لتطوير الأداء في المنظمات العامة المصرية مع التطبيق على الهيئة العامة للاستعلامات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
- هامر، مايكل، وشامبي، جيمس (1995م)، "إعادة هندسة نظم العمل في المنظمات -الهندرة دعوة صريحة للثورة الإدارية الحديثة"، ترجمة: شمس الدين عثمان، ط1، القاهرة، الشركة العربية للأعلام العلمي "شعاع".

ثانياً. المرجع الأجنبية:

- **Hammer, M. and Champ, J. (1993). Information Technology for Management Re- engineering's the Corporation: A Manifesto for Business Revolution, New York: Harper Business.**
- **Hill, C. W. & Jones, G. R. (2008), Started Management: An Integrated Approach: An Integrated Approach. Cengage Learning.**

- **Jerva, Mark, (2001)** BPR and Systems Analysis and Design Making: the Case for Integration, **Topics in Health Information Man agent**, Vol.(4) pp 30-37.
- **M. Porter, (1993)**, Advantage Concurrences des Nations", Infer Edition, **Editions du Renouveau Pedagogiaue, Spain.**
- **Olalla, M. F. (2000)**, Information Technology in Business Process Reengineer info, International Advances In Economic Research, Vol. (6), No (3), **EB scohost Databases Business source premier**, pp. 1-19, <http://search.epent.com>.
- **Ong, J. W. & Email, H. B. (2008)**, Sustainable Competitive advantage through Information technology competence: In Proceedings of the 10th **International Business Information Management**, pp. 57-65.
- **Venaik, A. (2015)** "Qualitative risk level estimation of business process re- engineering efforts and effects with special reference to LT- sector" **International journal of advanced Computer research**, vol5, pp. 18-28.

* * * * *

الفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي

” باستخدام معادلة سانت لويس المعدلة ”

د. فوزي محمد لياس و د. محمد إدريس على - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

الملخص

تقوم هذه الورقة بفحص الفاعلية النسبية للسياسة النقدية والمالية، على تعديل نمو الناتج في ليبيا للفترة (1970-2010م). وقد استُخدم عرض النقود والإنفاق الحكومي والصادرات، كمؤشرات تقريبية للسياسة النقدية والسياسة المالية والمؤثر الخارجي على التوالي، بينما استخدم نمو الناتج المحلي الإجمالي "GDP" بالأسعار الاسمية كمؤشر للنمو الاقتصادي، لقد استعملت معادلة سانت لويس المعدلة بواسطة (Batten & Hafer ; 1983) لتقدير الفاعلية النسبية للسياستين النقدية والمالية، فيما استخدم أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، واختبار سببية جرانجر، وذلك لاختبار مدى صلاحية معادلة سانت لويس المعدلة في قياس الفاعلية النسبية للسياسة النقدية والمالية في ليبيا، وهو ما يتلاءم مع موضوع الدراسة وطبيعتها ويتسق مع ما استخدمته الدراسات الحديثة المشابهة بالخصوص، واستنتجت الدراسة من خلال نتائج التقدير أن كلا السياستين تعد ذات أهمية وتأثير موجب على نمو الناتج في ليبيا بدرجات متفاوتة، إذ أشارت النتائج إلى أن السياسة النقدية تمارس تأثيراً نسبياً أقوى مقارنةً بالسياسة المالية على تعديل نمو الناتج (النمو الاقتصادي) في ليبيا، ويدل ذلك على أن نتيجة الدراسة الحالية تنسجم مع وجهة النظر الخاصة بنموذج معادلة سانت لويس، المقرة بأن السياسة النقدية أكثر فاعلية نسبياً من السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي.

مقدمة

لا يوجد حتى الآن دليل عملي قوي يبرهن على أن السياسة النقدية فعالة نسبياً بالمقارنة مع السياسة المالية أو العكس، فالدراسات العملية توصلت إلى نتائج متضاربة بهذا الصدد فيما بين مختلف البلدان، حيث يعود هذا الاختلاف إلى عدد من العوامل يأتي في مقدمتها درجة نمو الاقتصاد، وتطور هيكله الإنتاجية والمالية والمؤسسية.

وقد جاءت تلك الدراسات كنتيجة لذلك الجدل القائم منذ عقود بين مدارس الفكر الاقتصادي، وأهمها المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية، إذ حاولت كل مدرسة أن تبرهن نظرياً على فعالية ونجاعة السياسة التي تتبنى الدعوة إليها، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة قياساً بالسياسة المالية، ما يُبرر باتساع

الخيارات المتاحة لأدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعا للتطور الاقتصادي للدولة، وتطور النظام المصرفي، وحجم التعاملات في أسواقها المالية، ومدى استقلالية المصرف المركزي (الهيئة 2012م).

ومن ناحية أخرى فقد خلصت العديد من الدراسات إلى ارتفاع الفعالية النسبية للسياسة المالية، مقارنة بالسياسة النقدية في الدول النامية خصوصا الدول المصدرة للنفط، حيث يتيح تراكم الإيرادات النفطية لهذه الدول فرصا كبيرة للتوسع في الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية، فيما تأتي السياسة النقدية في المرتبة الثانية كخطوة مكتملة لتلافي قصور السياسة المالية في ضبط بعض المتغيرات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى تقدير الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في شرح التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، عند إضافة العامل الخارجي والمتمثل في الصادرات، وذلك باستخدام معادلة سانت لويس المعدلة، التي استخدمت في صورتها الأصلية في الكثير من الدراسات العملية (Andersen & Jordan, 1968)، إلا أنه تم إجراء تعديلات عليها منذ ثمانينيات القرن الماضي (Batten & Hafer, 1983) لتصبح أكثر ملاءمة للاقتصاديات المنفتحة بشكل كبير على العالم الخارجي، لقد شكك بعض الاقتصاديين في صحة استخدام معادلة سانت لويس بصورتها الأصلية لعدة أسباب، أهمها (Batten and Thorton 1986):

- إنها معادلة شكل مختزل (Reduced Form) ومتغيرات السياسة الاقتصادية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي) المتضمنة في المعادلة إحصائيا ليست متغيرات خارجية (Exogenous).

- تعاني من أخطاء في التوصيف (Specification errors) لإغفالها متغيرات ذات علاقة بمعادلة الانحدار على سبيل المثال: - الصادرات، سعر الصرف، ومعدل الفائدة.

- تستند على نموذج توزيع (Almon, 1965) للتباطؤ الزمني، الذي يعاني من عدة انتقادات.

وللأسباب المذكورة أعلاه، فإن النتائج المتحققة من المعادلة، يمكن أن تكون متحيزة (Biased) وغير متسقة (Inconsistent).

بناء على ما تم طرحه فإن هذه الورقة سوف تستخدم الصيغة المعدلة لمعادلة سانت لويس، بغية الوقوف على الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010م).

وقد استخدمت الورقة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) الذي يحل المشكلة التي يصطلح عليها (Endogenously) لأنه يفترض أن جميع المتغيرات في النظام متغيرات داخلية، فضلا عن إدراج متغير الصادرات لمعالجة مشكلة حذف متغيرات مهمة، وتحجيم الانتقادات الموجهة لمعادلة سانت لويس كونها معادلة لاقتصاد مغلق، وبالتطبيق على بيانات الاقتصاد الليبي الذي ينطوي على نسبة انكشاف مرتفعة وصلت إلى نحو 92.7% في عام 2012م على سبيل المثال (أنظر: النشرة الاقتصادية، المجلد 53، الربع الرابع 2013م).

الإطار النظري

تستخدم الدول السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاستقرار النقدي وضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملاء الأجنبية، وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، وفي حين تتحكم الحكومات في السياسة المالية للتأثير على مكونات الطلب الكلي، فإن مهمة السياسة النقدية تؤول إلى المصارف المركزية عن طريق التحكم في عرض النقود للتأثير على مكونات الطلب الكلي.

فالسياسة النقدية تمثل العملية التي تقوم بها السلطات النقدية في الدولة للتحكم في عرض النقود، عن طريق سعر الفائدة المستهدف لغرض الرفع من النمو الاقتصادي، كما تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار بمستوى تضخم منخفض لدعم استدامة نمو الناتج إلى الأعلى، ويمكن أن تكون السياسة النقدية توسعية أو إنكماشية، فالتوسعية: - تتمثل في زيادة العرض الإجمالي للنقود بمعدل أكثر سرعة مما كان عليه في العادة، أما الإنكماشية: - فتمثل في التوسع في عرض النقود بمعدل أكثر بطئا مما كان عليه أو حتى (بتخفيض عرض النقود) (Adeniji and Evans 2013).

وبالإضافة لقناة سعر الفائدة، يمثل التحكم في سعر صرف العملة المحلية من قبل السلطات النقدية القناة الثانية لآلية عمل السياسة النقدية في التأثير على مكونات الطلب الكلي، فباتباع سياسة نقدية توسعية أو إنكماشية، لتخفيض سعر الفائدة الحقيقي للأولى وارتفاعه للثانية، سيتأثر سعر صرف العملة المحلية، ما لم يكن هناك توازنات ما بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، فانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالأجنبية يعمل على حث رؤوس الأموال الأجنبية للتدفق إلى الاقتصاد المحلي، خصوصا إذا ما كان الاقتصاد المحلي يتبع سعر الصرف المرن، فتدفق رؤوس الأموال الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع سعر صرف العملة المحلية نسبة للعملاء الأجنبية مما يحد من الصادرات ويؤدي لزيادة الواردات، وما ينجم عنه من خلل في ميزان المدفوعات في غير صالح الاقتصاد المحلي (Kabanda, 2013) و (Ajiboia, 2016).

تتمثل السياسة المالية في القرارات المتخذة من طرف الحكومة، والخاصة بالإفناق والضرائب بهدف مراقبة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، لكي يكون قريبا من معدله عند مستوى التشغيل الكامل، أي أنها تهدف للإقتراب من أعلى معدل نمو يمكن الحصول عليه باستخدام أدوات هذه السياسة، ونظرا لأن الإفناق العام يمثل نسبة مرتفعة من الطلب الكلي، بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإفناق الاستهلاكي والاستثماري، فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم على الإنتاج الكلي، فالسياسة المالية النشطة تتمثل في تغيير الإفناق العام أو معدل الضريبة بهدف المحافظة على مستوى الطلب الكلي، الذي يؤدي إلى تخفيض حدة تذبذب الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل، الذي يسمى بالإنتاج الممكن، وخاصة عند انخفاض المكونات الأخرى للطلب بصفة غير عادية، أما عند ارتفاع هذه المكونات بصورة مفاجئة، فإن الحكومة تلجأ إلى السياسة المالية الإنكماشية.

ويقصد بالفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية مدى قدرة السياسة المستخدمة على توليد وزيادة الدخل والناتج، فقد استخدمت العديد من الدراسات نموذج $IS - LM$ ، الذي ابتكره أتباع كينز¹ لاختبار الكيفية التي يتأثر بها الناتج عند حدوث تغيرات معينة في عرض النقود أو في الإنفاق الإجمالي (أو الضرائب)، فمعلومات النموذج، وميول المنحنيات تحدد فاعلية السياسة، حيث تكون السياسة النقدية أكثر فاعلية كلما اتجه ميل منحنى (IS) إلى الوضع الأفقي، بينما تكون السياسة المالية أكثر فاعلية كلما اتجه ميل منحنى (LM) إلى الوضع الأفقي.

بكلمات أخرى تزداد فاعلية السياسة النقدية كلما زاد انحدار منحنى (LM) ، فيما تزداد فاعلية السياسة المالية كلما زاد انحدار منحنى (IS) ، وبما أن ميول المنحنيات تحدد مدى فاعلية أيّ من السياستين النقدية أو المالية، فإن هناك عدة عوامل تحدد درجة الميل، أهمها مرونة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة، ومرونة الطلب على النقود للتغيرات في سعر الفائدة، فكلما كانت استجابة الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة ضعيفة نسبياً كانت السياسة النقدية أقل فاعلية والسياسة المالية أكثر فاعلية، كما أن كبر استجابة الطلب على النقود للتغيرات في سعر الفائدة يخفض من فاعلية السياسة النقدية ويزيد من فاعلية السياسة المالية، إلا أن هذه القدرة النسبية للسياستين لا تزال من المسائل التي يثار حولها الجدل حتى الآن.

في الواقع لا يوجد اتفاق بين مدارس الفكر الاقتصادي الكبرى، لاسيما بين المدرستين الكينزية والنقدية حول هذا الموضوع، ففي الوقت الذي يذهب فيه أنصار المدرسة الكينزية إلى دعم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية، يشكك أنصار المدرسة النقدية في مدى فاعلية السياسة المالية وكفاءتها، ويدعمون دور السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الأكثر فاعلية، ويكمن جوهر الاختلاف بين المدرستين حول القوى المحركة للطلب الكلي، فخلال فترة الكساد العظيم كان ينظر للسياسة المالية بأنها الأداة الأكثر فاعلية في التأثير على النشاط الاقتصادي (Anna, 2012)، حيث قدمت العديد من الدراسات إحاطات نظرية لنشاط السياسة المالية، إلا أن تضخم عجز الميزانيات العامة لاسيما في الولايات المتحدة منذ منتصف الستينيات، وظهور مشكلة الركود التضخمي منذ منتصف السبعينيات، إضافة لظهور العديد من الدراسات القيّمة كالدراسه التي قام بها (Kenneth and Posen, 2002)، التي أكدت على أهمية أثر التزاحم (Crowding out) في التقليل من قدرة السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، كل ذلك وضع جملة من الشكوك حول ما كان يعتبر من المسلّمات بأن زيادة الإنفاق العام كسياسة مالية توسعية تقلل آثارها العكسية من خلال تأثير الشروة والإحلال على الاستثمار الخاص.

لقد أوجد ذلك أرضية جديدة لمعارضة النقديين، الذين يعتقدون بأن الطلب الإجمالي يتأثر فقط وبشكل رئيسي بعرض النقود، وأن تأثير النقود على الطب الإجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه في تفسير التقلبات التي تحدث في جانب الطلب، فمع تطور الفكر الاقتصادي المعاصر عن تأثير النقود، فإن معظم الإقتصاديين لا يؤيدون فكرة النقديين

المتطرفين ولا فكرة الكنزيبين المتطرفين، حيث أكدت معظم طروحاتهم النظرية عن فاعلية النقود في الاقتصاد، ولكن لاختلاف المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه النقود، حيث يعتقد الكنزيبون أن للنقود تأثير قليل في المدى القصير، في حين يؤكد النقديون أن للنقود تأثير كبير جداً في المدى القصير، وتكون حيادية في الأجل الطويل (الهييتي و أيوب 2012م)، وفي هذا الإطار قام ميلتون فريدمان ودايفيد ميزلمان (1963م) بأول دراسة عملية لتأكيد وجهة النظر هذه، فاختبرا علاقات بسيطة فيما بين الاستهلاك والمتغيرات المالية، واستنتجا بأن الاستهلاك يرتبط إلى مدى واسع أكبر بالنقود منه بالمتغيرات المالية، حيث اعتبرت هذه الدراسة بمثابة أول دعم عملي لوجهة النظر النقدية (Sen and Kaya, 2015) ، وفي السياق نفسه قدم فريدمان و شوارتز (1963م) دليلاً هاماً يدعم وجهة النظر القائلة بأن التغير في عرض النقود كسياسة نقدية له تأثير مهم على الاقتصاد، من خلال النماذج القياسية وحيدة المعادلة عن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ افترضنا بأن عرض النقود ومعدل نموه ينطوي على تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه، واعتقدا بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، وباختبارهما لتحديد اتجاه السببية استنتجا بأن التغير في عرض النقود لا يرجع للتغير في النشاط الاقتصادي، لذلك اعتقدا بأن العلاقة السببية تنح من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي، كما بينا بأن معدل نمو عرض النقود في المدى الطويل سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار، وعلى العكس فإن معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يتأثر بمعدلات نمو كل من الأسعار والناتج (ايدجمان: 1988م).

وفي عام (1965م) إنتقد أنصار المدرسة الكينزية، وعلى رأسهم ألبرت أندو - فرانك مودلياني نتائج فريدمان - ميزلمان في اختيارهم لفترة الدراسة التي تضمنت فترة الحرب العالمية الثانية، معللين بأن النتائج قد تكون حساسة لتلك الفترة، أما النقد الثاني فقد تمثل في عدم أخذ فترات الإبطاء في الحسبان فيما يتعلق بتأثير السياسات الاقتصادية، فيما تمثل النقد الأكثر حدة في فشل فريدمان - ميزلمان في أن يأخذا في اعتبارهما التغذية العكسية الناجمة من الاقتصاد على تدابير وإجراءات السياستين المالية والنقدية (Kretzmer, 1992).

في عام (1968م) استجابت دراسة قام بها أندرسون - جوردان لبعض انتقادات اندو - مودلياني، حيث قاما بربط الناتج القومي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة بمقاييس مبطأة للنقود ولتغيرين ماليين، وقد صنعا بذلك تحسينا مهما لدراسة فريدمان - ميزلمان من خلال تضمين الآثار المبطأة للمتغيرات النقدية والمالية (Sen Huseyin 2015)، كما استخدمتا مقاييسا للسياسة المالية تم تصحيحها بالنسبة لمشكلة التغذية العكسية التي يقوم بها الاقتصاد، وقد استنتج أندرسون-جوردان بأن معاملات المتغير النقدي كانت ذات دلالة إحصائية، فيما متغيري السياسة المالية كليهما لم يكونا كذلك، عليه وبغض النظر عن التغيرات في المنهجية فإن النتائج التي خرجا بها أندرسون - جوردان، استمرت في تأييد تفوق المتغيرات النقدية على المتغيرات المالية في تفسير وشرح مؤشرات واتجاهات الاقتصاد الأمريكي على المستوى الكلي (Kretzmer, 1992).

وبناء على ما سبق لا يزال الاختلاف بين المدرستين قائماً، ولم يستطع أيًا منهما إثبات صحة أو نفي آراء المدرسة الأخرى بشكل قاطع، غير أنه من الناحية التطبيقية استطاعت المدرسة الكينزية وباستخدام الأساليب الإحصائية أن تبين فاعلية السياسة المالية في مدد وظروف معينة، في نفس الوقت الذي أكد فيه النقديون على فاعلية السياسة النقدية في مدد وظروف أخرى، فالدراسات التطبيقية المستخدمة للنماذج النقدية تعطي أثراً كبيراً للسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي للدول المتقدمة، بينما الدراسات المستخدمة للنماذج الهيكلية تقترح بأن الإجراءات المالية هي المسيطرة في التأثير على الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول (Ambreen and Iqbal, 2003)، كما أن إصرار النقديين على أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي من السياسة المالية للدول المتقدمة، دعا عدد من الاقتصاديين لتبني اقتراح ينطوي على أن السياسة النقدية يمكن أن تكون أكثر فاعلية في الدول النامية، معللين ذلك بأن حجم الأصول المالية كالتأمينات الحكومية، أذونات الخزانة، سندات الصناعة، وسهولة ترويج الأسهم، دائماً ما تكون محدودة جداً في هذه الدول، عليه فإن الأثر الناجم عن زيادة عرض النقود ينتقل مباشرة إلى سوق الأصول الحقيقية، ومن ثم فإن هذه الزيادة تؤثر مباشرة على الإنفاق، وبذلك فإن عرض النقود من المتوقع أن يمارس تأثيراً أقوى وأسرع في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

لذلك وعلى الرغم من التقارب بين المدرسة النقدية والمناهج الكينزية الحديثة خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن الاختلاف والجدل حول مدى الفاعلية النسبية للسياسيتين في التأثير على الطلب الكلي لا يزال قائماً حتى الآن، فمع انخفاض دور السياسة المالية كأداة لاستقرار الاقتصاد الكلي في الكثير من الدراسات الحديثة، إلا أن هناك شبه إجماع وتوافقات جديدة حول إطار عمل الاقتصاد على المستوى الكلي، افترضت إمكانية أن تكون السياسة المالية أداة كفوة في تنظيم وضبط الطلب الكلي، لاسيما عندما تعمل عند مستوى عالٍ جداً من الاتساق والتوافق مع السياسة النقدية (Arestis, 2009) and (Arestis, 2011).

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية ما يؤكد على أهمية هذا الموضوع، كما تفاوتت من حيث النتائج في تأييد أي من وجهتي النظر المالية أو النقدية، ويدل ذلك على استمرار الجدل حول هذا الموضوع المحوري في الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، وعلى عدم قدرة أي من الطرفين على حسم هذا الجدل لمصلحته أو لمصلحة السياسة التي يدعو إلى تبنيها، باعتبارها الأكثر فاعلية والأعلى كفاءة والأكثر تأثيراً على الأداء الاقتصادي.

ففي دراسة (Ajisafe, & Folorunso, 2002) لتحديد الفاعلية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970-1998م، وباستخدام تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، توصل الباحثان إلى أن السياسة النقدية تمارس تأثيراً كبيراً عوضاً عن السياسة المالية على النشاط الاقتصادي،

كما بينا من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأن تركيز الحكومة النيجيرية على السياسة المالية سيؤدي إلى تشوهات كبيرة على الاقتصاد النيجيري، ما يستوجب تحقيق درجة أعلى من التكامل فيما بين السياستين بحيث تكمل كل منهما الأخرى بدل أن تنافسها.

أما دراسة (Fateema and Iqbal, 2003) فقد استخدمت النموذج المتعدد لاختبار الفاعلية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، لحمس دول آسيوية (الباكستان، الهند، تايلند، أندونيسيا، وماليزيا)، وذلك من خلال أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للفترة (1970-2000م)، وباختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي والقاعدة النقدية كمؤشر للسياسة النقدية، والصادرات كمؤشر للسياسة التجارية والإنفاق الحكومي كمؤشر للسياسة المالية، توصلت الدراسة لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في النموذج ويمكن الاعتماد عليها لجميع الدول محل الدراسة، كما استنتجت أن جميع السياسات ذات كفاءة في تفسير النمو الاقتصادي لتايلند وماليزيا، بينما كانت السياسة النقدية أكثر فاعلية على النمو الاقتصادي في الحالة الأندونيسية، في حين كانت مؤثرة في الهند.

ومن جانبها اختبرت دراسة (Anna, 2012) أثر السياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي لدولة زيمبابوي مستخدمة معادلة سانت لويس المعدلة للفترة (1984:4-1998:3م)، وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تحديد الفاعلية النسبية للسياسات المالية والنقدية على عملية النمو الاقتصادي في زيمبابوي، باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وبينت نتائج تقدير الانحدار بأن تأثير السياسة النقدية كان أقوى نسبياً وأكثر قدرة على التنبؤ من السياسة المالية في تحديد النشاط الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على السياسة النقدية كأداة استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي لزيمبابوي، أما السياسة المالية فينبغي ترشيدها حيث إنهما غير ذات دلالة على النشاط الاقتصادي.

وبشكل مشابه إلى حد ما وفي الدراسة التي قام بها (Mert & Ayhan, 2012) بغرض قياس الفاعلية النسبية للسياسة المالية والنقدية على الأنشطة الحقيقية للاقتصاد التركي خلال الفترة 1998-2010م، باستخدام منهجية السببية من خلال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب على النشاط الاقتصادي في المدى القصير للسياسة النقدية فقط، فيما استنتجت عدم وجود أي تأثير ذو أهمية على الناتج الحقيقي في المدى الطويل لكلا السياستين المالية والنقدية.

ولم تختلف كثيرا نتائج دراسة (Abu Hasan et al 2016) التي اختبرت الفاعلية النسبية للسياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي لبينغلاديش للفترة 1974-2015م، مستخدمة تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وكانت المتغيرات المستخدمة: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وعرض النقود والقاعدة النقدية كمؤشر للسياسة النقدية، في حين استخدم كل من إجمالي الإيرادات الحكومية وإجمالي

الإففاق الحكومي كمؤشرين للسياسة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تعتبر القناة أكثر كفاءة وفاعلية من السياسة المالية، للنهوض بالنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل لدولة بنغلاديش.

وفي بنغلاديش أيضا استقصت دراسة (Younus, (W.D)) الأهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية على نمو الناتج، حيث تم استخدام عرض النقود الواسع M2 والإففاق الاستهلاكي الحكومي كمؤشرات تقريبية لهاتين السياستين، فيما استخدم نمو الناتج بالأسعار الثابتة كمؤشر تقريبي للنمو الحقيقي في الناتج، وباستخدام معادلة سانت لويس لكل من آندرسون وجوردان (1968م)، لتقدير الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية وباستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح المتجه واختبار سببية جرانجر لاختبار صلاحية معادلة سانت لويس في قياس الفعالية النسبية للسياستين، فقد أظهرت النتائج أن كلا السياستين المالية والنقدية تنطوي على أثر موجب كبير على نمو الناتج الحقيقي في بنغلاديش ولكن بدرجات متفاوتة، كما بينت النتائج أيضا أن للسياسة النقدية أثر أكبر نسبيا من السياسة المالية في التأثير على نمو الناتج في بنغلاديش، ما يدعّم نموذج سانت لويس St. Louis Model الذي يؤكد على أن السياسة النقدية فعّالة بشكل أكبر نسبيا من السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وفي السياق نفسه قام كل من (Ajayi and Aluko, 2017) بدراسة لتقييم الأثر النسبي للسياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1986-2014م باستخدام معادلة سانت لويس المعدلة وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، واستخلصت نتائج الدراسة بأن للنمو في عرض النقود والصادرات دلالة معنوية وتأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، بينما اتسم الإففاق الحكومي بتأثير سلبي وغير معنوي، ونصحت الدراسة باستخدام السياسة النقدية والاعتماد عليها كأداة من أدوات الاستقرار الاقتصادي.

وفي دراسة لعينة مقطعية من الدول (Adeniji and Evans, 2013) استخدمت معادلة سانت لويس على بعض الدول الأفريقية للفترة (1970-2012م)، وبتطبيق panel data technique -المستخدم في هذا النوع من الدراسات - خلصت النتائج إلى دعم مزاعم الكينزيين والنقديين في الدور الإيجابي لكل من السياستين المالية والنقدية على الأداء الاقتصادي الكلي، إلا أن استخدام القاعدة النقدية باعتبارها أداة من أدوات السياسة النقدية، كان أكثر فاعلية نسبيا من استخدام الإففاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية، وهو ما اتضح من النتائج العملية للدراسة، حيث نصحت باستخدام السياسة النقدية عوضا عن السياسة المالية لتلك الدول لتحقيق نمو أعلى في الناتج.

وفي دراسة قياسية عن التحليل النسبي للسياستين المالية والنقدية، استقصت دراسة (Jawaid et al, 2010) الأثر النسبي لهاتين السياستين على النمو الاقتصادي في باكستان، باستخدام بيانات سنوية عن الفترة 1980 - 2009م، وقد أفادت نتائج التكامل المشترك أن كلا السياستين تنطوي على أثر موجب ذو دلالة إحصائية عالية على

النمو الاقتصادي، وقد كان معامل السياسة النقدية أكبر من معامل السياسة المالية، ما يتضمن أن للسياسة النقدية أهمية أكبر على النمو الاقتصادي بالمقارنة مع السياسة المالية في باكستان.

وقد أوصت الدراسة في مضامينها صنّاع السياسة في باكستان بإبلاء أهمية أكبر للسياسة النقدية بالقياس إلى أهمية السياسة المالية في تعزيز ودعم النمو الاقتصادي، حيث يمكن لدور السياسة المالية أن يكون أكثر فعالية في دعم النمو من خلال إزالة الفساد، المرتبط بالموارد الطبيعية والاستخدام غير الملائم لهذه الموارد، عليه أوصت الدراسة بتبني مزيجاً متناغماً من كلا السياستين.

وعن الاقتصاد الليبي ومدى فاعلية أي من السياستين المالية والنقدية، فقد قام (بوخشيم والحوته 2012م) باستخدام وتطبيق معادلة سانت لويس بصورتها المختزلة على الاقتصاد الليبي، وباستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، توصلت دراستهما إلى أن للسياسة المالية تأثير أكبر على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية في المدى الطويل بينما العكس في المدى القصير، وأرجعا ذلك إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي الذي ينطوي على مكوّن استيرادي مهم يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من ناحية، وبسبب جمود الأجهزة الإنتاجية للاقتصاد من ناحية أخرى، فإن السياسة المالية لا تؤتي ثمارها في المدى القصير، بل تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تظهر تأثيرات الإنفاق الحكومي لاسيما الاستثماري منه، الذي يحوي مكونا استيراديا كبيرا من السلع الرأسمالية والوسيلة، أما عن تفوق السياسة النقدية في الأمد القصير بالمقارنة مع السياسة المالية، فقد عزته الدراسة إلى أن التراكم في فوائض الأرصدة النقدية سوف ينعكس في صورة زيادة في الطلب، وعلى وجه الخصوص الطلب على الأراضي والعقارات بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والدخول معا، بينما يقتصر أثر السياسة النقدية على التضخم فقط في المدى الطويل.

نبذة عن السياسة المالية والنقدية في ليبيا

يعتمد الاقتصاد الليبي اعتمادا كبيرا على حصيلة الصادرات النفطية، التي تؤثر في كافة عناصر الإنفاق في هذا الاقتصاد، حيث مثلت الصادرات النفطية ما لا يقل عن 97.4% من إجمالي الصادرات في الفترة 2008 - 2012م على سبيل المثال، فيما استحوذت الإيرادات النفطية على 90.8% من إجمالي الإيرادات العامة في هيكل الميزانية في الاقتصاد الليبي حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية، المجلد 53، الربع الرابع 2013م)، حيث يدل ذلك على سيطرة قطاع النفط من خلال عنصر التمويل، ومن ثم الآثار التي تركتها التطورات في هذا القطاع على السياسات المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد، وفقا للتغيرات في حصيلة الإيرادات النفطية الخاضعة بالكامل للتطورات في أسعار النفط والكميات المصدرة منه إلى الخارج.

وفي الاقتصادات النفطية وحسب وجهة النظر السائدة بين الاقتصاديين، فإن من المفترض أن يكون للسياسة المالية الأثر الأكبر على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي، من واقع أن الصادرات النفطية وما يتولد عنها من عائدات نفطية، خاصة في سنوات ازدهار الصادرات النفطية تتيح الفرص الكبيرة أمام التوسع في الإنفاق

الحكومي، دون ضغوطات تذكر أو اختيارات بين برامج الإنفاق وبنوده، وذلك من منظور أن هذا النوع من الإنفاق يمثل أحد أهم أدوات السياسة المالية، فيما يأتي دور السياسة النقدية لاحقاً لتلافي أي قصور ممكن في السياسة المالية. فإذا ما تفحصنا هيكل الإنفاق الحكومي في ليبيا، الذي يتكون من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، نلاحظ أن التغيرات في هيكل الإنفاق العام كانت دائماً لصالح الإنفاق الجاري، إذ وصلت نسبة الإنفاق الجاري إلى **66%** مقابل **34%** للإنفاق الاستثماري وللميزانية الإضافية في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، بعد أن كانت عند مستوى **56.2%** و **43.8%** لكل منهما على التوالي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات (النشرة الاقتصادية، الربع الثاني 1998م)، وهذا ما يدل على ضعف الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في خلق مصادر بديلة للدخل من الأنشطة الانتاجية والخدمية، فالزيادة في الإنفاق العام الجاري (الميزانية التسييرية) كانت نتيجة لزيادة كلفة المرتبات بسبب تكثف العمالة في القطاع العام من ناحية، وبسبب حساسية بعض بنود هذا النوع من الإنفاق سياسياً واجتماعياً تجاه أي تخفيضات من ناحية أخرى مثل بنود الدعم والإعانات.

أما عن السياسة النقدية في ليبيا فيمكن الحكم عليها من خلال أدوات السياسة وقنوات تأثيرها، حيث تشير بيانات مصرف ليبيا المركزي بأن سعر إعادة الخصم لم يتغير منذ عام **1961م**، إذ ظل عند مستوى **5%** حتى عام **2004م**، حيث تم تخفيضه إلى **4%**، ونظراً لعدم حاجة المصارف التجارية للاقتراض من المصرف المركزي، فقد اتخذت بعض الإجراءات كتخفيض نسبة السيولة لدى البنوك التجارية المحتفظ بها لدى مصرف ليبيا المركزي، كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية التوسعية عن طريق تخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية، وإنشاء الدولة صندوق التحويل للإنتاج لمنح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، إلا أن تلك الإجراءات كانت محدودة الجدوى في التأثير على أداء ونمو الأنشطة الاستثمارية في الاقتصاد المحلي.

لقد ظل معدل الاحتياطي القانوني على الخصوم الإيداعية لدى المصارف التجارية في حدود (**7.51%**، **15%**) للودائع الزمنية والودائع تحت الطلب على التوالي حتى عام **2007م**، حيث تم توحيد هذا عند نسبة **15%**، ومن خلال بيانات مصرف ليبيا المركزي يمكن الاستدلال على ضعف أداة الاحتياطي القانوني كإحدى أدوات السياسة النقدية في تخفيف الاستثمارات من خلال تراكم الاحتياطيات الزائدة لدى المصارف التجارية، التي كان من المفترض أن تُوجّه إلى مشاريع تنموية.

بالإضافة إلى ذلك لا توجد عمليات سوق مفتوحة في ليبيا ذات تأثير على الاقتصاد، أما عن قناة سعر الصرف، فإذا ما استدلنا بنموذج **M-F** الذي استعان به العديد من الدراسات في دراسة مدى فعالية السياستين النقدية والمالية، في الدول التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت وذات حركة رؤوس أموال ضعيفة مثل ليبيا، وقدم طرحاً مهماً في تبيان دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وأي من السياستين ذات الأثر الأكبر في تحقيق ذلك، بالإضافة إلى إدراك مدى قدرة السياسات في تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى الأخص في المدى

الطويل، فإن النموذج يشير إلى أن الدول التي تتبع هذا النظام وذات حركة رؤوس أموال ضعيفة، كما هو الأمر في حالة الاقتصاد الليبي، فكلتا السياستين سواء المالية أو النقدية غير فعّالة (بهاء الدين: 2012م).

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الورقة على استخدام طريقة (ARDL) التي طورها (Pesaran, Shin & Smith 2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو مزيجاً ما بين الاثنين، كما يشترط الاختبار أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، وتمتع طريقة Pesaran بخصائص أفضل من حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك، مثل طريقة إنجل وجرانجر (Engle & Granger, 1987) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جوسيليوس (Johansen & Juselius 1990) إذ يتمتع النموذج بالخصائص التالية:

_ نموذج (ARDL) يأخذ عدداً كافٍ (Laurenceson & Chai, 2003) من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج (ARDL) أكثر النماذج ملائمة بالنظر إلى حجم العينة المستخدمة في هذا البحث، والبالغة 38 مشاهدة ممتدة من عام 1970 إلى 2010م.

_ يُمكن نموذج (ARDL) من فصل تأثيرات المدى القصير عن المدى الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويمكن أيضاً تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير، وتعد المعلمات المقدرة في الأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي يتم الحصول عليها من الطرق الأخرى، مثل إنجل-جرانجر (1987م)، وطريقة جوهانسن (1988م)، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يتم في العادة استخدام معيارين هما **Akaike Info Criterion (AIC)**، و **Schwarz Info (SIC) Criterion**.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)، منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (Bounds testing Approach)، أي طريقة اختبار الحدود، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$\Delta GGD Pt =$

$$\alpha + \lambda_1 GGD Pt - 1 + \lambda_2 M1 t - 1 + \lambda_3 TE t - 1 + \lambda_4 EX t - 1 + \sum_{i=1}^p \varphi_1 \Delta GGD Pt - i - \sum_{i=1}^q \varphi_2 M1 t - i + \sum_{i=1}^q \varphi_3 TE t - i + \sum_{i=1}^q \varphi_4 EX t - i + \psi$$

حيث $GGDP$ هو المتغير التابع، وكل من $M1$ و TE و EX هي المتغيرات التفسيرية (المستقلة)، وحيث تمثل (λ) معاملات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معاملات الفروق الأولى (φ) عن معاملات الأجل القصير، في حين تمثل (α) و (ψ) الجزء القاطع وخطأ الحد العشوائي على التوالي².

يتضمن اختبار نموذج $(ARDL)$ حول وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من عدمها، وفي حالة وجود هذه العلاقة تنتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير للمتغيرات المستقلة، ولأجل ذلك تقوم بحساب إحصائية (F) حسب طريقة المربعات (OLS) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل).

$$H_0 = \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج

$$H_1 \neq \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4$$

ومن ثم نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيمة الجدولية التي وضعها كل من $(Pesaran, Shin, \& Smith, 2001)$ حيث نجد قيمة حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم، أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم المتمثلة في غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، أما إذا كانت القيمة بين الحد الأدنى والأعلى فهنا سنكون في منطقة عدم التأكد.

تحليل نتائج الدراسة القياسية

- اجراء اختبار جذر الوحدة.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور $(Augmented Dickey-Fulle)$ ، $(D. Dickey \& W. A., Fuller, 1981)$ ، والجدول التالي يوضح هذا الاختبار.

جدول رقم (1) اختبار جذر الوحدة (ADF)

درجة التكامل	عند الفرق الأول (first differences)		عند المستوى (level)		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	
I(1)	-10.76***	-10.91***	-2.292	-2.364	GGDP
I(1), I(0)	-7.092***	-6.744***	-3.98***	-3.93***	GM1
I(1)	-10.61***	-10.76***	-2.597	-1.795	GEX
I(1)	-8.439***	-8.508***	-2.349	-1.759	GTE

* معنوية إحصائية عند 10% ** معنوية إحصائية عند 5% *** معنوية إحصائية عند 1%

حسب القيمة الجدولية ل (MacKinnon, 1996).

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج (Eviews10)

يتضح من الجدول رقم (1) وبمعاينة اختبار (ADF) أن المتغيرات (GGDP، GEX، GTE) كان بها جذر للوحدة عند المستوى، وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى وبالتالي فهي متكاملة من الرتبة I(1)، غير أن سلسلة معدل نمو عرض النقود كانت ساكنة عند المستوى، وأيضاً عند الفرق الأول، وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (ARDL).

اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج (ARDL).

يوضح الجدول التالي اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)، وهي أربع فترات إبطاء.

جدول رقم (2) فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
18.19863	18.37043	18.10651	4289906.	NA	-319.9172	0
18.24213	18.44256	18.13466	4420646.	0.794924	-319.4238	1
18.30991	18.53898	18.18709	4670371.	0.087589	-319.3675	2
18.25734	18.51505	18.11917	4378072.	3.333703	-317.1451	3
18.05689*	18.34323*	17.90337*	3542982.*	7.055335*	-312.2606	4
18.12581	18.44079	17.95693	3757319.	0.049745	-312.2248	5

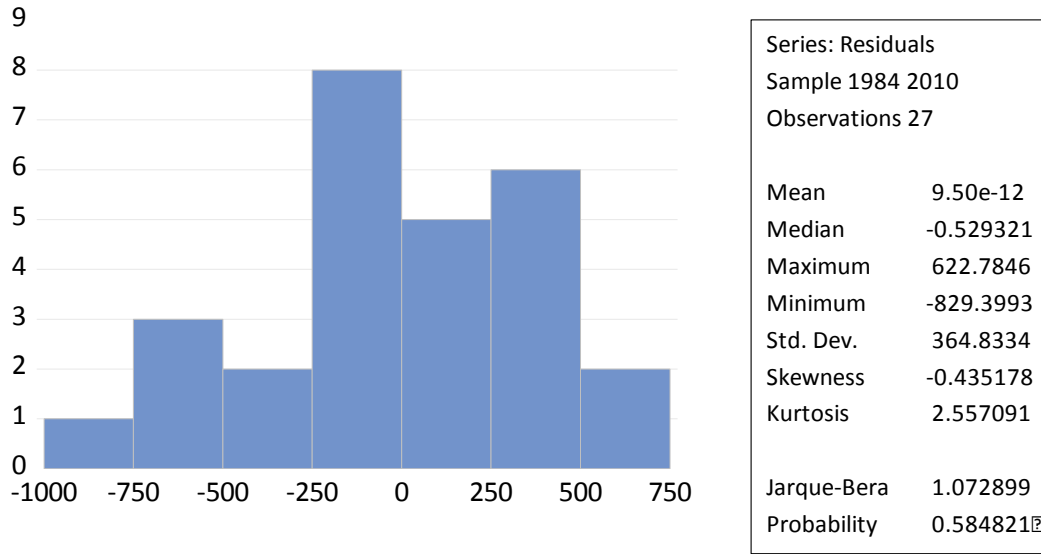
مصدر: مخرجات البرنامج (Eviews10).

اختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج لأجل تقدير الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- التوزيع الطبيعي لبواقي متغيرات النموذج (Normality test)

سنعتمد على إحصاء (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، والشكل التالي (الشكل رقم 1)) يوضح النتائج المتحصل عليها.



الشكل رقم (1)

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews10).

يوضح الشكل رقم (1) أن بواقي متغيرات النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً، وهو ما دل عليه اختبار (Normality) من خلال المؤشر الخاص بالاختبار (Jarque-Bera)، الذي بلغت قيمته (1.0728) مقارنة بالقيمة الاحتمالية التي كانت في حدود (0.584)، ما يعني قبول فرض العدم بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

- عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Serial Correlation test)

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام اختبار (Serial Correlation LM test)، والجدول التالي يوضح نتيجة الاختبار.

جدول رقم (3) اختبار وجود مشكلة ارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.5885	Prob. F(2,24)	0.54212 8	F-statistic
0.4495	Prob. Chi-Square(2)	1.59930 9	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews10).

ومن خلال النتائج المتحصل عليها، فإن النموذج لم يكن يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (**Serial Correlation**)، حيث أشار اختبار (**Serial Correlation LM test**) بقبول فرض العدم (**H0**) وهو عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وهو ما وضحته القيمة الاحتمالية لاختبار (**Prob (F)**)، إذ بلغت حوالي (**0.59**)، وبما أن هذه القيمة أكبر من (**0.05**)، عليه فإننا سوف نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (**Serial Correlation test**).

● عدم وجود مشكلة انعدام تجانس تباين عنصر الخطأ العشوائي (**Heteroscedasticity test**).

للتأكد من عدم وجود مشكلة انعدام تجانس تباين عنصر الخطأ العشوائي، تم استخدام اختبار (**Breush-Pagan test**) والجدول رقم (4) يبين نتيجة الاختبار.

جدول (4) اختبار انعدام تجانس تباين عنصر الخطأ العشوائي

Heteroscedasticity Test: ARCH			
0.9218	Prob. F(1,34)	0.00978 5	F-statistic
0.9189	Prob. Chi-Square(1)	0.01035 8	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول رقم (4) بأن النموذج لا يعاني من مشكلة انعدام تجانس تباين عنصر الخطأ العشوائي (**Heteroscedasticity**)، وذلك من خلال اختبار (**Breush-Pagan test**)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاء (**Prob (F)**) حوالي (**0.922**)، وبما أن هذه القيمة أكبر من (**0.05**)، عليه نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة انعدام تجانس تباين عنصر الخطأ العشوائي.

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج (ARDL).

وبالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL) يوضح الجدول رقم (5) نتائج إحصائية (F)، حيث جاءت قيم (F) مساوية لـ (8.737)، وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم المرجحة في النموذج (4.66)، وهي القيم المرجحة التي تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها كل من (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) عند مستويات معنوية (1%)، (5%)، (10%)، عليه فإن النتائج المذكورة تدعم رفض فرضية العدم عند جميع المستويات المعنوية، وتؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو في الناتج ومتغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية والصادرات.

جدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.2	2.37	10%	8.737	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews10).

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).

تم تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج (ARDL)، ونموذج (UECM) تصحيح الخطأ غير المقيد، الذي ينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، والجدول رقم (6) يبين نتائج التقدير.

جدول رقم (6) تقدير معاملات النموذج قصيرة وطويلة الأجل وتحديد معامل (ECM)

تقدير معاملات الأجل الطويل				تقدير معاملات الأجل القصير			
المتغير	المعامل	t-statistics	الإحتمال	المتغير	المعامل	t-statistics	الإحتمال
GM1	0.366	3.10	[0.004]	GM1Δ	0.515	2.819	[0.001]
GEX	0.298	3.650	[0.001]	ΔGEX	0.204	6.581	[0.000]
GTE	0.137	1.895	[0.006]	ΔGTE	0.145	4.656	[0.000]
Constant	-.005	-.245	[0.808]				
$\frac{R^2}{F}$	$\frac{0.898}{49.61}$	$\frac{D-W}{}$	$\frac{1.91}{}$	$ECM_{(-1)}$	-0.259	-7.099	$[0.000]$

الجدول من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج (Eviews10)

من خلال الإحصاءات المتحصل عليها والموضحة بالجدول رقم (6) يتضح بأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (90%) تقريبا من التغيرات في المتغير التابع (GGDP)، وهو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن النموذج ككل يمتاز بالقدرة التفسيرية، حيث دلّ على ذلك معامل اختبار (F) إذ بلغت قيمته (49.61)، وكانت قيمة (t) الجدولية الخاصة بمعاملات النموذج كلها مقبولة إحصائياً، حيث كانت كلها أكبر من القيم الجدولية لكل واحدة منها عدا الثابت، وقد جاءت إشارات المعلمات المقدرة مطابقة للنظرية الاقتصادية، كما هو موضح أيضاً في معادلة المدى الطويل التالية:

$$GGDP = - 0.005 + 0.365*GM1 + 0.137*GTE + 0.30*GEX$$

$$T\text{-Statistic } (-0.245031) \quad (3.190394) \quad (1.676154) \quad (3.645076)$$

نتائج اختبار السببية:

جدول رقم (7) نتائج اختبار سببية جرانجر

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7529	0.28626	38	GGDP does not Granger Cause GEX
0.0076	8.71289		GEX does not Granger Cause GGDP
0.9815	0.01871	38	GM1 does not Granger Cause GEX
0.0025	9.93550		GEX does not Granger Cause GM1
0.4863	0.73691	38	GTE does not Granger Cause GEX
0.7040	0.35475		GEX does not Granger Cause GTE
0.8373	0.17847	38	GM1 does not Granger Cause GGDP
0.0960	2.51749		GGDP does not Granger Cause GM1
0.2717	1.35572	38	GTE does not Granger Cause GGDP
0.0547	3.17693		GGDP does not Granger Cause GTE
0.0726	2.84329	38	GTE does not Granger Cause GM1
0.3915	0.96491		GM1 does not Granger Cause GTE

أفصحت اختبارات سببية جرانجر كما هو مبين في الجدول رقم (7) عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومن الصادرات إلى عرض النقود، وأخيراً من الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى الإنفاق الحكومي، وهو ما يضع تساؤلاً حول التداخل ما بين دور الصادرات وما بين السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقود في التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج

اختبرت الورقة الفاعلية النسبية للسياستين النقدية والمالية ضمن السياق الحديث للاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية، في حالة ليبيا خلال الفترة من (1970-2010م) باستخدام أسلوب **Autoregressive (ARDL) Distributed Lag**، لأجل اختبار ادعاءات النقديين والكينزيين ولاستكشاف أي من السياستين أكثر فعالية نسبيا في التأثير على النمو الاقتصادي في ليبيا.

فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات قيد البحث، فالسياسة النقدية برزت كأهم متغير للفترتين القصيرة والطويلة، حيث مثلت قيمة المرونة الخاصة بالسياسة النقدية مقدار (0.365)، بمعنى أن تغير بنسبة 1% في عرض النقود يؤدي إلى تغير قدره 0.365% في معدل النمو الاقتصادي وبنفس الاتجاه، بينما السياسة المالية لم تكن ذات أهمية كبيرة نسبيا، بالنظر إلى قيمة معامل المرونة التي تساوي (0.137) سواء للفترة القصيرة أو الطويلة، وعليه خلصت الورقة إلى أن السياسة النقدية هي الأداة الأقوى والأكثر فاعلية، مقارنة بالسياسة المالية لأجل تحسين النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، كما أشارت النتائج إلى أن معامل التغذية العكسية ينطوي على قيمة سالبة وذات أهمية نوعا ما، وهو ما يعني أن 25% من الاختلال في التوازن للفترة السابقة يتم تصحيحه في الفترة الحالية.

كما يتضح من نتائج اختبار السببية النتيجة الرئيسية، أن الصادرات في اقتصاد أحادي الجانب متخلف من حيث هيكله الإنتاجية، ولم تتطور مؤسساته المالية بدرجة كافية لتمارس تأثيرها على النشاط الاقتصادي، تلعب دورا رئيسيا من خلال ما توفره من عملات أجنبية تؤثر في عرض النقود من خلال زيادة قيمة المصادر الخارجية للقاعدة النقدية.

وبذلك تكون الدراسة الحالية قد اتفقت مع نتائج معظم الدراسات السابقة التي تم عرضها في استطلاع الأدبيات حول فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية، مقارنة بالسياسة المالية في معظم الدول التي تناولتها هذه الدراسات، وقد تباينت نتائج الدراسة الحالية مع النتيجة التي أفضت إليها دراسة (بوخشيم والحوتة 2012م)، التي أكدت على الأثر الأكبر للسياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية في المدى الطويل في الاقتصاد الليبي، ويعود الاختلاف في النتائج إلى أن الدراسة الحالية قد استخدمت على نحو مغاير من دراسة (بوخشيم والحوتة 2012م) معادلة سانت لويس المعدلة التي تشتمل على متغير الصادرات، حيث يتضح الدور الرئيسي للصادرات النفطية في التأثير على عناصر الإنفاق الكلي في الاقتصاد، وعلى عرض النقود، ومن ثم بيان أثر السياسات الاقتصادية المختلفة.

فالزيادة في الصادرات النفطية ومن ثم الزيادة في الحصيلة المتأتية عنها، تؤثر إيجابا على الدخل والنتائج المحلي الإجمالي مباشرة عبر زيادة صافي حصيلة الصادرات، باعتبار الصادرات مكونا أساسيا ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف في أدبيات التجارة الخارجية بالآثار الاستاتيكية للتحسن في ظروف التجارة الدولية، إلى

جانبا ذلك تؤدي زيادة حصيلة صافي الصادرات إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية كأحد العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، ما من شأنه أن ينعكس في صورة زيادة في عرض النقود، باعتبار القاعدة النقدية تمثل العمود الفقري للمعروض النقدي، الأمر الذي يوحي بسياسة نقدية توسعية، لم تحدث أثرت إيجابا على الدخل والنتائج المحلي الإجمالي، وهو أمر غير صحيح بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الليبي وضعف هيكله المالية، ومن ثم انخفاض مرونة الاستثمار تجاه التغيرات في سعر الفائدة لأسباب دينية وثقافية ومؤسسية، عليه فإن الإسهام أو الإضافة التي يمكن أن تكون قد حققتها هذه الدراسة إنما تتمثل في بيان القناة التي يؤثر عبرها عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في دولة نامية، وذلك بإدخال متغير الصادرات حسبما نصت عليه معادلة سانت لويس المعدلة، لإزالة أي لبس أو غموض عن الأثر النسبي للسياسة النقدية في اقتصاد يتسم بارتفاع درجة الانفتاح على الخارج، والاعتماد في الصادرات على حصيلة تصدير سلعة رئيسية واحدة.

الهوامش

1. لمعرفة المزيد من التفاصيل عن السياسات المالية والنقدية وعن آلية عمل نموذج (IS – LM) يمكن الاطلاع على:
 - بوحبيل، عبدالفتاح عبدالسلام (1996م)، "التحليل الاقتصادي الكلي، النظرية والسياسات الاقتصادية"، منشورات جامعة الجبل الغربي، غريان.
 - بوسدره، فتحي صالح (2015م)، "مذكرات في الاقتصاد التحليلي الكلي"، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، ص ص 45 – 101.
2. لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى

Hasanov Fakhri (2010), "The Impact of Real Oil Price on Real Effective : Exchange Rate: The Case of Azerbaijan", DIW BERLIN, August.

المراجع

أولاً. المراجع العربية:

- الجنابي، نبيل مهدي (بدون تاريخ)، "نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة St.Louis على الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2011م)، العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، متوفر على: <http://www.docudesk.com>
- الهيتي، أحمد حسين، أوس فخر الدين أيوب (2012م)، "دور السياسات المالية والنقدية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، ص ص 16 – 40.
- إيدجمان، مايكل (1999م)، "الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- بوحبيل، عبدالفتاح عبدالسلام (1996)، "التحليل الاقتصادي الكلي، النظرية والسياسات الاقتصادية"، منشورات جامعة الجبل الغربي، غريان، ليبيا.
- بوخشيم، عبدالناصر عزالدين، أحمد علي الحوتة، "الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية: دراسة قياسية عن الاقتصاد الليبي للفترة 1975 – 2005م"، ورقة بحثية قدمت ضمن أعمال المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول، بنغازي، أبريل.
- بوسدره، فتحي صالح (2015م)، "مذكرات في الاقتصاد التحليلي الكلي"، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي.

- طويل، بهاء الدين (2012م)، "دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، يونيو 2012م، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ثانيا. المراجع الأجنبية:

- **Abu Hasan, Md, Md. Ashraful Islam**1, Md. Abul Hasnat1 and Md. Abdul Wadud (2016), "The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Economic Growth in Bangladesh", **Economics** 2016; 5(1): 1-7, ISSN: 2376-659X (Print); ISSN: 2376-6603 (Online).
- **Adeniji, Sesan and Olaniyi Evans (2013)**, " Searching for the Relative Potency of Monetary and Fiscal Policies in Selected African Countries: A Panel Data Approach to St. Louis Equation", **Munich Personal RePEc Archive (MPRA)**, Paper No. 52420, posted 23 December 2013.
- **Ajayi, Michael Adebayo and Olufemi Adewale Aluko (2017)**, "Evaluating the Relative Impact of Monetary and Fiscal Policy in Nigeria using the St. Louis Equation", **ACTA UNIVERSITATIS DANUBIUS**, Vol 13, no 1, pp 40-50.
- **Ajibola, Joseph Olusegun (2016)**, "Effective Monetary Policy as a Recipe for Macroeconomic Stability in Nigeria", **Developing Country Studies** www.iiste.org ISSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 (Online), Vol .6, No.4, 2016.
- **Ajisafe, R.A., and Folorunso, B.A. (2002)**, "The Relative Effectiveness of Fiscal and Monetary Policy in Macroeconomic Management in Nigeria ", **The African Economic and Business Review**, Vol. 3, No. 1, Spring 2002.
- **Al-Shiab, Mohamed Salam (2008)**, "The Influence of Fiscal and Monetary Policies on the Capital Market: A Vector Autoregressive (VAR) Model", **Journal of Administration and Economic Sciences**, Qassim University, Vol. 1, No.2, 2008.
- **Anna, Chingarande (2012)**, " **The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Economic Activity in Zimbabwe (1981: 4 – 1998: 3) “An Error Correction Approach”**, **International Journal of Management Sciences and Business Research**, 2012 Vol, 1. No 5 ISSN (2226-8235).
- **Andersen Leonall C and Jerry L. Jordan (1986)**, "Monetary and Fiscal Actions: Test of their Relative Importance in Economic Stabilization", **Federal Reserve Bank of St. Louis Review**, October.
- **Arestis, Philip (2009)**, "Fiscal Policy within the New Consensus Macroeconomics Framework". **Cambridge Centre for Economic and Public Policy CCEPP** WP06-09, February.
- **Arestis, Philip (2011)**, "Fiscal Policy Is Still an Effective Instrument of Macroeconomic Policy", **PANOECONOMICUS**, 2011, 2, pp. 143-156.

- **Batten, Dallas S and Daniel L. Thornton (1986)**, "The Monetary-Fiscal Policy Debate and the Andersen Jordan Equation", **Federal Reserve Bank of St. Louis**, October.
- **Batten, Dallass and R. W. Hafer (1983)**, "The Relative Impact of Monetary and Fiscal Actions on Economic Activity: A Cross-Country Comparison", **Federal Reserve Bank of St. Louis Review** January 1983, Vol 65, No.1.
- **Dickey, D., & Fuller, W. A. (1981)**. Likelihood Ratio statistics for autoregressive time serise with a unit root. **Econometrica**, 49 (4),1057-1072.
- **Eggertsson, Gauti B and Michael Woodford (2004)**, "Optimal Monetary and Fiscal Policy in a Liquidity Trap", In a published volume from the National Bureau of Economic Research, **NBER International Seminar on Macroeconomics**, Available on:
<http://www.nber.org/chapters/c0076>
- **Fatima, Ambreen and Azhar Iqbal (2003)**, "THE Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: An Econometric Study", **Pakistan Economic and Social Review**, Volume XLI, No. 1&2 (2003), pp. 93-116.
- **Hasanov Fakhri (2010)**, "The Impact of Real Oil Price on Real Effective Exchange Rate: The Case of Azerbaijan", **DIW BERLIN**, August.
- **Jawaid, Syed Tehseen; Arif, Imtiaz and Naemullah, Syed Muhammad (2010)**, "Comparative analysis of monetary and fiscal Policy: a case study of Pakistan", **Munich Personal RePEc Archive (MPRA)**, Paper No. 30850, posted 14June 2011.
- **Kabanda, Richard (2013)**, "Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies in in Macroeconomic Stabilization in in a Developing and Post Conflict Economy: The case of Rwanda" Un published Master Thesis, The **University OF Nairobi**. Available on:
<http://erepository.uonbi.ac.ke/handle/11295/97796>
- **Kabanda Richard, Peter W. Muriu & Benjamin Maturu (2018)**, "Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Output Stabilization in Developing Countries: Evidence from Rwanda", **International Journal of Economics and Finance**; Vol. 10, No. 1; 2018 ISSN 1916-971X.
- **Kenneth N. Kuttne and Adam S. Posen (2002)**, "Fiscal Policy Effectiveness in Japan", **Journal of the Japanese and International Economies** 16, 536–558 (2002).
- **Kohler, Walpurga Töglhofer and Lukas Reiss (2009)**, "The Effectiveness of Fiscal Stimulus Packages in Times of Crisis", **Monetary Policy & the Economy** Q1/09, pp 78-99.
- **Kretzmer, Peter E (1992)**, "Monetary vs. Fiscal Policy: New Evidence on an Old Debate", Federal reserve Bank of Kansas City, **Economic Review**, Second Quarter 1992, pp 21 -30.
- **Lambertini, Gucas and Riccardo Rovelli (2003)**, "Monetary and Fiscal Policy Coordination and Macroeconomic Stabilization: A Theoretical Analysis", Available at:
<http://ideas.repec.org/p/bol/bodewp/464.html>

- **Malawi Ahmed I (2009)**, "The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Economic Activity: A Comparison between Jordan and Tunisia by Using an Error Correction Mechanism (ECM)", *Dirasat, Administrative Sciences*, Volume 36, No. 1, pp 191 – 198.
- **Pesaran, Shin and Smith, (2001)**, "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16: 289–326.
- **Shahid Ali, Somia Irum and Asghar Ali** (Whether Fiscal Stance or Monetary Policy Is Effective for Economic Growth in case of South Asian Countries?)
Available on:
https://econpapers.repec.org/article/pidjournal/v_3a47_3ay_3a2008_3ai_3a4_3ap_3a791-799.htm
- **Sen, Huseyin and Ay se Kaya (2015)**, "The relative effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on growth: what does long-run SVAR model tell us?", **Munich Personal RePEc Archive (MPRA)**, Paper No. 65903, posted 4 August 2015.
- **Syed Tehseen Jawaid, Imtiaz Arif & S.M. Naeemullah (2010)**, "Comparative Analysis of Monetary and Fiscal Policy: A Case Study of Pakistan", **Nice Research Journal** Vol. 3: (2010): pp. 58-67.
- **Topcu, Mert and Ayhan Kuloglu (2012)**, "Total Spending Equation of St. Louis Model: A Causality Analysis for Turkish Economy", **Chinese Business Review**, ISSN 1537-1506, Vol. 11, No. 4, pp 368-376, April.
- **Younus, Sayer (W.D)**, "Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Output Growth in Bangladesh: A Co integration and Vector Error Correction Approach", Available at:
https://www.cbsl.gov.lk/sites/default/files/Monetary_n_Fiscal_BB_CBL_full.pdf

* * * * *

**مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس لتحقيق التنمية المهنية في تعليم العنصر البشري
كأحد مقومات النظام الحاسبي
(دراسة ميدانية على المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي)**

أ.عبدالسلام محمد عمر البريكي - كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

الملخص

تحرّرت الدراسة عن مدى توظيف أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي، لذكائهم العاطفي بأبعاده (الوعي بالذات، إدارة الانفعالات، الدافعية، التعاطف، المهارات الاجتماعية) لتحقيق التنمية المهنية في التعليم، وقد بينت النتائج ارتفاع الذكاء العاطفي لدى عينة الدراسة، كما تبين من النتائج عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في إجابات العينة ترجع للنوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، التخصص العلمي، ومدة الخبرة، وتم تقديم مجموعة من التوصيات من أهمها: توعية أعضاء هيئة التدريس بأهمية الذكاء العاطفي والعمل على تدريبهم لإثراء معرفتهم، الاستعانة بخبراء علم النفس لتعزيز رفع الصحة النفسية للطلاب وتقوية عمل الذاكرة العاملة، دراسة العوامل المسببة لنوبات الغضب، والتعرف على كيفية كبحها والتعامل معها من قبل المحيطين، وإنشاء مراكز تهتم بتوجيه أعضاء هيئة التدريس لدعم أدائهم، ومراكز تهتم بالصحة النفسية للطلاب للتعرف على انفعالاتهم وما يعيق تحصيلهم العلمي، بالإضافة إلى اقتراح مجموعة دراسات مستقبلية تهتم بكيفية تطوير طرق تدريس المهارات الحاسوبية الفنية وتعزيزها بالمهارات الناعمة كالتواصل الفعال، والعمل تحت الضغط وحل المشاكل بمرونة.

المصطلحات الرئيسية: الذكاء العاطفي - المحاسبة عن الذكاء العاطفي - التنمية المهنية.

Abstract

This study investigated the extent to which faculty members employ their emotional intelligence to achieve professional development in education at the Institute of Financial and Managerial Sciences. The study, moreover, discerned differences in employing emotional intelligence across gender, marital status, area of discipline, and experience. The research instrument used was a questionnaire developed from a review of the Literature, and it consisted of 34 questions that determined the level of emotional intelligence. The findings revealed that faculty members were highly emotionally intelligent and concluded that no significant differences were observed in employing emotional intelligence across gender, marital status, area of discipline, and experience. The paper concludes with suggestions for enhancing faculty members' awareness of emotional intelligence, establishing centers for effective communication with students to identify what hinders their academic achievement, and directions for further research.

Key words: Emotional Intelligence, Accounting for E.I, Professional development.

أولاً. الإطار العام للدراسة

1-1. المقدمة

يتمثل الهدف الأسمى للجامعات والمعاهد في إثراء المعرفة وإعداد كوادر مؤهلة تأهيلاً علمياً وفنياً في مختلف المجالات من خلال تقديم أفضل المعارف النظرية والعملية، حيث تتميز هذه المؤسسات بتنوع تخصصاتها وبرامجها التعليمية ومراحلها الدراسية ابتداءً من مرحلة الدبلوم ثم البكالوريوس مروراً بالمجستير و انتهاءً بمرحلة الدكتوراة، أو بمعنى آخر تعلم المهارات الفنية التخصصية، وهنا يتوقف إتمام كل مرحلة على مدى نجاح الطالب أكاديمياً وعلى مدى إنجازه لكافة المتطلبات الخاصة بكل مرحلة من تعليم وتدريب، ويلتحق المتفوقون في العادة بهذه المؤسسات لحمل رسالة التعليم والمساهمة في إعداد غيرهم من الأجيال وترحيل المعارف النظرية والعملية وتحقيق النمو التعليمي.

فيعد التعليم أعظم رسالة بعد رسالة الأنبياء الذي يجب أن يجمع بين المنهجية العلمية الصحيحة وبين الأخلاق والقيم، فعضو هيئة التدريس الذي يعتبر حجر الأساس في العملية التعليمية يحتاج إلى تطوير إمكانياته وأدواته وأساليبه بالإضافة إلى سلوكياته، بما يواءم تقدمه العلمي بل وبجاجة إلى ضبط انفعالاته، نظراً لإطلاقه على أجيال وبالتالي سيكون لردود أفعاله وتصرفاته انعكاسات في مرآة المستقبل والمتمثلة فيمن سيحمل الراية من بعده، أي أن عضو هيئة التدريس لدية مهارات وقدرات تمكنه من زرع بذور الوعي بالانفعالات وضبطها وفن التعامل مع الغير وتنميتها في طلابه.

وهنا يبرز موضوع الدراسة فالغاية الأهم تكمن في بيان مدى توظيف عضو هيئة التدريس لذكائه العاطفي في العملية التعليمية لتحقيق التنمية المهنية، لذلك فقد تضمنت الدراسة على أربعة مباحث تناول المبحث الأول الإطار العام والثاني الإطار النظري والثالث الجانب الميداني واختتمت الدراسة بالمبحث الرابع الذي تناول عرض الاستنتاجات والتوصيات.

1-2 . مشكلة الدراسة

أسهمت متغيرات الدراسة في التقصي عن مدى تمتع عضو هيئة التدريس بمهارات الذكاء العاطفي، وعن قدرته على توجيه الطلاب وممارسة التأثير عليهم وعلى زملاء المهنة لدعمهم للوصول إلى النجاح، فكثيراً ما تشتد وتيرة الجدل داخل الحرم الجامعي وتتأزم لتصل إلى الشجار أمام الطلاب وهذا يسئ لمكانة عضو هيئة التدريس باعتباره قدوة للطلاب، ومن هنا تبرز معضلة الدراسة على المستوى النظري من حيث:- تعدد المقررات الدراسية في مرحلتي البكالوريوس والمجستير في مجال الدراسات الاقتصادية بصفة عامة في ليبيا، التي يمكن وصفها بالثرثاء الأكاديمي ولكنها تقتصر على الجوانب العلمية والنظرية الملموسة أي تعليم المهارات الفنية التخصصية، بل ويتوفر دور الإشراف الأكاديمي ولكنه يقتصر على تقديم النصائح المعرفية عن المقررات الدراسية من واقع الخبرة السابقة ولا يوجد ما يتم تقديمه على صعيد المهارات غير ملموسة، فالجدل هنا حول إنعدام تعليم مهارات ذكاء العلاقات التجارية ودورها الفعال في تحقيق النجاح المهني وبناء علاقات حميمة واستثمارها في الأجيال القادمة، أما على صعيد المشكلة الميدانية فالدراسة تُسلط الضوء على الذكاء العاطفي وأبعاده ودوره في تحقيق التنمية والنجاح المهني لأعضاء هيئة التدريس بصفة عامة ومعلمي المحاسبة بصفة خاصة.

فسضح مشكلة الدراسة بصورة أساسية من خلال التساؤلين الآتيين:

■ التساؤل الأول: ما مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس لتحقيق التنمية المهنية في

التعليم؟ ويشتمل منه التساؤلات التالية:

1. ما هو الذكاء العاطفي، وما هي مهارته، وكيف يتم قياسه؟

2. هل يمكن تنمية مهارات الذكاء العاطفي؟
3. ما هي علاقة الذكاء العاطفي بالتنمية المهنية؟
4. ما هي علاقة الذكاء العاطفي بالمحاسبة والتعليم المحاسبي؟
5. ما هي الأصول العاطفية والإلتزامات العاطفية؟

■ **التساؤل الثاني:** هل توجد اختلافات ذات دلالة احصائية في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول توظيف الذكاء العاطفي، من قبل أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية ترجع لبعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والتخصصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، التخصص العلمي، مدة الخبرة)؟

1-3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات المدروسة لا سيما في موضوع الذكاء العاطفي التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المهنية والتعليمية، من خلال تقويم العنصر البشري واستثمار علاقات ودية بغيره وتحقيق وفاق وتفاهم وظيفي، فالنظام المحاسبي جزء من نظام المعلومات الذي يوصف بأنه نظام صناعي مفتوح معقد واحتمالي، وبالتالي فالنظام المحاسبي التعليمي الذي يختص بتكوين كفاءات محاسبية بشرية، التي تعتبر أحد المقومات الرئيسية للنظام المحاسبي هو أيضاً نظام صناعي من صنع الإنسان، باستخدام الموارد ومفتوح فهو يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها، عليه يمكن توضيح أهمية الدراسة بجانبين: - **الجانب النظري** من خلال عرض تأطير نظري عن الذكاء العاطفي وانعكاساته في تحقيق التنمية المهنية والبشرية، وأبرز ما توصل إليه الباحثون في هذا المجال وعرضه من خلال جملة من المحاور المهمة.

أما **الجانب الميداني** فتركز الدراسة على العنصر البشري بأعباءه أحد مقومات النظام المحاسبي، الذي يجب أن تتعدى مهارته إعداد الحسابات والقوائم المالية ومراجعتها، واتخاذ القرارات وتقديم الاستشارات المالية، وتطوير الأداء المالي وتصميم النظم المحاسبية وتطويرها، لتشمل كيفية قياس الذكاء العاطفي وتنمية قدراته ومهارته المتعلقة بالوعي بالذات وإدارة الانفعالات وممارسة التحفيز الذاتي لتحقيق التفوق والإبداع، وقراءة عواطف الآخرين والاستجابة لها، ومهارات تطويع الآخرين والفوز بنتجتهم والتأثير فيهم، فضلاً عن فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لإجراء المزيد من الأبحاث في مجال الذكاء العاطفي الذي يعتبر أحد الأصول غير الملموسة.

1-4. أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:
- التعرف على التنمية المهنية ومبادئها وأهدافها ومجالاتها ومعوقاتها.
- التعرف على مفهوم الذكاء وأنواعه.
- التعرف على مفهوم الذكاء العاطفي وأهميته وأهدافه وأبعاده وخطوات تطويره وتنميته.

1. التعرف على صلة الذكاء العاطفي بالتنمية المهنية والبشرية.
2. التعرف على علاقة الذكاء العاطفي بالحاسبة والتعليم المحاسبي.
3. التعرف على كيفية قياس الذكاء العاطفي وبيان فروقات توظيفية بين أفراد العينة.

1-5. فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الرئيسية الأولى: تدني توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية، ويشترك منها الفرضيات الفرعية التالية:
 1. تدني مهارات وقدرات الوعي بالذات.
 2. تدني مهارات وقدرات إدارة الذات.
 3. تدني مهارات وقدرات تحفيز الذات.
 4. تدني مهارات وقدرات التعاطف مع الغير.
 5. تدني المهارات والقدرات الاجتماعية.
- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية، ترجع لبعض العوامل الشخصية والاجتماعية والتخصصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، التخصص، ومدة الخبرة).

1-6. مجتمع وعينة الدراسة

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة ولتطبيق الجانب الميداني فقد تم اختيار المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية، نظراً لكونه خرج دفعات متعددة من الطلاب في ظل اعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فتم اختيار عينة وفقاً لجدول (Krejcie & Morgan) تتكون من 56 عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية من مختلف الأقسام العلمية من أصل 65 عضواً حسب جدول المواد المعروضة لدى رؤساء الأقسام العلمية، وحسب كشف مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس.

1-7. منهجية الدراسة

بالنظر لموضوع الدراسة وأهدافها وطبيعة متغيراتها التي تعد حجر الأساس في اختيار المنهج الملائم فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على أساس الوصف المنظم والدقيق للمعلومات عن ظاهرة معينة، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص دلالاتها، والوصول إلى نتائج تساعد على فهم الواقع، فالدراسة تستند إلى قائمة الاستبانة لجمع البيانات لغرض قياس الذكاء العاطفي وأبعاده، أما عن الأساليب الإحصائية الاختبارية المستخدمة فقد تم استخدام الاختبارات المعلمية وتحديدًا اختبار (T) لعينة واحدة، فقد تبين من خلال اختبار (كالمجروف سميرنوف) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت القيم الاحتمالية لأبعاد الذكاء العاطفي أكبر من 5%.

8-1. أدوات الدراسة

تتمثل أدوات الدراسة في المصادر والمراجع المطبوعة والإلكترونية، وقائمة الاستبانة تم إعدادها وفقاً لنموذج (ليكرت الخماسي)، ولغرض التحقق من ثبات الاستبانة تم الاعتماد على اختبار (Cronbach's Alpha) حيث بلغ معامل ألفا للثبات (0.956)، أما معامل الصدق فبلغ (0.978) وهي قيم تدل إمكانية الاعتماد عليه في إجراء الدراسة الميدانية.

9-1. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- 1.. الحدود البشرية: وتشمل أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية..
- 2.. الحدود المكانية: تم اختيار المؤسسات التعليمية وبالتحديد المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي.
- 3.. الحدود الزمانية: تجسد الوقت المستغرق في إعداد الدراسة 4 أشهر، من شهر 2018/11 إلى شهر 2019/02.
- 5.. الحدود الموضوعية: تركزت الدراسة على مدى توظيف الذكاء العاطفي وأبعاده (الوعي بالذات، إدارة الذات، الدافعية، التعاطف، المهارات الاجتماعية).

10-1. الدراسات السابقة

فيما يلي مجموعة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي:

- 1.. دراسة Jones & Abraham (2009) بعنوان: "أهمية توظيف مهارات الذكاء العاطفي في التعليم المحاسبي" (The Value of Incorporating Emotional Intelligence Skills in the Education of Accounting Students) ، هدفت الدراسة إلى تقديم تقرير عن دمج مهارات الذكاء العاطفي في التعليم المحاسبي، وتم اقتراح مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها خلال التعليم الجامعي لثقل مهارات المتعلمين وإعدادهم لسوق العمل.
- 2.. دراسة Khaledian et al (2013) بعنوان: "علاقة الذكاء العاطفي بالخوف من الإمتحانات والتحصيل العلمي لمتعلمي المحاسبة" (The relationship between accounting students' emotional intelligence and test anxiety and also their academic achievements) ، هدفت الدراسة إلى فحص علاقة الذكاء العاطفي لمتعلمي المحاسبة في مرحلة البكالوريوس وما بعدها بالخوف من الإمتحانات والتحصيل العلمي، وأظهرت النتائج وجود ارتباطات سلبية كبيرة بين الذكاء العاطفي للطلاب وخوفهم من الإمتحانات، وكذلك بين خوفهم من الامتحانات والتحصيل العلمي.
- 3.. دراسة Lynn Cook et al (2011) بعنوان: "دور الذكاء العاطفي في التعليم المحاسبي والخبرة العملية" (Emotional Intelligence: The Role of Accounting Education and Work Experience) ، هدفت الدراسة إلى فحص الذكاء العاطفي لطلاب المحاسبة في ثلاثة جامعات ومقارنتها بطلاب الفنون الحرة، وأظهرت النتائج قلقاً بخصوص برامج التعليم المحاسبي وتم تقديم مجموعة من التوصيات لتطويرها وتوجيهات لمتعلمي المحاسبة لاكتساب خبرة قبل البحث عن العمل.
- 4.. دراسة Tucker et al (2014) بعنوان: "المحاسبة عن الذكاء العاطفي: هل يتنبأ الذكاء العاطفي بنمو أكبر في الثقافات؟" (Does emotional intelligence predict greater intercultural growth?) ، وهدفت الدراسة إلى تحديد علاقة الذكاء العاطفي بالتنمية بين الثقافات لمتعلمي المحاسبة من خلال برنامج قصير للدراسة بالخارج، وأسفرت النتائج عن مصداقية

الذكاء العاطفي كمؤشر للتنبؤ بالنمو في الثقافات في صورة انخفاض المركزية العرقية ومخاوف التواصل مع الآخرين، وتم تقديم توصيات تتمثل في تعزيز النداء بضرورة تدريب طلاب المحاسبة على الذكاء العاطفي لتعزيز نجاحهم الوظيفي.

5.. دراسة أسماء (2015م) بعنوان: " قياس مستوى الذكاء الوجداني لدى بعض العاملين في القطاع العام"، هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الذكاء العاطفي لدى بعض العاملين بالقطاع العام ومحاولة إيجاد دالة للتنبؤ بمستوى الذكاء العاطفي، وبينت النتائج أن تمتع أفراد العينة بذكاء عاطفي مقبول ووجود تباين في إرتباط الذكاء العاطفي بمتغيرات الخبرة، والعمر، والتحصيل.

6.. دراسة صالح و داوود (2011م) بعنوان: "الذكاء العاطفي لدى المرشدين التربويين"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الذكاء العاطفي لدى المرشدين التربويين، وأظهرت النتائج تمتع عينة الدراسة بالذكاء العاطفي والإناث هم الأكثر ذكاءً عاطفياً.

ثانياً. الإطار النظري

1-1.. مفهوم التنمية المهنية للمعلم

رسالة التعليم تتطلب التركيز على إثراء التعليم الرسمي وغير الرسمي، وذلك لخلق توازن بين التطور في العلم مع المحافظة على صقل مهارات التعامل مع الغير، وبالتالي تعدد مفاهيم التنمية المهنية ولكن لا تختلف في مضمونها فقد بينها (مرجي، 2016م، ص 126) على أنها:- برنامج منظم يمكن تنفيذه للوصول إلى أرقى مستوى أداء ممكن يكتسب من خلاله المعلم مجموعة من المهارات وتنمية التفكير الإيجابي لديه، لرفع مستوى التعلم والتعليم وتلبية حاجات المجتمع المتغيرة، وذكر (مقابلة، 2011م، ص 85-86) أن التنمية المهنية للمعلم أشمل من التدريب فهي تتضمن تقديم حلقات مترابطة من الخبرات والأنشطة والتدريب، بهدف تحقيق النمو المهني والعلمي والشخصي للمعلمين للوصول إلى الريادة في العملية التعليمية وأداء العمل بفاعلية أكبر، وعرفها (النشار، 2017م، ص 266) بأنها:- عملية تفكير منظمة تقوم على إحداث تغييرات سلوكية لدى المعلم تتمثل في تقوية شخصيته ومواهبه، وتركز على قدراته الإبداعية وعلاج نواحي القصور لديه، فهي عملية تحركها اتجاهات ودوافع فردية، للوفاء بالمسؤوليات الملقاة على المعلمين للوصول إلى الكفاءة والجودة في العملية التعليمية، التي تحقق تحسين تعلم الطلاب وإشباع حاجات المؤسسة التي يعمل بها المجتمع بكامله.

1-2. مجالات التنمية المهنية للمعلم

يتمثل رفع الكفاءة المهنية للمعلم في جميع مجالات عمله، فالمتغيرات الاجتماعية المعاصرة فرضت أدوراً جديدة على المعلمين فهم باحثون ومفكرون، قادة ومخططون وخبراء، وهذا يقود كما وضع (القحطاني و اليحيى، 2017م، ص 116-117) إلى تعدد مجالات التنمية لتشمل: مجال التطوير والتحديد المعرفي التخصصي الذي يهتم بمواكبة كل جديد في الحقل التخصصي، ومجال العلاقات الإنسانية الذي يهتم بالإرشاد والتوجيه والتفاعل والتواصل الطلابي في المواقف التعليمية، ومجال البحث العلمي الذي يسعى لرفع أصالة المعلم وإظهار مساهمته العلمية، ومجال توظيف تقنيات التعليم والاتصال الحديثة في العملية التعليمية، ومجال الالتزام بأخلاقيات المهنة وتقويم السلوك مع الآخرين، ومجال تصميم المناهج وتطويرها بما يتوافق مع الحالة النفسية للمتعلم والسعي لتوصيلها وفق التقنيات الحديثة للمعلومات.

1-3. أهداف التنمية المهنية للمعلم

تسعى التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي بينها (إبراهيم، 2016م، ص 352-353) في مواكبة النظريات التربوية الحديثة والتطورات التخصصية والسعي لتوظيفها بما يحقق التعلم المستمر، إكساب المعلم مهارات جديدة تمكنه من التصدي للمشاكل التعليمية وإيجاد حلول لها وإغناء كفاءته لتحقيق متطلبات عمله، إثراء المعلم بأحدث ما توصل إليه التطور التقني والعلمي لتحديد المناهج

وإتباع طرق التدريس الحديثة، تزويد المعلمين بمهارات التقييم الذاتي وتعزيز دورهم في خلق مجتمعات فعالة ليصبحوا أكثر فائدة للمجتمع، تعزيز المهارات القيادية للمعلم من خلال إدراكه أن ما يحتاجه ليكون قائداً جيداً لا يختلف عنما يحتاجه ليكون معلماً جيداً.

1-4. مبادئ التنمية المهنية للمعلم

ترتكز التنمية المهنية للمعلمين على مجموعة من المبادئ الخاصة بالتربية والتعليم التي يمكن الاسترشاد بها لإعداد معلم كفاء، فقد أشار (مرجي، 2016م، ص 126-127) إلى المبادئ العامة وهي: مبدأ وضوح الأهداف والقابلية للتنفيذ، ومبدأ الحق المشروع فهي تشمل جميع المعلمين وفي كافة مراحلهم التعليمية، ومبدأ تحسين العملية التعليمية للمعلم والمتعلم، ومبدأ تلبية احتياجات المؤسسات التعليمية والمجتمع، ومبدأ التغلب على الفروق الفردية بين المتعلمين، ومبدأ التحديد وإثارة دافعية المتعلمين وتنمية روح التحدي لل صعوبات، ومبدأ التأكيد على أهمية التنسيق الفعال بين الأطراف ذات العلاقة، ومبدأ التحفيز وتقديم المكافآت المعنوية والمادية كما بين (Tsivitanidou, 2018, p92-93) المبادئ الخاصة بتنمية المعلمين مهنيًا وهي: مبدأ الانخراط المعرفي الذي ينص على تبادل الأفكار والمعارف والخبرات بشكل وحيادي، ومبدأ إدراك البيئة التعليمية الذي ينص على فهم طبيعة عملية التدريس وخبراته، ومبدأ التسامح الفكري الذي يشجع على تقديم المقترحات والتعبير عن عدم الموافقة، ومبدأ التوازن التربوي الذي ينص على وجود سلطة تربوية لتحقيق التوازن بين اهتمامات المعلمين واهتمامات المؤسسة.

1-5. معوقات التنمية المهنية للمعلم

على الرغم من ثراء برامج التنمية إلا أن تنفيذها لا يخلو من الصعوبات، فعرض (الجعد و الشهري، 2018م، ص 213-214) مجموعة من المعوقات وهي: **معوقات شخصية** تتمثل في ضعف المهارات الفنية التخصصية للمعلمين ومقاومتهم للتغيير وعدم الماهم بأهمية التنمية، و**معوقات مادية** تتضمن عدم توافر المخصصات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية وضعف تجهيز القاعات الدراسية بالتقنيات الحديثة وقلة الحوافز المادية والمعنوية، **معوقات إدارية** وتتمثل في ضعف التخطيط والتقييم والمتابعة لبرامج التنمية وتحديد النواحي التي يحتاج فيها المعلمين للدعم والتوقيت المناسب لهم.

2-1. مفهوم الذكاء وأنواعه

أختلف الكتاب والفلاسفة في تعريف الذكاء فالبعض يرى: - أنه ليس هناك حد للمهارات والقدرات التي يمتلكها الإنسان، فقد عرفته (عفيفي، 2015م، ص 9): - بأنه مهارات الفهم والتجديد والتحليل واكتشاف الأخطاء وتوجيه التفكير لحل المشاكل وتحديد دقة الحل لتحقيق التعلم، وذكر (الجبالي، 2016م، ص 8) أن الذكاء: - قدرات فطرية طبيعية تكون مجموع المهارات الفردية التي بدورها تؤثر على جميع نشاطات العقل وتوجيه السلوك، ويرى (العيد، 2018م، ص 21-22) أن الذكاء طاقة عقلية شاملة تمكن الفرد من العمل والتفكير والقيام بسلوك معين والتأثير فيمن حوله، أما أنواع الذكاء كما أشار (شريف، 2017م، ص 104-105) فهي تتعدد حسب المراكز المخية المسؤولة عنها وهي: **الذكاء اللغوي**: ويشير إلى مهارات الاستخدام العملي للغة بهدف البلاغة أو البيان، **الذكاء المنطقي أو الرياضي**: - يعني مهارة استخدام الأرقام والقيام بالعمليات الحسابية المعقدة للوصول لعلاقات منطقية، **الذكاء التصوري**: ويشير إلى مهارات التصوير البصري والتمثيل الجغرافي والقيام بعمليات تصميم الديكور والأعمال الهندسية، **الذكاء الجسمي**: ويشير إلى المهارات الجسدية التعبيرية مثل التمثيل والرقص والرسم ومهارات مرونة استخدام اليدين والجسد، **الذكاء الموسيقي**: ويشير إلى مهارات التعبير الموسيقي وإنتاج الموسيقى والإيقاع، **الذكاء الاجتماعي**: يتمثل في مهارات التواصل مع الآخرين وإدراكهم والتمييز بين نواياهم ودوافعهم ومشاعرهم وفقاً لنبرات الصوت وتعابير الوجه وحركات الجسد، **الذكاء العاطفي**: وهو قدرات عقلية تتضمن عمليات معرفية عن الذات والآخرين من حولنا ومهارات تحفيز

الذات والآخرين والتأثير فيهم، الذكاء الروحي أو الخارجي: ويشير إلى مدى تعمق الفرد في سبب وجوده ومعرفته للعلاقات التي تربط الظواهر المحيطة به ومدى تقديره للدور الذي يلعبه في الحياة ومدى اعتزازه بنفسه.

3-1. مفهوم الذكاء العاطفي

اختلف الكتاب والباحثون في ترجمة مصطلح (Emotional Intelligence) وبالتالي تعدد مسمياته فيطلق عليه الذكاء العاطفي أو الذكاء الانفعالي أو الذكاء الوجداني، ولكن لم يختلف مفهوم الذكاء العاطفي نظراً لوقعه بين منطقة التفاعل بين النظام المعرفي والنظام العاطفي فقد أشار إليه (الجبالي، 2016م، ص 143-144): -على أنه مهارة تصنيف انفعالاتنا والتفريق بينها بشكل سليم وانفعالات الآخرين وتوظيف المعلومات العاطفية لتوجيه أفكارنا وسلوكنا للتأثير في الآخرين، ووصفه (عيسى والمصري، 2018م، ص 50-55): -على أنه القدرة على الاستدلال على العواطف والتمييز بينها وفهمها والاستفادة منها وتنظيمها واستخدام معلوماتها لترشيد أنفسنا والرفي بتصرفاتنا مع من حولنا بما يحقق فعالية أكبر في حياتنا اليومية. ووصفه (الحريري، 2016م، ص 288-294): -بأنه وعي الفرد بهويته الذاتية وأحاسيسه الداخلية اتجاه نفسه والآخرين، وتوظيف هذه الأحاسيس لتحفيز ذاته ومن حوله والتواصل معهم والشعور بما يشعرون به، والوصول إلى إدارة انفعالاته ببراعة لتحقيق النجاح اليومي في الأعمال وخلق توافق مع الآخرين، ويمكننا تعريف الذكاء العاطفي: -بأنه القدرة على تحليل عواطفنا وإدراكها بشكل أكثر كفاءة لفهم أنفسنا والمحيطين بنا والتحكم في انفعالاتنا، للوصول إلى الازدهار الجماعي من خلال استخدام معلومات العواطف لتحسين مهارات التواصل مع الآخرين بشكل أكثر مرونة وتسامحاً، وتعزيز أدائنا في علمنا للوصول إلى النجاح في كافة الجوانب.

3-2. أهمية الذكاء العاطفي

تبرز أهمية الذكاء العاطفي من خلال أهمية الصفات التي يجب أن يتحلى بها الفرد لحل النزاعات وفن التفاوض والانفتاح لتقبل آراء الآخرين، فبين (الجبالي، 2016م، ص 73-80) أهمية الذكاء العاطفي للمدراء في: -فهم المهام والمسؤوليات بصورة عملية أكثر مع جعل عملية اتخاذ القرارات أكثر جودة لتضمنها مختلف وجهات النظر، وتحالف الأهداف المختلفة والمعقدة في توليفة متوافقة مع بعضها، وتعزيز التعاون وبناء شبكات من العلاقات الاجتماعية وتوجيهها نحو الأفضل وتخفيف الاتجاهات السلبية في العمل وتقوية الإيجابية منها، وإتقان مهارات التفاوض وبناء وتشكيل فرق عمل فعالة وتنمية مهارات القيادة وحل المشاكل والنزاعات، وتبرز أهمية الذكاء العاطفي للمؤسسات التعليمية وللمعلمين في أن مهارات وقدرات الذكاء العاطفي لا تُعَلَّم في المنازل والمدارس وبالتالي الافتقار لمهارات إدارة الانفعالات، فالمعلم الذي يقول أنا هنا للمساعدة وليس للتوبيخ يشعر طلابه بندرة الخطر والتهديد والقلق، فيمكن تلخيص أهمية الذكاء العاطفي في العملية التعليمية كما بينها (عيسى والمصري، 2018م، ص 114-170) فيما يلي: -إن معرفة المعلم لذاته تسمح له بمعرفة مشاعر الآخرين وتجعله أكثر وعياً بكيفية السيطرة على أفعاله وعلى غيره خصوصاً في حالة الفصول الدراسية المجهدة أو الفوضوية، فالذكاء العاطفي سيعزز من توازنهم.

إن المعلم الذي يمتلك القدرة على تحفيز ذاته سيمتلك القدرة على تحفيز طلابه والتواصل الفعّال معهم وفهمهم ومعرفة ما يحول دون تقدمهم العلمي، يمكّن الذكاء العاطفي المعلم الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية التي تطالب بتعليم المعرفة والقيم في آن واحد وتفهم مشاكل الطلاب والتعامل معهم بطريقة أكثر تواضعاً ودعمهم وأشعارهم بأنهم مميزون.

3-3. فوائد الذكاء العاطفي

يمنح الذكاء العاطفي الطلاب فوائداً عديدة كما بينها (الدخيل الله، 2014م، ص 86-90) وتمثل في: حرية اتخاذ القرار والتدريب على حل المشاكل ويزرع روح تحمل المسؤولية والقدرة على اكتشاف الأخطاء بمشاعر قوية وعقل مفتوح وتنمية الجانب الخلقى، من خلال الإقتماد بمعلم يعد نموذجاً للسلوك الأخلاقي الحميد، يعزز دور المعلم في توعية الطلاب بنقاط القوى والضعف الجسدية والتعليمية والاجتماعية وتنمية قدرتهم على التحكم في انفعالاته، علاوةً عن تحذيرهم من استعمال العنف واستبدالها بالتسامح والتماس العذر وقراءة انفعالات الآخرين، وتشجيعهم على التفكير والحوار الذي سيخلصهم من التوتر الذي قد يكون سبباً في سلوكهم العدواني، يساهم الذكاء العاطفي في بناء ثقة الطلاب بالنفس ويجعلهم أكثر قدرة على امتصاص الغضب ويزيد من نجاحهم في التعامل مع الضغوط، كما أن عدم الاهتمام بالذكاء العاطفي قد يعرض الطلاب لأمراض نفسية جسيمة، كالتوهم والشعور بالنبذ وعدم القدرة على التعبير عن الذات إلا تحت تأثير الكحول والمخدرات، مما يعني تقربهم وطاعتهم للأشخاص الخطأ الذين يشعرونهم بأنهم الأكثر تفهماً لاحتياجاتهم وتلبيتهم لها مما قد يعرضهم لمخاطر عدة.

3-4. أبعاد الذكاء العاطفي

يتكون الذكاء العاطفي حسب نموذج (Goleman) من خمسة أبعاد وعشرون مهارة وهي كما يلي:

3-4-1. الوعي بالذات Self-Awareness

يشير الوعي بالذات كما وضع (الحريري أ، 2016م، ص 288):- إلى قدرة الفرد على فهم أحاسيسه عند حدوثها وبالصورة التي حدثت بها ومهارة معرفتها والتعبير عنها، لتقويم النفس وإدراك الخطأ من الصواب وقدرة الفرد على الدراية بسماته وخصائصه والمآله بنقاط قواه وضعفه، وبالتالي فإن إدراك الذات يشمل على الذات الشخصية وهي الصورة التي نرى بها أنفسنا، والذات المثالية وهي الصورة في مخيلتنا التي يجب أن نكون عليها، والذات الاجتماعية وهي النظر إلى النفس من منظور المحيطين بنا ومراقبة ردود أفعالهم لتقييم أنفسنا كما بين (سيف، 2018م، ص 43-44) وأشار إلى أن الأجزاء الثلاثة تتفاعل مع بعضها وتؤثر في الثقة بالنفس والتواصل مع الآخرين، فعند إدراك الذات يستطيع الفرد الوصول إلى التناغم بين الأفعال والنوايا وبين القول والفعل وتحقيق الأهداف وتحديد ارتباطات الأشياء ببعضها، وأي تصرف يتناسب مع الموقف الذي يمر به ولملم بمن هم مثله كما عرض (محمد و علي، 2014م، ص 128-129) وبين أن الوعي بالذات يشمل مهارات الوعي بالدوافع والسلوكيات، ومهارات الدقة في تقويم الذات، ومهارة الثقة بالنفس.

3-4-2. إدارة الذات Self-Management

تشير إدارة الذات كما بين (سيف، 2018م، ص 47-51) إلى مهارة الفرد في ترشيد عواطفه وأفكاره لخلق توافق بين الرغبات التي يسعى لإشباعها والأهداف التي يسعى لتحقيقها، وبالتالي فهي تتطلب التوجيه الأمثل للذات واستثمار الانفعالات وتحويلها لمهارات من خلال تحديد مهاراتها الطبيعية أو المكتسبة، وما يمكن إضافته بالممارسة والتمرين للرفق بالنفس وتسهيل تحقيق الأهداف حسب أهميتها، فإدارة الذات كما وضع (محمد و علي، 2014م، ص 129-130) تتضمن فن معالجة المشاكل وتطوير القدرة على حلها من خلال التحكم في المشاعر والتصرفات وتنظيمها، ومعرفة تأثيرها على الآخرين لفهم مشاعرهم والانفتاح على مهارات التعبير عن مشاعرنا ومشاعر الآخرين، وتشمل إدارة الذات مهارات ضبط الذات، والشعور بالثقة، وصحو الضمير، القدرة على التكيف، التفاوض.

3-4-3. الدافعية Motivation

تشير الدافعية إلى مجموعة من المتغيرات الذاتية وغير الذاتية التي تقود الفرد للتحرك نحو تحقيق أهدافه، وتعمل على التناغم والتوازن الذاتي بين تحقيق الأهداف وإشباع الحاجات كما عرض (الحريري ب، 2016م، ص 241) فالتحفيز يعمل على تحريكنا وإثارتنا وتوجيهنا واستمرارية إشباع حاجتنا، وينقسم إلى نوعين من الدوافع وهي: دوافع وراثية تولد مع الفرد ولا يتم تعلمها،

ودوافع مكتسبة من محيطنا مثل دافع الإنجاز والتحصيل وتحقيق الذات وحب المغامرة، والدافعية تتضمن على مهارات الإنجاز، الإصرار، المبادرة، التجديد كما صرح (محمد و علي، 2014، ص 130-131).

4-4-3. التعاطف Empathy

لا يعني التعاطف مجرد الحائنة العادية مع الآخرين عن مجريات حياتهم ولكنه يمتد إلى مدى إحساسنا ما بداخل الطرف الآخر، فهو يشير كما ذكر (محمد و علي، 2014، ص 130-131) إلى مجموعة من المهارات التي تختص بالاستماع الدقيق ومحاولة فهمنا وإحساسنا بقوة ما يشعر به الآخرون ووضع أنفسنا مكانهم، بل ويمتد لمحاولة فهم الآخرين من تعابير وجوههم في حالة الصمت ونبرات صوتهم عند الكلام وحركات أجسادهم التي قد تكون أبلغ من الكلام والنهوض لمساعدتهم والاستجابة لهم، ويتضمن التعاطف على مهارات فهم الآخرين، دعم الآخرين، الهب بالمساعدة، التسامح. وبين (المذايبي، 2018، ص 63) أن التعاطف في علم الاعصاب الإدراكي ينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: تعاطف إدراكي يتمثل في المقدرة على فهم وجهة نظر الآخرين وتفهم أسباب اتخاذهم لقرارات معينة، والتعاطف الحركي ويتضمن القدرة على محاكاة الآخرين والاستجابة لحركاتهم مثل ابتسامة الوجه وحركة اليد للمصافحة، والتعاطف الوجداني ويتمثل في القدرة على الشعور بما يشعر به الآخرون، وللمشاعر ثلاثة أنواع وهي: المشاعر الموجهة نحو الآخرين وتمثل مشاعر التعاطف، والمشاعر الموجهة ضد الآخرين وتمثل مشاعر النفور والعداء، والمشاعر الموجهة إلى خارج الآخرين وتمثل اللامبالاة كما عرض (هيكل، 2013، ص 65).

5-4-3. المهارات الاجتماعية Social Skills

يشير مفهوم المهارات الاجتماعية كما بينها (فوزي، 2015، ص 76-78) إلى القدرات المكتسبة التي تمكن الفرد من التواصل والتكيف مع المحيط الداخلي والمتمثل في الأسرة أو المحيط الخارجي والمتمثل في كافة فئات المجتمع، بما يحقق فهم حاجات ورغبات وأحاسيس الآخرين وتجنبه النبذ والعقاب، فهي تشمل مجموع الأفعال اللفظية وغير اللفظية التي يستخدمها الفرد للتفاعل مع غيره وتحقق له القبول من الغير، وتتكون المهارات الاجتماعية اللفظية وغير اللفظية من: التعبير الانفعالي، الحساسية الانفعالية، الضبط الانفعالي، التعبير الاجتماعي، الحساسية الاجتماعية، الضبط الاجتماعي. وبالتالي فهي تمثل مهارات عقلية تتوقف على مدى استثمارها لإقامة علاقات ودية مع المحيطين بنا ومحاولة التأثير فيهم، لتعزيز استجاباتهم لنا لتحقيق ما نريد ومؤشراً على التمتع بالصحة النفسية كما أشار (غانم، 2015، ص 73) وحدد ثلاثة مكونات للمهارات الاجتماعية وهي: القدرة التعبيرية، القدرة التواصلية، المبادرة الاجتماعية الفعالة. كما أن التعبير عن العواطف كما صرح (محمد و علي، 2014، ص 130-131): - هو مفتاح المهارات الاجتماعية ومحدد لنجاحها وفشلها وضرورة لبناء علاقات وثيقة مع الآخرين، عن طريق توظيف فن الدبلوماسية الذي يحقق القدرة على تنظيم الجماعات، والحلول التفاوضية، والتفهم والتواصل، واكتشاف مشاعر الآخرين ببصيرة، أي أن المهارات الاجتماعية تشمل على: مهارات التأثير، التواصل، إدارة الصراع، القيادة، التحفيز للتغيير، بناء الروابط، التعاون والتنسيق ضمن الفريق الواحد.

5-3. خطوات تنمية مهارات الذكاء العاطفي في القطاعات العامة

لا شك في أن قدرتنا على إدراك عواطفنا وعواطف الآخرين وإدارتها بطريقة منتجة وصحية هو أمر أساسي في ممارستنا اليومية على الصعيد الشخصي، وعلى صعيد فرق العمل والمؤسسات الذي يؤثر في نجاح علاقاتنا ومهنتنا، فقد بينت مدير مركز الذكاء العاطفي بأستراليا (Green, 2014, P6-8) خمس خطوات لتحسين الذكاء العاطفي واكتساب مهاراته وهي: ممارسة الوعي بالمشاعر من خلال الاهتمام بما نشعر به ونصبح أكثر مهارة في تفسير معلومات الأحاسيس المختلفة، والخطوة الثانية هي الانتباه إلى التصرفات أي الانتباه إلى السلوكيات وتحديد تأثيرها على إنتاجيتنا وتواصلنا مع الآخرين، وتحديد الانفعالات المصاحبة للمشاعر لغرض إدارتها وعدم الانزلاق في حدتها، فممارسة التحكم في المشاعر يحقق لنا التوازن ويعزز معرفتنا بتأثيرنا على الآخرين، والخطوة الثالثة هي التفكير في

المشاعر المصاحبة لعملية التغيير التي تعد المحور الأساسي للنجاح فمن خلال التنبؤ بمشاعر الآخرين عند سماع خبر التغيير التي في العادة تكون مصحوبة بالمقاومة، فاختيار الطريقة التي تقدم لهم المساعدة والارتياح أفضل من إتباع أسلوب الصدمات، أما الخطوة الرابعة فهي إتباع أسلوب التعبير عن الإمتنان والشكر والعرفان والفخر فهي من أهم الخطوات لنجاح الوزراء والمسؤولين والمدراء، لأن الموظفين عند شعورهم بأهمية عملهم وقيمتهم وسرعة إنجازهم وتلقيهم المكافآت أو الدعم المعنوي سيعزز من تفانيهم في العمل ويعمل على زيادة إنتاجيتهم، والخطوة الخامسة والأكثر تحدياً تتمثل في تطوير قدرة المحافظة على الهدوء من خلال التحكم في ما يغضبنا، والإبتعاد عن الإنفجار في الطرف الآخر وإبراز مهارة إدارة الانفعالات، واستخدام الدبلوماسية وفن الإقناع والاستماع المنفتح لاستثمار علاقات فعالة ووثيقة تمكننا من استخراج الإجابة التي نريد، وتعمل على خلق محيط إيجابي يحسّن من جودة حياتنا ويمكن أن يكون معدياً لمن حولنا.

3-6. علاقة الذكاء العاطفي بالتنمية المهنية والبشرية

3-6-1. علاقة الذكاء العاطفي بالصحة النفسية للمتعلمين

وضح (عون، 2016م، ص 85-87) إن الذكاء العاطفي في علم النفس العصبي والوظيفي يلعب دوراً مهماً يكمن في تحقيق التوازن بين العاطفة والعقل الذي يقود إلى التوازن بين الشعور والفكر، فالطالب إن أحب معلمه فسيحب العلم والتعلم والحياة وسيشعر بأنه محبوب ومنتقب من الآخرين، وأن الفصل بيئة صديقة وتتعافى فيه صحته النفسية، لأن دماغه يفرز نسبة أقل من هرمونات الانفعال التي تسبب المقاومة ويصبح أكثر قدرة على استيعاب المعلومات، وكذلك يدعم الذكاء العاطفي الذكاء الأكاديمي وينمي، فتعرض الطلاب للخوف والقلق يؤدي إلى إرهاق الذاكرة العاملة التي يعتمد عليها الفرد في عملية التعليم واتخاذ القرارات والعمليات الحسابية، واسترجاع المعلومات من الذاكرة طويلة المدى، وبالعكس فالبيئة التعليمية الآمنة والمستقرة تعزز دور الذاكرة العاملة في التعلم واسترجاع المعلومات وتخزينها وبالتالي تؤدي إلى تعلماً أفضل.

3-6-2. علاقة الذكاء العاطفي بالتنمية المهنية والبشرية

تعتمد الممارسات التربوية التعليمية كما وضح (محمد وعيسى، 2018م، ص 159-162) على الذكاء العاطفي الذي أحدث تغييراً كبيراً في نظرة المعلمين للعملية التعليمية وطور أساليبهم التعليمية، حيث تعتمد العملية التعليمية على الوعي بالمواقف التعليمية واتباع مداخل تعليمية تعتمد على مقدار ما يتمتع به المعلم من مهارات لتحقيق التواصل مع المتعلمين، فمهارات الذكاء العاطفي تساعد المعلم على إدراكه بصفة وفهمه لعواطف طلابه، وتشخيص انفعالاتهم العاطفية التي تعمل معوقاً للتعلم، فمن خلال التفاعل مع المتعلمين وتهيئة الجو المناسب للتعلم وممارسة التأثير في الطلاب يتم تحفيزهم على القيام بواجباتهم وتحسين تحصيلهم العلمي، فالتعليم والتعلم نشاطاً اجتماعياً وعاطفياً يعتمد فيه تقدم الطلاب على صحة حالتهم النفسية والعاطفية، التي تنمي ذكائهم وتزيد نشاطهم، فالمؤسسات التعليمية أصبحت تعتمد على الجودة التعليمية التي تتمثل في جودة المخرجات، فمن خلال تنمية مهارات الذكاء العاطفي للمعلمين يتم تنمية وتطوير الثروة البشرية والمجتمع ككل على اعتبار أن الموارد البشرية هي مورد يمكن تنميته، وبالتالي يتم خلق جيل يتصف بالوعي الذاتي والقدرة على التصرف في المواقف الاجتماعية المختلفة، ويحسن التعامل مع الآخرين ولديه مقدرة على فهمهم ومؤمن بحقوقهم ويعي واجباته اتجاههم، ولديه القدرة على التكيف، فذلك يؤدي إلى النجاح والتوافق الجماعي الذي هو جوهر الصحة النفسية للمجتمع ككل.

3-7. علاقة الذكاء العاطفي بالتعليم المحاسبي والمحاسبة واتخاذ القرارات

3-7-1. علاقة الذكاء العاطفي بالتعليم المحاسبي

تزداد التحديات أمام التعليم المحاسبي كما وضع (Jones, et. al. 2009, p49-55) لمواكبة النمو والتطور المستمر الذي تشهده القطاعات المختلفة، فتركيز التعليم المحاسبي على تعليم المهارات الفنية غير كاف في الوقت الحالي فالمحاسبون بحاجة لتعلم المهارات الفنية وغير الفنية (المهارات الناعمة) التي تتمثل في مهارات البراعة الإدارية، ومهارات تقنية المعلومات، ومهارات أكبر تتمثل في فن التعامل مع الآخرين وممارسة التأثير عليهم.

فهذا يتطلب إجراءات تغييرات لخدمة مصالح الأطراف المعنية المتمثلة في الطلاب، ومكاتب المحاسبة المهنية، وهيئات المحاسبين القانونيين، والأكاديميين الذين أهتموا بالتركيز على الأمور المالية والتشريعية وإهمال المهارات المطلوبة لممارسة المهنة، فتمحور مراحل التعليم المبكر على تحليل البيانات المالية، وتحديد الحسابات المدينة والدائنة، والإعداد المبسط للتقارير المالية وتحليلها قد يكون مظلماً ويعطي فكرة خاطئة عن المهام التي يقوم بها المحاسبون في الواقع، وبالتالي فالتحدي الأكبر أمام التعليم المحاسبي العالي يتمثل في المحافظة على وثاق الصلة بالمواضيع المحاسبية، وجودة مخرجات النظام التعليمي في ظل تضارب مصالح الأطراف المعنية التي تحملهم المسؤولية، فالمسؤولية الجديدة لمعلمي المحاسبة يجب أن تشمل على تعليم المهارات الفنية والعاطفية معاً لتمكين طلابهم من أن يكونوا مستقلين، وموظفين جيدين، ومدراء فاعلين، وقادة متميزين، فالعمل على توفير المعلومات المالية وتحليلها وتوصيلها لم يعد كافياً بل يجب أن يمتد ليشمل تسهيلها وبناء علاقات حميمة مع العملاء، ومن بين الطرق الممكنة لتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة تتمثل في تنمية وتطوير مهارات الذكاء العاطفي لديهم من خلال إعطاء واجبات ذات صلة بالمحاسبة ولكنها تعتمد على التفاعل الجماعي بين فرق العمل.

وأضاف (Evans, et. al. 2012, p68-71) أن التعليم والتدريب المحاسبي يستلزم مهارات ذكاء العلاقات التجارية، ولكن معظم مخرجات المؤسسات التعليمية غير جاهزة للعمل، نظراً لافتقار برامجها التعليمية لتعليم هذه المهارات، فالمحاسبين يجب أن يكون لديهم شقين من المهارات التي ستضع تحديات كبيرة أمام المؤسسات التعليمية المحاسبية وهما: الشق الأول يتكون من المهارات الفنية التخصصية وتشمل المحاسبة المالية ومراجعة الحسابات والضرائب والمحاسبة الإدارية، بالإضافة إلى تقنية المعلومات التي تتضمن مهارات العمل على البرامج المحاسبية المحوسبة. أما الشق الثاني من المهارات يتمثل في المهارات التجارية وتشمل المهارات الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص مثل: - التأثير في الآخرين، فن تقديم المشورة، ومهارات التواصل مع الآخرين بمرونة، ومهارات التفكير العميق، وفن المبادرة وقيادة التغيير.

3-7-2. علاقة الذكاء العاطفي بالمحاسبة

بين (Balamohan, et. al. 2015, 120) إن الذكاء العاطفي يعزز من مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المنظمة بفعالية وكفاءة عالية وسرعة أعلى، فهو يعتبر أحد الأصول غير الملموسة التي ليس لها وجوداً مادياً ولكن لديها القدرة على تزويد المنظمات بالمنافع في المستقبل، فالذكاء العاطفي يساعد الموظفين على التفريق بين أدائهم الفردي وأدائهم بوصفهم في فريقاً واحداً، كما أنه يرتبط وبشكل إيجابي مع التفاني في العمل والرضا الوظيفي وأداء المهام بفاعلية، فضلاً عن كونه مؤثراً إيجابياً في المنظمة التي تتعامل مع الموظفين من المنظور العاطفي بسبب قدرتها على تحريك سلوك الموظفين لتحقيق أهدافها الكلية. وأشار (Abeysekera, 2004, p 3-11) إلى رأس المال العاطفي الذي يتكون من الأصول العاطفية والالتزامات العاطفية، فالأصول العاطفية هي تلك الأصول التي تضيف فاعلية على الأصول الفكرية والمادية وتشمل سمات مثل الفخر، السرور، الهدوء، العاطفة، الإصرار، الإلتزام، الرعاية، والثقة التي تقدمها الشركة لعملائها، أما الإلتزامات العاطفية هي الأصول التي لا تضيف فاعلية على الأصول الفكرية والمادية وتشمل سمات مثل الغضب، الكراهية، القلق، والتوتر، وبالتالي فالقوائم المالية التي لا تتضمن الأصول والإلتزامات العاطفية لا يمكنها أن تشير بدقة إلى الكفاءة الاقتصادية للشركة، نظراً لأن أي تكلفة يتم تكبدها لتعزيز الأصول العاطفية تعامل كمصروف وتظهر في قائمة الدخل، كما أن المنتجات والخدمات التي تقدم للزبائن تتميز بسمات معينة

مثل:- الإعتزاز والفخر وتميز بهما شركات صناعة السيارات، الثقة تتميز بها البنوك، الرعاية والهدوء وتميز بهما المستشفيات ومراكز العلاج الطبيعي والتدليك، الضيافة والبهجة تتميز بهما الفنادق والمنتجعات السياحية.

والعائد من الاستثمار في الذكاء العاطفي عرضه (Freedman & Stillman, 2016, p6) والمتمثل في تحقيق شركة (PepsiCo) زيادة في الإنتاجية بنسبة 10% من تعيينها لمدراء لديهم ذكاءً عاطفياً مرتفعاً، وزيادة في مبيعات شركة (L'Oreal) تقدر بقيمة 2.5 مليون دولار من مدراء المبيعات الذين لديهم ذكاءً عاطفياً مرتفعاً، كما حققت سلسلة فنادق (Sheraton) زيادة في أسعار أسهمها بنسبة 24%، وحققت شركة (Amadori) إنخفاض بنسبة 63% في معدل دوران الموظفين الذي يشير إلى ارتفاع روحهم المعنوية ورضاهم على الشركة واستمرار عملهم، وبالتالي إنخفاض تكاليف تدريب موظفين جدد، وحققت (The US Air Force) تخفيضاً في التكاليف بقيمة 190 مليون دولار من تعيينها لموظفين بذكاء عالٍ مرتفع في إدارة الموارد البشرية.

3-7-3. علاقة الذكاء العاطفي باتخاذ القرارات

بين تقرير تقييم الوضع الصادر عن الإتحاد الدولي للإنسان الآلي (IFR, 2018, p1,2,17,25-27) التحديات المستقبلية التي تواجه مكان العمل ومدى تأثير تطور التقنيات الحديثة على سوق الوظائف، بالإضافة إلى دراسة الفجوة بين ما تقوم به المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل من جهة وبين النمو التقني في القطاعات المختلفة من جهة أخرى، فيبرز التقرير القلق المستمر لدى الموظفين والخوف من فقدان قوتهم اليومي والبحث عن بدائل للعمل بسبب قرارات إحلال آلات محل العنصر البشري، والمواضع التي أحلت فيها الإنسان الآلي مكانةً رفيعة نظراً لعدم مطالبته برفع المرتبات والمطالبة بالتعويضات نظير إصابات العمل، وقد خلص تقرير الإتحاد الدولي إلى أن الشركات والقطاعات المختلفة تستلزم في الوقت الحالي مجموعة من المهارات يطلق عليها **المهارات الناعمة** مثل:- حل المشاكل المعقدة واتخاذ القرارات تحت الضغط، فهذه المهارات يفتقر إليها الإنسان الآلي، وأحتمت التقرير بإصدار قرارات تلزم الاستثمار في رأس المال البشري في مختلف القطاعات عن طريق التدريب، وأن تكون مسؤولية تمويل برامج التدريب مشتركة بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والحكومة والشركات بمختلف أنواعها بالإضافة إلى إصدار تشريعات تمنع إحلال آلات محل العنصر البشري، إلا في الأماكن شديدة الخطورة على البشر التي قد تؤدي إلى إصابات مميتة. وصرح (Hughes & Miller, 2010, p77-78) بضرورة عدم فصل المشاعر عن مراحل اتخاذ القرار فالمشاعر إن تم توظيفها بشكل صحيح ستزيد من ملائمة وفعالية القرار ونفسه وتقويته، فالمشاعر الإيجابية تعزز الثقة بالقرار وتعطي شعوراً بالإطمئنان وتؤكد أنه كلما زادت المخاطرة زاد النجاح، بسبب إرتفاع التفاؤل والثقة بالنفس، فالتطور الذي يشهده العالم اليوم في كل الميادين كان بسبب الإندفاع وراء العواطف والتفاؤل وانتصارهما على الخوف والقلق.

3-8. قياس الذكاء العاطفي

توجد العديد من المقاييس التي تكون ضمن ثلاث فئات وهي: التقرير الشخصي، القابلية على المراقبة، والمقاييس المختلطة كما بينها (الطائي، 2010م، ص 103-107) وإقتربت منه (الخفاف، 2013م، ص 56-64)، وعلى الرغم من تعدد المقاييس إلا أن هناك مدخلان للقياس وهما: **مدخل القابلية** الذي يقيس الذكاء العاطفي كقدرة عقلية تعتمد على قيام الفرد بمجموعة مهام أمام شخص خبير ويتم التعرف على إنفعالاته وتعايره، وهذه القدرات تتمثل في: تحديد المشاعر، الربط بين المشاعر والأحاسيس، فهم المشاعر، تنظيم المشاعر في الذات والآخرين، ثم يتم تقديم النتيجة في صورة تغذية عكسية للمشارك، ومن بين هذه المقاييس (MEIS, MSCEIT, ECI, EIA)، ويعاب على هذه الطريقة التقدير الشخصي للمقيم.

أما **المدخل الثاني** فينظر للذكاء العاطفي على أنه خليط من المميزات الشخصية ويعتمد على التقدير الذاتي للفرد من خلال تقييمه لمشاعره الذاتية، حيث يتم طرح مجموعة أسئلة تغطي أبعاد الذكاء العاطفي وتقدم في صورة إستبانة ذات صدق وثبات عالٍ يتم تعبئتها

بمعرفة المشترك وحسب فهمه لقدراته الذاتية في صورة إجابات متدرجة الترتيب (**Likert Scales**)، ويكون أقل قياس للفقرة بعبارة (لا تنطبق أبداً) وأعلى قياس للفقرة بعبارة (تنطبق دائماً)، ثم يتم حساب الذكاء العاطفي بضرب عدد فقرات الإستبانة في أعلى قياس وتكون الدرجة العليا، أما الدرجة الدنيا فدائماً تكون بضرب عدد فقرات الإستبانة في واحد صحيح ثم يتم جمع الدرجات التي أعطاها المشترك فتكون درجة ذكائه العاطفي، فمثلاً: لو أن عدد فقرات الإستبانة **33** والمقياس خماسي فالدرجة العليا تساوي $165=5 \times 33$ ، أما الدرجة الدنيا فتساوي $33=1 \times 33$ ، ومن بين مقاييس التقرير الذاتي (**EQ-I, WPQei**)، وأشار (**Azevedo & Mesquita, 2018**) إلى استخدام الأساليب الإحصائية لقياس الذكاء العاطفي، وذلك بأخذ المتوسط العام كمقياس للذكاء العاطفي (**AES**) ومتوسط كل بعد لقياس مكونات الذكاء العاطفي عند قياس الذكاء العاطفي للمؤسسة أو المنظمة ككل، والملحق رقم (1) يوضح طريقة قياس الذكاء العاطفي للمشاركين في الدراسة.

ثالثاً. الجانب الميداني

1. منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي لبناء الإطار النظري من خلال المسح المكتبي واستخدام شبكة الإنترنت للإطلاع على المراجع المتعلقة بالذكاء العاطفي، والمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية، من خلال جمع البيانات بواسطة استمارة الإستقصاء واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للتحليل.

1-2. أداة الدراسة

تم الاعتماد على استمارة الإستبانة كأداة لجميع بيانات الدراسة، وهي تتكون من قسمين:

- **القسم الأول:** خصص لجمع البيانات المتعلقة بالعوامل الشخصية والاجتماعية والتخصصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، التخصص، ومدة الخبرة).
- **القسم الثاني:** خصص لجمع البيانات المتعلقة بالذكاء العاطفي وقياسه الذي صممه الباحث من خلال المراجعة الأدبية لموضوع الذكاء العاطفي، حيث يتكون المقياس من (34) فقرة موزعة على أبعاد الذكاء العاطفي: (الوعي الذاتي، إدارة الذات، الدافعية، التعاطف، المهارات الاجتماعية)، وتم استخدام اختبار (**Cronbach-Alpha**) لمعرفة مدى صدق أداة جمع البيانات وثباتها.

جدول رقم (1) نتائج اختبار الصدق والثبات

المتغيرات	الوعي بالذات	إدارة الذات	الدافعية	التعاطف	المهارات الاجتماعية	الذكاء العاطفي
عدد الفقرات	6	8	6	6	8	34
معامل الفا للثبات	0.858	0.770	0.862	0.876	0.875	0.956
معامل الصدق	0.926	0.877	0.928	0.936	0.935	0.978

يتضح من الجدول أن قيم معاملات (**Cronbach-Alpha**) للذكاء العاطفي وأبعاده تتراوح ما بين (0.770 – 0.956)، ومعاملات الصدق تتراوح ما بين (0.877 – 0.978)، وبذلك يعتبر المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما أنه يتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (0.75)، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل إستمارة الاستبانة مقبولة كأداة لجمع البيانات.

3-1. اختبار التوزيع الطبيعي

يتضح من اختبار (Kolmogorov-Smirnova) المبين بالجدول رقم (2) أن مستوى الدلالة لكل أبعاد الذكاء العاطفي أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويتوجب استخدام الإختبارات المعلمية.

جدول رقم (2) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

المهارات الاجتماعية	التعاطف	الدافعية	إدارة الذات	الوعي بالذات	المتغيرات
1.078	1.033	1.142	1.118	1.139	قيمة الاختبار z
0.195	0.236	0.147	0.164	0.149	مستوى الدلالة

4-1. مقياس التحليل

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس الذكاء العاطفي، وتم تحديد بدائل الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وهي: (تنطبق تماماً (5)، تنطبق غالباً (4)، تنطبق أحياناً (3)، تنطبق نادراً (2)، لا تنطبق أبداً (1)، لهذا فقد تم حساب طول الفئة وفقاً للمعادلة (أعلى قيمة - أقل قيمة ÷ أعلى قيمة) أي (5-1=5÷0.8) ثم يضاف طول الفئة (0.8) إلى أقل قيمة وتصبح الفئات (1-1.80) ضعيف جداً، (1.81-2.60) ضعيف، (2.61-3.40) حول الوسط، (3.41-4.20) مرتفع، (4.21-5) مرتفع جداً، وبالتالي فإن هناك خمس فئات تنتمي إليها المتوسطات الحسابية، أما المتوسط الحسابي الفرضي فيكون (3=5÷15) وعليه ستوضح الأوساط الحسابية أي الفئات التي تنتمي إليها من خلال تحليل إجابات أفراد العينة.

5-1. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحليل البيانات التي تم تجميعها باستخدام برنامج حزمة البرامج الجاهزة للعلوم الاجتماعية SPSS، وأساليب الإحصاء الوصفي التحليلي وهي:

- إختبار (Cronbach-Alpha) لمعرفة مدى صدق أداة جمع البيانات وثباتها والاتساق الداخلي لعبارات المقياس.
- إختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnova) لتحديد استخدام الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية لاختبار فرضيات الدراسة، وتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عليه تم استخدام الإختبارات المعلمية.
- مقاييس الإحصاء الوصفي والمتمثلة في النسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لمعرفة مدى تركيز الإجابات المتعلقة بالذكاء العاطفي وأبعاده ومدى تشتت هذه الإجابات.
- إختبار (One Sample T Test) لعينة واحدة للتعرف على مدى توظيف الذكاء العاطفي وأبعاده لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي، وذلك عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (55) وقيمة المتوسط الحسابي الفرضي (3)، ويشير المتوسط الحسابي إلى إرتفاع توظيف الذكاء العاطفي وكذلك القيمة الإحتمالية (Sig T) إذا كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، أما إذا كانت (Sig T) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) فتشير إلى تدني توظيف الذكاء العاطفي وأبعاده.
- إختبار (Independent-Sample T Test) لعيتين مستقلتين لقياس إختلاف توظيف الذكاء العاطفي لمتغير النوع ومتغير الحالة الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig T) إلى عدم وجود إختلافات إذا كانت أكبر من (0.05).

- إختبار (One-Way-ANOVA) تحليل التباين الأحادي لقياس إختلاف توظيف الذكاء العاطفي لمتغير التخصص ومتغير الخبرة عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig) إلى عدم وجود إختلافات إذا كانت أكبر من (0.05).
- إختبار (Levene's Test) لقياس مستوى التجانس في إختلاف توظيف الذكاء العاطفي لمتغيرات النوع، والحالة الاجتماعية، عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig F) إلى التجانس إذا كانت أكبر من (0.05).

2. خصائص مجتمع وعينة الدراسة

بلغ مجتمع الدراسة 65 عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي، حسب كشف مكتب أعضاء هيئة التدريس بالمعهد وحسب جدول المواد المعروضة لفصل الخريف للعام الدراسي (2018 – 2019م)، وتم اختيار عينة تتكون من 56 عضواً وفقاً لجدول (Krejcie & Morgan) بمستوى دلالة (0.95) ونسبة خطأ (0.05) من النوعين ومن مختلف التخصصات العلمية، حيث تم توزيع 56 إستبانة بشكل عشوائي وتم إسترجاعها بالكامل التي تمثل 100% من إجمالي عدد الإستمارات المسترجعة، وخصائص هذه العينة وصفاتها كما يلي:

جدول رقم (3) خصائص وصفات عينة الدراسة

1.. متغير النوع:		العدد	النسبة	2.. متغير الحالة الاجتماعية:		العدد	النسبة
ذكر		41	73%	أعزب		26	46%
أنثى		15	27%	متزوج		30	54%
المجموع		56	100%	المجموع		56	100%
3.. متغير التخصص:		العدد	النسبة	4.. متغير الخبرة:		العدد	النسبة
إدارة أعمال		12	21%	أقل من 5 سنوات		12	21%
محاسبة		20	36%	من 5 إلى 10 سنوات		24	43%
تمويل		12	21%	من 11 إلى 15 سنة		7	13%
نظم معلومات		12	21%	أكثر من 15 سنة		13	23%
المجموع		56	100%	المجموع		56	100%

يتضح من الجدول أن غالبية العينة من الذكور بنسبة (73%) مقارنة بنسبة الإناث (27%) ويرجع ذلك إلى زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بالمعهد الذكور عن الإناث، ويتبين من الجدول تساوي عدد ونسبة المشاركين لثلاثة أقسام علمية بواقع 12 عضو هيئة تدريس و بنسبة 21% من الأقسام إدارة الأعمال والتمويل ونظم المعلومات، وكانت نسبة المشاركة الأكبر لقسم المحاسبة بنسبة 36%، وذلك بسبب زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة عن الأقسام الأخرى.

كما يتضح من الجدول تقارب عدد أعضاء هيئة التدريس حسب الحالة الاجتماعية فبلغ عدد المشاركين المتزوجون 30 وبنسبة (54%) وعدد المشاركين العزاب 26 وبنسبة (46%)، وهذا مؤشر جيد لمعرفة ما إذا كانت هناك فروقا في توظيف مهارات الذكاء العاطفي تعزى للحالة الاجتماعية، كما يتضح من الجدول أن عدد المشاركين الذين تزيد مدة خبرتهم عن 5 سنوات بلغت 79% من إجمالي المشاركين، وهذا مؤشر جيد لمعرفة مدى تأثير الخبرة في توظيف مهارات الذكاء العاطفي، وهذا التنوع في خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث النوع والحالة الاجتماعية والخبرة يؤهلهم للإجابة على الأسئلة المطروحة في إستبانة الإستبانة.

3. اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

3-1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: تدني توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي، والنتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (T) للذكاء العاطفي وأبعاده كما يلي:

جدول رقم (4) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الوزن النسبي	مستوى التوظيف	الترتيب	نتيجة الاختبار
الوعي بالذات	3.902	0.979	6.893	0.000	78%	مرتفع	3	دال إحصائياً
إدارة الذات	3.634	0.717	6.620	0.000	73%	مرتفع	5	دال إحصائياً
الدافعية	4.196	0.761	11.767	0.000	84%	مرتفع	2	دال إحصائياً
التعاطف	3.786	1.128	5.215	0.000	76%	مرتفع	4	دال إحصائياً
المهارات الاجتماعية	4.232	0.798	11.561	0.000	85%	مرتفع	1	دال إحصائياً
الذكاء العاطفي	4.063	0.895	8.886	0.000	81%	مرتفع	—	دال إحصائياً

يتضح من الجدول (4) ارتفاع توظيف مهارات الذكاء العاطفي وأبعاده الخمسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكاء العاطفي (4.063) مما يشير إلى ممارسة عالية لمهارات الذكاء العاطفي من قبل أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية وإجماع عينة الدراسة على إنطباق المهارات عليهم، كما يشير الانحراف المعياري الإجمالي (0.895) إلى تجانس عالٍ في إجابات عينة الدراسة، أما أبعاد الذكاء العاطفي فقد تحصل بعد المهارات الاجتماعية على أعلى متوسط حسابي (4.232) وبنحرف معياري (0.798)، يليه بعد الدافعية بمتوسط حسابي (4.196) وبنحرف معياري (0.761)، ثم جاء بعد الوعي بالذات في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.902) وبنحرف معياري (0.979)، وجاء بعد التعاطف في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.786) وبنحرف معياري (1.128)، وبعد إدارة الإنفعالات في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.634) وبنحرف معياري (0.717).

كما يشير الجدول (4) إلى الدلالة الإحصائية لإختبار (T) حيث كانت القيمة الاحتمالية (Sig T) أقل من (0.05) مما يدل على تمتع أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بذكاء عاطفي مرتفع بأبعاده الخمسة، وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بتدني توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي وفرضياتها البديلة.

3-1-1. تحليل عبارات بعد الوعي بالذات:

جدول رقم (5) نتيجة اختبار بعد الوعي بالذات

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. أدرك أهدافي بوضوح وما يمكنني تحقيقه وما لا يمكنني تحقيقه منها.	3.964	0.934	7.730	0.000	4	دال إحصائياً
2. أدرك هويتي ولملم بجوانب قواي وضعفي.	4.250	0.899	10.399	0.000	1	دال إحصائياً
3. أفكر في أخطائي وأجيد مواجهة نفسي لتجنب تكرارها.	4.196	1.069	8.376	0.000	2	دال إحصائياً
4. أقوم بتقييم نفسي بشكل سليم وأقدر على الربط بين أفعالي	4.161	1.023	8.491	0.000	3	دال إحصائياً

ونواياي.						
5. لدي المقدرة على التفكير بعقلي لا بعواظي في كافة المواقف.	دال إحصائياً	6	0.007	2.792	1.388	3.518
6. أعي أن سعادتني بيدي وهي تعني الراحة والطمأنينة.	دال إحصائياً	5	0.000	5.158	1.218	3.839
الوعي بالذات.	دال إحصائياً	—	0.000	6.893	0.979	3.902

يشير الجدول (5) إلى إرتفاع مهارات الوعي بالذات لدى عينة الدراسة حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.902) وبإختراف معياري (0.979)، وهذا يشير إلى أن ممارسة الوعي بالذات تنطبق على أعضاء هيئة التدريس، أما فقرات هذا البعد فكانت أعلى النتائج للفقرة رقم (2) (أدرك هويتي ولمم بجوانب قواي وضعفي) إذ بلغت (4.250) وبإختراف معياري (0.899)، وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة على وعي بالخصائص والسمات التي تميزهم عن غيرهم، والخصائص والسمات التي تميز غيرهم عليهم، أي الإدراك الدقيق للذات وتقبل الجوانب السلبية مع إستمرارية الشعور الجيد إتجاه النفس وغيرهم، وأكدت على ذلك الفقرة رقم (3) (أفكر في أخطائي وأجيد مواجهة ومصارحة نفسي لتجنب تكرارها) إذ بلغت (4.196) وبإختراف معياري (1.069)، وهي تدل على التقييم الدقيق للذات والإعتراف بالأخطاء لتجنب تكرارها، أما الترتيب ما قبل الأخير فكان للفقرة رقم (6) (أعي أن سعادتني بيدي وهي تعني الراحة والطمأنينة) بمتوسط حسابي (3.839) وإختراف معياري (1.218)، وهذا يشير إلى أن نسبة قليلة من افراد العينة ترى أن السعادة تتحقق بإشباع الحاجات المادية، أما الترتيب الأخير فكان للفقرة رقم (5) (لدي المقدرة على التفكير بعقلي لا بعواظي في كافة المواقف) بمتوسط حسابي (3.518) وإختراف معياري (1.388)، وهذا يشير على وعي أفراد العينة بالتفكير بالعاطفة والعقل، ولكن المقصود بالتفكير بالعقل في كل المواقف هو تأجيل غشباع الحاجات وكبح المشاعر السلبية وعدم الإنجرف وراثها، لكي لا تحرك دوافعنا، أي إدارة الانفعالات التي يتضمنها البعد التالي.

3-1-2. تحليل عبارات بعد إدارة الذات

جدول رقم (6) نتيجة إختبار بعد إدارة الذات

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. أستغل نوبات غضبي لفعال شيء مفيد كالكتابة مثلاً.	3.089	1.149	0.582	0.563	8	غير دال
2. أقدر على العمل في حدود مواردتي البسيطة وباستقلالية عن غيري.	4.250	0.879	10.641	0.000	1	دال إحصائياً
3. أقدر على تغيير أفكاري السلبية بأخرى إيجابية وبسهولة.	3.732	0.981	5.582	0.000	4	دال إحصائياً
4. لا يؤثر مزاجي السيء على عملي وأستطيع تغييره بسهولة.	3.661	1.049	4.712	0.000	6	دال إحصائياً
5. لا أضع نفسي في مواقف لا أدرك عقابها.	3.714	1.331	4.016	0.000	5	دال إحصائياً
6. لدي قدرة عالية على مقاومة الإحباط والقلق وأسعى لأكون متفائل.	4.000	0.915	8.183	0.000	3	دال إحصائياً
7. لدي القدرة على مقاومة رغبتني في الإنتقام لمن تسبب لي بالأذى.	3.464	1.464	2.373	0.021	7	دال إحصائياً
8. لدي القدرة على الإستمتاع بالحياة بالرغم من قلة الموارد.	4.179	0.765	11.524	0.000	2	دال إحصائياً
إدارة الذات.	3.634	0.717	6.620	0.000	—	دال إحصائياً

تبين من الجدول رقم (4) أن بعد إدارة الانفعالات تحصل على المرتبة الأخيرة على الرغم من إرتفاع متوسطه الحسابي، الذي بلغ (3.634) بإختراف معياري (0.717)، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (6) الذي يوضح تدني مهارات ضبط الإنفعالات لدى أفراد عينة الدراسة في

الفقرة رقم (1) (أستغل نوبات غضبي لفعل شيء مفيد كالكتابة مثلاً)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.089) وبانحراف معياري (1.149) وأكادته انعدام الدلالة الإحصائية لاختبار (T) حيث كانت القيمة الإحصائية (Sig T) أكبر من (0.05) مما يدل على عدم القدرة على السيطرة على نوبات الغضب فهي مجرد طاقة عصبية ويمكن إستغلالها لفعل شيء مفيد، فقد تمت الإشارة إلى ذلك في مشكلة الدراسة من خلال الملاحظة المباشرة لبعض زملاء العمل، بالإضافة إلى الفقرة رقم (7) (لدي القدرة على مقاومة رغبتني في الإنتقام لمن تسبب لي بالأذى) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.464) وبانحراف معياري (1.464)، وهو متوسط قريب من الحد الأدنى للإرتفاع الذي يبلغ (3.41)، ولكن القيمة الإحصائية (Sig T) كانت أقل من (0.05) إلا أنها قريبة من 5%، أي أن بعض أفراد العينة لا يتمتعون بمهارات صحو الضمير فهو نور الذكاء لتمييز الخير من الشر ويعتبر المحرك الداخلي للفرد للإبتعاد عن أي عمل خارج عن الأخلاق، أما بالنسبة لأعلى النتائج فقد تحصلت الفقرة رقم (2) (أقدر على العمل في حدود مواردتي البسيطة وبإستقلالية عن غيري) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.250) والانحراف معياري (0.879)، وهذا يشير إلى تمتع أفراد العينة بالقدرة على التكيف، وكذلك الفقرة رقم (8) (لدي القدرة على الاستمتاع بالحياة بالرغم من قلة الموارد) بمتوسط حسابي (4.179) وانحراف معياري (0.765)، وهذا يدل على إرتفاع الشعور بالثقة لدى أفراد العينة من خلال استمتاعهم بالحياة وخلق توافق بين الرغبات التي يسعى الفرد لإشباعها والأهداف التي يسعى لتحقيقها حسب أهميتها، علاوة على الفقرة رقم (6) (لدي قدرة عالية على مقاومة الإحباط والقلق)، بمتوسط حسابي (4.000) وانحراف معياري (0.915)، وهذا يدل على إرتفاع مهارات ضبط المشاعر السلبية المتمثلة في الإحباط والقلق اللذان يسببان شعوراً بعدم الإرتياح والخوف والتردد، فالقدرة على تغيير الانفعالات الداخلية والتحكم فيها يعطي إحساساً بالإنضباط والثقة لأنه يكون نابعا من داخل الفرد.

3-1-3. تحليل عبارات بعد الدافعية

جدول رقم (7) نتيجة اختبار بعد الدافعية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. أنفذ عملي بسرور على الرغم من نقص الموارد.	4.375	0.728	14.140	0.000	2	دال إحصائياً
2. أسعى بشتات لتحقيق أهدافي وما أريد على الرغم من الصعوبات.	4.321	0.741	13.342	0.000	3	دال إحصائياً
3. أنجز أعمالي بأكملها وبكل قوتي ولا أقوم بتأجيلها.	4.000	0.915	8.183	0.000	6	دال إحصائياً
4. أنجز الأعمال وأحقق النجاح تحت الضغط وكثرة الواجبات العائلية.	4.411	0.757	13.938	0.000	1	دال إحصائياً
5. أتفوق في عملي وأحسن تطويره للأفضل للتفاس مع غيري.	4.286	0.929	10.361	0.007	4	دال إحصائياً
6. لا أحتاج إلى الجوائز والمكافآت للثان في عملي.	4.018	1.053	7.234	0.000	5	دال إحصائياً
الدافعية.	4.196	0.761	11.767	0.000	—	دال إحصائياً

يُظهر الجدول (7) إرتفاع مهارات التحفيز لدى عينة الدراسة حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.196) وبانحراف معياري (0.761)، وهذا يشير إلى إنطباق ممارسة مهارات الدافعية والمتمثلة في الإنجاز، والإصرار، والمثابرة، والمبادرة، والتفاوض، والتجديد، أما فقرات هذا البعد فكانت أعلى النتائج للفقرة رقم (4) (أنجز الأعمال وأحقق النجاح تحت الضغط وكثرة الواجبات العائلية) إذ بلغت (4.411) بانحراف معياري (0.757)، وهذا يدل على إرتفاع مثابرة وإصرار أفراد عينة الدراسة على إنجاز الأعمال والقدرة على التركيز وتجنب مشاعر ضغط العمل السلبية، وأكدت على ذلك الفقرة رقم (1) (أنفذ عملي بسرور على الرغم من نقص الموارد) إذ بلغت (4.375)

بإنحراف معياري (0.728)، وهي تشير إلى المبادرة والمثابرة في ظل قلة الموارد وتوجيه التركيز نحو إنجاز العمل، وكذلك الفقرة رقم (2) وهي تشير إلى التقدم والإصرار نحو تحقيق الأهداف، ويتضح من الفقرة رقم (5) التحفيز الذاتي للتجديد وتطوير العمل للتنافس مع غيره، أما الفقرة رقم (6) (لا أحتاج إلى الجوائز والمكافآت للتفاني في عملي) بمتوسط حسابي (4.018) وإنحراف معياري (1.053)، وهذه العبارة تشير إلى تفاعل عينة الدراسة وإرتفاع طموحهم ووجود الأمل لديهم الذي يحفز الفرد ويجعله يتمسك بأحلامه وأهدافه، والأهم فهو مجاني وبدون تكلفة للمؤسسة.

3-1-4. تحليل عبارات بعد التعاطف

جدول رقم (8) نتيجة اختبار بعد التعاطف

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. أتمتع بشفافية حسية لفهم الآخرين من تعابيرهم وسلوكياتهم.	4.054	1.151	6.851	0.000	4	دال إحصائياً
2. أتمتع بالإصغاء الدقيق للآخرين وأجيد الاستجابة لهم.	4.214	0.986	9.220	0.000	2	دال إحصائياً
3. أتمتع بالمشاركة الوجدانية لمشاكل غيري وأسعى لمساعدتهم.	4.143	0.883	9.688	0.000	3	دال إحصائياً
4. أتفهم غياب الآخرين لظروفهم الاجتماعية والتمس العذر لهم.	4.036	1.008	7.686	0.000	5	دال إحصائياً
5. أتجنب جرح مشاعر الآخرين وأذيتهم واعتذر منهم عند الخطأ.	4.464	0.873	12.550	0.000	1	دال إحصائياً
6. أحذر غيري وأحيطهم بالمكائد المنصوبة لهم وأتصدى لمن نصيها.	3.518	1.388	2.792	0.007	6	دال إحصائياً
التعاطف.	3.786	1.128	5.215	0.000	—	دال إحصائياً

يتوضح من الجدول (8) إرتفاع مهارات بُعد التعاطف مع الآخرين حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.786) وبانحراف معياري (1.128)، وهذا يشير إلى ممارسة أفراد العينة لمهارات فهم الآخرين ودعمهم ومساعدتهم والتسامح معهم، فكانت أعلى النتائج للفقرة رقم (5) (أتجنب جرح مشاعر الآخرين وأذيتهم وأعتذر منهم عند الخطأ) إذ بلغت (4.464) وبانحراف معياري (0.873)، وهذا يدل على التسامح والمودة والاحترام، أما الفقرة رقم (2) (أتمتع بالإصغاء الدقيق للآخرين وأجيد الاستجابة لهم) إذ بلغت (4.214) بإنحراف معياري (0.986)، وهي تشير إلى القدرة على إدراك مشاعر الآخرين والتوحد والتناغم معهم والمبادرة بالمساعدة وأكدت على ذلك الفقرة (3)، ودلت الفقرة رقم (1) (أتمتع بشفافية حسية لفهم الآخرين من تعابيرهم وسلوكياتهم) إذ بلغت (4.054) وبانحراف معياري (1.151) فهي تبين تمتع أفراد العينة بمهارات قراءة مشاعر الآخرين والتعرف عليها من خلال أصواتهم ووجوههم وحتى تلميحاتهم، أما أقل الفقرات فكانت رقم (6) (أحذر غيري وأحيطهم بالمكائد المنصوبة لهم وأتصدى لمن نصيها) بمتوسط حسابي (3.518) وإنحراف معياري (1.388)، وهذه العبارة تشير إلى وجود مشاعر موجهة إلى خارج الآخرين والمتمثلة في اللامبالاة لدى بعض أفراد العينة، مما يعني أيضاً مشاعر موجهة ضد الآخرين وتتمثل في مشاعر النفور والعداء الأمر الذي يتطلب مهارات اجتماعية أكبر لإدارة نزعات وانفعالات الآخرين ولبناء الثقة وتكوين شبكة علاقات ناجحة، وهذا ما يتضمنه البعد التالي.

3-1-5.. تحليل عبارات بعد المهارات الاجتماعية:

جدول رقم (9) نتيجة اختبار بعد المهارات الاجتماعية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. أرحب بمقترحات الآخرين بسرور وأجيد التعبير عن آرائي بوضوح.	4.304	0.711	13.711	0.000	2	دال إحصائياً
2. أتكيف مع الآخرين عند اختلاف وجهات النظر ولا أخسرهم.	3.946	1.069	6.626	0.000	5	دال إحصائياً
3. أمتلك فن الإقناع والتأثير الفعال في الآخرين لتغيير وجهة نظرهم.	3.357	1.327	2.014	0.049	8	غير دال
4. أقوم بحل المشاكل بعقلانية ومرونة وأتجنب الشجار.	3.750	1.405	3.996	0.000	6	دال إحصائياً
5. أمتلك علاقات قوية بالآخرين وأوحي لهم بالثقة.	4.125	0.833	10.112	0.000	4	دال إحصائياً
6. أقدم موارد التعليمي للغير بسرور.	4.482	0.738	15.022	0.000	1	دال إحصائياً
7. أمتص الغضب وامتلك فن تغيير السلوك العدواني بالمعاملة الودية.	3.714	1.289	4.146	0.000	7	دال إحصائياً
8. لا أقوم باغتيال الآخرين وإفشاء أسرارهم.	4.161	1.172	7.411	0.000	3	دال إحصائياً
المهارات الاجتماعية.	4.232	0.798	11.561	0.000	—	دال إحصائياً

تبين من الجدول رقم (4) أن بعد المهارات الاجتماعية تحصل على أعلى متوسط حسابي الذي بلغ (4.232) بإنحراف معياري (0.798)، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (9) الذي يوضح إرتفاع مهارات العلاقات الاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة، ولكن دلت الفقرة رقم (3) (أمتلك فن الإقناع والتأثير الفعال في الآخرين وتغيير وجهة نظرهم) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.357) وإنحراف معياري (1.327)، وأكدته إنعدام الدلالة الإحصائية لإختبار (T) حيث كانت القيمة الغتمالية (Sig T) تقريباً تساوي (0.05)، مما يدل على أن مهارات فن الإقناع والتأثير في الآخرين متوسطة، بالإضافة إلى الفقرة رقم (7) (أمتص الغضب وأمتلك فن تغيير السلوك العدواني بالمعاملة الودية) إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.714) وإنحراف معياري (1.289)، وهو عالٍ أي أن أفراد العينة لديهم مهارات إدارة نزعات وإنفعالات الآخرين ومهارات بناء روابط الثقة وتكوين شبكة علاقات ناجحة، وتدل الفقرة رقم (4) (أقوم بحل المشاكل بعقلانية ومرونة وأتجنب الشجار)، بمتوسط حسابي (3.750) وإنحراف معياري (1.405)، وهذا يدل على إرتفاع مهارات الفرد في إدارة أفعاله وأفكاره ومشاعره بطريقة متوافقة ومرونة تحت ظل ظروف ومواقف مختلفة أي تجنب الصراعات، أما بالنسبة لأعلى النتائج فقد تحصلت الفقرة رقم (6) (أقدم موارد التعليمي للغير بسرور) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.482) وإنحراف معياري (0.738)، وهذا يشير إلى تمتع أفراد العينة بمهارات التنسيق والتعاون المتمثل في توازن نشاط الفرد واحتياجاته الشخصية واحتياجات الآخرين ومناقشة مشاكل العمل بشكل موضوعي، وكذلك الفقرة رقم (1) (أرحب بمقترحات الآخرين بسرور وأجيد التعبير عن آرائي بوضوح) بمتوسط حسابي (4.304) وإنحراف معياري (0.711)، وهذا يدل على إرتفاع مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع الآخرين والتعبير عن الاحتياجات بوضوح، علاوةً على الفقرة رقم (8) (لا أقوم باغتيال الآخرين وإفشاء أسرارهم)، بمتوسط حسابي (4.161) وإنحراف معياري (1.172)، وهذا يدل على ارتفاع مهارات بناء الروابط المثينة مع الآخرين والثقة والمودة في العمل الذي يؤدي إلى الإلتزام الوظيفي والإلتزام للفريق وبالتالي رفع مستوى أداء الفرد وإنتاجيته، وكذلك أكدت على ذلك الفقرة رقم (5) (أمتلك علاقات قوية بالآخرين وأوحي لهم بالثقة)، بمتوسط حسابي (4.125) وإنحراف معياري (0.833)، وهذا يدل على وجود الثقة التي تعتبر فنً رفيع المستوى يمارسه الأفراد في إقامة جسور العلاقات الاجتماعية.

3-2.. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية ترجع لبعض العوامل الشخصية والاجتماعية والتخصصية والوظيفية، كما يلي:

3-2-1.. اختبار فروق النوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية: تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين لقياس غختلاف توظيف الذكاء العاطفي لمتغير النوع الاجتماعي ومتغير الحالة الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig T) إلى عدم وجود إختلافات إذا كانت أكبر من (0.05)، واختبار (Levene's) لقياس مستوى التجانس في إختلاف توظيف الذكاء العاطفي لمتغيري النوع والحالة الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig F) إلى تجانس التباين إذا كانت أكبر من (0.05).

جدول رقم (10) نتائج اختبار (T) للنوع الاجتماعي

المتغيرات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	قيمة F	Sig F	نتيجة الاختبار
الوعي بالذات.	ذكور	41	3.951	0.941	0.621	0.537	0.443	0.508	غير دال إحصائياً
	إناث	15	3.767	1.100					
إدارة الذات.	ذكور	41	3.598	0.776	(0.624)	0.535	1.521	0.223	غير دال إحصائياً
	إناث	15	3.733	0.530					
الدافعية.	ذكور	41	4.159	0.810	(0.613)	0.543	0.337	0.564	غير دال إحصائياً
	اناث	15	4.300	0.621					
التعاطف.	ذكور	41	3.842	1.132	0.608	0.546	0.051	0.822	غير دال إحصائياً
	إناث	15	3.633	1.141					
المهارات الاجتماعية.	ذكور	41	4.268	0.822	0.557	0.580	0.211	0.648	غير دال إحصائياً
	إناث	15	4.133	0.743					
الذكاء العاطفي.	ذكور	41	4.085	0.858	0.314	0.755	0.702	0.406	غير دال إحصائياً
	اناث	15	4.000	1.018					

جدول رقم (11) نتائج اختبار (T) للحالة الاجتماعية

المتغيرات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	قيمة F	Sig F	نتيجة الاختبار
الوعي بالذات.	أعزب	26	3.789	1.159	(0.804)	0.425	0.239	0.630	غير دال إحصائياً
	متزوج	30	4.000	0.799					
إدارة الذات.	أعزب	26	3.750	0.828	1.131	0.263	0.737	0.400	غير دال إحصائياً
	متزوج	30	3.533	0.601					
الدافعية.	أعزب	26	4.231	0.908	0.312	0.756	2.452	0.132	غير دال إحصائياً
	متزوج	30	4.167	0.621					
التعاطف.	أعزب	26	3.577	1.294	(1.298)	0.200	0.941	0.342	غير دال إحصائياً
	متزوج	30	3.967	0.946					
المهارات الاجتماعية.	أعزب	26	4.096	0.959	(1.192)	0.238	0.167	0.687	غير دال إحصائياً
	متزوج	30	4.350	0.618					

غير دال إحصائياً	0.884	0.022	0.854	(1.186)	1.076	4.039	26	أعزب	الذكاء العاطفي.
					0.720	4.083	30	متزوج	

يوضح الجدولان (10) و (11) أن القيمة الإحصائية (**Sig T**) للذكاء العاطفي وأبعاده كانت أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للنوع والحالة الاجتماعية، أي أن المهارات لا تختلف بين الذكور والإناث، ولا تختلف بين العُزب والمتزوجين، كما تبين أن القيمة الإحصائية (**Sig F**) أكبر من (0.05)، مما يدل على تجانس الإختلافات.

3-2-2.. اختبار فروق التخصص والخبرة: تم استخدام إختبار (**One-Way-ANOVA**) تحليل التباين الاحادي لقياس غتختلف توظيف الذكاء العاطفي لمتغير التخصص و متغير الخبرة عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (**Sig**) إلى عدم وجود إختلافات إذا كانت أكبر من (0.05).

جدول رقم (12) نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للتخصص

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	نتيجة الإختبار
الوعي بالذات.	بين المجموعات	3.972	3	1.324	1.413	0.250	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	48.738	52	0.937			
	الإجمالي	52.71	55	—			
إدارة الذات.	بين المجموعات	2.175	3	0.725	1.446	0.240	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	26.071	52	0.501			
	الإجمالي	28.246	55	—			
المدافعية.	بين المجموعات	2.881	3	0.96	1.724	0.173	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	28.958	52	0.557			
	الإجمالي	31.839	55	—			
التعاطف.	بين المجموعات	3.17	3	1.057	0.823	0.487	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	66.758	52	1.284			
	الإجمالي	69.929	55	—			
المهارات الاجتماعية.	بين المجموعات	1.657	3	0.552	0.862	0.467	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	33.325	52	0.641			
	الإجمالي	34.982	55	—			
الذكاء العاطفي.	بين المجموعات	2.435	3	0.812	1.015	0.394	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	41.596	52	0.8			
	الإجمالي	44.031	55	—			

جدول رقم (13) نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للخبرة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	نتيجة الإختبار
الوعي بالذات.	بين المجموعات	2.819	3	0.94	0.979	0.410	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	49.891	52	0.959			

			—	55	52.71	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.525	0.754	0.393	3	1.178	بين المجموعات	ادارة الذات.
			0.521	52	27.068	داخل المجموعات	
			—	55	28.246	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.228	1.49	0.84	3	2.52	بين المجموعات	الدافعية.
			0.564	52	29.319	داخل المجموعات	
			—	55	31.839	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.096	2.225	2.651	3	7.954	بين المجموعات	التعاطف.
			1.192	52	61.974	داخل المجموعات	
			—	55	69.929	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.419	0.959	0.612	3	1.835	بين المجموعات	المهارات الاجتماعية.
			0.637	52	33.147	داخل المجموعات	
			—	55	34.982	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.632	0.579	0.474	3	1.422	بين المجموعات	الذكاء العاطفي.
			0.819	52	42.609	داخل المجموعات	
			—	55	44.031	الإجمالي	

يتبين من الجدولين (12) و (13) أن القيمة الإحصائية (Sig) للذكاء العاطفي وأبعاده كانت أكبر من (0.05) في كلا الجدولين، مما يدل على عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للعوامل التخصصية والوظيفية المتمثلة في التخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة، أي أن مهارات الذكاء العاطفي لا تختلف بين التخصصات العلمية وهي: - إدارة الأعمال، المحاسبة، التمويل والمصارف، ونظم المعلومات، وكذلك لا تختلف مهارات الذكاء العاطفي وأبعاده حسب سنوات الخبرة التي يمتلكها أعضاء هيئة التدريس، ولكن عدم وجود فروق جوهرية لا يعني أن المتوسطات الحسابية كانت متساوية كما مبين فيما يلي:

جدول رقم (14) قيمة المتوسط الحسابي للتخصصات العلمية

التخصص:	إدارة أعمال	محاسبة	تمويل ومصارف	نظم المعلومات
المتوسط:	4.292	4.175	4.000	3.708
الترتيب:	1	2	3	4

جدول رقم (15) قيمة المتوسط الحسابي للخبرة

الخبرة:	أكثر من 15 سنة	من 11 إلى 15 سنة	من 5 إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات
المتوسط:	4.346	4.000	4.000	3.917
الترتيب:	1	2	3	4

رابعاً.. نتائج الدراسة والتوصيات والدراسات المستقبلية:

1.. نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، وإختبار الفرضيات، والمسح المكتبي، توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

كشفت النتائج إرتفاع مستوى الذكاء العاطفي وأبعاده لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي، فقد جاء بُعد المهارات الاجتماعية في المرتبة الأولى يليه بُعد الدافعية وبُعد الوعي بالذات في المرتبة الثالثة ثم بُعد التعاطف وبُعد إدارة الإنفعالات في المرتبة الأخيرة، مما يعني أن مهارات الذكاء العاطفي المتعلقة بالعلاقات بالآخرين (المهارات الاجتماعية، التعاطف) كانت متقاربة من المهارات المتعلقة بذات الفرد وما يدور في داخله (الوعي بالذات، إدارة الإنفعالات، الدافعية)، وقد يكون للثقافة الدينية والاجتماعية دور في بناء الروابط والتواصل والتنسيق والتعاون والتسامح، كذلك دور الدافعية التي تشير إلى الطموح الفطري لتحقيق الذات والمثابرة ووجود الأمل، أما عن الوعي بالذات فقد يعود السبب إلى دور الأسرة في تقييم الفرد وتقويم تصرفاته وتعزيز ثقته بنفسه، وبالتالي تم رفض الفرضية الأولى، وتأتي النتائج متوافقة مع دراسة (Jones & Abraham, 2009) ودراسة (صالح و داوود، 2011م) في إرتفاع مستوى الذكاء العاطفي، واختلفت مع دراسة (Lynn Cook et al, 2011) التي بينت انخفاض مستوى الذكاء، ودراسة (أسماء، 2011م) التي أشارت أن مستوى الذكاء العاطفي كان مقبولاً.

أوضحت النتائج إرتفاع بُعد الوعي بالذات وهو حجر أساس الذكاء العاطفي والمتمثل في الثقة بالنفس والقدرة على تحديد نقاط القوى والضعف، مما يعني تمتع أعضاء هيئة التدريس بصحة نفسية جيدة ولديهم نظرة إيجابية لأنفسهم، كما أن لديهم القدرة على الخروج من الإنفعالات السلبية بسرعة، إلا أن بعض أفراد العينة تطغى عليهم انفعالاتهم التي قد تكون إيجابية أو سلبية وتسبب لهم الإنحراف، وبأن ذلك من الفقرة رقم (5) التي كان متوسطها عالٍ (3.52) ولكن هذه المهارات تختلف من شخصٍ لآخر.

دلت النتائج على إرتفاع بُعد إدارة الذات الذي يقاس بمهارات ضبط الذات، صحو الضمير، التكيف، والتفاوض، وهذا يشير إلى توظيف أعضاء هيئة التدريس لمشاعرهم للتأثير في عمليات التفكير والتحكم في المناخ الانفعالي لإدارة العقل للمشاعر، إلا أنه اتضح من الفقرة رقم (1) التي بلغ متوسطها الحسابي (3.09) أن أفراد العينة وبدون استثناء فشلوا في توظيف نوبات الغضب لفعل شيء مفيد، فالغضب إنفجار داخلي يجب توجيه حدته لكي لا تؤذي من حوله، فالطلاب مثلاً لا يسعهم إلا إلتزام الصمت لتفادي إنفجار أعضاء هيئة التدريس، وبالتالي نعلمهم الكتمان وتفادي التعبير عن الرأي عوضاً عن الإفتتاح ومنحهم فرصة التواصل بأسلوب لبق، كما انكشف من الفقرة رقم (7) بمتوسط (3.46) الذي يعتبر مرتفعاً إلا أنه يشير إلى فشل بعض أعضاء هيئة التدريس في السيطرة على انفعالاتهم والسعي وراء الإنتقام لتهدئة حدة الانفعالات وشففي الغليل، أي إرضاء مشاعر الذات السلبية.

بينت النتائج إرتفاع مهارات بُعد الدافعية والمتمثلة في الإصرار، والإلحاح، والمبادرة، والتفاوض، مما يدل على قدرة أعضاء هيئة التدريس على مواجهة التحديات وتوجيه المشاعر نحو تحقيق أهداف التعليم، وقدرتهم على التركيز وتجنب الانفعالات السلبية عند أداء العمل، وتعد الدافعية محركاً قوياً للسلوك وبدون أي تكلفة للمؤسسات بكافة أنواعها.

تجلى من النتائج إرتفاع مهارات بُعد التعاطف، مما يدل على تمتع أعضاء هيئة التدريس بالشفافية الحسية للغير، والاستماع الدقيق، ومساعدة غيرهم عند الحاجة، أي أن لديهم مهارات قراءة مشاعر الآخرين من خلال تعابير وجوههم وأصواتهم وتلميحاتهم، كما تبين من الفقرة رقم (6) وجود مشاعر اللامبالاة لدى بعض أفراد العينة فيما يتعلق بتحذير غيرهم من المكائد المنصوبة لهم، فهذا يفسر نتيجة الفقرة رقم (7) في بعد إدارة الذات والمتعلقة برغبة بعض أعضاء هيئة التدريس بالإنتقام لمن تسبب لهم بالأذى، فقد يعزى شعور اللامبالاة لدى بعضهم لتدني السيطرة على الغضب في الفقرة رقم (1) من بعد إدارة الذات.

أبرزت نتائج بُعد المهارات الاجتماعية تمتع أعضاء هيئة التدريس بمهارات التواصل، بناء الروابط، التعاون والتنسيق، مما يعني أن لديهم القدرة على بناء علاقات وعقد صداقات، والأهم مهارة إدارتها مع الآخرين وحل المشاكل والنزاعات والقدرة على التفاوض، إلا أن النتائج كشفت عن تدني مهارات التأثير في غيرهم وتغيير وجهة نظرهم كما دلت الفقرة رقم (3)، وقد يرجع السبب إلى التصلب،

وفظاظلة القول، وإنعدام القدرة على ضبط النفس، وضعف المهارات الاجتماعية لدى الكثير من المحيطين بنا خارج إطار العمل وداخل شبكتنا الاجتماعية، أي عجز كلي في الذكاء العاطفي للمحيطين بناء خارج نطاق العمل.

توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية ترجع لبعض العوامل الشخصية والاجتماعية والتخصصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، التخصص، ومدة الخبرة) وقد يرجع ذلك، لكون أفراد العينة كانوا طلبة في الماضي ولديهم وعي تام بصعوبات التعلم وما يعنيه أن تكون معلماً، هذا بالإضافة إلى كون المعهد العالي أحد المؤسسات المحكومة من قبل اللوائح والقوانين التي تضع حداً للخلافات وتحول دون تصاعدها، فضلاً عن الرسالة التي يحملها أعضاء هيئة التدريس التي تجعلهم مسؤولين أمام أنفسهم والمجتمع، وتختلف النتيجة عن دراسة (صالح و داوود، 2011م) التي بينت أن الإناث أكثر ذكاءً عاطفياً، ودراسة (أسماء، 2011م) التي أشارت إلى وجود اختلافات تعزى للخبرة، وللعم، وللتحصي، واختلفت النتائج عن دراسة (Jones & Abraham, 2009) التي بينت فروقا بين أعضاء هيئة التدريس المتمرسين لمهنة المحاسبة عن غير المتمرسين، كما بينت وجود فروقات في وجهة نظر معلمي المحاسبة من خلال تركيزهم على أهمية المهارات الفنية في حين ركز الطلاب على أهمية الخبرة العملية.

تبين من دراسة (صالح و داوود، 2011م) غموض مصطلح الذكاء العاطفي في حين أن آيات القرآن الكريم تشير إلى الفقه بالقلوب وتحث على التعاون والبر بالوالدين وتنهاي عن الفظاظلة وغلظ القلب، وتبين السلوك الرشيد.

تبين من دراسة (Tucker, et. al, 2014) مصطلح (Accounting for emotional intelligence) المحاسبة عن الذكاء العاطفي، ولكن لم يُعرّف المصطلح بشكل دقيق، وبالتالي فالمحاسبة عن الذكاء العاطفي هي مهارات تحليل وقياس وتوصيل المعلومات المالية، وفن عرضها للأطراف المحتاجة لها وتقديم المشورة والمبادرة في عملية صنع القرار والتأثير فيه لتحقيق التغيير المطلوب.

تبين من تقرير الإتحاد الدولي للإنسان الآلي المدخل العاطفي لاتخاذ القرارات من خلال توصياتهم بالاستثمار في الموارد البشرية، واقتصار عمل الآلات على الأماكن الخطرة للبشر وإصدار قوانين للحد من إنتشار توظيفها دليلاً على إحساسهم بخوف المواطنين من فقدان وظائفهم، والحيلولة دون إرتفاع نسبة البطالة ومسؤوليتهم الاجتماعية، فالخبراء الماليون ترعرعوا على ضرورة نزع العواطف من كل قرار يتخذونه، والتركيز في صنع قراراتهم على المنظور المادي وخصوصاً عند اتخاذهم للقرارات في الأجل القصير التي تعتمد على النظر في التكاليف ذات العلاقة بالقرار ومفهوم المساهمة الحادية الموجبة، فعندما يتعلق الأمر بقرار إقفال خط إنتاجي يكون الفاصل هو المساهمة الحديّة الموجبة ولا يتم النظر إلى العاملين بهذا الخط ومساهماتهم في نمو مبيعات الشركة عبر السنوات، فتكلفة العمل المباشر وغير المباشر هي جزء من التكاليف المتغيرة ومحدد للمساهمة الحديّة، ولكن قد يقضي القرار بتسريح العاملين لتعاني الدول من إرتفاع نسب البطالة، وتتمتع الشركات بنمو أرباحها، ويتفنن معلموا المحاسبة بتدريس التكاليف ذات العلاقة بالقرار.

2.. التوصيات:

توظيف علم النفس المعرفي والتربوي وعلم الأعصاب وأبحاث العقل البشري في العملية التعليمية من خلال توظيف الكوادر التعليمية بالكليات المختصة، وإعداد برامج لتوعية أعضاء هيئة التدريس بمرمونات الإنفعال التي تزيد من مقاومة الطلاب، والتعرف على كيفية خلق بيئة صحية للمتعلمين.

توعية أعضاء هيئة التدريس بأهمية الذكاء العاطفي للعمل على إثراء معرفتهم.

الإستعانة بخبراء علم النفس لتعزيز الصحة النفسية للطلاب وتقوية عمل الذاكرة العاملة.

- دراسة العوامل المساهمة في رفع الذكاء العاطفي لتعزيزها والعوامل المؤثرة في إنخفاضه لمعالجتها.
- دراسة العوامل المسببة لنوبات الغضب والتعرف على كيفية كبحها والتعامل معها من قبل المحيطين.
- تطوير نموذج للذكاء العاطفي بما يتوافق مع المجتمعات العربية يتضمن الممارسات الإنفعالية من واقع البيئة الداخلية للمؤسسات المحلية بكافة القطاعات.
- تعزيز التواصل والتفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والإففتاح على الآخرين للتخفيف من الضغوط النفسية، وتشجيعهم على البوح بمشاعرهم وإنفعالاتهم، ومن تسبب بأذيتهم للحيلولة دون إنجرافهم في تيارات الإنتقام.
- دراسة العوامل المسببة للصراع داخل قطاعات الدولة، والعمل على تخفيف حدته فهو من أهم معوقات التنمية.
- إنشاء مراكز تهتم بالصحة النفسية لأعضاء هيئة التدريس لدعم أدايتهم، وكذلك الطلاب للتعرف على ما يعيق تحصيلهم العلمي.
- قياس الذكاء العاطفي للعاملين بالقطاعات المختلفة للتعرف على إنفعالاتهم ومدى تأثيرها على أدايتهم الوظيفي، والعمل على معالجة أوجه القصور في أدايتهم، وتدريبهم على كيفية التخلص من المشاعر السلبية.
- توظيف المدخل العاطفي في إتخاذ القرارات وإعادة النظر في القوانين واللوائح التي تستند على تمييز الفئات الوظيفية، والفئات العمرية، والفئات النوعية، فالتنمية خطة يجب أن تشمل جميع الفئات وتعتمد على التنوع.

3. الدراسات المستقبلية:

- دراسة مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات أخرى لتحقيق الإصلاح في كافة القطاعات، مع ضرورة الإستعانة بخبراء علم النفس لوضع مقياس يقيس مهارات الذكاء العاطفي بعبارات غير مفهومة، فمن عيوب مقياس التقرير الذاتي مغالاة الجيب في مدى إنطباق أو عدم إنطباق العبارة عليه.
- دراسة مدى توظيف الذكاء العاطفي لدى الطلبة للتعرف على إنفعالاتهم السلبية، وتحديد كيفية معالجتها.
- دراسة مدى توظيف الذكاء العاطفي في المناهج الدراسية لتسهيل عملية التعلم، وللتعرف على الصعوبات التي تواجه الطلاب للعمل على معالجتها.
- دراسة كيفية تطوير طرق تدريس المهارات المحاسبية الفنية وتعزيزها بالمهارات الناعمة كالتواصل الفعال، والعمل تحت الضغط وحل المشاكل بمرونة وبدون إنفعال.

* * * * *

المراجع

أولاً. المراجع العربية:

- أحمد الطيب هيكل، 2013م، سلسلة المدرب العملية : مهارات التعامل مع الناس، مجموعة النيل العربية، الطبعة الثانية.
- أسامة رءوف على إبراهيم، 2016م، دور الاكاديمية المهنية للمعلمون في تحقيق التنمية المهنية المستدامة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية.
- أسماء صالح علي، 2015م، قياس الذكاء الوجداني لبعض العاملين في القطاع العام، مجلة أبحاث البصرة، المجلد 40 العدد 1.
- إيهاب عيسى، عامر المصري، 2018م، الذكاء العاطفي والذكاء الاجتماعي، Al Manhal.
- الجعد نوال بنت حمد بن محمد، الشهري نورة فارس عبدالله: 2018م، معوقات التنمية المهنية لمعلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بمنطقة الرياض، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 179 الجزء الأول.
- جهاد عفيفي، 2015م، الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، Al Manhal.
- حمزة الجبالي، 2016م، الذكاء العاطفي، Dar Al Ausra Media and Dar Alam Al-Thaqafa for Publishing.
- شروق سامي فوزين 2015م، القواعد العامة للإعلام، Al Manhal.
- صالح مهدي صالح ، أحمد عودة خلف داود، 2011م، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون.
- طارق عبد الرؤوف محمد - إيهاب عيسى، 2018م، الذكاء العاطفي والذكاء الاجتماعي، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- عبد الرحمن أحمد سيف، 2018م، تطوير الذات، دار المعتز للنشر والتوزيع.
- عبد السلام مرجي، 2016م، من أساسيات في الثقافة المهنية، دار الخليج للنشر والتوزيع.
- عمرو شريف، 2017م، ثم صار المخ عقلا، نيوبوك للنشر والتوزيع.
- عوض بن علي عبدالله القحطاني، محمد بن عبدالله اليحيى، 2017م، مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في التنمية المهنية للمعلمين من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد السابع الجزء الرابع.
- قيس محمد و حموك علي، 2014م، الدافعية العقلية، Al Manhal.
- محمد حسن غانم، 2015م، كيف تتعامل بكفاءة مع نفسك ومع الآخر، The Anglo Egyptian Bookshop.
- محمد سرور الحريري، 2016م، قواعد التحليل النفسي والمعالجة النفسية والسلوكية، Al Manhal.

- محمد قاسم مقابلة، 2011م، التدريب التربوي و الأساليب القيادية الحديثة و تطبيقاتها التربوية، **Al Manhal**
- مصطفى النشار، 2017م، التفكير العلمي وتنمية البشر، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر.
- نسيم عون، 2015م، التعلم وبناء الإنسان: معرفيا، نفسيا، اجتماعيا، **Al Manhal**.
- هاييل علي المذايبي، 2018م، المصعد في نقد المسرح، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- وليد العيد، 2018م، الذكاء والذكاءات المتعددة، دار الكتب العلمية.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

- **Dr Ana Azevedo, Dr Anabela Mesquita, 2018, ICGR 2018 International Conference on Gender Research, Academic Conferences and publishing limited.**
- **Elaine Evans, Roger Burritt and James Guthrie, 2012, Emerging Pathways for the Next Generation of Accountants, The Institute of Chartered Accountants in Australia, University of South Australia.**
- **Gail Lynn Cook, Darlene Bay, Beth Visser, Jean E. Myburgh, and, and Joyce Njoroge, 2011, Emotional Intelligence: The Role of Accounting Education and Work Experience. Issues in Accounting Education: May 2011, Vol. 26, No. 2, pp. 267-286.**
- **Indra Abeysekera, (2004), The role of emotional assets and liabilities in a firm, Journal of Human Resource Costing and Accounting, 8 (1), 35-44.**
- **Jones, Greg and Abraham, Anne, 2009, The Value of Incorporating Emotional Intelligence Skills in the Education of Accounting Students, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 3(2).**
- **Jones, Greg and Abraham, Anne, The Value of Incorporating Emotional Intelligence Skills in the Education of Accounting Students, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 3(2), 2009.**
- **Joshua Freedman & Paul Stillman, 2016, EMOTIONAL INTELLIGENCE THE BUSINESS CASE, Six Seconds.**
- **Marcia Hughes, Amy Miller, 2010, The Emotional Intelligence in Action Activities Guide, John Wiley & Sons.**
- **Mary L. Tucker, Nicole L. Gullekson, Connie Esmond-Kiger, 2014, Accounting for EI: Does emotional intelligence predict greater intercultural growth? Journal of International Business and Cultural Studies Volume 8 – June.**
- **Mohammad Khaledian, Saber Amjadian, Kayhan Pardegi, 2013, The relationship between accounting students' emotional intelligence (EQ) and test anxiety and also their academic achievements, Pelagia Research Library, European Journal of Experimental Biology.**
- **Olia E. Tsivitanidou, 2018, Professional Development for Inquiry-Based Science Teaching and Learning, Volume 5 of Contributions from Science Education Research,Springer.**
- **Preethi Balamohan, M. Tech, Dr. S. Gomathi, 2015, Emotional Intelligence Its Importance and Relationship with Individual Performance, Team-Effectiveness,**

Leadership and Marketing Effectiveness, **Mediterranean Journal of Social Sciences**, MCSER Publishing, Rome-Italy.

- **Rachel Green, 2014**, Emotional intelligence: Important applications in local government, State Wide Magazine.
- **Robots and the Workplace of the Future, March 2018**, International Federation of Robotics Frankfurt, Germany.

* * * * *

النشر الإلكتروني

"دراسة نظرية لدوره في دعم العملية التعليمية"

د. إدريس مختار القبائلي - أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة بنغازي.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على النشر الإلكتروني من خلال مفهومه وتطوره التاريخي ومجالاته وأهم مميزاته، عيوبه، أنواعه، أشكاله، مراحلها، أدواته، وتكلفته، وكذلك بيان أوجه الاختلاف مع النشر التقليدي، وأيضاً الوقوف على مدى إمكانية الإفادة في التشجيع على تدعيم العملية التعليمية والبحث العلمي، حيث تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي من خلال ما تم تداوله في الأدبيات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة.

Abstract

This study aims at investigating the field of electronic publishing in respect of the notion, historical development, its fields, its main characteristics, its Pitfans, cost. Also showing the difference between electronic and traditional publishing and showing the possibility of benefiting of encouraging in supporting the educational process and scientific research.

The study used the descriptive method through the literature review concerning the topic of the study.

المقدمة

"إن النشر الإلكتروني بوصفه مجالاً موضوعياً يمكن تناوله من عدة من زوايا، والجوانب التي يبني عليها النشر الإلكتروني، وقد طرأ على عمليات النشر ومجالاته الموضوعية كثير من جوانب التغيير والتحديث، فالنشر الإلكتروني جانب لا يمكن إغفاله مع سرعة النمو التي يسير بها الإنترنت ومصادر المعلومات الرقمية، كما أن كثيراً من قضايا النشر عامة والنشر الإلكتروني خاصة قد تأثرت باتجاهات الرقمنة والدخول إلى النشر الرقمي من خلال الإنترنت وانتشار الوسائط المتعددة لحمل المعلومات الرقمية"⁽¹⁾.

"أدى التقدم العلمي والتقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والتطورات السريعة والمتلاحقة في مجال الحاسب الآلي، إلى إمكانية بث المعلومات ونشرها بسرعة كبيرة، وكتيجة حتمية لتطور تقانة الاتصال عن بعد، واستخدام الحاسوب الآلي ظهر

ما يسمى بالنشر الإلكتروني (**E- Publishing**) في حقبة الثمانينيات بشكل أوسع، على الرغم من استخدامه في النصف الثاني من السبعينيات، فأصبح منافساً قوياً للنشر التقليدي، كما كان لظهور الإنترنت (**Internet**) أكبر الأثر في التعريف بالنشر الإلكتروني وإتاحة فرص جديدة له، مثل: التأليف عن بعد والنشر عند الطلب، وقد كشفت الدراسات والأبحاث العالمية التي نشرت عن النشر الإلكتروني عن وجود تأثير لهذا الوافد الجديد في تغيير بيئة العمل والخدمات، التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات، فقد غير شكل المعلومات والأوعية الحاملة لها، وأعطى أبعاداً جديدة للمجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات، وفتح مجالات كثيرة ومتنوعة من الخدمات لمستخدمي المكتبات، وساعد الاختصاصيين في أداء أعمالهم على نحو أكثر دقة وسرعة" (2).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الدور الذي يلعبه النشر الإلكتروني في التشجيع على البحث العلمي ومدى تأثيره على المستفيدين بمختلف أنواعهم، وكذلك بيان إمكانية الاستفادة من النشر الإلكتروني في دعم العملية التعليمية عبر التطورات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على مفهوم النشر الإلكتروني وأهدافه.
- 2- بيان أوجه الاختلاف بين النشر الإلكتروني والنشر التقليدي.
- 3- التطور التاريخي للنشر الإلكتروني.
- 4- مميزات النشر الإلكتروني وخصائصه وعيوبه.
- 5- المجالات التي تستخدم النشر الإلكتروني.
- 6- أنواع النشر الإلكتروني وتقسيماته المتعددة.
- 7- أشكال النشر الإلكتروني وكيفية إتاحتها للمستخدمين.
- 8- المراحل التي يمر بها النشر الإلكتروني.
- 9- أدوات النشر الإلكتروني من خلال البرمجيات ولغات البرمجة على شبكة الإنترنت.
- 10- اقتصاديات النشر الإلكتروني [التكلفة].

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- ما مفهوم النشر الإلكتروني وخصائصه وأنواعه، أشكاله، وأدواته؟
- 2- ما أوجه الاختلاف بين خصائص النشر الإلكتروني مع النشر التقليدي؟
- 3- ما هي المراحل التي يمر بها النشر الإلكتروني؟
- 4- ما مدى الاستفادة من البرمجيات ولغات البرمجة المتاحة على شبكة الإنترنت؟
- 5- ما علاقة النشر الإلكتروني بحقوق الملكية الفكرية للنصوص الإلكترونية؟
- 6- ما مدى تأثير النشر الإلكتروني بارتفاع أسعار التكلفة؟
- 7- ما الدور الذي يلعبه النشر الإلكتروني في سياسة تنمية المكتبات المكتبية؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من خلال الإطلاع على الأدبيات المتعلقة بالنشر الإلكتروني متمثلة في الكتب والدوريات... الخ، وذلك للتحقق من الأهداف والتساؤلات التي تسعى الدراسة إليها.

مفهوم النشر الإلكتروني

يعكس النشر الإلكتروني ميلاد وثيقة ذات شكل جديد هي الشكل الإلكتروني وكيفية إنشائها ومعالجتها وتطويرها وبثها، وتعني الوثيقة هنا كياناً محدداً ينتجها شخص أو عدة أشخاص بهدف توصيل رسالة ما، ومع إدخال تكنولوجيا الاتصال والحاسبات فقد أصبحت الوثائق شاملة لمكونات متعددة بما في ذلك قواعد المعلومات والفيديو والحركة والصوت... وعلى الرغم من اختلاف تعاريف كل من النشر الإلكتروني والوثيقة بين مختلف الباحثين يمكن تبني التعريف التالي المعتمد على ما ذهب إليه (سبرنج Spring): النشر الإلكتروني هو الاختزان والتطويع والبث والتقديم الرقمي للمعلومات، على أن تنظم المعلومات في شكل وثيقة ذات بناء معين (Structured document) ويمكن إنتاجها كنسخة ورقية، كما يمكن عرضها إلكترونياً، كما يمكن أن تشمل هذه الوثائق معلومات في شكل نصي أو صور أو رسومات يتم توليدها بالحاسب الآلي (3)، وقد قدم عدد من الباحثين مثل: (كيست Kist) أطراً عامة لعملية النشر الورقي والإلكتروني، وهو ما يُعرف بالنشر الإلكتروني بأنه عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية (وخاصة الحاسب) سواء كان مباشرة أو من خلال شبكة الاتصالات، أو: هو مجموعة من العمليات بمساعدة الحاسب يتم عن طريقها إيجاد وتجميع وتشكيل

واختزان وتحديث المحتوى المعلوماتي، من أجل بثه لمجتمع محدد من المستفيدين. ويؤكد (مارتين **Martin**) على أن النشر الإلكتروني : هو ثمرة جهود كل من أمناء المكتبات والناشرين والمجتمع الأكاديمي (4).

ويوضح المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات أن مفهوم النشر الإلكتروني **Electronic Publishing** " : هو نتاج التطور الإلكتروني الذي وصل إلى مرحلة يستطيع فيها كاتب المقال أن يسجل مقاله على إحدى وسائل تجهيز الكلمات **Word Processing**، ثم يقوم ببثه إلى محرر المجلة الإلكترونية **Electronic Journal** الذي يقوم بالتالي بجعله متاحاً في تلك الصورة الإلكترونية للمشاركين في مجلته، وهذه المقالة لا تنشر وإنما يمكن عمل صور منها مطبوعة إذا طلب أحد المشاركين ذلك" (5).

كما يعرف النشر الإلكتروني **Electronic Publishing** : بأنه إنتاج المعلومات ونقلها من خلال الحواسيب ووسائل الاتصال بعيدة المدى من المؤلف أو الناشر إلى المستفيد النهائي مباشرة أو من خلال شبكة الاتصالات، وكذلك يقصد بالنشر الإلكتروني أو مصادر المعلومات الإلكترونية، مصادر المعلومات التقليدية التي يتم تخزينها إلكترونياً على وسائط مغلقة أو مليزة، أو تلك المصادر غير الورقية والمخزنة إلكترونياً حال إنتاجها من قبل مصدريها ونشرها في ملفات قواعد بيانات متاحة عن طريق الاتصال المباشر (**ON LINE**) ، أو عن طريق نظام الأقراص الليزرية المتراصة (**CD – ROM**) وهذا المفهوم يشير إلى اتجاهين: (6).

1- استخدام الحواسيب ووسائل الاتصال بعيدة المدى في إنتاج وتوفير وبث المعلومات المطبوعة أصلاً على ورق إلكترونياً إلى المستفيد.

2- إنّ مصدر المعلومات سيكون غير ورقي منذ البداية وسيظهر على شكل فقرات متعددة، لأن كل مؤلف من خلال منفذ **TERMINAL** الحاسوب الخاص، سيقوم بإدخال البيانات الخاصة بكتابه وفقاً لبرمجيات خاصة معدة لهذا الغرض، وسيكون باستطاعة الفرد التحول بحرية ضمن المصادر المتاحة له عبر شبكات المعلومات التي تربط بين المؤلفين والمستفيدين والناشرين ووسطاء المعلومات في حلقة اتصالية متكاملة.

بعد العرض السابق لمفهوم النشر الإلكتروني والتعرف على أهميته في نشر الأعمال بسرعة عبر التقنيات الحديثة المختلفة على عكس النشر التقليدي، نود هنا الإشارة إلى وضع مقارنة بين هذين النوعين في عملية النشر، حيث تعرّض كثير من الباحثين والدارسين في كتاباتهم إلى بيان أوجه الاختلاف بينهما، والجدول التالي يبين مقارنة بين النشر الإلكتروني والنشر التقليدي لأهم الفروق بينها (7).

النشر الإلكتروني	النشر التقليدي
- إمكانية تجميع الوثيقة بأشكال متعددة (صوتية، نصية، وصورية)	- يصعب عمله في الوثائق التقليدية ويطول عمله وهو مستحيل في الشكل الصوتي.
- إمكانية الإنتاج السريع والعالي لكم كبير من الوثائق الإلكترونية.	- في الوثائق التقليدية تحتاج إلى وقت طويل.
- تظل الوثيقة الأصلية على جودتها ومن الممكن أن تضيف تحسين وتعديل عليها.	- عدم القدرة على الإضافة والحذف لأن هذا سوف يشوه مظهرها.
- إمكانية التعديل والتجديد وإعادة استخدام البيانات قد يطرح مشكلة في درجة الثقة والضبط.	- عدم القدرة على استخدام البيانات والتعديل فيها، يعطي الوثيقة ثقة تامة وضبط حيث تضمن سلامتها من العبث.
- إمكانية التوزيع السريع للوثيقة بشكل سريع وفي أي مكان.	- صعوبة نشر الوثيقة بسبب الإجراءات الطويلة التي تمر بها، وهذا قد يكون ميزة وعبئاً.
- صعوبة تحديد وتطبيق الحقوق الفكرية وتطبيق القوانين الإبداعية.	- يضمن الحقوق الكاملة من ناحية الإبداع وضمان حقوق المؤلف.
- قليل التكلفة لا يحتاج إلى حبر ولا ورق ومساحات واسعة للحفاظ.	- تكاليف مرتفعة بسبب تكاليف إنتاج وصناعة الورق وتكاليف اليد العاملة المطلوبة في جميع مراحل النشر، ويحتاج إلى مساحات واسعة للحفاظ.
- تأثير إيجابي على البيئة فهو لا يحتاج إلى قطع الأشجار والغابات التي تمثل موارد طبيعة مهمة.	- تأثير سلبي على البيئة فهو يحتاج إلى قطع الأشجار والغابات لاستغلالها في صناعة الورق.
- الأصول غير قابلة للتلف والتمزق.	- طبيعة الأصول الورقية قابلة للتلف والتمزق من كثرة الاستخدام.

المصطلحات ذات العلاقة بالنشر الإلكتروني (8).

أولاً: النشر المكتبي Desktop Publishing:

يعني: استخدام الأفراد الذين لديهم خبرة بسيطة وتدريباً لإمكانيات الحاسب الآلي وأجهزة الطباعة والمساحات الضوئية والبرامج - حزمة برامج (PowerPoint, Access Word Microsoft Office Exce) حيث يمكن اعتماداً عليها محاذاة النص جهة اليمين أو اليسار أو تغيير شكل وحجم الخط المكتوبة به كلمات النص ومعرفة هجائها الصحيح، وما يقابلها في الإنجليزية أو العربية وغيرها اعتماداً على قاموس إلكتروني متاح على الخط المباشر، بالإضافة إلى إمكانية مراجعة النص من حيث الأخطاء النحوية، وحصر عدد الصفحات والفقرات والأسطر والكلمات الواردة فيه، كذلك يمكن تحويل أية جداول رقمية إلى الرسوم البيانية المناسبة له.

ثانياً: المجلة الإلكترونية Electronic Journal:

بعض الدارسين يستخدم هذا المصطلح تبادلياً مع مصطلحات أخرى مثل: المسلسلات الإلكترونية Electronic Serials أو المجلات المتاحة على الخط المباشر Online Journal أو الدوريات الإلكترونية Electronic

Periodicals، ومن ثم عدة عناصر تتحكم في التداخل أو التساوي في استخدام هذه المصطلحات، على أية حال يمكن تعريف المجلة الإلكترونية: بأنها مطبوع (مجلة) متوافرة ببيئة رقمية.

ثالثاً: لغة تحديد النص الفائق HTML- Hypertext Markup Language:

هي لغة يمكن من خلالها إعداد نص يسجل فيه كل خطوة أو نقرة بالفأرة الخاصة بالحاسب الآلي، لتحول من يستخدمها إلى وثيقة أخرى، كما أنها تتميز بالاستقلالية بمعنى أنه يمكن تصفح كتاب دون التعرف على العديد من التعديلات، هذا فضلاً عن السعة اللانهائية لهذا النص.

رابعاً: المعيار العام للغة كتابة الوثيقة Standard Generalized Markup Language:

هي: مجموعة من التيجان (Tags) والقواعد تبين التركيبة الداخلية للوثيقة ومحتوياتها ويمكن قراءتها بواسطة الحاسب، يرى (كيسست Kist) أنها لتحديد المسودات المكتوبة، ولا ترتبط بجهاز أو برنامج أو نظام محدد لتنضيد الحروف المطبعية أو التصميم، وعن طريق هذه اللغة يمكن تحديد عناصر الوثيقة من عناوين الفصول والعناوين الفرعية والفقرات والمستخلص كما يمكن تحديد العلاقات المنطقية التي تربط فيما بينها.

خامساً: الوسائط المتعددة Multimedia:

وتعني تجهيز المعلومات المشتقة من أو الممثلة في عدة وسائط مختلفة.

سادساً: الوسائط الفائقة Hypermedia:

وهي تلك النظم التي يمكنها دمج مجموعة متنوعة من وسائط المعلومات معاً.

سابعاً: محركات البحث Search Engines:

أي موقع على شبكة الإنترنت أو برنامج حاسب آلي يتيح للمستخدم البحث على نوعيات بعينها من البيانات أو المعلومات ومن أمثلتها: محركات بحث أجنبية **Yahoo, LYCOS, Infoseek** ومحركات بحث عربية مثل **Ayna, Murshid, ArbiSt**.

ثامناً: المحدد الموحد للمصدر Uniform Resource Locator – URL:

هو الطريق إلى تسمية وتحديد العناوين المختلفة لجميع الأشياء المتاحة على شبكة الإنترنت بما فيها مصادر المعلومات الإلكترونية.

التطور التاريخي للنشر الإلكتروني.

تعود بداية النشر الإلكتروني إلى نهاية الستينات عندما بدأت بعض كبريات شركات النشر باستخدام الحاسوب في التنضيد الضوئي، وأظهر هذا الجيل الثانوي من الشريط المغنط الذي أدى إلى إيجاد الدفعات والخدمات الآلية، وفي أواخر السبعينات قدمت أجهزة الحاسوب والاتصالات عن بعد فرصاً جديدة للنشر، أولها وأهمها: أنها فتحت إمكان النشر الإلكتروني بناءً على الطلب كما أصبح عملياً تخزين نسخة من عمل بدلاً من الاستماع إليه أو مشاهدته وكانت تلك البداية الحقيقية للنشر على الطلب(9).

يكاد يتفق أدب الموضوع على أن جذور النشر الإلكتروني يمكن أن نتلمسها مع بداية الستينات عندما استخدم الحاسب الآلي في إنتاج الكشافات والأدلة والمستخلصات المطبوعة على الورق، مثل: إنتاج الكشاف الطبي **Index Medicus** في المكتبة القومية الطبية بالولايات المتحدة، حيث إن هذا الاستخدام كان يتطلب بناء قاعدة بيانات مقروءة آلياً، وهي الميزة الأساسية لهذه العملية، وذلك لما وفرته القاعدة من فرص تطويع البيانات من فرز وضبط للأخطاء وعمليات التكشيف، وتوليد منتجات جديدة، كما وفرت المعلومات في شكل مقروء آلياً إمكانية تقديم المؤلفين لموادهم في شكل قابل للقراءة الآلية، وتوفير ما يعرف بالنشر حسب الطلب **On Demand Publishing**، وهذا ما ذكره (لا نكستر **Lancaster**) في معرض حديثه عن تطور النشر الإلكتروني، وشايعه في ذلك (بك **Peek**) ومن قبله (لي **Lee**) وزملائه و (سبرنج **Spring**) (10).

ولكن هناك من يرى أن فكرة النشر الإلكتروني إنما ترجع إلى ما قبل ذلك بكثير، من ذلك ذهب (يانج **Yang**) في دراسته التي خصصها لتقديم عرض تاريخي عن الموضوع، إلى إمكانية اعتبار الكتاب المقدس لدى الصينيين المسمى بدون كلمة: **word less** الذي تم تداوله شفهيّاً منذ القرن الثاني الميلادي هو النموذج الأول للنشر الإلكتروني، والفكرة الأولية، للنصوص الفائقة **Hyper text**، ذلك أن فكرة هذا الكتاب إنما تقوم على نص مرّن تتداوله الأجيال ليترجموا محتواه في ضوء معطيات عصرهم، ويتنبؤوا بالأحداث العظمى التي يمكن أن تحدث لاسيما عندما تسود الفوضى في الصين، بينما يرى (برونريج ولانسي **Proiunringg and Lynch**) أن بداية النشر الإلكتروني تتمثل في البث الإذاعي للإشارات السمعية حيث يمكن ترجمة العمل إلى رسالة صوتية تبث من خلال الراديو ذلك في عام 1919م. وعلى الجانب الآخر يرجع (شوقي سالم) أصل النشر الإلكتروني عام 1945م عندما نشر (فانيفربوش **Vannevarbush**) بحثاً له وصف فيه فكرة آلة يخزن فيها الفرد كتبه وسجلاته، واتصالاته بشكل يسمح له بسرعة الاسترجاع ومرونته وأطلق عليها اسم **Memex** ويتفق معه في هذا الرأي كل من (ماكمورو **Macmorro** ومارميون **Marmion**) (11).

وفي الثمانينات تحولت بؤرة تقنية إنتاج الوثائق من ورشة الطباعة إلى النشر داخل الهيئات، وإلى برامج النشر الجاهزة فوق المكتب، ولقد تحالفت اثنتان من التقنيات الحديثة المتطورة للاستجابة لهذه الاحتياجات في أوائل الثمانينات وهما:

الحاسب الشخصي وطابع الليزر، حيث بدأ بإدخال التجميع التصويري الرقمي المحسب حيث تدخل النسخة النصية إلى النظام في الشكل الرقمي (Digital)، كما يمكن تقبل المدخلات في الوقت نفسه من لوحات إدخال المفاتيح المتعددة، التي بنهايات طرفية معيارية ويمكن الاستعانة بجميع أحجام الحروف المختزنة رقمياً من خلال النظام المتكامل نفسه، وتعد الماسر المصور باستخدام تقنية الليزر أو أنابيب أشعة الكاثود كمصادر ضوئية، وقد أدى ذلك إلى ان طباعة النسخة الورقية لم تعد هي الخيار الوحيد، ذلك لأن هناك أشكالاً إلكترونية أخرى كمنتجات مثل الأقراص المكتنزة (CD-Rom) حيث أصبح بالإمكان تخزين واسترجاع كم هائل من المعلومات، بل تطورت هذه الأقراص إلى نوع جديد أكثر استيعاباً في طاقته التخزينية ليصل قابلية الواحد إلى أكثر من سبعة أضعاف ما يستوعبه القرص المتراص (CD-Rom) الذي أطلق عليه اسم قرص (DVD) أو الوسائط المتعددة (Multimedia) و الآن كثير جداً من قواعد البيانات المشتتة على نصوص كاملة للوثائق تسعى إلى الاستفادة من طاقات وقدرات (CD-Rom) في مجال نشر الكتب⁽¹²⁾.

"إن ما ساعد على ظهور صناعة النشر الإلكتروني الذي على الرغم من أنه يُعد امتداداً طبيعياً للنشر التقليدي، إلا أن بدايته الأولى ترجع إلى أحضان النظم المؤسسية المعلوماتية ذات المسؤولية عن شبكات الاتصالات وتقنيات المعلومات، وبالتحديد التقنيات الضوئية في بداية الثمانينيات ومع انتشار شبكة الإنترنت في التسعينيات، حيث طرحت بذلك أساليب جديدة لتدفق وانسياب المعلومات من المصدر المؤلف إلى المستفيد النهائي وفق إطار شبكي رقمي، وهناك العديد من النماذج للنشر الإلكتروني" من أمثلة هذه النماذج ما يلي: (13).

- 1- النشر عن طريق الأقراص المكتنزة (CD-ROM).
- 2- النشر على الخط المباشر مثل مشروع مركز أوهايو "OCLC"
- 3- النشر من طريق شبكة الإنترنت مثل مشروع (تيوليب "TULIP") ومشروع (رد سيج "Red Sage") ونظام (بريموس "Primus") للطبع الإلكتروني... الخ.

وبناءً على ما سبق ظهرت بعض المنشورات من خلال الإنترنت بالشكل الإلكتروني الصرف، وكان عبر رابط التغطية العالمية (WWW) [World Wide Web] تحت مسميات متعددة مثل: كتب إلكترونية، كتب على الخط المباشر، أو مقالات الدوريات، أو رسائل جامعية إلكترونية.⁽¹⁴⁾ وتكمن أهم إيجابيات هذه المنشورات في سهولة وضعها تحت التصرف، وإمكانية الحصول عليها من أي مكان، وبذلك يكون التحقيق البليوجرافي، وإمكانية متابعته المستقبلية، أكثر إيجابية في الإنترنت، وهو تحقق ينسحب على الأطروحات الجامعية في جميع التخصصات، وعلى منشورات مؤسسات حكومية. ولا بد من تأهيل المكتبيين لجعلهم أقدر على استخدام الحواسيب في تحويل المعلومات، وتشكيلها، وإرشاد المستخدمين على حسن استخدامها.

أهداف النشر الإلكتروني

لقد انحصرت الأهداف الأولى للنشر الإلكتروني في هدف واحد هو اختيار مدى قدرة الشبكات على نقل الملفات النصية، وهو هدف تعلق بفنّيي الشبكات لخدمة الأغراض العسكرية، أكثر من تعلقه بالمؤسسات الأكاديمية، ومع الوقت بدأت أهداف النشر الإلكتروني تخرج إلى المؤسسات الأكاديمية ودور النشر التجارية والجمعيات العلمية وحتى الأفراد. وأصبحت أهداف النشر الإلكتروني تتركز في النهاية في ما يلي⁽¹⁵⁾.

أ- الاتصال العلمي وتوفير مفهوم تكنولوجي جديد له.

ب- تسريع عمليات البحث العلمي في ظل السباق التكنولوجي إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والمنافس السابق (الاتحاد السوفيتي).

ج- توفير النشر التجاري الأكاديمي، وليس النشر بمعناه الشائع، فمستخدمو الإنترنت في أقصاهم على مستوى العالم لا يزيدون عن مائة مليون، أغلبهم أكاديميون.

د- وضع الإنتاج الفكري القومي لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية، وهو ما يعني أن هذا الإنتاج تتم إتاحتها في صورة رقمية **Digital Shape** (مشروع المكتبة الرقمية الأمريكي).

هـ تعميق فرص التجارة الإلكترونية e-commerce عبر إنشاء آلاف المواقع العنكبوتية **Web Sites** على الإنترنت، على التوازي مع المطبوعات والإعلانات التي يتم نشرها وبثها بالطرق التقليدية.

مجالات النشر الإلكتروني

يستخدم النشر الإلكتروني في مجالات عديدة منها⁽¹⁶⁾.

1- نشر الأبحاث العلمية.

حيث يحتاج الطلبة والباحثون إلى توافر هذا النوع من المعلومات أثناء بحثهم، ويسهل هذا النوع من النشر توفير المعلومة لاحتياجها مهما كان مكان تواجدهم سواء عن طريق الحصول على المواد من مؤلفيها مباشرة أو من الأرشيف الإلكتروني (**Electronic Archives**)، وخير دليل على ذلك أن القارئ يمكنه الحصول على أي رسالة دكتوراه من خلال الدخول لموقع الدكتور كاتب الرسالة المنشورة إلكترونياً على الموقع بصيغة (PDF).

2- نشر الكتب والمحاضرات الدراسية الجامعية.

وفي هذا المجال يستطيع الأستاذ الجامعي أن يختار الكتب والمحاضرات التي يريد تدريسها لطلبته ونشرها إلكترونياً، ليدخل الطالب إلى هذا الموقع المحدد من قبل أستاذ المادة ليحصل على المادة المطلوبة، مع مراعاة أن بعض الجامعات توفر الطابعات الإلكترونية عالية السرعة لطلبتها. ومن الأمثلة عليها مشروع بريموس (PRIMUS) الذي قدمه الناشر ماكروهيل وهو نظام للطبع الإلكتروني حسب الطلب لفصول من الكتب الجامعية.

3- الصحف والمجلات.

منذ وقت قريب أصبح يمكن الوصول إلى النص الكامل للصحف والمجلات عن طريق الخط المباشر (ON LINE)، حيث قامت مؤسسة (Mead Data Central) بتقديم مرصد المعلومات نيكسيس (NEXIS)، ويحتوي هذا المرصد على النصوص الكاملة للواشنطن بوست والنيوزويك ومقتطفات من رويتر والأسوشيتد بريس، ويستطيع المؤلفين والناشرين المحافظة على حقوق ملكياتهم في التأليف والنشر بعقد اتفاقيات مع مرصد المعلومات تمنع المرصد من استخدام أي مواد من صحيفة أو مجلة إلا بعد فقدانها لصفة الحداثة.

4- نشر الكتب والمراجع الأكاديمية.

أصبح الآن بإمكان الباحثين عن نوعية معينة من الكتب الحصول عليها إلكترونياً بدل البحث في البلد لهذا الكتاب أو شراء المراجع عن طريق البريد أو عن طريق زميل للباحث في بلد آخر يحصل له على الكتاب. ويوجد هناك شركات متخصصة في هذا النوع من النشر، حيث تنشر الكتب الأكاديمية (Text Books) وتزود الكتب بأقراص مضغوطة (CD) تكون مرافقة للكتاب كشركة (Bed Ford)، وللتكلفة العالية لهذا النوع من النشر أصبح الآن يتم العرض والبيع مباشرة عن طريق الإنترنت حيث لا يسلم الكتاب إلا بعد الدفع.

5- الدوريات العلمية.

تتناول هذه الدوريات البحث الأكاديمي، حيث يستطيع الباحث إرسال بحثه بالبريد الإلكتروني لرئيس تحرير هذه الدورية المراد النشر فيها ليقوم هذا بفحصه وتحديد لجنة التحكيم لتقييم البحث، وهنا إما أن توافق لجنة التحكيم على البحث أو تطلب تعديلات معينة أو ترفضه، وفي الحالة الثانية أي حالة التعديلات يستطيع الباحث بكل بساطة إجراء هذه التعديلات ليتم نشر البحث وإخطار المشتركين بالدورية بوجود البحث.

وبالرغم من سهولة هذه الطريقة في نشر الدوريات العلمية وقلة تكلفتها إلا أنه لم تصدر دورية بالشكل الإلكتروني وحده حتى الآن، حيث لا بد من استخدام الطرق التقليدية كالبريد وما إلى ذلك. ومن الأمثلة عليها: (Irics Medical Science Series).

6-نشر الأدلة التقنية.

وهي منشورات عادة ما تكون كثيرة التعديل والتنقيح، وخير مثال على ذلك كتاب (**Handbook Safety Inspector Aviation**) الذي يصدر عن إدارة الطيران الفيدرالية حيث يضم تصاميم ورسوم ويرسل لمكتب الطباعة الحكومي لتقوم بطابعته ونشره، ويحتاج هذا إلى فترات طويلة قد تصل إلى شهرين أو ثلاثة أشهر عدا عن التكلفة العالية. والآن المفتشين يحتاجون لمعلومات حديثة باستمرار، قامت إدارة الطيران بنشر هذا الكتاب إلكترونياً على الإنترنت عن طريق تصميمه باستخدام برنامج (**Adobe Frame Maker**) وتحويله إلى صيغة (**PDF**)، ووضعه على شبكة الإنترنت ليستفيد المفتشون منه، ووفر ذلك في الوقت والمال عدا عن حل المشكلات التنظيمية داخل الكتاب، حيث أنه بحاجة دائمة للتغيير لأن أنظمة وقوانين صناعة الطيران دائمة التحديث والتغيير، وبالتالي يستطيع المفتشون الآن الحصول على التعديلات بالبريد الإلكتروني، حيث يحدد مكان التعديل بالكتاب.

7-فهارس وكشافات المكتبات.

تقوم الآن معظم المكتبات وخاصة المكتبات الجامعية والعامية بإتاحة فهارس مقتنياتها على شبكة الإنترنت ليستفيد منها الباحثين في أي مكان، وذلك باستخدام طرق كثيرة في البحث بالكلمات المفتاحية للعناوين أو المؤلفين أو الموضوعات أو البحث عن طريق الرقم الدولي الموحد للكتاب ردمك (**ISBN**)، ومن الأمثلة عليها مكتبة الكونغرس - شبكة (**OCLC**)-مكتبة جامعة الإمارات.

8-الخرائط والصور.

من الأمثلة عليها: **Landsat Imagery / Ecobase**.

مزايا وخصائص النشر الإلكتروني.

عند مقارنة أسلوب النشر التقليدي بالنشر الإلكتروني، تبرز مزايا النشر الإلكتروني المتعددة من حيث تقليل الكلفة واختصار الوقت وسهولة نشر المعلومة والحصول عليها وغيرها. كما أن النشر الإلكتروني له محددات تحد من الاستفادة منه بشكل كبير. وفيما يلي توضيح لهذه المزايا والمحددات⁽¹⁷⁾.

1- **تقليل التكاليف**: أكثر التكاليف التي يتحملها الناشر أثناء نشره لكتاب معين هي تكاليف الطبع والتوزيع والشحن، أما في النشر الإلكتروني فلا توجد مثل هذه التكاليف، حيث يتم الشحن عبر شبكة المعلومات العالمية أي شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ستأخذ دور الناقل، والطباعة تتم من قبل المستخدم إذا أراد طباعة المادة بدلاً من قراءتها على الشاشة، فالمستخدم يدفع تكاليف الأوراق والحبر والتجليد بدلاً من الناشر، وكذلك فإن النشر الإلكتروني يساعد الباحثين على تقليل التكاليف المتعلقة بتبادل الرسائل العلمية كرسائل الدكتوراه، فالباحث يستطيع أن ينشر رسالته إلكترونياً من

موقعه على الإنترنت ليحصل عليها الباحثون في كل مكان متى أرادوا ودون أن يتحصل الباحث تكاليف التصوير والتجليد والنقل.

2- **اختصار الوقت:** فالمستخدم لا يحتاج إلى أن يبحث عن كتاب معين في المكتبات ولا يحتاج إلى مراسلة باحث معين كي يحصل على بحث أو معلومة، فكل ذلك يمكن أن يتم في دقائق عبر الإنترنت عن طريق زيارة المواقع الإلكترونية على الإنترنت، كذلك سهولة البحث عن معلومة معينة بدلاً من تصفح كل صفحات الكتاب أو البحث المطبوع، يُمكن لجهاز الحاسوب أن يبحث عن كلمة أو كلمات بشكل آلي.

3- **التفاعلية:** باستخدام ما يعرف بنقاط الربط **links hyper** يمكن أن يتم توصيل القارئ أثناء قراءته بمعلومات إضافية أو مواقع أخرى على الإنترنت، أو توضيحات لكلمات معينة، أو أصوات وغيرها، حيث يضغط القارئ على كلمة معينة لينتقل إلى مواد إضافية.

4- **توفير المساحة:** باستخدام تقنية النشر الإلكتروني يمكن الاستغناء عن المساحات التي تحتلها الوثائق المطبوعة، حيث يمكن استبدال تلك المساحات بجهاز حاسوب خادم **Server** له قدرة تخزينية عالية توضع عليه الوثائق الإلكترونية ويكون موصولاً بشبكة الإنترنت، حيث يستطيع الناشر أو الشركة متابعة الزبائن عن طريق إرسال الرسائل إليهم عبر البريد الإلكتروني بعد شراء الكتاب الإلكتروني أو طلب سلعة معينة إلكترونياً.

5- **سهولة التعديل والتنقيح:** حيث يمكن بسهولة تعديل وتنقيح المادة المنشورة إلكترونياً وحصول القارئ على التعديلات، فلا يحتاج الناشر إلى إعادة طباعة الكتب والإعلانات بالتعديلات الجديدة، وكل ما يحتاجه فقط هو تعديل المادة المخزنة إلكترونياً، ومن ثم وضع المادة بالتعديلات الجديدة على شبكة الإنترنت.

6- **النشر الذاتي بدون وسيط:** يتيح النشر الإلكتروني للباحثين والمؤلفين نشر إنتاجهم مباشرة من مواقعهم على شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى مطابع أو ناشرين أو موزعين.

7- **الحفاظ على البيئة:** النشر الإلكتروني يقلل من استخدام الورق، وهذا يعني الحفاظ على الأشجار التي تقطع عادة وتُحول إلى أوراق وكذلك التوفير في كمية الورق المتداول الذي يتحول أحياناً إلى نفايات.

ومن خلال ما سبق يمكن إن نلخص المزايا الكثيرة والمتعددة للنشر الإلكتروني في الآتي⁽¹⁸⁾.

* يمكن نشر نتائج الأبحاث في وقت قصير، حيث يستطيع كل من المحررين والمؤلفين والمحكمين الاتصال فيما بينهم، وتبادل الآراء والمعلومات عبر الشبكة الإلكترونية.

* يمكن عرض البيانات ونتائج الأبحاث على شكل نصوص مترابطة.

* يمكن تسهيل عملية التحكيم عبر المتخصصين، من خلال ربط ملاحظات وتعليقات القراء بالمقابلات المنشورة.
* النسخة الإلكترونية تتصف بالتفاعلية أكثر من النسخة المطبوعة، بسبب سرعة الاتصال والنشر، وبهذا يمكن للباحثين تبادل المعلومات والآراء بشكل أسرع وأكثر.

أنواع النشر الإلكتروني وتقسيماته المختلفة.

يوجد العديد من الأنواع والتقسيمات المتعددة للنشر الإلكتروني، وقد أهتم الإنتاج الفكري بذلك حيث قدم شوقي سالم سالم أربعة طرق لتصنيف النشر الإلكتروني وهي⁽¹⁹⁾.

1-التصنيف بالموضوع: وهو الذي تخزن فيه المعلومات وتسترجع منه، وطبقاً لهذه الطريقة، فإن له ثلاثة نظم وهي:

* نظم النشر المركزية.

* نظم النشر اللامركزية.

* نظم النشر المختلطة.

2-التصنيف حسب محتوى المنتج:

* النشر الأولي. أي نشر النص الكامل.

* النشر الثانوي. مثل نشر الأدلة والفهارس والكشافات والمستخلصات.

3-التصنيف حسب توافر المنتجات المطبوعة. حيث قسم النشر إلى نوعين وهما:

* النشر الموازي. وهو الذي يصدر في شكل مطبوع وموازي (إلكتروني).

* النشر الإلكتروني الكامل.

4-التصنيف حسب نوع التقنيات المستخدمة. وفيها ما يلي:

* النص الأثير (التلنكست) والفيديو تكس.

* قواعد البيانات المباشرة.

* النشر المكتبي (الصف الإلكتروني بالحاسب).

* النشر الضوئي أو الليزري.

وقد أدت تطورات تقنيات المعلومات، والطلب على مصادر المعلومات، إلى ظهور نمطين آخرين من النشر الإلكتروني:

أولهما: النشر الإلكتروني الموازي. أي سير خطوات النشر الورقي والنشر الإلكتروني في خطين متوازيين، يفيضان إلى إتاحة العمل الواحد بالشكلين معاً في الوقت نفسه.

ثانيهما: النشر الإلكتروني اللاحق. أي تحويل أوعية المعلومات من الشكل الورقي إلى شكل قابل للتداول بواسطة الحاسب، سواء كان ذلك على الأسطوانات الضوئية المكتنزة، أو على الوسائط الممغنطة، وهذه هي الفئة الغالبة بالنسبة للمصادر العربية القيمة المتاحة الآن إلكترونياً.

وهناك من يرى إنه يمكن تقسيم النشر الإلكتروني من حيث المادة المنشورة إلى نوعين، النوع الأول نشر للتراث أو الكتب أو إصدارات الصحف والمجلات التي تصدر، ويناسب هذا النوع النشر على الأسطوانات المدججة (CD-ROM) التي تطبع بأعداد كبيرة وتتاح للمستفيدين منها للاطلاع على ما بها من منازلهم أو مكاتبهم أو بالمكتبات المختلفة التي توفرها لهم، أما النوع الثاني وهو نشر المواد المتجددة والتي تحدث دورياً أو من وقت لآخر قياسياً النشر على شبكات الحواسيب المتخصصة أو العالمية كالإنترنت⁽²⁰⁾.

أشكال النشر الإلكتروني.

هناك العديد من الأشكال التي تستخدم في النشر الإلكتروني والتي يتم من خلالها نشر الأعمال الفنية والأدبية والعلمية وإتاحتها للباحثين، ومن هذه الأشكال ما يلي⁽²¹⁾.

أولاً: الاتصال المباشر (On Line):

الارتباط بينوك وقواعد المعلومات وتكون هذه القواعد ببيولوجرافية وهي الأكثر استخداماً، وقواعد المعلومات غير البيولوجرافية ذات النص الكامل (Full Text) والنصية مع بيانات رقمية، وتعد هذه القواعد مؤسسات أكاديمية وتجارية ودولية وجمعيات علمية ومكتبات وطنية.

ثانياً: الأقراص المرنة والأقراص المليزة (Compact Disk, C.D Rom):

يحتاج النشر الإلكتروني عن طريق الأقراص المرنة أو المدججة إلى ميزانية وخبرة ورسالة وجمهور والتعامل مع الشركات والمؤسسات التي تنتج هذه الأسطوانات، وغالباً ما سنشر على هذه الأقراص المواد المرجعية والمعاجم والموسوعات والقصص المتحركة للأطفال حيث إنها تستوعب إلى جانب النص المكتوب الصور الثابتة والمتحركة ولقطات الفيديو، وإمكانية الطباعة منها على الورق، والنسخ منها إلى الحافظة ومن الحافظة إلى أي ملف على القرص الصلب لاستخدامه طبقاً لاحتياجات المستخدم.

إلى جانب خدمات التعليم والإعلانات والتعاقدات والعلاقات العامة، مما جعلها شبكة لا يمكن الاستغناء عنها في هذا العصر، ويتم النشر الإلكتروني للمصنفات عبر الإنترنت عن طريق ما يسمى بالمعالجة الرقمية، التي تؤدي إلى إدخال المصنف إلى الشبكة في صورة مطابقة للأصل تماماً، باستخدام آلة حاسبة تعرف باسم **(Electronic Numerical Integrator and Calculator) (ENIAC)** وتعني المفاضل المتكامل العددي الإلكتروني، وتقوم هذه الآلة بتحويل أي معلومات إلى أرقام باستخدام الأصفار والآحاد فقط ويطلق عليها الأرقام الثنائية لأنها لا تستخدم إلا رقمي الصفر والواحد فقط، وتحويل المعلومات إلى هذين الرقمين يمكن تخزينها بأسلوب معين على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يفهمها ويترجمها بطريقة آلية إلى حروف وكلمات ولوحات فنية مفهومة للإنسان وتطابق الأصل المأخوذ منه تماماً، ولذا تسمى بالمعلومات الرقمية، أو المصنفات الرقمية، وتسمى هذه العملية بالنشر الرقمي أو الإلكتروني.

مراحل النشر الإلكتروني.

يوجد للنشر الإلكتروني عدد من المراحل التي يمر بها، وهي كما يلي: (22).

1- المرحلة الأولى (التأليف):

تعتبر مرحلة التأليف المطبوع إلكترونياً هي المرحلة الأولى في عملية النشر الإلكتروني، وهي تعني تسجيل الأفكار المبدئية ثم صياغة النص وكتابته مدعوماً بالهوامش والمراجع والتعريفات القاموسية والكلمات المفتاحية المستخدمة في الكشف ومسبقاً بالقرود ومتبعاً بالخواتم، واستخدام الحاسب الآلي في تجميع البيانات ومعالجتها وتعديلها قدر جهداً عظيماً في مجال التأليف وتجميع الكتب وتحريرها، كذلك فإنه بإمكان المؤلف الآن أن يكتب دراسته على لوحة مفاتيح المنفذ المتصلة بالحاسب حيث تصل المعلمات مباشرة للناشر.

2- المرحلة الثانية (مرحلة الإنتاج أو التصنيع):

يعتبر إنتاج الكتب الإلكترونية المرحلة الثانية في عملية نشرها وتنطوي هذه الخطوة على عمليتين هما:

أ- **التجهيز:** هو إنتاج فكر المؤلف أو تحويل النسخة المطبوعة أو المحفوظة إلى شكل مقروء آلياً باستخدام تقنية الحاسب الآلي، التي تسمح للمستخدم الفرد بأن تصح لديه ملفات الكترونية، تضم النصوص والصور والصوت واللقطات المتحركة (الفيديو) في مستند واحد يتميز بجودة عالية، وهو ما يطلق عليه النشر المكتبي.

ب- **الاستنساخ:** يتبر مرور العمل الفكري بمرحلة **التجهيز/ التحويل**، هو إنتاج نسخة أصلية الكترونية مخزنة على أي وسائط التخزين المعروفة بما فيها: الشرائط الممغنطة، الأقراص المرنة الممغنطة، الأقراص المليزة.

3- المرحلة الثالثة (مرحلة التسويق):

وتعني هذه المرحلة توصيل الرسالة الفكرية بشكلها الإلكتروني إلى مستقبلها وهو الهدف الرئيسي من عملية النشر، ويتم ذلك بثلاث طرق هي:

أ- عن طريق مجلات النص الكامل على الخط المباشر، حيث تتاح نصوص المقالات كاملة للمجلات الموجودة على الخط المباشر من خلال متعهدي توزيع قواعد البيانات.

ب- عن طريق التوزيع عبر الوسائل الإلكترونية المحمولة كأقراص الليزر.

ج- عن طريق التوزيع عبر شبكة الإنترنت والشبكات الأكاديمية وهو ما يسمى المجلة الحقيقية الإلكترونية.

أدوات النشر الإلكتروني [البرمجيات واللغات]:

هناك عدة برامج ولغات برمجة تساعد على النشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت منها⁽²³⁾.

1- لغة الترميز القابلة للتوسع (XML (Extensible Markup Language).

نشرت النسخة الأولى من لغة XML عام 1998م، وينظر إليها الكثير من مصممي الويب على أنها لغة المستقبل وهي تعتمد على HTML ولكنها أسهل كثيراً من حيث الاستخدام، والمؤيدون لهذه اللغة يقولون أنها ستقوم بتغيير النشر على الويب بشكل كبير.

ولغة XML هي طريقة لوصف البيانات وهيكلتها على الإنترنت بحيث يمكن لبرامج مثل قواعد البيانات الاستفادة من هذه البيانات والبحث فيها والحصول منها على المعلومات، ويمكن عند استخدام هذه اللغة من إنشاء البيانات وإرسالها من جهاز آخر واستخدامها دون أن تكون بالضرورة التطبيق نفسه الذي قام بإنشائها، وهذا هو ما يحتاجه المستخدمون في عصر الإنترنت. إن لغة XML بالنسبة للبيانات هي مثل جافا بالنسبة للبرمجيات، ففي حالة برمجيات جافا يمكن للمستخدم تشغيل التطبيق على أي جهاز ما دام يمتلك آلة جافا الافتراضية، وفي حالة XML يمكن قراءة أي نسق بيانات، ويمكن عرض وثائق XML في أي متصفح للإنترنت متوافق مع هذه اللغة وطباعة هذه الصفحات من داخل المتصفحات. تدعم لغة XML تحويل الوثائق إلى أنساق سهلة الطباعة مثل RTF أو PDF. وفي معظم الأحوال يمكن استخدام وثائق الأنماط لطباعة صفحات الإنترنت أو عرضها ضمن المتصفح. وهذه الخاصية هي السبب في المرونة العالية للغة XML حيث أنها تسمح بتحويل الوثائق إلى عدة أنساق حسب جمهور المستخدمين المستهدف، كما أن XML مثل HTML تستعمل علامات tags والصفات attributes بينما HTML يحدد ماذا تعني كل علامة أو صفة، بينما XML يستخدم العلامات فقط لتحديد قطع البيانات ويترك تفسير البيانات تماماً إلى التطبيق الذي يقرأها.

2- لغة تهيئة النص الفائق (HTML (Hypertext Markup Language).

هي اللغة المستخدمة عادة في تصميم صفحات الويب، وهي تتكون من تعليمات مكتوبة بصيغة **ASCLL** وتعرف بالـ **Tags** ويتم عن طريق هذه التعليمات وصف طريقة عرض النصوص والرسوم والوسائط الإعلامية الأخرى، وتزويد صفحات الويب بنقاط توصيل **Hyperlinks** وهي عبارة عن نقاط توصل القارئ بأجزاء في الصفحة المقروءة أو بصفحات أخرى على نفس الموقع أو بمواقع أخرى على شبكة الإنترنت، كما تستخدم هذه اللغة لعمل صفحات الويب التفاعلية **Interactive Forms** التي تعمل بمساعدة برامج خاصة مخزنة على أجهزة الكمبيوتر الخادمة **Server** وتعرف ببرامج **CGI، ASP،** ويمكن قراءة صفحات الويب المكتوبة بهذه اللغة باستخدام برامج تصفح مثل: **Microsoft Internet Explorer** أو **Netscape Navigator**. وتتميز لغة **HTML** بأنها تعتمد على نظام تشغيل معين أو جهاز معين **Independent Platform And Hardware** إلا أن صفحات **HTML**، لا تستطيع ان تحفظ تنسيق الصفحات **Page Layout** حيث أنه لا يمكن لمصمم الصفحة أن يتوقع تماماً ما سيظهر على شاشة برنامج التصفح، فقد يتغير شكل الصفحة بتغير برنامج التصفح أو بتغير نظام التشغيل أو بتغيير القارئ للحروف **Fonts** التي يستخدمها برنامج التصفح أو بتغيير إعدادات الشاشة. ففي لغة **HTML** لا نستطيع أن نتحكم في تنسيق الصفحة **Page Layout** بشكل تام إلا أنه يمكن التحكم ببعض جوانب التنسيق مثل حجم العناوين **Headings** مقارنة بحجم النص الفعلي، كذلك يمكن التحكم في اسلوب النص (مائل، سميك) كما ان لغة **HTML** تعجز عن عرض الرموز التي تحتاجها في الأبحاث العلمية كرموز المعادلات والرموز الرياضية وغيرها. يتم عرض مثل هذه الرموز في صفحات **HTML** عادة بتحويلها إلى صور **Bitmapped**.

3- لغة Post Script:

هي لغة تم تطويرها من قبل شركة **Adobe** في عام 1985م وذلك بهدف تسهيل طباعة النصوص والرسوم على طابعات الليزر الشخصية والطابعات الموجودة في المطابع، وهي لغة تعتمد على مجموعة من التعليمات تامكتوبة بلغة **(ASCII)** التي تصف للطابعة الرسوم المصممة بواسطة أجهزة الحاسب الآلي، ظلت هذه اللغة الصيغة المتعارف عليها لطباعة المنشورات والمطبوعات المصممة عن طريق الحاسب الآلي إلى أن استخدمت بعد ذلك في نشر المطبوعات على الإنترنت وخاصة الأبحاث العلمية، حيث يقوم المؤلف بكتابة بحثه مستخدماً برامج معالجة الكلمات ومن ثم يقوم تحويل الملف إلى ملف بصيغة **Post Script**.

وبعد ذلك يتم وضع الملف في هذه الصورة على صفحة الإنترنت ليحصل عليه القارئ ويطبعه على أي طابعة ليزر تعمل بنظام **Post Script**. بإضافة إلى أنه يمكن طباعة ملفات **(Post Script)** على الطابعات غير المجهزة بنظام **(Post Script)** باستخدام بعض البرامج الخاصة، كما ان هناك برامج تمكن المستخدم من قراءة ملفات **(Post Script)** على الشاشة حيث يترجم ملف **(Post Script)** إلى صفحة لتظهر على الشاشة بدلاً من طباعتها على الطابعة، ومن هذه البرامج برنامج **(Viewer Ghost A Script)** إلا أن ملفات **(Post Script)** التي تقرأ من الشاشة ليست واضحة تماماً وليست عالية الجودة حيث أن جودتها لا يمكن مقارنتها بالنسخة المطبوعة. كذلك إن ملفات

(Post Script) ليست مجهزة ليتم تزويدها بأدوات **Multimedia** كالأصوات والرسوم أو بنقاط التوصيل **Hyperlinks**. وهي كبيرة الحجم إذا ما قورنت بملفات **HTML**.

4- نسق الوثائق النقال (PDF (Portable Document Format

صيغة ملفات **PDF** هي تقنية طورتها شركة **Adobe** عام 1993م وهي تقنية تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونياً بشكل يحفظ للمادة التي يتم تبادلها الجوانب التالية:

- **الدقة:** تحفظ تقنية **PDF** تنسيق الصفحة الذي وضعه مصمم الوثيقة أصلاً حيث لا يتم إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برامج التصفح حيث لا يمكن للقارئ أن يغير الخطوط التي يحويها ملف **PDF** بعكس ملفات **HTML**.
 - **الحجم المضغوط:** هذا النوع من الملفات صغيرة الحجم مما يساعد على نقلها بسرعة عبر الإنترنت حيث يتم ضغط حتى الرسوم التي تحويها هذه الملفات.
 - **الملفات:** يمكن قراءة هذه الملفات من قبل جميع القراء وعن طريق أي نظام باستخدام برامج **Acrobat Reader** المتوافر مجاناً على موقع **Adobe**.
 - **جودة العرض والطباعة:** تحفظ ملفات **PDF** أعلى جودة عند قراءتها من الشاشة، كما تسمح بتكبير أجزاء من الصفحة دون التأثير على الحروف أو شكل الصفحة، بإضافة إلى إمكانية طباعتها باستخدام أعلى جودة للطباعة.
 - **عدم الحاجة إلى رابط ملفات **PDF** بملفات أخرى:** يمكن لملف **PDF** أن يحتوي على النصوص والرسوم والصور وليس هناك حاجة لربط هذا النوع من الملفات بملفات أخرى كملفات الصور كما هو الحال في ملفات **HTML**.
- إضافة إلى ذلك توفر تقنية **PDF** إمكانيات أخرى للقارئ والناشر منها:

- **المراجعة والتعديل:** يقدم نظام **Adobe Acrobat** أدوات إلكترونية لتعديل وتدوين الملاحظات تعرف بـ **Annotation Tools** تسمح لمن يقوم بمراجعة الوثيقة بوضع ملاحظة على شكل **Electronic Notes** وهي عبارة عن نوافذ صغيرة تظهر على صفحات **PDF** ويحوي بعض الملاحظات حول أجزاء معينة في هذه الصفحات، وبعد ذلك يقوم المراجع بإرسال الملف إلى مراجع آخر أو يعيدها إلى الشخص المرسل عبر شبكة الإنترنت أو عبر الشبكة الداخلية **Intranet**

- لإضافة الملاحظات كالخطوط والتضليل، والأختام التي يستطيع أن يعدلها المستخدم عن طريق اختيار صورة تظهر على شكل ختم.

- **التوقيع المفتاحي Key-Based Signature:** حيث يتم تزويد الوثيقة بتوقيع مشفر مميز **Encrypted** يحدد الشخص الذي قام بتوقيع الوثيقة ووقت توقيعها ومعلومات عن صاحب التوقيع، ومن ثم يتم تسجيل التوقيع الرقمي بشكل رسمي عند جهات تعرف باسم **Certification Authority** وهي جهات محايدة مهمتها التأكد

من صحة ملكية التوقيع الرقمي. حيث تقوم هذه الجهات بجمع معلومات حامل التوقيع الإلكتروني المراد تسجيله ومن ثم تصدر لهذا الشخص شهادة **Certificate** تمكنه من التوقيع الإلكتروني على الوثائق الإلكترونية من خلال تزويده بكلمة سر خاصة تمكنه من التوقيع.

- **التوقيع البيومتري Biometric Signature**: يعتمد التوقيع البيومتري على تحديد نمط خاص تتحرك به يد الشخص الموقع أثناء التوقيع. إذ يتم توصيل قلم إلكتروني بجهاز الحاسب الآلي ويقوم الشخص بالتوقيع بهذا القلم الذي يسجل حركات يد الشخص. من ثم يتم تسجيل التوقيع البيومتري أيضاً عند **Certification Authority** كما هو الحال في التوقيع المفتاحي.

- **البحث والفهرسة**: يمكن البحث في ملفات **PDF** عن كلمات معينة أو جمل معينة داخل نفس الملف، كما يمكن فهرسة الملفات للتمكن من البحث عنها من قبل محركات البحث.

- **الأمن والسرية**: تمكن تقنية **PDF** من تحديد مدى النفاذ إلى الوثيقة عن طريق السماح أو عدم السماح للقارئ بتعديل الوثيقة وطباعتها، واختيار النصوص ونسخها من الوثيقة ويمكن تزويد الوثيقة بكلمة سر بحيث لا يمكن فتحها إلا بكلمة السر.

عيوب تقنية PDF:

1- لا يملك كل القراء برامج **Acrobat Reader** وقد يجد بعض المستخدمين المبتدئين صعوبة في تحميله من الإنترنت وتركيبه على أجهزتهم.

2- يصعب تعديل تنسيق الصفحات **Page Layout** أو تعديل النصوص بعد عمل ملف **PDF**.

3- عدم وجود خاصية البنيوية **Structuring** في ملفات **PDF** كما هو الحال في ملفات **XML, SGML, HTML**.

4- تتفوق الوثائق المخزنة بصيغة **HTML** على تلك المخزنة بصيغة **PDF** في مرونة تبادل المعلومات بين نصوص الوثائق من جهة وقواعد البيانات **Databases** وبرامج **CGI** وبرامج **ASP** من جهة أخرى.

وبالرغم من عيوب تقنية **PDF** إلا أن هذه التقنية ستجعل النشر الشبكي ممكناً، حيث أصبحت **PDF** الآن من الأنساق الرئيسية لدى المستخدمين في تبادل الملفات، حيث أن نسق **PDF** أصبح الآن بدعم لغة **XML** مما يعني أن هذا الدمج ما بين **XML** و **PDF** سينتج وثائق عالية المرونة تحقق رؤيا النشر وواضحة يمكن البحث فيها أو البحث عنها بسهولة.

كما أن تقنية **PDF** تتضمن الآن تقنية تعديل الانسياب (**Reflow**) بحيث يتم تعديل النص، وتصميمه بحسب الأداة التي يتم استعراض الملفات عليها، وكما هو معروف، فإن البرنامج الرئيس في العالم اليوم لقراءة نسق **PDF** هو برنامج أدوبي

أكروبات، وتعتمد الشركة عليه كبنية رئيسة لإنتاج الكتب الإلكترونية وبيعها، وقد طرحه خلال الفترة الماضية لمعظم بيئات التشغيل الرئيسية.

تنوي الشركة كذلك تشجيع الناشرين على إصدار الكتب والمطبوعات بالشكل التقليدي، وعند تحضيرها للمطبوعة فإن ذلك يتم باستخدام أدوبي أكروبات ونسق PDF وفضل الخواص الجديدة في هذا النسق، فإن هذه الملفات تصبح جاهزة فوراً للنشر إلى نسق الكتب الإلكترونية، وفي الوقت نفسه نشرها إلى الويب، أو أي وسيط إلكتروني آخر.

وتنوي شركات النشر المكتبي تشجيع نموذج النشر حسب الطلب، وضمن هذا النموذج لا يقوم الكاتب بنشر كتابه بالوسائل التقليدية، بل يقوم بكتابته وتحويله إلى نسق PDF ومن ثم يقوم بطباعته وتجليده باستخدام معدات خاصة موجودة في منزله، وتقدم نفس النوعية التي يتم الحصول عليها من المطابع التجارية، وتعمل شركة أدوبي مع شركة هيوليت باكرد على إنتاج هذه النوعية من الطابعات، ويمكننا أن نتصور هنا التكاليف التي سيتم توفيرها باعتماد هذا النموذج، سواء قام الكاتب بالبيع مباشرة عبر إنترنت مثلاً، أو من خلال ناشر وموزع يعتمد هذا الأسلوب، حيث يستفيد الناشر من خلال تخفيض تكاليف خزن الكتب، وتكاليف التوزيع أيضاً.

ويطوفو إلى السطح هنا موضوع حماية الملكية الفكرية للنصوص الفكرية الإلكترونية، ولهذا الغاية قامت شركة النشر المكتبي بطرح مزود المحتوى **Content Server** وهو حل برمجي شامل يسمح للشركات الناشئة، وموزعي المحتوى عبر إنترنت، ومعيدي بيع الكتب، بأن يقوموا بتأمين حقوق الملكية الفكرية للكتب الإلكترونية التي تعتمد نسق PDF. حيث أنه عندما يقوم المزود بنقل هذه الكتب الإلكترونية أو المحتوى الرقمي، فإنه يقوم بتشفيرها، وربط شيفرة التأمين بجهاز الشخص المشتري، ولجعل التقنية أكثر مرونة فإنه يمكن للشركة الناشئة أن تسمح للمشتري بإعارة الكتاب إلى صديق أو أصدقاء معينين، ووضع تاريخ على الملف يحدد انتهاء مدة الإعارة.

اقتصاديات النشر الإلكتروني [التكلفة].

إن مسألة خفض التكاليف ومحاولة الحصول على أكبر عائد مادي من أهم الأمور التي تشغل كل من الناشر والمؤلف جميعاً، وهناك بعض الأمور التي تبرز الجوانب الإيجابية في عملية النشر الإلكتروني، وهذه الجوانب توضح مدى سهولة النشر الإلكتروني وسرعته في الوصول إلى القارئ المهتم دون تكلفة كبيرة، وهي ما يلي⁽²⁴⁾.

- تساعد الناشر على سرعة تداول الإصدارات.
- ضغطت تكاليف الإنتاج.
- تحجيم تكاليف المراجعة الأولية للمادة.
- سهولة التعامل مع المادة العلمية من إضافة وحذف.
- توفير تكاليف البريد وإجراءاته الطويلة المتمثلة في شحن أوعية المعلومات واستقبالها.

- تقليص الحيز المكاني للتخزين بالاعتماد على مستودعات المطبوعات الافتراضية (**bookstores virtual**) بدلاً من تكديسها للكتب في مخازن عملاقة.
- إمكان زيادة عدد الإصدارات، أو عدد المقالات التي يضمها الإصدار الواحد، أو تحديث طبعاتها بأقل التكاليف.
- الحد من الزيادة السريعة والمطرودة في أسعار الدوريات العلمية.
- مساندة المؤلف في عرض صور متحركة تحدف إلى توضيح تجارب عملية حية.
- بإمكان المؤلف أن يوقع عقد نشر كتابه وفق ما يراه ملائماً لظروفه مع من يختاره من الناشرين عبر الوسائط الإلكترونية مع الحفاظ على حقوقه في الطبعة الإلكترونية للكتاب (**e- rights**).
- التغلب على ظاهرة تأخر إصدار المطبوعات في المواعيد المحددة من خلال تقليص الوقت المستفيد في إنتاج الكتاب، بدءاً من تسليم المؤلف مادته للناشر حتى إصدارها خلال أسابيع بدلاً من الشهور والسنوات، بل وقد ينسى المؤلف في بعض الحالات محتوى مؤلفه.
- إتاحة فرصة للبحث والاسترجاع لأكثر عدد من القراء ومنحهم المرونة التامة في انتقاء النسخ التي تروق لهم من حيث أنواع الحروف وأحجامها.
- تسهم الكشافات العامة المتاحة على الشبكة (**web**) في التعريف بالمطبوع ومحتواه بصورة أعم عن نظيراتها الورقية، الأمر الذي يعود بالنفع على كل من المؤلف والناشر.
- سهولة الاتصال على الخط المباشر فيما بين المؤلف والناشر لإنجاز أغلب الخطوات الفنية لإنتاج الكتاب من تحكيم وتحرير ومراجعة علمية ولغوية ومراجعة تجارب الطباعة، حماية للمؤلف من الانتظار والترقب إلى سماعه كلمة - أية كلمة - من الناشر عن ظروف نشر كتابه.
- الترويج الجيد وسرعة الحصول على أوعية المعلومات دون الانغماس في قوائم المطبوعات الكثيفة والأدلة الورقية لدور النشر التقليدية والاسهام في استقطاب المزيد من المواد لنشرها.
- تفعيل دور المهنيين النشطين في القيام بدورهم في الدعم الفني في مجالات التحرير والمراجعة والإخراج للارتقاء بمستوى الإنتاج باتصال الناشر بهم من خلال مواقعهم على الشبكة.
- حماية المؤلف والناشر من ظاهرة تكرار النشر من واقع تخطيه حدود الدار المنتجة أو الدولة.
- الحماية من عمليات السطو على حقوق المؤلف من خلال إعادة استخدام الكتاب من قبل ناشر آخر دون الحصول على موافقة أي من الناشر أو المؤلف الأصليين. يتم ذلك باستخدام تقنيات تسمح بالاطلاع على المادة المنشورة إلكترونياً وتحول دون استنساخ محتواها.
- لا حاجة إلى وكلاء توزيع بخلاف ما يحدث في الأوعية الورقية التي تصل عمولات الموزعين فيها إلى ما يربو على 40% من سعر الغلاف. وهذا لا ينفي وجود مراكز إلكترونية لتوزيع الكتب قد خصت نفسها بموقع أو أكثر على الشبكة

ونجحت في مهمتها نجاحاً باهراً وسريعاً مثل (AMAZON. COM) بسبب ضخامة قواعد بياناتها والاكتفاء بتحصيل عمولات رمزية.

- إتاحة الاطلاع على أعمال مرجعية مجاناً بما فيها بعض من دوائر المعارف والأطالس المتاحة على الشبكة.
- لا وجود لورق وأحبار وأفلام وألواح طباعية... الخ.
- سهولة التحديث الفوري للإصدارات دون الحاجة إلى إعادة الإنتاج من صف وإعادة تركيب صفحات وطباعة وتجليد.
- إمكانية الربط الفائق (HYPERLINK) للمادة المنشورة بالمراجع ذات العلاقة وقواعد البيانات والمواقع المناظرة الأخرى المتاحة على الشبكة.

• تقليص تكلفة الإنتاج بالاستغناء عن:

- المراجعة الأولية للمادة.
- إعادة الإنتاج لسهولة التعامل مع النصوص الإلكترونية من إضافة وحذف.
- طبع النسخ الورقية حيث يتاح إصدار الآلاف بل الملايين من النسخ دون تكلفة تذكر.
- الإعلام النشط والفاعل عن المادة المنشورة بالإشارة إليها في المصادر المرجعية العملاقة المتاحة إلكترونياً على الخط المباشر التي تضم المئات بل الآلاف من الدوريات العلمية المتخصصة الصادرة عن كبرى دور النشر العالمية، وهناك العديد منها، أهمها قاعدة بيانات أودنيس التي تضم نصوصاً كاملة لمئات الدوريات لتتاح للمستخدمين (Articles) ADONIS (Delivery Over Network Information System) الأمر الذي يعود بالفائدة على المؤلف والناشر.
- تغذية المكتبات الإلكترونية (e-library) بما تحتاجه من الإصدارات الرقمية - من كتب ودوريات وقواعد بيانات - بالاتصال عبر الخط المباشر وإتاحة فرصة الاشتراك على مستوى مقالة منشورة في دورية ما لتجنب الاشتراك السنوي في الدورية كلها الباهظ التكاليف.

- تغذية المكتبات المهجنة (Hybrid Library) بأوعية المعلومات الإلكترونية في النقاط إلكترونياً التي يمكن استحداثها في أروقة المكتبات لتصبح دعامة أساسية لتفعيل مفهوم تعددية أنماط أوعية المعلومات Media-mix لمجموعات الاهتمام بالمكتبات.

وأخيراً يمكن القول من خلال الجدوى الاقتصادية إن النشر الإلكتروني أجدى للناشر والمؤلف اقتصادياً ومعنوياً من النشر التقليدي أو الورقي، حيث يمكن أن تصل نسخة الكتاب أو الصحيفة المنشورة إلكترونياً على شبكة الإنترنت مثلاً إلى

ملايين المستخدمين والقراء، الذين لديهم إمكانية اتصال بهذه الشبكة، وبذلك نجد إن النشر الإلكتروني بهذه الطريقة يقضي على حواجز الزمان والمكان والحدود الجغرافية والرقابية وما شابهها⁽²⁵⁾.

عيوب النشر الإلكتروني.

بعد أن تم التعرف على مزايا النشر الإلكتروني من خلال الفقرات السابقة، يجب أن نبين العيوب والمشاكل لهذا النوع من النشر، ويمكن ذكر هذه العيوب فيما يلي: (26).

1- جودة الحروف المقروءة على الشاشة لا تعادل جودة الحروف المطبوعة، حيث لا يمكن مقارنة جودة حروف الكتاب الذي يقرأ على الشاشة بجودة حروف الكتاب المطبوع، إذ لا يمكن مقارنة جودة عرض الشاشة التي تصل إلى 72 أو 100 DPI بجودة النسخة المطبوعة التي تصل إلى 600 DPI على طابعات الليزر و 2540 أو أكثر على طابعات **Image Setters** المستخدمة في المطابع.

2- الحاجة إلى وجود بنية تحتية **Infrastructure** في مجال الاتصالات ولأجهزة والبرمجيات لتوفير الكتب المنشورة إلكترونياً.

3- عدم وجود مقاييس موحدة **Standards** للكتب الإلكترونية بشكل عام ولأجهزة **Book Readers** بشكل خاص.

4- الكتاب العادي غير حساس وبذلك نجده يتحمل ظروف الاستخدام اليومية خلافاً لجهاز الـ **E-Book Reader**.

وأخيراً يتبين من خلال العرض السابق للنشر الإلكتروني أن جميع الأهداف التي تسعى إليها الدراسة تم التحقق منها، عبر تناول النشر الإلكتروني وتتبع تطوره التاريخي، وكذلك مراحل وأدواته وأشكاله وتقسيماته... الخ، إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات من خلال التعرف على المفهوم العام للنشر الإلكتروني كما تناوله العلماء والهيئات والمنظمات المختلفة... الخ، وعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه النشر الإلكتروني في تسهيل وسرعة النشر ودعم وتشجيع العملية التعليمية في الوصول إلى مصادر المعلومات وإتاحتها للمستخدمين، إلا أن هناك حقيقة تبين أن النشر التقليدي (الورقي) لا زال يحتل مكانه بين الناشرين والمؤلفين واعتمادهم عليه في النشر لأعمالهم العلمية.

* * * * *

الهوامش

1. نبيل بن عبدالرحمن المعثم. النشر الإلكتروني لمصادر المعلومات على الويب. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011م. ص 30.
2. نوال بنت عبدالعزيز راجح. النشر الإلكتروني وأثره على بناء وتنمية المجموعات في المكتبات السعودية. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009م. ص 11.
3. أحمد أنور عمر. النشر الإلكتروني ومشكلاته المعاصرة، المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، حول النشر الإلكتروني وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات، المنعقد في القاهرة في الفترة من 25 - 26/أكتوبر/1999م. ص 26.
4. شريف كامل شاهين. مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000م. ص ص 24، 25.
5. هدى محمد باطويل، منى داخل السريجي. النشر الإلكتروني: دراسة لأهم القضايا ذات العلاقة بعالم المكتبات والمعلومات. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، ع17 (يناير 2002م) ص 27.
6. مجبل لازم المالكي. النشر الإلكتروني. رسالة المكتبة (عمان) مج 36، ع 1-2 (آذار وحزيران 2001م). ص 54.
7. مجبل لازم المالكي. النشر الإلكتروني. رسالة المكتبة (عمان) مج 36، ع 1-2 (آذار وحزيران 2001م). ص 54.
8. ربحي مصطفى عليان. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية. - عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 2010م. ص ص 28، 30.
9. خالد ممدوح إبراهيم. الإدارة الإلكترونية. - الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م. ص 246.
10. السيد السيد النشار. النشر الإلكتروني. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية [د. ت]. ص 18.
11. المصدر السابق. ص ص 18، 19.
12. غالب عوض النوايسة. مصدر سابق. ص ص 187، 188.
13. حنان الصادق بيزان. تحديات الثورة الرقمية واستشراق مستقبلات تنمية الثقافة العربية، العربية 3000، س 8، ع 30 (مارس 2008م) ص 80.
14. عبداللطيف صوفي. الإنترنت، إمكاناتها، وحدوها في المكتبات العامة، وقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات، حول تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية: بين الواقع والمستقبل، المنعقد في القاهرة في الفترة من 1 - 4/نوفمبر/1997م. ص 379.

15. زين عبدالهادي. النشر الإلكتروني: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني. المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، حول النشر الإلكتروني وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات، المنعقد في القاهرة في الفترة من 25 - 26/أكتوبر/ 1999م. ص ص 122، 123.
16. (2) ربحي مصطفى عليان. مصدر سابق. ص ص 37 - 40.
17. خالد ممدوح إبراهيم. مصدر سابق. ص ص 255 - 257.
18. محمد عوض الترتوري، محمد زايد الرقب، بشير مصطفى الناصر. إدارة الجودة الشاملة في المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية. - عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009م. ص 371.
19. السيد السيد النشار. مصدر سابق. ص ص 26، 27.
20. محمد رفعت الحفني. أساليب وتقنيات النشر الإلكتروني للمحتوى العربي: تجربة صخر. المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، حول النشر الإلكتروني وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات، المنعقد في القاهرة في الفترة من 25 - 26/أكتوبر/ 1999م. ص ص 337، 338.
21. ربحي مصطفى عليان. مصدر سابق. ص ص 49 - 52.
22. غالب عوض النوايسة. مصدر سابق. ص ص 197 - 199.
23. غالب عوض النوايسة. مصدر سابق. ص ص 211 - 220.
24. موريس أبوالسعد ميخائيل. التعاون المنشود في النشر الإلكتروني؛ العلاقة بين المؤلف والناشر، عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج 3، ع 2 (يناير 2002م) ص ص 248، 249.
25. محمد فتحي عبدالهادي، أبوالسعود إبراهيم. النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية [د.ت]. ص 17.
26. خالد ممدوح إبراهيم. مصدر سابق. ص 257.

المراجع

- أحمد أنور عمر. النشر الإلكتروني ومشكلاته المعاصرة، المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، حول النشر الإلكتروني وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات، المنعقد في القاهرة في الفترة من 25 - 26/أكتوبر/1999م.
- حشمت قاسم. الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.
- حنان الصادق بيزان. تحديات الثورة الرقمية واستشراف مستقبلات تنمية الثقافة العربية، العربية 3000، ص 8، ع 30 (مارس 2008م) ص ص 69-87.
- خالد ممدوح إبراهيم. الإدارة الإلكترونية. - الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م.
- ربحي مصطفى عليان. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية. - عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 2010م.
- زين عبدالهادي. النشر الإلكتروني: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني. المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، حول النشر الإلكتروني وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات، المنعقد في القاهرة في الفترة من 25 - 26/أكتوبر/1999م. ص ص 122، 123.
- السيد السيد النشار. النشر الإلكتروني. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية [د. ت.].
- شريف كامل شاهين. مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000م.
- عبداللطيف صوفي. الإنترنت، إمكاناتها، وجدواها في المكتبات العامة، وقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات، حول تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية: بين الواقع والمستقبل، المنعقد في القاهرة في الفترة من 1 - 4/نوفمبر/1997.
- غالب عوض النوايسة. الإنترنت والنشر الإلكتروني. - عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 2011م.
- مجبل لازم المالكي. النشر الإلكتروني. رسالة المكتبة (عمان) مج 36، ع 1-2 (آذار وحزيران 2001م). ص ص 53-73.
- محمد رفعت الحفني. أساليب وتقنيات النشر الإلكتروني للمحتوى العربي: تجربة صخر. المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، حول النشر الإلكتروني وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات، المنعقد في القاهرة في الفترة من 25 - 26/أكتوبر/1999م.
- محمد عوض الترتوري، محمد زايد الرقب، بشير مصطفى الناصر. إدارة الجودة الشاملة في المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية. - عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009م.

- محمد فتحي عبدالهادي، أبوالسعود إبراهيم. النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية [د.ت].
- موريس أبوالسعد ميخائيل. التعاون المنشود في النشر الإلكتروني؛ العلاقة بين المؤلف والناشر، عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج3، ع2 (يناير 2002م) ص ص 239- 252.
- نبيل بن عبدالرحمن المعشم. النشر الإلكتروني لمصادر المعلومات على الويب. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011م.
- نوال بنت عبدالعزيز راجح. النشر الإلكتروني وأثره على بناء وتنمية المجموعات في المكتبات السعودية. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009م.
- هدى محمد باطويل، منى داخل السريحي. النشر الإلكتروني: دراسة لأهم القضايا ذات العلاقة بعالم المكتبات والمعلومات. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، ع17 (يناير 2002م). ص ص 23- 53

* * * * *

تجويد المقررات الدراسية في كليات التربية

مقرر اللغة العربية العامة نموذجاً

د. سامي سليمان حامد - قسم الإدارة التعليمية - كلية التربية قمينس - جامعة بنغازي

أ. محمد عيسى أبو نجيلة - قسم اللغة العربية - كلية التربية قمينس - جامعة بنغازي

أ. مصطفى أحمد بن نصر - قسم الإدارة والتخطيط التربوي - كلية التربية - جامعة مصراته

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مطابقة مقرري اللغة العربية العامة بكليات التربية جامعة بنغازي للمعايير التربوية ومعايير الجودة الشاملة في التعليم، وتكون مجتمع الدراسة من جميع كليات التربية جامعة بنغازي والمتمثلة في (كلية التربية بنغازي، كلية التربية قمينس، كلية التربية المرج)، وتكونت عينة الدراسة من مقرري اللغة العربية العامة (1، 2)، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل توصيف مقرري اللغة العربية العامة بكليات التربية جامعة بنغازي (1، 2)، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

1. لا يوجد هناك تحديد للوعاء الزمني اللازم لتحقيق أهداف مقرر اللغة العربية العامة في كليات التربية جامعة بنغازي.
2. تتسم الأهداف العامة لمقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية بالوضوح والعموم، وغير واقعية.
3. تركز أهداف مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية على فروع الدراسات اللغوية وتهمل الدراسات الأدبية.
4. استعمال مصدر الفعل في أغلب صياغة الأهداف السلوكية، واستعمال أفعالاً غير سلوكية وهي غير قابلة للتحقق والقياس.
5. تركيز مفردات المقرر على قواعد الإملاء والنحو، وإهمال القواعد الصوتية والصرفية والمعجمية التي هي أساس تركيب الكلام وتسبق الدراسة النحوية.
6. اعتماد المقرر بشكل كبير في التقييم على الامتحانات التحريرية، وهذا يعني أن التعليم والتعلم لهذا المقرر يعتمد بصورة كبيرة على التلقين وتنمية الجانب العقلي المعرفي وإهمال الجوانب الوجدانية الشعورية والمهارية.
7. عدم مراعاة الدقة في صياغة أهداف المقرر وأن أكثر الأهداف غير قابلة للقياس بسبب استعمال أفعال غير إجرائية.
8. لم يتضمن المقرر نشاطات أو طرق وأساليب تدريسية أو تقييمية تنمي المهارات الرئيسة لدى الطلاب مثل مهارة (التحليل و مهارة التركيب، ومهارة التفكير الناقد، ومهارة التفكير الإبداعي، ومهارة الابتكار) وكلها مهارات أكدت عليها معايير الجودة الشاملة في التعليم.
9. أن مقرر اللغة العربية العامة في كليات التربية لا يلبي حاجات الطلاب ورغباتهم، فقد جاءت المفردات التي تكون مقرر اللغة العربية معلوماتية يغلب عليها القواعد اللغوية، وخالية من النشاطات الداعمة لتحقيق أهداف الجودة الشاملة في التعليم.

ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج فإنها توصي بالآتي:

1. مراجعة الأهداف العامة لمقرر اللغة العربية وتعديله من ناحية الصياغة وإضافة أهداف أخرى لتشمل فروع اللغة العربية جميعها.
2. يجب التأكيد على أن الأهداف العامة تعبر عن مفردات المقرر، فأهداف المقرر (1) يجب أن تعبر عن الموضوعات المدروسة فيه، وكذلك الحال المقرر (2).
3. إعادة النظر في تقسيم الأهداف السلوكية للمقرر بحيث تكون على هذا النحو (الجانب العقلي أو المعرفي، الجانب الشعوري الوجداني، الجانب العملي) حيث إن هذه الجوانب هي التي تكون شخصية المتعلم.
4. إعادة صياغة الأهداف السلوكية بحيث تتوافر فيها شروط صياغة الهدف، وحتى تكون قابلة للتحقق والقياس، مع ضرورة تحديد الزمن المناسب لتحقيق كل هدف.
5. عند وضع مفردات المقرر ينبغي أن تشمل الدراسات اللغوية بفروعها، والدراسات الأدبية بأقسامها من غير تغليب جانب على آخر.
6. أن تراعي الأهداف والمفردات المهارات اللغوية ومهارات التفكير.
7. تنوع طرق تدريس واستراتيجيات التعليم واختيار الطريقة التي تناسب الدرس مع الاستفادة من الطرق الحديثة.
8. تحديث طرق التقييم في المقرر بحيث لا يكون التركيز على الامتحانات التحريرية، بل تعدد وسائل التقييم لقياس جميع المهارات التي اكتسبها الطلاب.
9. تنوع المصادر والمراجع في إعداد محتوى المقرر الدراسي.

Abstract

The study aims to identify the extent of conformity of the general Arabic language teachers in the educational colleges of Benghazi University with the educational standards and the overall quality standards in education. The study society is composed of all the faculties of education, Benghazi University (Benghazi College of Education, (1, 2). The study used the analytical method, through the analysis of the characterization of the general Arabic language teachers in the Faculty of Education, Benghazi University (1, 2). The study concluded that:

1. There is no time limit for achieving the objectives of general Arabic course in the faculties of education, Benghazi University.
2. The general objectives of the general Arabic course in the faculties of education are clear, general, and unrealistic.
3. The objectives of the general Arabic language course in the faculties of education focus on the branches of linguistic studies and neglect literary studies.
4. Use of the source of the verb in most of the formulation of behavioral goals, and the use of non-behavioral actions are not verifiable and measurement.
5. Concentration of the course syllabus on the rules of spelling and grammar, and neglect of the rules of sound, morphological and lexicon, which is the basis of speech synthesis and precedes the grammatical study.

6. The course is highly dependent on the evaluation of the written exams. This means that the teaching and learning of this course depends greatly on the indoctrination and the development of the mental and cognitive aspects and the neglect of the emotional and poetic aspects.
7. Failure to take into account the accuracy of the formulation of the objectives of the decision and that the most objectives are not measurable due to the use of non-procedural actions.
8. The course does not include activities or teaching methods or methods that develop the main skills of students such as skill (**analysis and skill of composition, critical thinking skills, creative thinking skills and innovation skills**).
9. The general Arabic language course in the faculties of education does not meet the students' needs, wishes, and tendencies. The vocabulary of the Arabic language course is informative, dominated by linguistic rules, and free from activities that support the achievement of the goals of total quality in education.

Through the findings of the current study, it recommends the following:

1. Review the general objectives of the Arabic language course and amend it in terms of wording and add other objectives to include all branches of the Arabic language.
2. It should be emphasized that the general objectives reflect the syllabus of the syllabus. The objectives of decision (1) should reflect the subjects studied, as well as the case set out (2).
3. Reviewing the division of the behavioral objectives of the research course as such (**mental or cognitive, emotional, emotional, practical**) as these aspects are the personality of the learner.
4. Rephrasing the behavioral objectives so that the conditions for the formulation of the objective are met, so that they can be verifiable and measured, with the need to determine the appropriate time to achieve each goal.
5. In the development of the course syllabus should include linguistic studies with their branches, and literary studies in their sections without prejudice to one another.
6. Objectives and vocabulary should take account of language skills and thinking skills.
7. Diversity of teaching methods and strategies of education and choose the method that suits the lesson while taking advantage of modern methods.
8. Updating the evaluation methods in the course so that the focus is not on the written examinations, but on the various methods of evaluation to measure all the skills acquired by the students.
9. Diversity of sources and references in the preparation of course content.

المقدمة

تعد المقرر الدراسية من أهم أدوات المناهج التعليمية التي تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التربية والتعليمية المنبثقة عن الأهداف العامة للمجتمع، كونه يضم المعارف والحقائق والمبادئ والأفكار المراد إكسابها للطلاب، والوصول إلى الأهداف لا يتحقق إلا بوجود تفاعل إيجابي بين عناصر المنهج كلها: -المعلم والطالب والمقررات الدراسية والبيئة المناسبة وطرق التدريس والوسائل التربوية، من هنا كان لابد من وضع برامج الأكاديمية والخطط الدراسية وتحديد المقررات ومفرداتها وفق أساس تربوية ومعايير علمية منضبطة، كما أن تلك المقررات بحاجة إلى التطوير والتحديث بصورة دورية حتى تحقق التجويد، وتسعى إلى

التميز ودراسة محتوى المقررات الدراسية وتحليلها هو وسيلة ذلك التطوير والتحديث، حتى يمكن تحديد نقاط القوى والضعف فيها الأمر الذي يساعد على تلبية حاجات المتعلمين التي تمتاز بالتغير المستمر الناتج عن التغير في حاجات المجتمع المتطورة، نتيجة التقدم المعرفي والعلمي.

إن توفير مقررات دراسية متكاملة ومتوازنة تحمل على تلبية حاجات الفرد والمجتمع وتكون قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات العلمية والتقنية السريعة، التي يشهدها عالمنا اليوم، تحتاج إلى جهد كبير يجب أن يبذل من قبل المرشدين والمختصين في إعداد المقررات الدراسية (علي: 1999م، 5).

فعملية تجويد المقررات الدراسية أصبحت ضرورة ملحة، حتى يتمكن النظام التعليمي من تحقيق أهدافه ويكون قادراً على مواجهة التحديات العالمية التي تواجه المجتمع، ولبناء أجيال يمكنها التكيف مع متغيرات العصر بكل سهولة ويسر، ولما كان مقرر اللغة العربية العامة من أهم المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب المعلم في كليات التربية، كان من الضروري دراسة وتحليل هذا المقرر بهدف التعرف على نقاط الضعف فيه، ومن ثم العمل على تطويره وفق الأسس التربوية ومعايير الجودة الشاملة في التعليم.

مشكلة الدراسة

تسعى المجتمعات دائماً إلى إجراء التغيرات والتعديلات على المقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية لتطويرها، حتى تحقق الحاجات المجتمعية وتواكب التطورات العالمية.

إن ضرورة النظر في المقررات تفرضه أمور عدة أهمها: -ضعف كثير من الطلاب في مبادئ اللغة العربية، فالمرقب للعملية التعليمية في جامعاتنا لاسيما كليات التربية يلاحظ ذلك جلياً واضحاً، كما أن تندي تحصيل الطلاب وضعف دافعيتهم للتعلم، وعدم رضا المشرفين التربويين عن المخرجات وتندي رضا المجتمع عنها.

كل هذه المشكلات مؤثر على وجود مشكلة حقيقية يسعى هذا البحث إلى محاولة الكشف عن أسبابها والمساهمة في تفكيكها ووضع معايير علاجها.

ولما كان مقرر اللغة العربية العامة في كليات التربية من أهم المقررات الدراسية التي يجب أن يتقنها الطالب المعلم كونه يعدّ معلم المستقبل، ولما تمثلت اللغة من أهمية، كونها من أهم الأدوات التي تساعد الطلاب على اكتساب المعارف والمعلومات الخاصة بالعلوم الأخرى، كان لا بد من العمل على تطوير هذا المقرر وفقاً للأسس التربوية، والمعايير العالمية لجودة المقررات الدراسية، لذا فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الإجابة على التساؤل التالي: -

ما مدى مطابقة مقرر اللغة العربية العامة في كليات التربية للمعايير التربوية ومعايير الجودة الشاملة في التعليم؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المعايير التربوية التي ينبغي اعتمادها عند بناء المقررات الدراسية بكليات التربية؟

2- ما معايير الجودة الشاملة للمقررات الدراسية التي تناسب كليات التربية؟

3- ما مدى مراعاة مقرر اللغة العربية العامة في كليات التربية للمعايير التربوية، ومعايير الجودة الشاملة في التعليم؟

أهمية الدراسة

إن تجويد مقرر اللغة العربية العامة في كليات التربية لا يتم بمعزل عن الأهداف التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها، وبما أن أهداف النظام التعليمي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق المناهج والمقررات التعليمية، فهذا يعني أنه يجب تجويد أهداف النظام التعليمي قبل البدء في تجويد المقررات والمناهج الدراسية، وأن يتم ذلك في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية مع مراعاة حاجات وميول واستعدادات الطلاب.

ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به كليات التربية في إعداد معلم المستقبل وتأهيله، فإن هذا الإعداد يعتمد اعتماداً كبيراً على مدى إتقان الطالب المعلم للغة العربية، كونها تمثل حجر الأساس لتعلم العلوم الأخرى المتمثلة في التخصصات المختلفة التي تقدمها كليات التربية، الأمر الذي تطلب ضرورة تجويد مقرر اللغة العربية العامة في هذه الكليات، ومن هنا فإن أهمية هذه الدراسة تتبلور فيما يلي:

- 1- محاولة الوقوف على أهم جوانب القصور والضعف في مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية.
- 2- توضع أمام المسؤولين على وضع المناهج والمقررات الدراسية بكليات التربية المعايير اللازمة لضمان جودة مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية.
- 3- محاولة للكشف عن مدى مطابقة مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية للمعايير التربوية.
- 4- محاولة للكشف عن مدى مطابقة مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية لمعايير الجودة الشاملة في التعليم.
- 5- قد تصبح نتائج هذه الدراسة مقدمة لإجراء العديد من الدراسات حول المقررات الدراسية بكليات التربية، خاصة في البيئة المحلية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1- التعرف على المعايير التربوية لمقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية.
- 2- التعرف على معايير الجودة الشاملة لمقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية.
- 3- التعرف على مدى مراعاة مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية للمعايير التربوية ومعايير الجودة الشاملة في التعليم.

حدود الدراسة

تحدد الدراسة على تجويد مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية جامعة بنغازي، خلال الفصل الدراسي ربيع 2018-2019م.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج التحليلي، وذلك لغرض تحليل مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية للتعرف على مدى مطابقته للمعايير التربوية ومعايير الجودة الشاملة في التعليم.

مصطلحات الدراسة

التجويد: هو عملية مقصودة ومنظمة يجريها المربون التربويون على المناهج والمقررات الدراسية بهدف تحسينها وتطويرها لتحقيق أهداف النظام التعليمي بشكل أفضل.

المقرر الدراسي: هو المادة التعليمية التي يسجل فيها مجموعة من الطلبة ويقوم بتدريسها لهم عضو هيئة التدريس حسب تخصصه (رياضيات، فيزياء، اقتصاد، حاسوب. ل.خ) بهدف اجتياز محك، والنجاح فيها باعتبارها أحد متطلبات التخصص اللازمة لتخرجهم. (جرادات: م2015، 92).

وتعرفه الدراسة الحالية بأنه مجموعة من المعارف والحقائق والأفكار التي يدرسها الطلاب في مادة دراسية معينة، وخلال مدة زمنية معينة، ومطالبون بنجاح فيها في نهاية هذه المدة، حتى يتحصل على شهادة التخصص الذي يدرسه، وهي قد تكون جزء من منهج دراسي، أو جزء من برنامج تعليمي معين.

كلية التربية: هي مؤسسة تعليمية تربوية تختص بإعداد وتأهيل المعلمين لمرحلي التعليم الأساسي والثانوي، من خلال تقديم برامج تعليمية وتربوية مختلفة، ويلتحق بها كل من تحصل على شهادة إتمام مرحلة الثانوية العامة، ومدة الدراسة بها أربع سنوات، أو ثمان فصول دراسية.

الإطار النظري

مفهوم الجودة الشاملة في التعليم

مصطلح الجودة من المصطلحات التي يعترها الكثير من الغموض، وذلك لعدم وجود اتفاق بين الباحثين والكتاب في تعريف الجودة، وهذا بسبب ارتباط الجودة بمتطلبات وتوقعات المستفيدين، لذلك فإن نجاح تطبيق الجودة في التعليم يعتمد على الفهم الحقيقي لمفهوم الجودة الشاملة.

فالجودة في اللغة هي من أصل الفعل (جود) والجيد نقيض الرديء وجاد الشيء جودة، وجودة أي صار جيداً، وأحدث الشيء فجاد والتجويد مثله، وقد جاد جودة وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل. (أبن منظور: 1997م، 72).

ويرى علميات بأن الجودة هي " مجموعة من السمات التي يجب توافرها في جميع عناصر المؤسسة من مدخلات وعمليات ومخرجات لتحقيق حاجات العاملين ورغباتهم ومتطلباتهم في المؤسسة والمجتمع المحلي " (علميات: 2004م، 18).

وعرفها حسين بأنها "فلسفة إدارية ومجموعة مبادئ إرشادية تعتبر بمثابة دعائم التحسين المستمر، وهي تطبيق للأساليب الكمية والموارد البشرية لتحسين الخدمات للمنظومة، وتهدف إلى تحقيق التميز في جودة أداء المنظومة ككل من خلال الوفاء باحتياجات العاملين" (حسين: 2004م، 35).

وعرفها عبد الرازق بأنها " مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب، أو هي الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين وحدة المنتج التعليمي، وبما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدرات وسمات وخصائص وحدة منتج التعليم " (عبدالرازق: 2002م، 185).

من هنا يمكن القول إن الجودة الشاملة في التعليم هي تطوير وتحسين النظام التعليمي بمختلف عناصره ومكوناته من (الطلاب، المعلمين، الأبنية التعليمية، المناهج التعليمية، وأنشطة وأساليب التعليم، والتقييم) مما يضمن تحقيق الأهداف التربوية التي يسعى أليها المجتمع بأعلى درجة من الكفاءة مع مراعاة قدرات وميول واستعدادات الطلاب، والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها هذا العصر.

أهمية الجودة الشاملة في التعليم

نظراً للتزايد الكبير في مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى ازدياد عدد الطلاب في هذه المؤسسات وحرصاً على أن تقوم هذه المؤسسات في ظل هذه الزيادة بواجباتها على نحو أفضل، كان لابد من التأكيد على ضرورة توفر شروط ومعايير الجودة الشاملة في هذه المؤسسات بمختلف مراحلها ومستوياتها، نظراً لأهمية الجودة في تحسين مستوى أداء هذه المؤسسات وتحسين نوعية مخرجاتها، ومن هنا فإن أهمية الجودة الشاملة في التعليم تتمثل فيما يلي: (إمام، أحمد: 2012م، 26)

- 1- تحديث إدارة المؤسسة التعليمية وزيادة كفاءة أدائها.
- 2- تطوير المناهج والمقررات ووسائل التعليم بما يساعد على تحقيق الإبداع والابتكار.
- 3- الاهتمام بالمعلمين وتطوير طرق إعدادهم، وتطوير التعليم العالي المسئول عن إعداد المعلمين.
- 4- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع المجالات.
- 5- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع والوصول إلى رضاهم وفق النظام العام للمؤسسة التعليمية.

المنهج والمقرر الدراسي:

البحث في المقررات الدراسية يستلزم تقديم مفهوم لها، وبيان المقصود من مصطلحها، ثم التعرف على ما تشتمل منه، وترتكز عليه، ورصد ضوابطها ومعاييرها. ولما كان المقرر الدراسي جزءاً رئيساً من المنهج، وعنصراً من عناصر منظومته فإنه ينبغي أن يتقدم الحديث عن المنهج على الحديث عن المقرر.

مفهوم المنهج : المنهج في اللغة " اسم بمعنى الطريق البين الواضح " (الأزهري، مراجعة: 1964م، 2) وإطلاق المنهج مصطلحاً على مجموع العناصر المكونة لمنظومة المنهج إطلاقاً يوحي بأن هذه العناصر ما هي إلا طريق موصل إلى العلم والمعرفة،

وينبغي أن يتصف هذا الطريق بالوضوح، ومن هنا نستنتج أن المنهج يرسم طريق المعرفة والعلم بأسلوب بيّن واضح، وليس هو المعرفة والعلم نفسه، وهاتان الصفتان من أهم خصائص المنهج الجيد نقصد صفة التوصيل والوضوح ويعبر المعنى الاصطلاحي للمنهج عن هذه الحقيقة؛ يقرر محمود (2009م) أن: **المنهج لغوياً يعنى وسيلة محددة توصل إلى غاية فهو خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو التحقق من افتراضات معينة، والخطة وسيلة توصل المتعلم إلى تحصيل المعرفة والعلم .**

وللمنهج في اصطلاح علماء المناهج تعريفات كثيرة مختلفة تنطلق من فلسفات متعددة؛ فمنها ما ينطلق من النظرة التقليدية ومنها ما يستمد من الفلسفة الحديثة، ونورد هنا تعريفين اثنين يمثل الأول النظرة التقليدية والثاني يمثل الفلسفة الحديثة.

يعرف المنهج في القديم بأنه " مجموع المعلومات والحقائق والمفاهيم والأفكار التي يدرسها التلاميذ في صورة مواد دراسية والتي اصطلح على تسميتها بالمقررات الدراسية " (محمود: 2009 م، 21).

إن هذا المفهوم على الرغم من سلبياته مازال يمثل رأي كثير من المدرسين وأساتذة الجامعات، ويظهر واضحاً في كثير من المقررات الدراسية. ولعل أبرز السلبيات التي تنطوي عليها التعريفات التقليدية للمنهج تتمثل في تركيزها على الجانب العقلي المعرفي للمتعلم وإهمال الجوانب الأخرى في شخصية المتعلم؛ فلا ذكر للجانب النفسي والروحي، ولا للجانب المهاري العملي الحركي، فالجوانب الشعورية والجسمية لا تحفل بها المناهج التقليدية ما أدى إلى وجود فراغ كبير في بناء شخصية المتعلم يفضي إلى فقدان الاتزان في الشخصية والقصور في العملية التعليمية التربوية.

وقد حاولت الفلسفة الحديثة في المناهج أن تجتنب تلك السلبيات، وساعد على ذلك تطور الفكر التربوي، وظهور نظريات جديدة، وتطور متطلبات الحياة المعاصرة، كما ساهمت الاكتشافات العلمية في مجال علم النفس والتربية مساهمة فاعلة في تطور تلك الفلسفة، ويتضح ذلك جلياً في تعريفات المنهج الحديثة.

يعرف المنهج حديثاً بأنه: "مجموع الخبرات التربوية والاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والعلمية التي تخططها المدرسة وتهيئها لمتعلميها ليقوموا بتعلمها داخل المدرسة أو خارجها بهدف إكسابهم أنماطاً من السلوك وتعديل أنماط أخرى من السلوك أو تغييرها نحو الاتجاه المرغوب فيه عن طريق ممارسة المتعلمين جميع الأنشطة اللازمة والمصاحبة لتعلم تلك الخبرات التي تساعدهم في إتمام نموهم " (الجبوري، وجاسم: 2013م، 25).

وهذا التعريف الحديث يقدم مفهوماً ذا دلالات متعددة، ومميزات متطورة، اجتنبت سلبيات المنهج القديم وواكب التطورات العلمية والفكرية، وناسب التغيرات الكبيرة التي حدثت في حياة البشرية في نهايات القرن الماضي وذلك حتى يواجه تلك التغيرات ويسعى إلى مخرجات جيدة تحقق الأهداف، وتسهم في صناعة التقدم.

ولما كانت المناهج ذات أهمية كبيرة في حياة البشر لم يقتصر عمل المفكرين والعلماء على بنائها وإنما كان البناء خطوة من الخطوات ومرحلة من المراحل، يستمر العمل بعدها إلى تقييم تلك المناهج بعد تطبيقها لمعرفة إيجابياتها وسلبياتها، وأوجه جودتها وقصورها لتكون هذه المعرفة منطلقاً إلى التحديث والتطوير؛ وقد اعتنت إدارة الجودة حديثاً بهذه القضية وتبنتها، فوجهت إلى تطوير المناهج، ووضعت المعايير العلمية للجودة فيها.

وعملية تطوير المناهج عملية كبيرة معقدة بما تحتاجه من قاعدة بيانات متعددة الجوانب، ومعارف علمية مختلفة التخصصات، وخبرات واسعة في كثير من المجالات، وهذه الأمور تتمثل في الإمكانيات البشرية والمادية والعلمية التي تستوجب تشكيل مجموعة من اللجان التي تتضافر جهودها وتكامل أعمالها لتحقيق هذه المهمة الكبيرة.

المقررات الدراسية وتوصيفها: " أن محتوى المنهج جزء رئيس من مكوناته، ويمثل المقرر الدراسي ذلك المحتوى في صورة خطة مكتوبة ترسم خطوطه العريضة، وتبين أهدافه وأليات تنفيذه، فالمقرر" محتوى علمي يصاغ على صورة مجموعة من المفردات المحددة تدرس طيلة الفصل الدراسي أو السنة الدراسية " (المركز الوطني لضمان الجودة: ب ت، 9) وهو جزء مهم من البرنامج الأكاديمي.

إن مفردات المقرر الجيد تعبر عن الأهداف العامة والخاصة للمنهج تعبيراً صادقاً لأنها يتم اختيارها في ضوء تلك الأهداف، وتكون وسيلة إلى تحقيقها؛ فثمة علاقة ترابط وثيق بين أهداف المنهج ومحتوى المقرر وهذا الترابط عضوي منطقي، وتوصيف المقرر العلمي الجيد يعبر عن ذلك كله، ويضعه في مخطط يسترشد به أستاذ المقرر، ويضبط به خطوات تدريسه ونشاطه مع طلابه بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف.

بناء على ذلك فإن توصيف المقرر الدراسي يكتسب أهميته من كونه خطة عملية تنفيذية لمحتوى المنهج، وبدقة هذه الخطة يتمكن الأستاذ الجيد مع طلابه من تحقيق الجودة في العملية التعليمية التربوية من أجل ذلك كانت العناية بتوصيف المقرر أمراً ضرورياً، وكان الحذر من العشوائية في وضعه أمراً حتمياً، وحتى يجتنب واضعوا هذه التوصيفات العشوائية ويخرج عملهم في صورة علمية جادة وضع العلماء معايير توصيف المقرر الدراسي، وهذه المعايير منها المعايير التربوية، ومنها ما يخص الجودة.

الدراسات السابقة

نظراً لأهمية الموضوع الذي تناولته الدراسة الحالية، لهذا اهتمت العديد من الدراسات بدراسة موضوع الجودة الشاملة في التعليم، لكي تصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في تطبيق الجودة الشاملة داخل كليات التربية، وهدفت دراسة (صالح، 2009م) إلى التعرف على واقع تطبيق الجودة الشاملة بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات عن عينة الدراسة التي بلغ حجمها (120) من العاملين بالكلية أي بواقع (88) موظفاً أكاديمياً، و (32) موظفاً إدارياً، وتم استخدام الحقيبة الإحصائية (spss) لغرض تحليل البيانات التي تم جمعها عن عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع مجالات الدراسة قد تحسنت على درجة عالية، كما أنه لا توجد هناك فروق في آراء أفراد العينة لمجالات الاستبانة الأربعة الخاصة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية الجامعية تعزى لمتغيرات الدراسة (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، النوع)، بينما هدفت دراسة (السبع، آخرون، 2010م) تقويم برنامج إعداد معلم اللغة العربية في كلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء معايير الجودة الشاملة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد قائمة بمعايير الجودة الشاملة لبرنامج إعداد معلم اللغة العربية في كلية التربية بجامعة صنعاء اشتملت على (152) معياراً موزعة على (12) مجال تم تحويل القائمة إلى مقابلتين مع مسؤولي القبول وقسم اللغة العربية، واستبانتين مع أعضاء هيئة التدريس و (71) طالباً، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في توافر معايير جودة سياسة القبول من وجهة نظر مسؤول القبول، وكذلك ضعف توافر معايير جودة برنامج الإعداد من جهة نظر قسم اللغة العربية والطلبة، بينما توافرت معايير جودة برنامج الإعداد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في القسم بمستوى متوسط، وهدفت دراسة (الهيود، 2013م) إلى التعرف على درجة مساهمة تقويم أداء عضو هيئة التدريس في رفع جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر عضوات هيئة التدريس والطلبات في جامعة أم القرى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع عضوات هيئة التدريس وطلبات الإعداد والدبلوم التربوي جامعة أم القرى، وتكونت عينة الدراسة من (146) عضو هيئة تدريس، و(264) طالبة، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات عن عينة الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى أن درجة مساهمة تقويم أداء عضو هيئة التدريس في

رفع جودة التعليم الجامعي جاء بدرجة كبيرة وذلك من وجهة نظر عضوات هيئة التدريس والطالبات بجامعة أم القرى، وهدفت دراسة (محمود، جاسم، 2013م) إلى توضيح مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها في جامعة تكريت، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جامعة تكريت بما تحويه من كليات وأقسام أكاديمية وطلاب و أعضاء هيئة تدريس، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية فتم اختيار ثلاث كليات إنسانية وثلاث كليات علمية، ولغرض تحليل البيانات وتفسيرها تم استخدام الحقيبة الإحصائية (spss) حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية كما تم حساب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية، إضافة إلى استخدام اختبار (t) وتوصلت الدراسة إلى أن إدخال إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحسين المناخ المنظمي للجامعة، كما أن ممارسة نظم الجودة وسلوكها في العمل الأكاديمي والإداري يقود إلى تحقيق أداء أفضل لعمل المنظمة ونشاطاتها وعملياتها بشكل عام، إضافة إلى أن الكادر التدريسي يتمتع بقدرات فكرية وذهنية تستوعب ثقافة الجودة وتطبيقها وإدارتها، بينما هدفت دراسة (رقاد، 2014م) إلى معرفة معوقات وآفاق تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وتكون مجتمع الدراسة من مسؤولي ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي بالشرق الجزائري والبالغ عددهم (28) مسؤول، ولتفسير البيانات استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة و المقابلة كأداة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة وتم حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واختبار تحليل (كا) حيث أظهرت نتائج الدراسة عن دفع كل من الخدمات الداخلية والخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة بما بالإضافة إلى وجود اختلافات في وجهات النظر بين مسؤولي الجودة حول السياسة المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة، كما أظهرت وجود جملة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام الجودة والمتعلقة بالجانب القيادي على مستوى الوزارة، والجانب الإداري والتنظيمي على مستوى المؤسسة، كما بينت وجود جملة من عوامل النجاح ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة، مما يتعين على صانعي القرار الأخذ بها لإنجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

بعد عرض الدراسات السابقة تبين أن هناك اختلاف في الهدف الذي تسعى هذه الدراسات إلى تحقيقه، كما تبين أن جميع الدراسات اتفقت على استخدام المنهج الوصفي، وكذلك الاستبانة كأداة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة، عدا (دراسة السبع، وآخرون، 2010م)، و دراسة (رقاد، 2014م) استخدمت الاستبانة و المقابلة مع بعض، وتختلف الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في الهدف الذي تسعى إليه والمتمثل في تجويد المقرر الدراسي لمادة اللغة العربية العامة في كليات التربية جامعة بنغازي، كما تختلف مع جميع الدراسات السابقة في استخدام المنهج تحليل محتوى المقرر الدراسي للغة العربية العامة في كليات التربية.

الإجراءات المنهجية:

أولاً: مجتمع الدراسة: اشتمل مجتمع الدراسة المقررات الدراسية في جميع كليات التربية جامعة بنغازي والمتمثلة في (كلية التربية قمينس، كلية التربية بنغازي، كلية التربية المرج).

ثانياً: عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من مقرر اللغة العربية العامة (1، 2)، علماً إن جميع كليات التربية في جامعة بنغازي تستخدم في نفس التوصيف للمقرر الدراسي للغة العربية العامة، لهذا قامت هذه الدراسة بتحليل توصيف مقرر اللغة العربية بكلية التربية بنغازي، على اعتبارها هي الكلية الأم والتي تعتبر المرجع لكليات التربية الأخرى بالجامعة.

ثالثاً: أداة الدراسة: استخدمت الدراسة توصيف المقرر الدراسي للغة العربية العامة بكليات التربية جامعة بنغازي (1،2) لغرض مطابقتها بالمعايير التربوية ومعايير الجودة الشاملة، واستخلاص النتائج منها، وتفسيرها.

نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما هي المعايير التربوية للمقررات الدراسية بكليات التربية؟

يقصد بها تلك المعايير والشروط التي قررها التربويون وعلماء المناهج، ويمكن تقسيمها، إلى قسمين: معايير عامة، ومعايير خاصة.

- المعايير العامة: وهي تلك المعايير التربوية التي ينبغي توفرها في كل مقرر علمي، فهي لا تختص بمقرر علمي معين، ويمكن تلخيص هذه المعايير في:

1. أن يشتمل توصيف المقرر على جميع العناصر التي تجعله خطة متكاملة، وهذا يستلزم أن تحتوي على:
 - أولاً: معلومات عامة تعرف بالمقرر. ثانياً: أهداف المقرر العامة. ثالثاً: أهداف المقرر الخاصة. رابعاً: مفردات المقرر مع بيان عدد الساعات لكل مفردة. خامساً: طرق التدريس. سادساً: طرق التقويم وأساليبه وتوقيتاته، وتوزيع الدرجات. سابعاً: اسم الكتاب المقرر، ومصادر المقرر ومراجعته المساعدة. ثامناً: الإمكانيات المطلوبة لتنفيذ المقرر. تاسعاً: بيانات واضع التوصيف واعتماده.
2. أن يكون التوصيف وفق نموذج معد لهذا الغرض من قبل لجنة مختصة ويراجع من لجنة المناهج بالكلية والقسم العلمي المختص.
3. أن يحدد المقرر الأهداف العامة له، وتكون منسجمة مع أهداف القسم العلمي والكلية والجامعة؛ حيث إن كل هذه الأهداف لا بد أن تكون مرجعيتها الأهداف العامة للتربية والتعليم في الدولة.
4. أن تناسب الأهداف العامة للمقرر رسالة القسم والكلية، ورؤيتهما وأهدافهما (وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك خالد: 2008م).
5. أن تخدم أهداف المقرر الخاصة الأهداف العامة للقسم والكلية والجامعة.
6. أن تتناسب مفردات المقرر مع الأهداف الموضوعية ويكون تنفيذها محققاً لها.
7. أن تتكامل أهداف المقرر السلوكية "نواتج التعلم" معرفياً، ووجدانياً، ومهارياً، وكذلك موضوعات المقرر تأتي وفق هذه النواتج.
8. أن تمنح المفردات زمناً مناسباً لأدائها، كافياً لتنفيذها.
9. أن تتسم الموضوعات المقررة بالصدق والصحة العلمية، والدقة، والحداثة ومواكبتها للتطور.
10. أن تكون المفردات ذات فائدة، تخدم ميول الطلاب ورغباتهم المشروعة حتى تساهم في تنمية الدافعية لديهم.
11. أن يتضمن التوصيف مجموعة من النشاطات والممارسات الداعمة لموضوعات المقرر حتى لا يكون التعليم والتعلم مقتصرين على الجانب المعرفي والعقلي.

12. أن تكون مفردات المقرر متصلة ببعضها البعض، فيتحقق فيها التنظيم والاتصال، إذ إن عملية التربية والتعليم عملية مستمرة ومتدرجة، وتحقق فاعليتها بطريقة أفضل حين يتحقق بين عناصرها التنظيم والترابط. (الجبوري، والسلطاني: 2013م).
13. أن يتم اختيار طرق التدريس المناسبة للمفردات، مع التنوع فيها واستخدام الطرق الحديثة التي تبتعد عن التلقين.
14. أن تنوع طرق التقييم وأساليبه، ولا تقتصر على الطرق التقليدية القائمة على الامتحانات التحريرية بل ينبغي أن تنوع بين اختبارات وامتحانات شفوية وتحريرية، وأوراق بحثية، وحوارات صفية، ونشاطات خارجية.
15. توزيع درجات التقييم على طرق التقييم ووسائله بطريقة تعطي تقديراً لكل المهارات والجوانب التي يسعى المقرر إلى إكسابها للطلاب وتنميتها لديهم.
16. أن يحدد التوصيف كتاباً مقررأ يضم الموضوعات المقررة، ويخدم الأهداف، ويناسب مستوى الطلاب وإمكاناتهم العقلية والاجتماعية والنفسية، ويناسب الزمن المحدد، وأن يتصف الكتاب بالعلمية والموضوعية.
17. أن يحدد التوصيف الإمكانيات المطلوبة لتنفيذ المقرر، وتختار بعناية، وأن تمتاز بالتنوع والحداثة، فتستخدم أجهزة ووسائل إيضاح متنوعة: سمعية وبصرية وعملية.
18. أن يتميز التوصيف بالمرونة، وقبول التعديل والتطوير، والقدرة على التكيف مع الظروف.
19. أن يراعي واضع المقرر في مفرداته التكامل والترابط فيما بينها من جهة ومع مفردات توصيفات المقررات الأخرى.
20. أن يقوم بإعداد التوصيف لجنة علمية تربوية ذات خبرات متنوعة، ولا ينفرد أستاذ واحد بإعداده مهما بلغت درجته العلمية وإمكاناته المعرفية وخبراته العملية، ويفترض أن يراجع من قبل لجنة مختصة للنظر في مدى توفر المعايير العلمية والتربوية فيه، ثم يعرض على قسم الجودة للنظر في مدى مطابقته لمعايير الجودة، ويعتمد من كل هذه اللجان.
- وهذه المعايير التربوية معايير تصلح لأيّ مقرر علمي، فهي معايير عامة لا تختص باللغة العربية، وثمة معايير أخرى تخص تخصص المقرر، إذ لكل تخصص خصوصياته التي تميزه عن التخصصات الأخرى، وفيما يلي نعرض تلك المعايير التي تختص بمقرر اللغة العربية العامة.
- المعايير الخاصة:** وهي معايير تخص مقرر اللغة العربية العامة، حتى يطابق المعايير التربوية الخاصة باللغة وعلومها، ومصدر هذه المعايير فلسفة اللغة نفسها ونظرياتها، وآراء الخبراء المختصين في علومها، والحاجات الاجتماعية والمجتمعية والعالمية، واحتياجات الطلاب الذين يدرسون المقرر؛ فطلاب قسم اللغة الإنجليزية الذين يدرسون المقرر- على سبيل المثال. يحتاجون لمعرفة بعض موضوعات فقه اللغة العربية كالترادف، والتضاد، والاشتقاق، والبحث في المعاجم لأن ذلك يخدم الترجمة، واختيار اللفظة الأدق في التعبير ونحو ذلك، وهذا يفرض أن يكون لكل تخصص خصوصية في دراسة بعض المهارات والموضوعات. اللغوية؛ فلا يكون توصيف اللغة العربية العامة واحداً في أقسام اللغة الإنجليزية، وعلم النفس والرياضيات، والعلوم ... إلخ. وفيما يلي بيان لهذه المعايير الخاصة:
1. أن يكون توصيف اللغة العربية منسجماً مع أهداف تدريس اللغة العربية، ويخدم تحقيقها.

2. أن يتضمن التوصيف مفردات تنمي المهارات اللغوية المختلفة لدى الطلاب؛ كمهارة الاستماع والإنصات، مهارة القراءة والإلقاء، ومهارة الكتابة الإملائية، ومهارة التعبير، ومهارة الفهم والتذوق، ومهارة التحليل، ومهارة التواصل والحوار.
3. أن يشمل التوصيف على مفردات تخدم مستويات اللغة كلها: المستوى الصوتي، والصريحي، والنحوي، والدلالي والمعجمي.
4. أن تعمل مفردات المقرر على علاج المشاكل التي تتعلق باللغة كمشكلة كثرة الأخطاء الكتابية، وضعف الكتابة التعبيرية، وصعوبة القواعد اللغوية عند الطلاب.
5. أن يربط التوصيف بين القواعد والنصوص، ويقترّب من واقع اللغة الذي تمثله النصوص اللغوية الرصينة البليغة كالقرآن والنصوص الأدبية في عصور الاستشهاد.
6. أن تجمع مفردات المقرر بين التنظير والتطبيق.

السؤال الثاني: ما هي معايير الجودة الشاملة للمقررات الدراسية بكليات التربية؟

تمثل عملية توصيف المقررات الدراسية عصب النظام الداخلي لضمان الجودة بالكليات عموماً وهي بمثابة توثيق لموقف المقررات الدراسية كما هي في الأقسام العلمية بالكلية (رسالان: 2007م) وذلك إذا كان التوصيف مستوفياً لمعايير الجودة في محتوى المنهج، ومن المعلوم أن أهمية المعايير تكمن في كونها تحقق جودة التعليم، وتقييمه وذلك بما تشتمل عليه من عبارات تصف مستوى الأداء المتوقع، ومؤشرات تظهر مدى تحقيقه. ويمكن إجمال هذه المعايير في:

1. أن يكون المقرر متمسماً بالدقة والأمانة من جانب مُعدّيه.
2. أن يحدد التوصيف المواقيت الزمنية بدقة؛ فتحدد عدد الساعات المطلوبة لتنفيذ المقرر، مع بيان العدد المطلوب لكل نشاط أو تدريب على مهارة ما، والحد الأدنى للزمن المطلوب.
3. أن تكون مفردات المقرر والنشاطات تكسب الطلاب المهارات الرئيسة كالتحليل والتركيب والاستنتاج والتطبيق، ومهارات التفكير: التفكير المنطقي، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، ومهارات البحث العلمي، والابتكار...
4. أن يتصف التوصيف بالمرونة والقابلية للتطوير والتحديث؛ إذ إنّ ضرورة إجراء التحسينات في العملية التربوية بطريقة منتظمة من خلال تحليل البيانات باستمرار من أهم أهداف تطبيق الجودة في مجال التعليم (محمود: 2009م).
5. أن تتسم أهداف المقرر بالجودة، وتكمن الجودة في دقة الصياغة، والواقعية وإمكانية التحقق والقياس.
6. إذا كان التركيز على المستفيد من النشاط والخدمة من أهم مرتكزات الجودة (مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، ب. ت)، فإن التوصيف ينبغي أن يخطط لنشاطات، ويتضمن مفردات تلي رغبات المستفيد الذي هو الطالب في العملية التعليمية، ويجيب على الأسئلة التي تدور في أذهان الطلاب.
7. أن ترتبط مفردات المقرر بالواقع، فقد تقدم تفسيراً علمياً لإشكالاته، وتعالج معضلاته، فلا تكون منفصلة عن الحياة، معزولة عن الواقع، وهذا يحقق مبدأ من مبادئ الجودة.
8. أن تركز مفردات توصيف المقرر على أساسيات العلم: المفاهيم والحقائق والقوانين والنظريات.

9. أن تعد تقارير للمقرر من قبل إدارة الجودة بالقسم العلمي تبين أن المقرر جزء من البرنامج الأكاديمي وتوضح مدى إسهامه وفاعليته في عمليتي التعليم والتعلم المطلوبتين في البرنامج بطريقة تكاملية (المركز الوطني لضمان الجودة ، ب. ت).

السؤال الثالث: ما مدى مواءمة مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية للمعايير التربوية؟

بالنظر إلى توصيف مقرر اللغة العربية العامة في كلية التربية بجامعة بنغازي نلاحظ أن الشكل العام يتوافق مع الشكل العام لتوصيف المقررات الدراسية في الجامعات الأخرى داخل ليبيا وكذلك الجامعات العربية التي اعتمدت شكلاً موحداً تقريباً يشتمل على عناصر التوصيف التي ذكرناها في حديثنا عن توصيف المقررات، وهذا الشكل الذي هو أشبه بنموذج موحد توافقت عليه واضعو التوصيفات كما يظهر من مطالعة توصيفات المقررات في جامعات مصرية وأردنية وسعودية ... وسنعمل هنا على النظر في تلك العناصر وتحليلها منطلقين من المعايير التربوية التي سبق ذكرها .

أولاً: المعلومات العامة لتوصيف المقرر: يظهر من المعلومات العامة للتوصيف أنها بمثابة بيان تعريف بالمقرر، وهي تشتمل على: اسم المقرر ورمزه ورقمه، وبيان القسم الذي يقدم المقرر، والأقسام العلمية التي تدرسه، ومستوى الطلاب المطالبين به، وعدد وحداته وساعات تدريسه الأسبوعية، وذكر المتطلبات السابقة له إن وجدت، ثم تاريخ اعتماده من القسم العلمي واللجان المختصة.

والمعلومات التي ذكرها توصيف اللغة العربية المشار إليه تغطي أكثر المعلومات التي ينبغي أن تعرف بالمقرر، بيد أنه ثمة معلومة كبيرة الأهمية تغيب عن هذه المعلومات هي الوعاء الزمني الكلي الذي يحتاجه تنفيذ المقرر وهو أمر ضروري لضبط الزمن عامل رئيس من عوامل النظام والتخطيط الدقيق، ولا يكفي ذكر عدد المحاضرات فيما بعد عند بيان المفردات ذلك لأنّ ساعات المحاضرات مخصصة لها، وهناك النشاطات المتعلقة بالمقرر تحتاج إلى ساعات أخرى، كما أنّ الاختبارات والامتحانات ومناقشة الأوراق البحثية تحتاج إلى وقت إضافي. لذلك فإنه ينبغي أن يذكر في المعلومات العامة للتوصيف ساعات التدريس وساعات وسائل التقويم والتقييم والنشاطات الأخرى، فإذا كان عدد المحاضرات - كما هو في التوصيف - أربع عشرة محاضرة ولكل محاضرة ساعتان فإن مجموع الساعات الخاصة بالمحاضرات هو ثمان وعشرون ساعة، فإذا أضفنا إليها ساعات الاختبارين النصفي والنهائي، وساعات مناقشة الأوراق البحثية التي يقدمها الطلاب فإننا بحاجة إلى ما لا يقل عن ست وثلاثين ساعة، فينبغي تحديد الزمن بالساعات والأسابيع كأن يقال: الوعاء الزمني للمقرر ثماني عشرة أسبوعاً، أي: ست وثلاثون ساعة .

وتحديد الزمن بدقة ضروري حتى نجتنب الخلل الذي يحدث عند تطبيق المقرر ، فإن الواقع الذي لمسناه في تدريس هذا المقرر يكشف عن خلل يتمثل في أن المقرر ينفذ في ثمان وعشرين ساعة المثبتة في بيان عدد المحاضرات، فيقتطع أستاذ المقرر منها ساعات للاختبارات ضرورة، فتتقلص عدد المحاضرات من أربعة عشرة إلى اثني عشرة محاضرة فقط فيؤدي ذلك إما إلى ترك تناول الموضوعين الآخرين من مفردات المقرر، أو دمجها مع وقت المفردات الأخرى، وهذا يؤدي إلى هضم حق الموضوعات من جانب الزمن المخصص لها ما يؤدي إلى التأثير السلبي على إعطاء الموضوعات حقها من الشرح والمناقشة والبيان. كما أدى ذلك إلى إهمال مناقشة الأوراق البحثية، أو ترك مطالبة الطلاب بها وهذا كما هو معلوم يؤثر سلباً على جودة تنفيذ المقرر كما سنبينه لاحقاً.

ثانياً: أهداف المقرر العامة: تعد مسألة تحديد أهداف المقرر مسألة ضرورية حتى يجتنب العمل الارتجال والعشوائية ويتقي الانحراف والزلل اللذين يسببان هدراً للوقت والمال الأمر الذي يتعارض مع معايير الجودة الرئيسية، وإذا نظرنا إلى الأهداف العامة للمقرر وجدناها كالتالي:

1. تقويم لسان الطالب وصونه من الخطأ. 2. تنمية الحس اللغوي للطالب. 3. تحبيب الطالب في اللغة العربية. 4. نزع الخوف من الطالب من صعوبة اللغة العربية. وإذا عرضنا هذه الأهداف على معايير صياغة الأهداف التربوية فإننا نجد:

1. تنسم بالوضوح والعموم وهذا أمر جيد.

2. ليست واقعية، فإن مقررًا يُدرس في فصلين دراسيين لا يمكنه تحقيق الهدف الأول؛ لأنّ تقويم اللسان وصونه من الخطأ في اللغة أمر كبير أثبتت التجربة الواقعية في التعليم أنه لم يتحقق في اثنتي عشرة سنة دراسية يدرسها المتعلم في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية فكيف لنا أن نحقق ذلك في سنة واحدة؟. والأمر نفسه يقال عن الهدف الثالث والرابع، أما الهدف الثاني فهو واقعي لأن تنمية الحس اللغوي للطالب تكون شيئاً فشيئاً فكل فصل دراسي يمكن أن ينمي عنده شيئاً من حسه.

وربما يرجع سبب عدم واقعية الأهداف إلى فقدان الدقة في الصياغة؛ فالهدف الأول يمكن أن نعدل صياغته على النحو التالي: المساهمة في تقويم لسان الطالب ...، والهدف الثالث يقال فيه: العمل على تحبيب الطالب ... ونحو ذلك من التعبيرات الأكثر دقة.

3. تركز الأهداف على فرع الدراسات اللغوية وتهمل الدراسات الأدبية، إذ إن تقويم اللسان، وتنمية الحس يكونان بدرجة كبيرة من خلال دراسة النحو والصرف، وقد ركزت المفردات على القواعد النحوية كما هو واضح من التوصيف ولعله من المفيد إضافة بعض الأهداف لتغطي فروع اللغة العربية الأخرى، وتعالج القصور منها:

- تنمية التذوق الأدبي لدى الطلاب، والإحساس بالمتعة عند سماع النصوص أو قراءتها.

- تدريب الطلاب على تركيب النصوص وصياغتها، وتحليلها وتفكيكها.

- تدريب الطلاب على القراءة التعبيرية والإلقاء الجيد.

4. جاءت الأهداف العامة في مقرر اللغة العربية (1 و 2) هي نفسها، مع أن هذه الأهداف تعبر عن المقرر (2) ولا تعبر عن المقرر (1) الذي اقتصر موضوعاته على قواعد الإملاء. فالأهداف هنا فقدت شرطاً من شروط صلاحيتها وهو إنها لا ترتبط بمفردات المقرر (1).

ثالثاً: أهداف المقرر الخاصة:

1. قسّم التوصيف الأهداف الخاصة "السلوكية" إلى أربعة أقسام هي: المعرفة والفهم، والمهارات الذهنية، والمهارات العملية والمهنية، والمهارات العامة والمنقولة، وهذا التقسيم فيه نظر؛ ذلك لأنه من المعلوم أن الأهداف السلوكية تمثل جوانب شخصية المتعلم وهي ثلاثة جوانب: الجانب العقلي، والجانب الشعوري الوجداني، والجانب الجسمي الذي يعبر عنه بالجانب المهاري الحركي.

2. تسمية القسم الأول في أهداف المقرر بـ " المعرفة والفهم " ثم القسم الثاني بـ " المهارات الذهنية " فإن هذين القسمين هما في الحقيقة قسم واحد فكلاهما عمل ذهني عقلي، حيث إنّ المعرفة والفهم مهارات عقلية . والقسم الثالث "المهارات العملية والمهنية" الذي يمثل المهارات الحركية لا تصلح إضافة " والمهنية " إليه حيث إنّ المهارات العملية التي يمكن أن ينتجها تنفيذ مقرر اللغة العربية ليس فيها مهن، وإنما فيها في بعض الأحيان أعمال يدوية ومهارات ككتابة جملة - مثلاً - بخط النسخ أو الرقعة، أو رسم وسيلة إيضاح لأقسام الكلام.

3. القسم الرابع من الأهداف السلوكية، "المهارات العامة والمنقولة" لا مفهوم لها، ثم إن الأهداف التي تضمنها هذا القسم مثلت الجانب العقلي المعرفي فقد جاءت كالتالي: معرفة أهمية اللغة العربية، فهم الجملة الاسمية والفعلية... إلخ.

4. نلاحظ أن التوصيف لم يذكر الأهداف الوجدانية الشعورية، وهي جانب كبير الأهمية بما يمثله من تغذية المشاعر والأحاسيس لدى الطلاب، وتشجيع جانباً مهماً عنده، وهو مقصود من مقاصد دراسة اللغة العربية.

5. إذا تفحصنا صياغة الأهداف السلوكية وجدناها استعملت مصادر الفعل في أغلبها، وفي بعضها الآخر استعملت أفعالاً غير سلوكية، وهي غير قابلة للتحقق والقياس، فكيف يمكن أن نقيس هدفاً مثل: أن يتعرف الطالب على الألف اللينة؟ وأن يتمكن من معرفة الأحرف الزائدة والمحذوفة؟ فسؤالاً التقييم الذين يناسبان هذين الهدفين هما: هل تعرفت أيها الطالب على الألف اللينة؟ وهل تمكنت من معرفة أحرف الزيادة؟، وواضح أنّ هذه الأسئلة إجابتها لا تقيس سلوك الطالب المتعلم، يجب الطالب على السؤالين بـ: نعم عرفت ... ونعم تمكنت ... مع أنه لم يعرف ولم يتمكن، والصيغة الصحيحة هي: أن (يبين أو يحدد أو يستخرج) الطالب الألف اللينة من الكلمات: قال، لبيبا، رأس ...، بعد شرح الدرس. وهنا يكون الهدف قابلاً للقياس، وسؤال التقييم المناسب هو: بين / حدد / استخرج الألف اللينة من الكلمات الآتية: قال - لبيبا - رأس.

6. لم تحدد الأهداف السلوكية عنصر الزمن وهو عنصر ذو أهمية؛ فـ "تحديد الزمن لكل هدف من الأمور التي تجعل التدريس عمليةً، ونظاماً، ومخططاً، يسير وفق أصول محددة وتحتاج إلى إعداد، وتأهيل، وتدريب". (قطامي: 2004م، 60).

رابعاً: مفردات المقرر: يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على مفردات المقرر:

1. تركيز المفردات على قواعد الإملاء والنحو، وإهمالها للقواعد الصوتية والصرفية والمعجمية التي هي أساس تركيب الكلام، وتسبق الدراسة النحوية. ويتضح ذلك جلياً في عدد الموضوعات؛ فقد خصص للقواعد جميع موضوعات المقرر (1)، وكان عدد موضوعات النحو في المقرر (2) أحد عشر موضوعاً من أصل أربعة عشر موضوعاً.

2. خصص مقرر اللغة العربية (2) ثلاثة موضوعات للنصوص: سورة الحجرات، ونص شعري للمنتهي وآخر للحطية، بينما كان للنحو أحد عشر موضوعاً؛ وهذا تقصير في حق فرع دراسة النصوص الذي تعد دراستها ذات أهمية كبيرة في تنمية مجموعة من المهارات اللغوية: مهارة القراءة والإلقاء، والتذوق الأدبي، وتنمية المعجم اللغوي لدى الطلاب، وتغذية الأحاسيس والمشاعر.

3. تخصيص ثلاث محاضرات أي ست ساعات لثلاثة نصوص لا يكفي لدراستها دراسة وافية لتحقيق أهداف دراسة النصوص التي ذكرناها، ولا يعطي المجال للتدريب على مهارة تحليل النصوص التي تعد من أهم المهارات المقصودة.

4. لم يضع توصيف المقرر مهارة التعبير والكتابة الفنية في مفرداته على الرغم من أنها إحدى مهارات اللغة الرئيسة التي يحتاج إليها الطلاب في كل الأقسام، وخير دليل على ذلك ما نجده من ضعف كبير في أساليب الطلاب وتعبيرهم إذا طلب منهم كتابة ورقة بحثية، أو الإجابة عن سؤال.

خامساً: طرق التدريس: اقتصر طرق التدريس في مقرر اللغة العربية العامة على طريقتين تقليديتين هما:

المحاضرة والمناقشة، وهما طريقتان يحتاج إليهما الأستاذ في أداء درسه في بعض الأحيان لكنهما ليستا الطريقتين الأمثل في كثير من الأحيان الأخرى، ومعلوم ما لهاتين الطريقتين من عيوب - لا سيما - وأن الطلاب في هذا العصر قد تغيرت أمزجتهم، واختلفت أفكارهم وميولاتهم، فلعله من الأجدر أن تتنوع طريقة التدريس تبعاً لأهداف الدرس، وطبيعة الطلاب وطبيعة الموضوع.

إن طرق التدريس الحديثة كطريقة حل المشكلات، والتعلم التعاوني، وخرائط المفاهيم، تجعل الدرس مثيراً للطلاب ومنشطاً لهم، ويخرجهم من الدور السلبي المتلقي إلى دائرة المشاركة والتفاعل البناء ما يقوي الدافعية لديهم، ويزيد من رغبتهم في الإفادة والاستزادة من المعرفة. كما أن هناك طرقاً قديمة حديثة كطريقة المناظرة تجعل التدريس تفاعلياً ونشطاً.

ولم يستعمل التوصيف الطريقة القياسية والطريقة الاستقرائية وهما طريقتان تناسبان دروس القواعد اللغوية ويمكن المزج بين كلٍ منهما وبين طريقة الحوار والمناقشة ما قد يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف تدريس القواعد الإملائية والنحوية والصرفية.

سادساً: طرق التقييم وأساليبه: اعتمد المقرر بصورة كبيرة على الامتحانات التحريرية التقليدية إذ كان لها النصيب الأكبر، من حيث العدد والدرجات؛ فكان للتقييم ثلاث وسائل هي: الامتحان النصفى والامتحان النهائي والورقة البحثية، فالامتحانات لها وسيلتان من ثلاث وسائل، ولهذين الامتحانين (90 درجة) من (100) بينما كان للبحوث (10) درجات فقط، وهذا يظهر أنّ التعلم والتعليم لهذا المقرر يعتمد بصورة كبيرة على التلقين وتنمية الجانب العقلي المعرفي، مع التخصيص في الجوانب الوجدانية الشعورية والمهارية.

ثم إنّ تخصيص (90%) من مجموع الدرجات للامتحانات وإهمال جوانب مشاركة الطلاب ومناقشاتهم ونشاطاتهم داخل الفصول الدراسية وخارجها يظهر مدى تقليدية تنفيذ المقرر وبعده عن الوسائل التربوية الحديثة للتقييم.

سابعاً: الكتاب المقرر والمصادر والمراجع: اعتمد توصيف المقرر كتابين تقليديين في قواعد النحو هما: التمهيد في النحو والصرف، والتطبيق النحوي، ولم يذكر مصادر الموضوعات الأدبية، والقواعد الإملائية التي وردت في مفردات المقرر، ويبدو لنا أن ذلك راجع إلى العجلة في إعداد التوصيف، وأنه لم يُراجع من قبل اللجان المختصة.

ومع أن الكتابين المذكورين - حسب رأينا الخاص - جيدين في باهما، ويمتازان بالتيشير، ووضوح العبارة ومناسبتها لمستوى الطلاب إلا أنّهما يفتقران إلى الجاذبية، وإثارة الدافعية، وإتباع الطرق الحديثة في تناول الموضوعات.

ثامناً: الإمكانيات المطلوبة لتنفيذ المقرر: أمر جيد أن يتضمن توصيف المقرر ذكر الإمكانيات المطلوبة لتنفيذه، وقد ذكر التوصيف الكتاب المقرر، والسبورة الحائطية، وجهاز الحاسوب، وبعض البرامج الإلكترونية. وهذه وسائل رئيسة لا غنى عنها بيد أنّ وسيلة حديثة هي جهاز العرض التقديمي يخدم العملية التدريسية بصورة جيدة؛ حيث إنه يوفر الوقت والجهد الذي يبذله أستاذ المقرر في الكتابة على السبورة ليستثمر ذلك الوقت والجهد في الشرح والحوار مع طلابه كما أن العرض التقديمي يعد وسيلة

جذب لانتباه الطلاب بصورة أكبر من السبورة التقليدية، خاصة إذا كان إعداد الأستاذ للدرس بصورة جميلة واضحة استخدم فيها تقنيات جذب البصر كالألوان الجذابة وخرائط المفاهيم.

تاسعاً: بيانات اعتماد التوصيف واعتماده: أثبت من أعد توصيف المقررين: **اللغة العربية 1** و**اللغة العربية 2** بيانات اعتماد المقرر من حيث الصفة؛ فقد ذكر صفة منسق المقرر، ورئيس القسم العلمي، ومنسق ضمان الجودة وعميد الكلية ولكنه لم يعتمد من أحد من أصحاب هذه الصفات، ولم يوقع عليه أحد منهم، على الرغم من أنه قد ذكر في البيانات العامة أن المقرر معمول به منذ عام 2013 م. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه آنفاً أن المقرر لم يراجع من الجهات ذات الاختصاص. ثم إن التوصيف لم يثبت اسم واضعه أو واضعيه أو صفتهم.

السؤال الرابع: ما مدى موافقة مقرر اللغة العربية العامة بكليات التربية لمعايير الجودة الشاملة في التعليم؟

يهدف البحث إلى معرفة مدى موافقة هذا المقرر لمعايير الجودة التي قررها العلماء وأقرتها مراكز ضمان الجودة في التعليم العالي، ومن نافلة القول إن نقرر أنّ هذه المعايير بمثابة المحك الذي يقاس في ضوءه مستوى جودة التوصيف، وبالتالي جودة محتوى المقرر، كما أنّها مؤشر على البعد عن الذاتية في الحكم على ذلك المقرر ومحتواه. وقد بينا عند الحديث عن معايير جودة المقررات مجموعة ضوابط استخلصناها من أدلة الجودة المعتمدة في التعليم العالي في ليبيا وبعض الدول العربية الأخرى.

1. **معيار الدقة:** تبين من عرض توصيف مقرري " اللغة العربية (1 و 2) وتحليل محتويات توصيفيهما اقتربهما من الدقة أحياناً وبعدهما عنها في أحيان أخرى؛ فمن جهة الشكل العام للتوصيف وعناصره كانا أقرب إلى الدقة في العموم، ومن جهة محتوى تلك العناصر وجدنا أنّها جانبت للدقة في كثير من الأحيان ويتضح ذلك في صياغة الأهداف العامة والخاصة حيث إن الصياغة لم تكن دقيقة، وكان أكثر الأهداف غير قابل للقياس بسبب استعمال أفعال غير إجرائية مثل: يعرف، يتعرف، يفهم، وأحياناً أخرى استعمل المصدر بدلا من الفعل في الأهداف السلوكية .

ومن مظاهر البعد عن الدقة كذلك أن جاءت أهداف المقرر (1) مطابقة لأهداف المقرر (2) مع اختلاف المفردات فيهما، بل إن تسمية المقرر باسم اللغة العربية في المقرر (1) كان غير موفق لأن الاسم يوحي بأن المحتوى يتضمن دراسة فروع اللغة ومهاراتها بينما كان المحتوى مقتصرًا على فرع واحد هو القواعد الإملائية.

2. **معيار المواقيت الزمنية:** لم يوضح لنا كلا المقررين المواقيت الزمنية المطلوبة لتنفيذ المقرر، وكذلك الأمر بالنسبة لكل نشاط من النشاطات، أو جزئية من الجزئيات التي تضمنها المحتوى.

3. **معيار تنمية المهارات:** إن الفلسفة التقليدية التي اعتمدها واضع توصيف المقررين جعلته يركز على المعلومات وقصر المقرر فيها وفي الموضوعات المدروسة فلم يحفل بمفردات أو نشاطات أو طرق وأساليب تدريسية أو تقييمية تنمي المهارات الرئيسة لدى الطلاب، فمهاراة التحليل والتركيب والتفكير الناقد والتفكير الإبداعي والابتكار كلها مهارات أكدت معايير الجودة على وجوب وجودها في المناهج والمقررات، وتسعى المقررات الجيدة إلى إكسابها للطلاب أو تنميتها في شخصيتهم، ولم نلمس ذلك في الأهداف الموضوعة للمقرر ولا في طرق تدريسه وأساليبه .

4. **معيار جودة الأهداف:** تفتقر الأهداف السلوكية للمقرر إلى هذا المعيار في أكثر الأحيان؛ حيث لم تلتزم بقاعدة صياغة الهدف، ولا يمكن قياس كثير منها، ويرجع ذلك - في رأينا - إلى حاجة واضعي التوصيف إلى المعرفة العلمية بعلم أسس المناهج وعلم التربية، والتدريب على كيفية صياغة الأهداف، أو الاستعانة بالمختصين في هذا المجال للمساعدة والاستشارة.
5. **معيار خدمة المستفيد:** والذي هو الطالب في العملية التعليمية، وهذه من أهم معايير الجودة عموماً، والمقررات الدراسية خصوصاً، وتمثل هذه الخدمة في تضمين المقرر ما يلي حاجات الطلاب ويجيب على الأسئلة التي تشغلهم، ويتوافق مع رغباتهم المشروعة، وهذه الأمور لم نلمس في مقرر اللغة العربية العامة ما يخدمها ويحققها؛ فقد جاءت المفردات معلوماتية يغلب عليها القواعد اللغوية، حالياً من النشاطات الداعمة لتحقيق أهداف الجودة.
6. **معيار ارتباط المقرر بالواقع:** فإن موضوعات المقرر (1) تعالج الضعف الحادث عند الطلاب في الكتابة الإملائية، لكنها معالجة بطريقة عرض القاعدة وبيان الشواهد والأمثلة عليها، وهذه الطريقة لا تمثل الاستخدام الواقعي للكتابة الإملائية، حيث إنّ الواقع حاصل من خلال النصوص التي هي سابقة قبل القواعد.
- كما أن نص سورة الحجرات الذي يدرس في المقرر (2) يرتبط بالواقع الاجتماعي حيث إن هذه السورة بينت مجموعة من مكارم الأخلاق، وتعالج مجموعة من المشاكل الاجتماعية... وهي مؤشر جيد يحقق معياراً من معايير الجودة.
7. من تجربتنا الواقعية في تدريس مقرر اللغة العربية لم نجد استبياناً يطلب تقييم توصيف المقرر أو تقييم تنفيذه، من أجل تعديله وتحديثه وتطويره، مع كون عملية التقييم من أهم معايير الجودة، ووسيلة من وسائل تحقيقها.

التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج فإنها توصي بالآتي:

1. مراجعة الأهداف العامة لمقرر اللغة العربية وتعديله من ناحية الصياغة وإضافة أهداف أخرى لتشمل فروع اللغة العربية جميعها.
2. يجب التأكيد على أن الأهداف العامة تعبر عن مفردات المقرر، فأهداف المقرر (1) يجب أن تعبر عن الموضوعات المدروسة فيه، وكذلك الحال المقرر (2).
3. إعادة النظر في تقسيم الأهداف السلوكية للمقرر بحث تكون على هذا النحو (الجانب العقلي أو المعرفي، الجانب الشعوري الوجداني، الجانب العملي) حيث إن هذه الجوانب هي التي تكون شخصية المتعلم.
4. إعادة صياغة الأهداف السلوكية بحيث تتوافر فيها شروط صياغة الهدف، وحتى تكون قابلة للتحقق والقياس، مع ضرورة تحديد الزمن المناسب لتحقيق كل هدف.
5. عند وضع مفردات المقرر ينبغي أن تشمل الدراسات اللغوية بفروعها، والدراسات الأدبية بأقسامها من غير تغليب جانب على آخر.
6. أن تراعي الأهداف والمفردات المهارات اللغوية ومهارات التفكير.
7. تنوع طرق تدريس واستراتيجيات التعليم واختيار الطريقة التي تناسب الدرس مع الاستفادة من الطرق الحديثة.

8. تحديث طرق التقييم في المقرر بحيث لا يكون التركيز على الامتحانات التحريرية، بل تعدد وسائل التقييم لقياس جميع المهارات التي اكتسبها الطلاب.

9. تنوع المصادر والمراجع في إعداد محتوى المقرر الدراسي.

* * * * *

المراجع

- ابن منظور، جمال الدين (1997م): لسان العرب، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر.
- إمام، كمال، وأحمد، لمياء محمد (2012م): معايير اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي (نماذج عربية وعالمية)، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- السبع، سعاد سالم، وآخرون (2010م): تقويم برنامج إعداد معلم اللغة العربية في كلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء معايير الجودة الشاملة، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (3)، العدد (5).
- الهويد، ندى علي سالم (2013م): مساهمة تقويم أداء عضوات هيئة التدريس في رفع جودة التعليم الجامعي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- الأزهرى، أبو منصور، مراجعة (1964م): تهذيب اللغة، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الجبوري، عمران جاسم، السلطاني، حمزة هاشم (2013م): النماذج وطرائق تدريس اللغة العربية، عمان، الأردن، دار الرضوان للنشر والتوزيع.
- المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، ليبيا (ب، ت): دليل جودة واعتماد المؤسسات التعليمية.
- جرادات، هاني محمود (2015م): تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة والاعتماد من وجهة طلاب قسم الرياضيات، بجامعة سلمان بن عبد العزيز، مجلة أماراباك، المجلد (6)، العدد (18).
- حسين، سلامة عبد العظيم (2004م): اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية الفعالة، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- رقاد، صليحة (2014م): تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية-آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اسطيف، الجزائر.
- رسلان، يسري عبد الحميد (2007م): المعايير الأكاديمية للجودة بكليات الآداب، النظرية والواقع تجربة آداب المنيا نموذجاً. المؤتمر السادس لعمداء بكليات الآداب في الجامعات العربية نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، مصر.
- سلمان، زيد منير (2012م): الاتجاهات الحديثة في الإدارة المدرسية، عمان، دار البداية للنشر والتوزيع.
- صالح، نجوى فوزي (2009م): واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بمحافظة غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (1)، العدد (1).
- عليمات، صالح ناصر (2004م): إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

- عبدالرازق، صلاح (2002م): تصور مقترح لتطوير برامج إعداد معلم التاريخ بكليات التربية في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، مجلة الثقافة والتنمية، العدد (5)، الكويت.
- علي، علي حسين (1999م): قضية التحديث في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية لجامعة المستقبل)، 22 مايو، القاهرة.
- قطامي، نايفة (2004م): مهارات التدريس الفعال، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- محمود، شوقي حساني (2009م): تطوير المناهج رؤية عصرية، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (ب، ت): ثقافة الجودة الشاملة في التعليم، الأسس العامة للجودة، الرياض، السعودية.
- وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك خالد (2008م): معايير ومتطلبات بناء الخطط الدراسية للمرحلة الجامعية، اللقاء الثاني لوكلاء الجامعات السعودية، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

* * * * *

إمكانية تطبيق تقنيات وأساليب العمارة الخضراء في ليبيا (دراسة ميدانية)

أ. محمد فتحي جمعة العريبي و د. منال سالم الفيتوري و - المعهد العالي للمهن الهندسية الماجوري - بنغازي

أ. إيهاب بن عيسى محمد - المعهد العالي لمهن البناء والتشييد - القوارشة - بنغازي

أ. أكرم مسعود صميذة - المعهد العالي لمهن البناء أرض للموم

الملخص

العمارة الخضراء هي عمارة مُستدامة هدفها الوصول إلى تصميم هندسي واعي يراعي التواصل مع البيئة ويعمل على نشر الوعي الكامل للمحافظة على الموارد المتاحة لتحقيق التنمية وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة، حيث تقوم مبادئ العمارة الخضراء على تقليل استهلاك الموارد والحفاظ على الطاقة وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن المشاريع الإنشائي. (1).

إن الوضع الراهن في مدينة بنغازي خاصة بعد الانتهاء من الحرب وبدء انطلاق مرحلة إعادة الإعمار والترميم يوجب العمل على تصميم مشاريع هندسية على أحدث التقنيات في مجال الإعمار، وحيث أن العالم متجه نحو تطبيق معايير العمارة الخضراء لما لها من تأثير كبير على التنمية المستدامة، فإن هذه الدراسة تقدم توضيحاً عن مفاهيم العمارة الخضراء وتبحث في إمكانية تنفيذها ومدى وجود رؤية واضحة من قبل المهتمين بالتنمية المستدامة والاستعداد للمساهمة عالمياً في المحافظة على الموارد والبيئة.

تستهدف الدراسة ستون مؤسسة هندسية مختلفة التخصصات، منها مكاتب تصاميم هندسية، مكاتب إشرافية، شركات مقاولات وتطوير عقاري، مؤسسات هندسية عامة لتقييم عدداً من تقنيات العمارة الخضراء ليتم تبنيها في مشاريع إعادة الإعمار المستقبلية حيث تم البحث في التجارب الإقليمية لاختيار أنجح التقنيات في الدول المجاورة التي كانت توليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية، إعادة تدوير مياه الصرف الصحي، توليد الطاقة من خلال الرياح، التصميم الوظيفي البيئي، الأسطح الخضراء، استعمال المواد الصديقة للبيئة. (2).

وقد وافق على المشاركة ست وخمسون مؤسسة حيث اعتمدنا معيار منح درجة كلية للتقنية من (100) وعلى ضوء ذلك تم تحديد التقنية التي توفرت لها أكثر فرص للتطبيق والنجاح ومن ثم ترتيبها تنازلياً بحسب الدرجات الممنوحة لها من ناحية التكلفة، وسهولة التنفيذ، سهولة الاستخدام، أعمال الصيانة، ومدى توفر الدعم المجتمعي والحكومي للتقنية المستهدفة، وكذلك توفر الموارد البشرية والمادية والظروف المناخية لتنفيذها ومن ثم تم الوصول إلى رؤية واضحة نحو أفضل التقنيات الخضراء التي توفرت لها مؤشرات النجاح وإمكانية التطبيق في المشاريع الهندسية المستقبلية لإعادة الإعمار.

كما قدمت الدراسة تحليلاً لمعوقات تبني تقنيات العمارة الخضراء في ليبيا من وجهة نظر المؤسسات الهندسية ذات الخبرة في التعاملات مع الجهات الحكومية والموردين وأصحاب المشاريع واطلاعهم على التكاليف والمصاريف للمشاريع الهندسية وصولاً إلى توصيات تعزز الاستفادة من عناصر العمارة الخضراء.

الكلمات المفتاحية: العمارة الخضراء، الإعمار، تقنيات خضراء، والتنمية المستدامة.

Abstract

The current situation of building construction in Libya- especially after the end of the war: The reconstruction restoration and design of engineering projects require to be in consistency with latest technologies in the field of reconstruction, as the world is moving towards the application of standards of sustainable architecture; from this point, this study provides an explanation of the concepts of sustainable architecture and examines the feasibility of its implementation.

The study aims at evaluating a number of sustainable architecture techniques to be adopted in future reconstruction projects. According to grades granted to it following evaluating several criteria's including design, environmental and operational in order to formulate a clear vision concerning the best sustainable technologies that have provided indicators of success and applicability in future engineering projects for reconstruction.

The study also analyzes the obstacles of adopting sustainable architecture techniques in Libya as mentioned by the expertise in construction and engineering institutions, and briefs them on the costs of engineering projects; in addition, it presents recommendations that promote, enhance the utilization and application of sustainable architecture elements.

Keywords: sustainable architecture, reconstruction, sustainable development.

مقدمة

العمارة الخضراء عملية تصميم للمباني بأسلوب يحترم البيئة وخصائصها وينسجم معها دون تنافر أو تكلف مع الأخذ في الاعتبار أهمية تقليل استهلاك الطاقة والمواد والموارد مع تخفيض تأثيرات الإنشاء والاستعمال على عناصر البيئة المحيطة بالعمارة إضافة إلى تنظيم الانسجام مع الطبيعة لتحقيق منظومة وظيفية تشمل الجمال وبأقل التكاليف⁽³⁾.

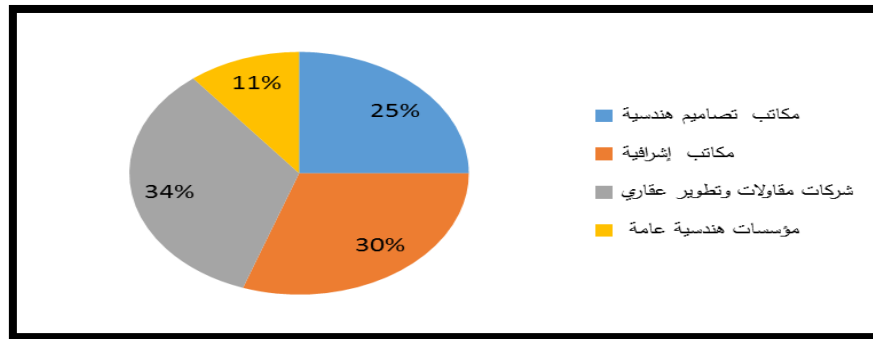
على الصعيد العالمي، تظل العمارة الخضراء هو الأساس المعتمد والأكثر شهرة في تشييد المباني الحديثة⁽⁴⁾ ومطابقتها للأسلوب الحديث. ولا تزال عملية البناء وتطبيق تقنيات العمارة الحديثة تمثل الجانب المهم في كافة عمليات الإعمار كما أنها تشكل تحدياً للباحثين والممارسين

لنشر هذه الثقافة بين مجتمعاتهم وفي ليبيا وبنغازي بالأخص عانى المجتمع والاقتصاد من خسائر بشرية ومالية نتيجة للإرهاب والحرب المنهجية، وتحمل وزارة التخطيط والإسكان في ليبيا المسؤولية الكاملة عن التشريع ونشر ثقافة العمارة الخضراء. والغرض من هذه الدراسة هو دراسة إمكانية تطبيق تقنيات العمارة الخضراء في ليبيا، محددين هدفين هما: تشييد مبنى آمن للبيئة المحيطة حيث يتم إنشاء المبنى من مواد صديقة للبيئة المتوفرة محليا والتي تم تصميمها بشكل جيد في عملية البناء بحيث لا تترك آثارا سلبية على البيئة للحد من التلوث. (5).

منهجية البحث وجمع البيانات

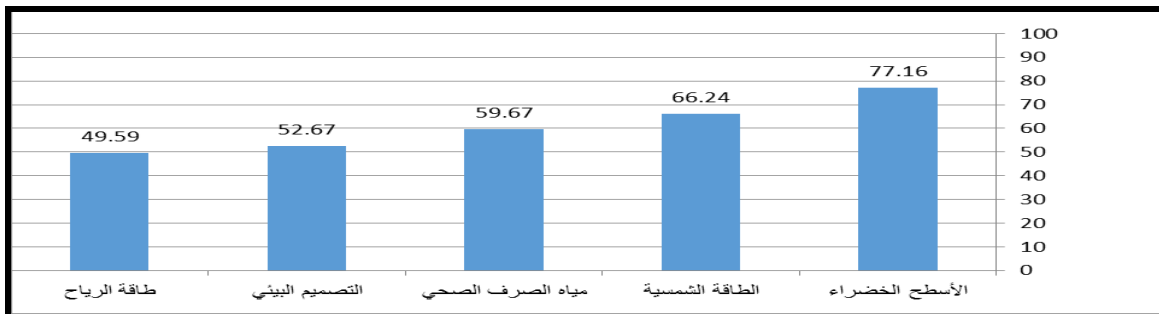
من خلال البحث والمراجعة في التقنيات التي تم دراستها وتطبيق بعض منها في المنطقة العربية والتي تتشابه في الظروف الجوية والتضاريس والاعادات والمكونات المجتمعية مع دولة ليبيا فقد تم اختيار خمسة تقنيات من تقنيات العمارة الخضراء وهي الأسطح الخضراء واستعمال الطاقة الشمسية وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي، تقنية التصميم البيئي الذكي وتقنية استعمال طاقة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية. تم تصميم أداة المسح متضمنة عشرة فقرات تقريرية عن معايير نجاح تطبيق تقنية العمارة الخضراء وذلك لكل تقنية تم دراستها وهي: مناسبة التكلفة المادية للتقنية مع الفائدة المرجوة من تطبيقها بالمقارنة مع واقع تكاليف المشاريع الهندسية ، سهولة الاستخدام بعد التنفيذ مع عدم التعقيد و قابلية التقنية للتكيف مع المتغيرات ونقلها من مكان لآخر ، ومدى سهولة تنفيذ التقنية وتحويل الوضع القائم لتنفيذها ، مدى إمكانية توفير الدعم الحكومي والتسهيلات لتحقيق التقنية نتائجها ، مدى سهولة إعداد وتأهيل الكوادر الفنية الماهرة لتنفيذ التقنية ، سهولة التسويق للتقنية واقتناع المجتمع لاقتناء وتبني التقنية ، مدى توفر المواد محلياً والمعدات والتقنيات اللازمة لتنفيذ التقنية، ومدى تماشي التقنية مع البيئة الاجتماعية واعادات المجتمع الليبي ، مدى سهولة توفير خدمات التشغيل والصيانة والدعم بعد التنفيذ ،مدى توفر الظروف المناخية المساعدة على استدامة التقنية.

ومن حيث توزيع أداة المسح على المستهدفين من الشركات الهندسية وشركات المقاولات حيث تم استهداف (60) مؤسسة هندسية مختلفة التخصصات، منها مكاتب تصاميم هندسية، مكاتب إشرافية، شركات مقاولات وتطوير عقاري، مؤسسات هندسية عامة، كما هو موضح في الشكل (1)، تم تجميع الاستبيانات من المؤسسات المشاركة وكان عدد الاستبيانات النهائية (56) مؤسسة.



شكل (1): توضيحي للنسب المئوية للمؤسسات الهندسية المشاركة في الدراسة

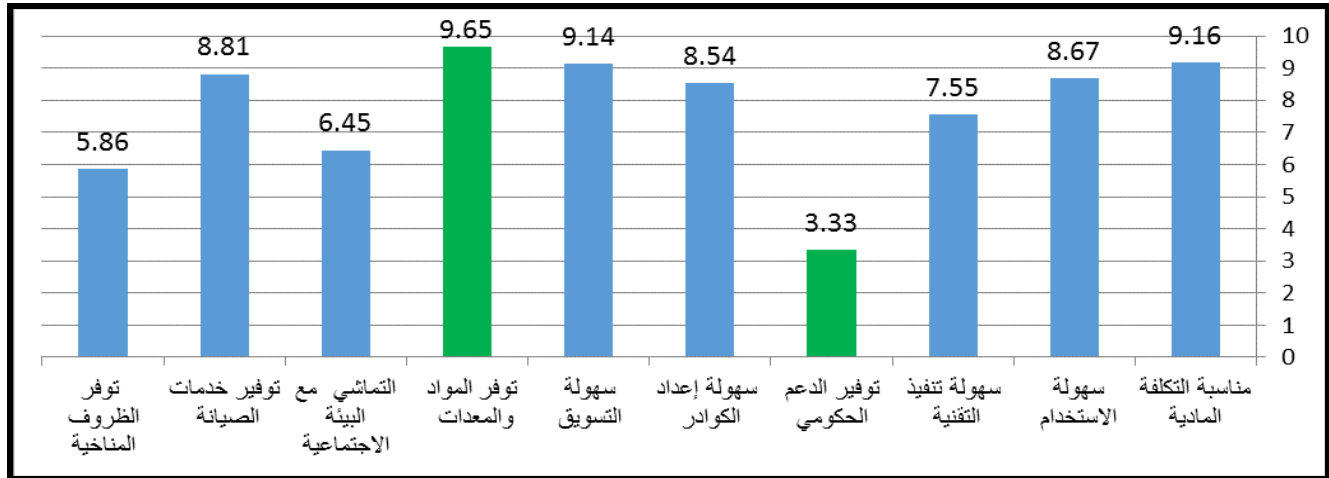
كما تم تصميم قاعدة بيانات بسيطة بغرض تجميع نتائج الاستبيان وتلخيصها، ضمت العبارات والدرجات الممنوحة لكل عبارة من كل مؤسسة مشاركة لكل تقنية على حدي، وكان مؤشر القياس لكل عبارة يبدأ من (1) إلى (10)، وتم حساب متوسط رأي المشاركين لكل عبارة من (10) وجمع متوسط الآراء للعشرة العبارات التقريرية معايير التقييم يتم منح درجة كلية للتقنية من (100) وعلى ضوء ذلك تم تحديد التقنية التي توفرت لها أكثر فرص للتطبيق والنجاح ومن ثم ترتيبها تنازلياً بحسب الدرجات الممنوحة لها كما هو موضح في الشكل (2).



شكل (2): توضيحي لدرجات تقييم إمكانية تطبيق تقنيات العمارة الخضراء المدروسة

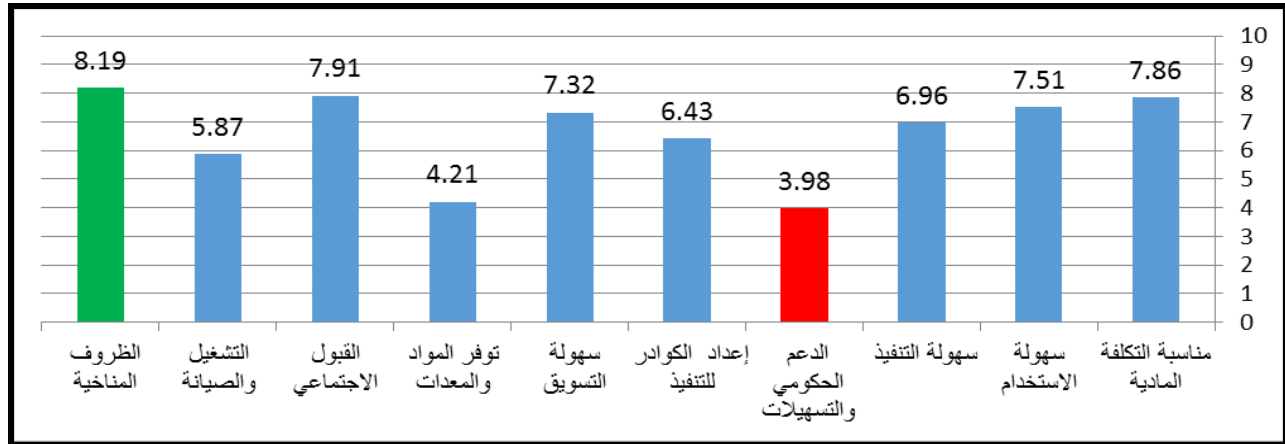
نتائج وتحليل الدراسة

كانت في الترتيب الأول تقنية الأسطح الخضراء، كما هو موضح في الشكل (3)، لمعالجة التلوث الهوائي والتخلص منه كتقنية لاقت رواجاً مؤخراً في عدد من الدول العربية لسهولة تبنيتها وكذلك عدم تعقيد التقنية وعدم اشتراطها توفير بنية تحتية أو توفير معدات وغيرها، كما احتلت الترتيب الأول في عدد من نقاط التقييم الأخرى حيث كانت الأكثر موافقة في مناسبة التكلفة المادية للتقنية لعدم تطلبها أية تجهيزات مكلفة، والأكثر موافقة في سهولة الاستخدام بعد التنفيذ لسهولة أعمال الصيانة والتغيير، الأكثر قدرة على التنفيذ مع وجود إمكانية لتحويل الوضع القائم والأكثر موافقة في سهولة تسويقها كما أنها لا تتطلب إعداد أو تأهيل الكوادر الفنية لتنفيذ التقنية كما أن المواد اللازمة لها متوفرة كما أنها سهلة الصيانة والتشغيل.



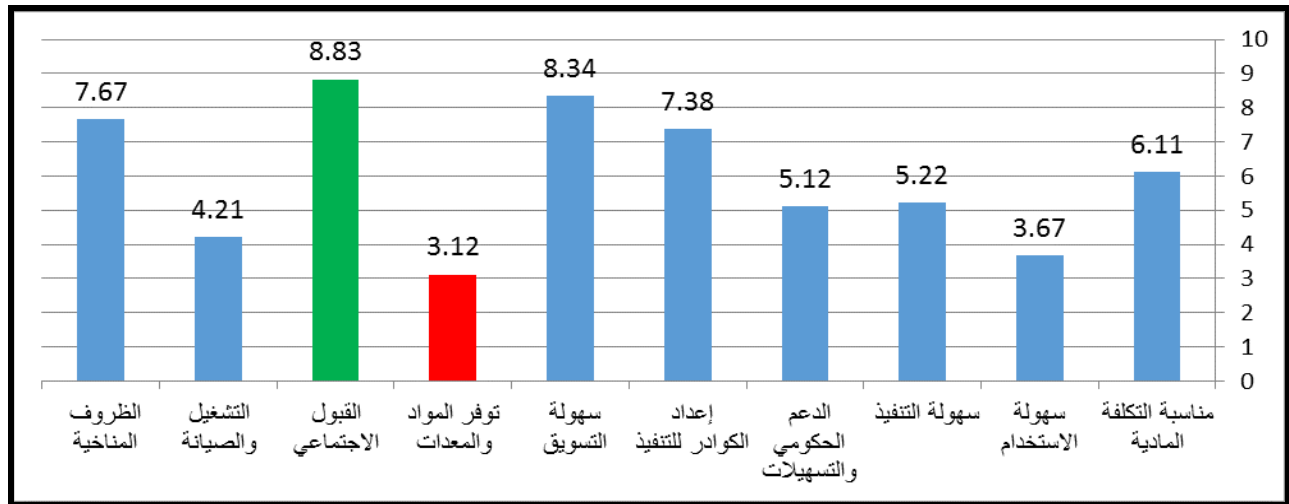
شكل (3) : توضيحي لدرجات تقييم إمكانية تطبيق تقنية الأسطح الخضراء (100/77.16)

كانت في الترتيب الثاني تقنية استثمار الطاقة الشمسية، حيث تم تدشين عدد من المشاريع مؤخراً تسعى لاستخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية وهي أكثر تقنية رأى المشاركون في المسح أنها التقنية التي توفرت لها الظروف الجوية المناسبة لاتساع رقعة ليبيا ووجود أراضي صحراوية ممتدة كما هو موضح في الشكل (4)، وكذلك عدد ساعات توفر الشمس خلال اليوم طويلة مما يجعل الظروف المناخية مناسبة لنجاح هذه التقنية.



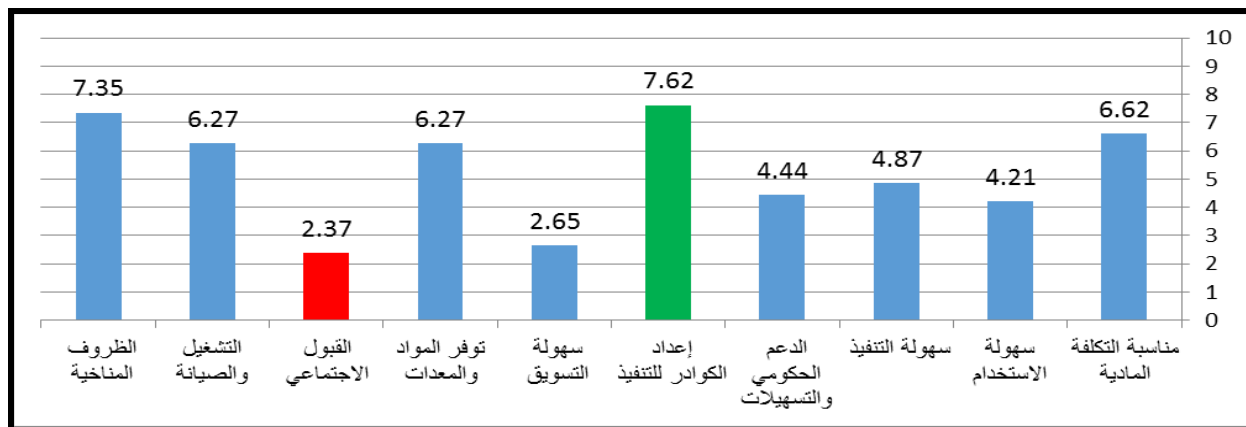
شكل (4) : توضيحي لدرجات تقييم إمكانية تطبيق تقنية استعمال الطاقة الشمسية (100/66.24)

في الترتيب الثالث كما هو موضح في الشكل (5)، الذي يبين تقنية إعادة استعمال مياه الصرف الصحي في عدد من الاستعمالات للاستفادة منها كما هو منتشر في العديد من الأقطار العربية المجاورة، كما أبدى المشاركون تأييدهم بأن هذه التقنية هي الأكثر قدرة على تبنيها من قبل الحكومة وتوفير الدعم الكامل لها باعتبارها مشاريع حيوية كما أن هناك تأييد بأن هذه التقنية ليست لها أية معارضة مجتمعية ويمكن تبنيها من قبل المجتمع.



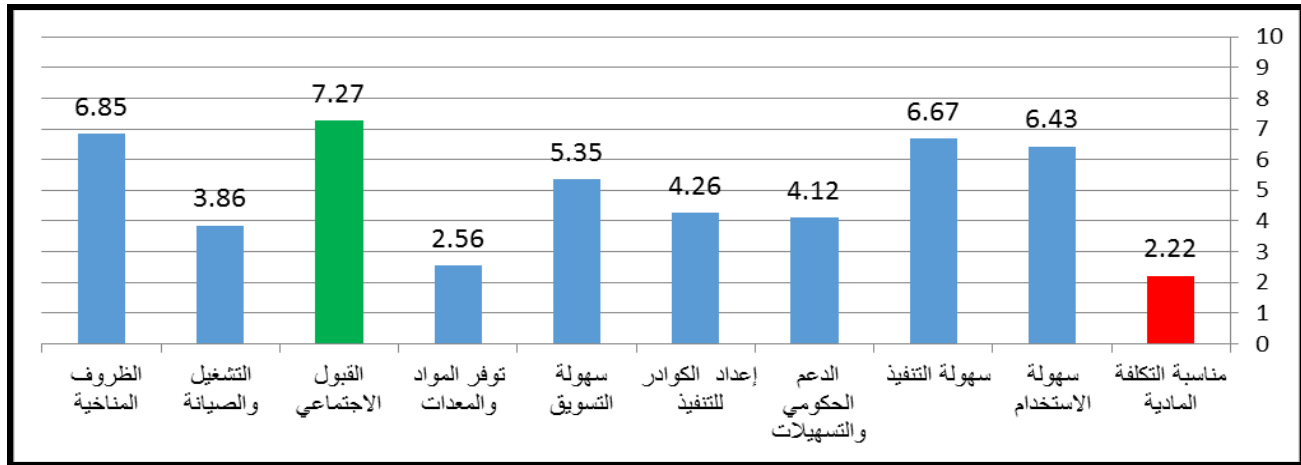
شكل (5): توضيحي لدرجات تقييم إمكانية تطبيق تقنية استعمال مياه الصرف الصحي (100/59.67)

في الترتيب الرابع التصميم البيئي الذكي وهي تقنية يتم فيها تصميم وتنفيذ المبنى بما يراعي الظروف البيئية وتوجيه المبنى بيئياً للاستفادة من الرياح والشمس بتوفير التهوية الإنارة الطبيعية بما يوفر نحو (20%) من نفقات الإنارة ، وتصميم وصناعة الواجهات من مواد بيئية معينة حيث أبدى المشاركون تأييدهم بأن هذه التقنية هي الأكثر تعقيداً من ناحية الاستعمال والتحويل حيث يتطلب الأمر تغيير جذري في وضعية ومواد البناء المستعملة في المباني كما أنها الأقل تأييداً من ناحية التسويق للفكرة ووجود توجه نحو رفض المجتمع لهذه التقنية التي قد تتطلب وضع واجهات كبيرة من الزجاج والأمر الذي يتضارب مع الخصوصية للمجتمع الليبي المحافظ، والشكل رقم (6) يوضح تقييم المشاركين لهذه التقنية.



شكل (6): توضيحي لدرجات تقييم إمكانية تطبيق تقنية استعمال التصميم البيئي الذكي (100/52.67)

في الترتيب الخامس تقنية توربينات الرياح وهي تقنية يتم فيها استعمال واستثمار الرياح لتوليد طاقة كهربائية نظيفة ومستدامة ، حيث أفاد المشاركون بأن هذه التقنية هي الأقل حظاً كما هو موضح في الشكل (7) وذلك من ناحية إمكانية التطبيق لتكلفتها العالية وكذلك تطلبها لإعداد كادر فني وتقني متخصص على مستوى عالي ، كما أن هذه التقنية تتطلب معدات ومواد غير متوفرة محلياً ولا يتم توفيرها إلا من خلال تبني هذه التقنية كمشروع حيوي على مستوى الدولة، كما أفاد المشاركون بأن هذه التقنية هي التقنية الأصعب عملاً من ناحية الصيانة والتشغيل.



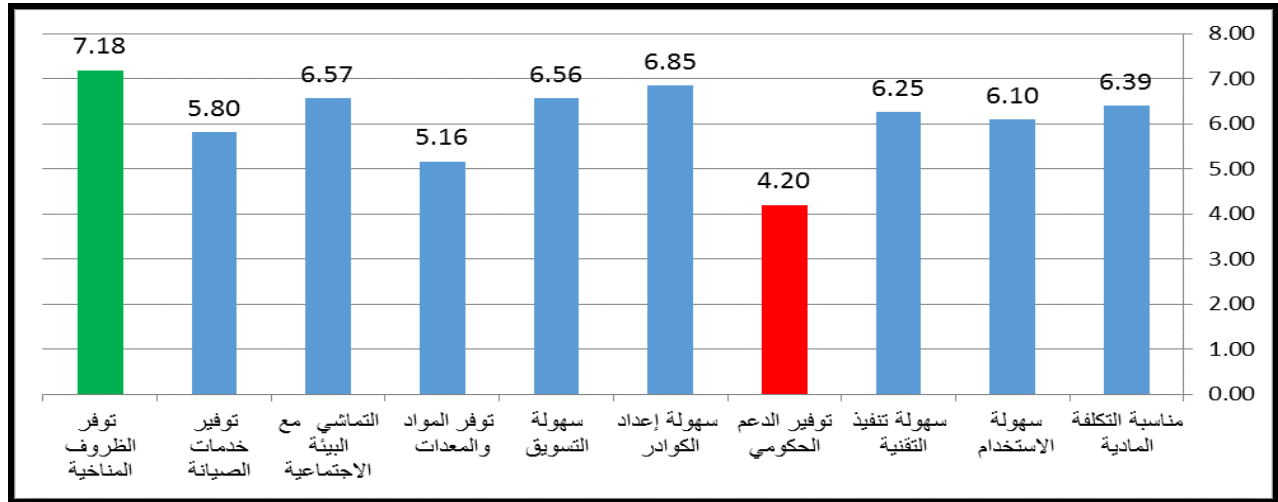
شكل (7) : توضيحي لدرجات تقييم إمكانية تطبيق تقنية توربينات الرياح (100/49.59)

الاستنتاجات:

العمارة الخضراء هي العمارة التي تحترم البيئة وتحافظ عليها عن طريق تقليل استخدام الطاقة والموارد الطبيعية بالإضافة إلى الاستثمار الأمثل لمصادر الطاقة الطبيعية المتجددة، وتقليل تأثير المباني العمرانية على البيئة بالإضافة إلى توفير الانسجام بين المباني والطبيعة، بحيث تراعي هذه المباني احتياجات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة.

لهذا فقد صار من المهم على المصممين والمخططين ومن هم مهتمون بالإعمار وإعادة الإعمار احترام قواعد العمارة الخضراء في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وفي حال تطبيق العمارة الخضراء على جميع خطط إعادة الإعمار فسيكون حتماً وضع المجتمع أفضل بكثير مما هو عليه اليوم.

لدراسة العنصر الأكثر تأثيراً على تبني التقنية باعتبار التقنيات الخضراء الخمسة التي تم دراستها فإن المشاركين أبدوا توجهاً نحو الموافقة على توفر الظروف المناخية اللازمة لنجاح التقنيات الخمس، كما أن رأي المشاركون توجه نحو غياب الدعم الحكومي لدعم تقنية العمارة الخضراء وخاصة التقنيات الخمس المدروسة والشكل رقم (8) يوضح درجات التقييم للتقنيات الخمس المدروسة.



شكل (8): توضيحي لدرجات تقييم عناصر تقنية العمارة الخضراء للخمس التقنيات المدرسة

التوصيات:

بينت الأبحاث أن العمارة الخضراء ترفع تكلفة البناء بنسبة تتراوح من (10-15%) من تكلفة البناء الأصلية لذا فإن الدراسة توصي بإجراء الدراسات عن كيفية تأثير تطبيق تقنيات العمارة الخضراء المقترحة على التكاليف الإضافية على التكلفة الأساسية للبناء في ليبيا. الاهتمام بوضع خطط لتطبيق تقنية الأسطح الخضراء كون أن فرص نجاحها هي الأكثر توفراً إذا لا تتطلب هذه التقنية أية ترتيبات معقدة ولا تواجهها معوقات تمنع من تنفيذها سواء من ناحية الاقتناء والتبني أو من ناحية التكاليف مقارنة بفوائدها على التنمية المستدامة. ضرورة زيادة وعي المخططين وسائر أصحاب المهن المرتبطة بالعمارة وكذلك زيادة معرفتهم بمعاييرها وكذلك تدريس العمارة الخضراء وطرق وتقنيات تطبيقاتها ضمن المناهج الدراسية لتخصصات الهندسة المعمارية وتخطيط المدن. الاهتمام بوضع خطط استثمارية للاستفادة من الظروف المناخية في ليبيا لتحقيق تنمية مستدامة وتوليد طاقات متجددة باستثمار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من خلال مشاريع تمولها الحكومة وتدعمها في إطار حزمة من مشاريع التنمية المستدامة. من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتحليلها فإنه من المهم على الجهات الحكومية المعنية البدء في وضع خطة شاملة بهدف اختيار الطرق والوسائل المناسبة لتقديم الدعم الحكومي لتقنيات العمارة الخضراء والسعي إلى نشر الوعي بأهمية هذه التقنيات وتقديم المساعدة للراغبين في تطبيقها باستخدام أدوات مالية متنوعة لتوفير التمويل الحكومي والتسهيلات والإعفاءات الضريبية، والقروض للمبادرين إضافة إلى القروض الخضراء لتجديد العقارات.

* * * * *

الهوامش:

1. المهندس فرحات محروس.
2. محي الدين سلقيني.
3. نقابة المهندسين بيروت.
4. عادل ياسين.
5. محمد عبدالكريم قعدان.

المراجع

- مهندس فرحات محروس - 2013 م - كتاب ملوثات البيئة الداخلية للمباني وأعراض المباني المريضة - الكويت - مؤسسه الكويت للتقدم العلمي.
- د. محي الدين سلقيني - 1999 م - كتاب العمارة البيئية - تونس - دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع.
- نقابة المهندسين بيروت - مارس 2010 م - العمارة المستدامة - مجله المهندس - العدد 24.
- عادل ياسين - 2010 م - كتاب العمارة الخضراء - القاهرة - المجلس الأعلى للثقافة.
- محمد عبد الكريم قعدان - 2016 م - الحياة الخضراء، المباني الخضراء - المملكة العربية السعودية - العبيكان للنشر.

* * * * *



Mediterranean International University Journal

**Refereed Scientific
Journal
The Tenth Issue
December 2019
MIU PUBLICATIONS**